

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابي

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزائن الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حقيقتهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد نور الحسن محمد الزرقاف محمد يحيى الدين عبد الحميد

المدرس في كلية
اللغة العربية

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول
الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

[جميع حقوق الطبع محفوظة للشرح]

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بجدة - ليبيا

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه
ومن والاه .

أما بعد ؛ فهذا شرح أفضل المحققين ، وأبرع المدققين ، العالم الذى لا يشق
غُبَّاره ؛ ولا يدرك مداه ، نجم الملة والدين ، محمدرضى الدين بن الحسن الأستراباذى ،
على مقدمة العلامة النحوى الفقيه الأصولى أبى عمر عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف
بأبن الحاجب التى جمع فيها زبد فَن التصريف فى أوراق قليلة ؛ غَيْرَ تارك مما يجب
علمه ولا يجمل بالتأدب جهله شيئاً ، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً ، وإلى
لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى

وقد ظَلَّ شرح رضى الدين رحمه الله - رغم كثرة طبعاته وتعددتها - سِرّاً
محجوباً ، وكَنْزاً مدفوناً ، لا يقرب منه أحد إلا أَخَذَهُ البَهرُ ، وأعجزه الوقوف
على غوامضه وأسراره ، ذلك لأنه كتاب ملاء صاحبهِ تحقيقاً ، وأفعمه تدقيقاً ،
وجمع فيه أوابد الفن وشوارده ، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جنى وتدقيقه ،
وأسرار ابن الأنبارى واستدلّاله وتعليله ، وإفاضة المازنى وترتيبه ، وأمثلة سيبويه
وتنظيره ، ولم يترك فى كل ما بحثه لقائل مقالاً ، ولا أبقى لباحثٍ منهجاً ؛ حتى كان
كتابه حَرِيّاً بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويُقْبِلَ على مدارسته واستذكاره كل
من أراد التفوق على أقرانه فى تحصيل مسائل العلم ونوادره ، وكان الذين قاموا
على طبعه فى الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية ما يستحقه ، حتى جاء فى منظر
أقلُّ ما يقال فيه إنه يُبْعَد عنه ، ولا يقرب منه ،

وبقى قراء العربية إلى يوم الناس هذا يمتقدون أن الكتاب وَعَرُّ المسلك ،
صعبُ المرْتقى ، لاتصل إليه الأفهام ، ولا تدرك حقائقه الأوهام ، فلم يكونوا

وكم كنا نود لو أن الله تعالى قيَّضَ لنا من تنبث همته إلى نشره على وَجْهِ
يرضى به الإنصاف وعرفان الجليل ، حتى أتيت لنا هذه الفرصة المباركة ، ووُكِّلَ
إلينا أمر مراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الإيضاح منه ، فمكننا على مراجعة أصوله ،
وضبط مبهمات ، وشرح مفرداته ، والتعليق على مسائله وما يختاره المؤلف من
الآراء تعليةً لا يُملُّ قارئه ولا يحوجه إلى مراجعة غيره ،

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهد الذي صنفه العالم المطلع المحقق عبد القادر البغدادى صاحب « خزانة الأدب » ، ولب لباب لسان العرب » التى شرح فيها شواهد شرح رضى الدين على مقدمة ابن الحاجب فى النحو ، فلما استقر عندنا هذا رأى لم نشأ أن نطيل فى شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا، وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط ، واجتزأنا نحن بالإشارة المفهمة التى لا بد منها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد

وليس لأحدنا عمل مستقل في هذا الكتاب ؛ فكل ما فيه من مجهود قد
اشتركنا ثلاثتنا فيه اشتراكا بأوسع ما تدل عليه العبارة ، فلم يَخْطُ أحدنا حرفا أو
كلمة إلا بعد أن يقر الآخرون ما أراد ؛ فإن يكن هذا العمل قد جاء وافيا بما
تربنا عليه ، مؤديا الغرض الذي رجونا أن يؤديه ؛ كان ذلك غاية أملنا وننتهي
منه ؛ وإن تكن الأخرى فهذا جهد المقل ، وحسبك من غنى شبع وري .
والله تعالى المسئول أن يتقبل منا ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه ، مقررًا بامنه ، آمين

کتبه

محمد محي الدين عبد الحميد

محمد الزفزاف

محمد نور الحسن

فهارس الجزء الأول من كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف العلامة المحقق رضي الدين الأسترابادي

المتوفى في عام ٦٨٨ من الهجرة

فهرست الموضوعات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١	خطبة الشارح الرضى	٤٧	أبنية الاسم الرباعى والخامسى
١	« المصنف ابن الحاجب	٥٠	المزيد فيه من الأسماء وضابطه
١	تعريف التصريف	٥١	تفسير أبنية الرباعى والخامسى
٢	بناء الكلمة ووزنها وصيغتها	٥٢	معنى اللاحق
٧	أنواع الأبنية	٥٢	فائدة اللاحق
٩	حصر الأبنية المزيد فيها	٥٣	دليل اللاحق
١٠	الميزان الصرفى	٥٤	مقابل حرف اللاحق
١٣	وزن الكلمة التى فيها حرف زائد	٥٥	ذو زيادة الملحق
١٤	الوزن التصغيرى	٥٥	شرط اللاحق بذى الزيادة
١٦	قد يجوز فى الكلمة أن تحمل	٥٦	موضع حرف اللاحق
	زيادتها على التكرير ، والأتحمل	٥٩	أوزان الملحق بالرباعى
	عليه ، فلا يقدم على القول بأحدهما	٦٠	أوزان الملحق بالخامسى
	إلا يثبت	٦١	متى يكون أحد المثلين زائدا
١٨	زنة المبدل من تاء الافتعال	٦٤	فك المثلين أمانة اللاحق
١٩	زنة المكرر	٦٤ هـ	القياسى والسماعى من اللاحق
٢١	القلب المكافى		(بحث)
٢١	أنواع القلب المكافى	٦٥	الأغراض التى تقصد من أحوال
٢٣	علامات القلب المكافى		الأبنية
٣٢	تقسيم الأبنية إلى صحيح ومعتل	٦٧	أبنية الفعل الماضى المجزأ الثلاثى
	وبيان أنواع المعتل	٦٧	أبنية الفعل الماضى الثلاثى المزيد
٣٥	أبنية الاسم الثلاثى		فيه
٣٩	رد بعض الأبنية إلى بعض	٧٠	تختص المغالة بباب نصر إلا لداع
٤٠	بيان التفريعات وأنها لغة تميم		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧١	فعل (بكسر العين) ومعانيه	١٣٤	مضارع فعل بكسر العين
٧٤	فعل (بضم العين) ومعانيه	١٣٥	بيان أصل القياس في مضارع فعل
٧٦	لم يحى أجوف يأتى من باب كرم	١٣٧	مضارع فعل بضم العين
٧٧	لم يحى مضعف من باب كرم	١٣٨	مضارع مازاد على ثلاثة أحرف
	إلا نادرا	١٤١	كسر حرف المضارعة ومواضعه
٨٣	معانى صيغة أفعل	١٤٣	الصفة المشبهة بقياس أوزانها
٨٦	معنى التعدية وأثرها	١٤٨	الصفة المشبهة من فعل بفتح العين
٨٨	معنى التعريض		قليلة
٨٨	معنى الصيرورة ومواضعها	١٥١	المصدر
٩٠	بقية معانى صيغة أفعل	١٥١	مصدر الثلاثى كثير الأوزان
٩٢	معانى فعل بتضعيف العين		وذكر ضوابط لأوزانه بحسب مايدل عليه من المعانى
٩٦	معانى فاعل	١٥٧	مذهب القراء في قياس المصدر
٩٩	معانى تفاعل		من الثلاثى إذا لم يسمع ، والرد عليه
١٠١	الفرق بين فاعل وتفاعل	١٦٠	مصدر الفعل الثلاثى المكسور
١٠٤	معانى صيغة تفعل		العين
١٠٨	معانى صيغة انفعل	١٦٣	مصدر مازاد على ثلاثة أحرف
١٠٨	معانى صيغة افتعل	١٦٨	المصدر الميمى
١١٠	معانى صيغة استفعل	١٧٤	مجموع المصدر على زنة مفعول
١١٣	معانى باقى الصيغ	١٧٥	مجموع المصدر على زنة فاعل
١١٣	المجرد الرباعى ومزيده		
١١٤	المضارع وأنوابه		
١١٧	قياس مضارع فعل بفتح العين		
١١٨	فى الأفعال التى على زنة فعل بفتح العين مايجب فى مضارعه		
	ضم العين أو كسرها وهذا على		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	فيه من سبب الاعلال وذكر	١٧٧	مصدر الفعل الرباعي المجرد
	ما اتفق العلماء عليه من ذلك	١٧٨	اسم المرة
	وما اختلفوا فيه	١٨١	أسماء الزمان والمكان
٢١٧	حكم تصغير ما فيه مدة ثانية وما	١٨٦	اسم الآلة
	حذف منه شيء قبل التصغير فاء	١٨٨	يبي على زنة مفعلة من أسماء
	كان المحذوف أو عينا أو لا ما		الأجناس للدلالة على كثرتها
٢٢٦	حكم تصغير ما ثالثه حرف علة		بالمكان
	أو همزة	١٨٩	التصغير
٢٣٧	حكم تصغير الاسم المؤنث بغير	١٩٠	معنى التصغير ، وبيان ما يدخله
	تاء ، وبيان ما يحذف من ألفات	١٩١	هل يجيء التصغير للتعظيم ؟
	التأنيث وما لا يحذف	١٩٢	المقصود من التصغير
٢٤٩	حكم المدة التي تقع بعد كسرة التصغير ،	١٩٣	ما يعمل في الاسم المراد تصغيره
	وحكم تصغير ما فيه زيادتان من	١٩٦	تمييز ما تنقلب فيه عند التصغير
	الاسم الثلاثي وليست إحدى		الألف التي قبل النون ياء وما لا
	الزيادتين مدة قبل الآخر ، وحكم		تقلب فيه
	تصغير ما فيه زيادة من الأسماء	٢٠١	ضابط للنحاة في قلب الألف
	الرباعية الأصول		التي قبل النون ، والاعتراض
٢٦٥	حكم تصغير جمع الكثرة ، واسم		عليه
	الجمع ، واسم الجنس	٢٠٢	تصغير ما زاد على الأربعة
٢٧٣	شواذ التصغير	٢٠٤	اختلاف العلماء في الذي يحذف
٢٧٤	تصغير إنسان		من الخماسي عند تصغيره
٢٧٥	تصغير عشية	٢٠٥	بيان ما يرد إلى أصله عند التصغير
٢٧٦	تصغير مغرب		وما لا يرد
٢٧٧	شدوذ أصيلان	٢٠٦	الضابط العام لذلك
٢٧٧	شدوذ أينون	٢٠٩	بيان حكم ما يزيل التصغير ما كان
٢٧٧	تصغير ليلة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٩	السب في امتناع تصغير الضمائر	٢٧٨	شدوذ رويجل
٢٩٠	امتناع تصغير بعض الأسماء المبهمة	٢٧٨	شدوذ أغيلة وأصيلية
٢٩١	لا يصغر اسم الفعل ، ولا الاسم	٢٧٩	تصغير الصفات
	العامل عمل الفعل	٢٧٩	تصغير أفعال التعجب والمراد منه
٢٩١	تصغير الزمان المحدود، واختلاف	٢٨٠	بعض أسماء وردت مصغرة ولم
	العلماء فيه		يستعمل لها مكبر
٢٩٤	تصغير الاسم الذي حدث فيه قلب	٢٨٣	تصغير الترخيم
	مكاني قبل التصغير	٢٨٤	ذكر ما صغر من المبنيات

تمت فهرست الموضوعات الواردة في الجزء الأول

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

فهرس الاعلام

(ابن)

ابن السيد : ٧٥	ابن أبي عبله : ١٣٠
ابن سيده : ١٠٠ ، ١٤٠ ، ١٧٠ ، ٢٤٠ ، ٤٨٠	ابن الأثير : ١٠ ، ٢٠ ، ٣٧ ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٥٢ ، ٢٦٤ ، ٢٤٤ ، ١٨٢
١٢٣ ، ٩٤ ، ٨٩ ، ٦٩	ابن الأعرابي : ٤٨ ، ٨٩ ، ١١٤ ، ٢٤١
١٢٤ ، ١٨٣ ، ١٩٨ ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٤١	ابن الأنباري : ٢٤٤
٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٠	ابن برى : ١١ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٩١
٢٧٤ ، ٢٨١	٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥١
ابن صياد : ٢٧٤	١٥٩ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣
ابن الطراوة : ١٠٠	ابن بزرج : ٢٢٣
ابن عامر : ١٧١	ابن جماعة : ٢٨
ابن عباس : ٢٧٤	ابن جني : ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٩ ، ٥٣
ابن عصفور : ١٣٣ ، ١٣٤ ، ٢٢٢	٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١١٣ ، ١١٤
ابن القطاع : ١٠ ، ١٣٦ ، ١٤٩	١٢٣ ، ١٣٣
ابن القوطية : ١٣٨ ، ١٥٤	١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠
ابن كثير : ١٧١	٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨
ابن الكرماني : ٧٥	٢٦٠ ، ٢٧٥
ابن مالك : ٣٩ ، ٧١ ، ١٣٣ ، ١٦٠	ابن الحاجب : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٨٩
ابن مقبل : ٦١ ، ١٩٨	٢١١ ، ٢٥٠
ابن منظور : ١٧ ، ٢٢ ، ٩٩ ، ١٢٨	ابن خروف : ٢٣٥ ، ٢٦٧
٢٢٣	ابن دريد : ٥٤
ابن ميادة : ٣٦	ابن السكيت : ١١٤ ، ١٣٦ ، ٢٠٣
ابن هشام : ٨٤ ، ١١٤ ، ١٧٧ ، ٢٢٣	
٢٩٢ ، ٢٩٣	

ابن يعيش : ١٨٧ ، ٢٢١ ، ٢٧٦ ،
٢٨٦ ، ٢٨٥

(أبو)

أبو الآخرز : ١٦٩

أبو الأسود الدؤلى : ٣٦ ، ١٣١

أبو البقاء العكبرى : ٢٢٨

أبو بكر بن السراج : ٢٤١ ، ٢٥١

أبو بكر الصديق (رضى الله عنه) : ٧٨

أبو بكر بن العربى : ١٠٠

أبو تمام : ١٨٠

أبو حاتم : ٢٤٣

أبو الحسن الأخفش : ٢٧٨

أبو الحسن الأشموني : ٢٢٢ ، ٢٣٠

أبو حنيفة (الدينورى) : ١١٠ ، ١١٢

أبو حيان : ٣٨ ، ١١٧

أبو ذؤيب الهذلى : ٢٠٩

أبو زيد : ٧١ ، ١١٢

١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥

١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٩

١٦٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٦٣

٢٦٩ ، ٢٧٨ ، ٢٩١

أبو سعيد السيرافى : ٤٦ ، ١٢٣

١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٦٨

١٧١ ، ٢٠١ ، ٢٠٥

٢٢٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥

٢٤٣ ، ٢٦٨

أبو سفيان : ٣٧

أبو الشمال : ٣٨

أبو سهل الهروى : ١١

أبو الطيب المتنبي : ١٨٠

أبو عبدالله القرطبي : ٢٢٨

أبو عبيد : ٢٤ ، ١٢٠ ، ١٤٢ ، ٢٢٥

٢٧٣ ، ٢٧٧

أبو عبيد البكرى : ٩٣

أبو عبيدة : ١١٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤

١٣٧ ، ١٦٢

أبو عثمان المازنى : ٦٤ ، ١٣٣ ، ٦٥

٢٢٤ ، ٢٥٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢

أبو على الفارسى : ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥

٧٥ ، ١٨٣ ، ٢٠١

٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٦٠

٢٦٥

أبو العلاء المعرى : ١٨٠

أبو عمرو : ١٧١

أبو عمر الجرمى : ٢١٥ ، ٢٢١

٢٤٢ ، ٢٩٣

أبو عمرو بن العلاء : ٢٢ ، ٩٣ ، ١٢٥

١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٢٤

٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٤٤

أبو القاسم السهلى : ٧٥ ، ١٠٠

أبو مالك : ٢١

أبو مالك الغفارى : ٣٨

أبو منصور : ٩٤ ، ٢٧٤

أبو النجم : ٤٣

أبو هريرة : ١٤٣

أبو الهيثم : ١٥٩

(المحلى بآل)

٢٣٥٠٢٣٢٠٢٢٥٠٢٠٩	الأحف : ١٠٣
٢٥٥٠٢٤٤٢٤٢٤٢٤١	الأخطل النصراني (التعلي) : ٤٤٠٤٣
٢٧٧٠٢٧٤٠٢٦٤	الأخفش : ١٦ : ٢٩ : ٣٠ : ٣١
الحجاج : ٩٣	٤٥٥ : ٤٨ : ٤٦ : ٢٨
الحسن البصري : ٣٨ : ١٢٥	١٥٩ : ١٢٥ : ٨٤ : ٦١ : ٤٥٩
الحسن بن علي : ١٠١	٢٠٢ : ١٧٦ : ١٧٠ : ١٦٥
الحسين بن عبد الرحمن العريفي : ١٩٠	٢٦٦ : ٢٦٥ : ٢٠٩ : ٢٠٥
الحكم بن منقذ : ١٥	٢٨٨ : ٢٨٥
الخليل : ٢٩ : ٢٥ : ٢٢ : ٢١	الأزهرى : ١١٩ : ٧٥ : ٣٨ : ١١
١٢٧ : ٨٢ : ٨١ : ٥٨	١٨٢ : ١٧١ : ١٣١
١٥٢ : ١٣٩ : ١٣٥	٢٧٤ : ٢٦٤ : ٢٠٣
٢٢٣ : ٢٠٥ : ١٦٥ : ١٥٣	٢٨١ : ٢٧٦
٢٨٢ : ٢٥٨ : ٢٥٣ : ٢٣٥	الأسدي : ١٥٧
الدئل : ٢٦	الأصمعي : ٢٥٤ : ١٥٩ : ١٣٧
الرازي : ١٢٣ : ١٢٨	٢٦٩ : ٢٦٣
الرضي : ٢٥٠ : ١٠٠ : ٧٥	الأعلم الشتمزي : ٤٣ : ٩٣ : ١٥٠
الزجاج : ٢١٦ : ١٧١ : ١٥٧	الاندلسي (أبو علي الشلوبين - أبو - علم الدين اللورقي) : ٢٠١
٢٧١ : ٢٦٤ : ٢٣٤	٢٣٥ : ٢٢٢ : ٢٠٥
٢٨٧ : ٢٧٢	البحري : ١٨٠
الزجاجي : ١٠٤ : ١٠٠	البغدادى : ١٩١ : ١٥٠ : ١٣٤
الزنجشري : ٢٠٥ : ١٨٧ : ٨٩ : ١٧	٢٢٥ : ٢١٠
الستخاوى : ١١٤	التبريزي : ٢٦٧
السري الرفاء : ٦٢	الجاربردي : ١٧ : ١٠ : ٨
السيد الشريف الجرجاني : ٨٩ : ٧٥	الجوهري : ٧٤ : ٢٠ : ١٦ : ١٠
الشماب الخفاجي : ٨٩ : ٧٥	١١٧ : ١١٤ : ٨٩ : ٧٨
الصاغاني : ١٨٨ : ١٣٧ : ١٢٣	١٢٧ : ١٢٢ : ١٢١ : ١٢٨
الصابان : ٣٨	١٨٩ : ١٨٨ : ١٨٢ : ١٣٩
الصمة لأصغر (معاوية بن الحرث) :	
٢٣١	

٢٨٤ ، ٢٨٠ ، ٢٦٣
 ٢٨٧
 المحمد (الفيروزبادي) : ٩٩٠ ، ١٦٠ ، ١١٠ :
 ٢٠٩ : ١٨٣ ، ١٥٤ ، ١٢٨
 المرار الاسدي : ٢٧٣
 المرار الفقعي : ٢٧٣
 المرار بن منقذ : ٥٣ ، ١٥
 المسيب بن علس : ٨٦
 الميداني : ٢٨٣
 النابغة الذبياني : ٢٦٧ ، ١٨٠ ، ١٢٧ :
 الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان
 ١٩٤ ، ٣٦ :
 اليزيدي : ١٧١ :

حرف الهمزة

أحمد بن يحيى (تغلب) : ٢١٠ ، ٢٠ :
 ٢٧٦ ، ١٨٣ ، ٨٦ ، ٦٧
 أدد : ٢١٦ ، ٢٠٧ :
 أد (بن طاححة) : ٢١٧
 امرؤ القيس : ٧٧ ، ٤٦ :
 أنس بن زعيم الليثي : ١٣١
 أوس بن حجر : ١٩٢ ، ١٥٧
 أيوب السخيتاني : ٢٢٨

ب

بشينة : ١٦٨
 بشر بن أبي خازم : ٢٤٨ ، ١٧٦ :
 بكر : ٤٣
 بلال : ٢٧٣

ت

٤٣

تغلب

الطرماح : ٦١ ، ٦٠ :
 العباس بن مرداس : ٢١٢ ، ١٥٢ :
 العجاج بن زوبة : ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٤٥ :
 العرجي : ١٩٠ :
 العمراني : ٢٥٦ :
 العيني : ٢١٠ :
 الفراء : ٣٠ ، ٢٩ ، ٢١ ، ٢٠ :
 ٦٣ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٣٨
 ١٥٠ ، ١٤٣ ، ١٠٤ ، ٩٤
 ١٥٧ ، ١٥٢ ، ١٥١ :
 ١٦٨ ، ١٦٥ ، ١٥٨
 ١٨٢ ، ١٧١ ، ١٦٩
 ٢٦٧ ، ٢٢٥ ، ٢١٢ ، ١٩٦
 ٢٨٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ ، ٢٦٨

الفرزدق : ١٧٧ ، ١٣٣ ، ٩٣ ، ٩٢ :
 الفضل بن العباس : ١٥٨ :
 القتيبي : ٩٤ :
 السكسائي : ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢١ :
 ٧٢ ، ٧١ ، ٦٧ ، ٤٧
 ٢٤٣ ، ١٧١ ، ١٦٨ ، ١٤٢
 ٢٦٨
 اللحياني : ٢١٢ ، ١٤٢ ، ٨٥ :
 ٢٣٦

الليث : ٥٤ ، ٤٨ ، ٣٨ :
 ٢٨٢ ، ٢٧٥ ، ٢٠٩
 المبرد : ١٥٧ ، ١٣٤ ، ٤٨ :
 ٢١٦ ، ٢١٤ ، ٢٠٦
 ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣ :
 ٢٥٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٤٧

سويد أبي كامل الشكري ، ١٣١

سنيويه ، ١٥٦ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢

٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠

٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨

٥٩ ، ٥٨ ، ٥٥ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨

٦١ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٨

٨٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥

١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧

١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧

١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠

١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧

١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩

١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٨ ، ٢٠١

٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥

٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤١

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤

٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢

٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١

٢٩٣

ج

جرير ١٣٣ ، ٧٤

جميل العذري ١٦٨

جندب الجهنى ٢٧٦

ح

حاتم الطائي ١٠٣

حسان بن ثابت ، ١٠٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣

حمزة ١٧١ ، ٢٦

حي بن وائل ٢٧٨

خ

خطام المجاشعي ، ١٣٩ ، ١٩٤

خفاف بن بدبة ، ١٣١ ، ١٥٧

د

دكين الراجز ٢٤٢

ذ

ذو الرمة (غيلان بن عقبة) ٩٢

١٥٩

ر

رؤبة بن المعجاج ١٥٠

رويشد ٢٧٥

ز

زهير بن ابى سلي ١٧٤ ، ٢٦

زياد بن منقذ العدوى : ١٥

س

سلمان الفارسي : ٢١١

غ غيلان بن شجاع النمشلي : ١١٦	سيف الدولة ١٨٠ ط
ف فقيم ١٨	٨٦ : طرفة بن العبد ٢٨٢ : طفيل الغنوي
ق قطري بين الفجاءة ٢٧٨ قيصر ١٠	ع عبد القاهر : ١٨
ك كامل الثقفي ١٩٠ كثير ٢٢٨ كراع ١١٥ كمب بن مالك الانصاري ٣٧	عبد الله بن همام السلوي : ١٥٧ عبد المؤمن بن عبد القدوس : ٢٤٣ عبد الملك بن مروان : ٢٤٨ عبد يغوث بن وقاص الحارثي : ٥٦ عبيد : ١٧١
ل ليبد بن ربيعة العامري ١٠٧ ، ١٣٢ ١٩١ ، ١٨٨ ، ١٣٣ ليلي الأخيلية ١٣٩	عدي بن خزاعي : ١٤٩ عدي بن الرقاع : ٦٠ عروة بن الزبير : ١٣٠ علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) : ٧٨ - ١٠٤ - ٢٧٩
م مجاشع بن مسعود السلي ٩١ مجاهد ١٧٠ ، ١٣٠ مجنون بن عامر (قيس بن الملوح) ١٧٧ محمد بن السري ٤٩ مروان بن الحكم ١٦٩ مسيلة ٢١٢ معن بن أوس ١٣١ معية ٢٣١ مقاتل ١٣٠ مهرة بن حيدان ٢٥٦	عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : ٧٨ عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) : ٦٠ عمرو بن معد يكرب : ٩١ عمرو بن العاص : ١٧ عمرو بن عبيد : ٢٢٨ عنزة بن شداد : ١١٦ ، ٧٠ عاصم : ١٧١ عيسى بن عمر : ٤٦ عيسى بن عمر (الثقفي) ١٧٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ عياض بن درة : ٢١٠

ن	ي
١٧١	ياقوت (الجموى) ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦
٧٥	يزيد النجوى ١٣٠
هـ	يونس : ٧٧ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٧٠ ،
١٤٨	٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ،
٧٥	٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩
و	
٢١٦	
ود	

تمت فهرست الأعلام الواردة

في الجزء الأول من شرح رضى الدين الأسترا باذى على شافية ابن الحاجب فى علم الصرف

فهرست الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تميزها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

حرف الهمزة

آء	٢٠٩	اتَّقَى	١٥٧	احْرَنْبَى	٥٤
آبار	٢٢	اثْنَى	١٣٩	احْرَنْبِمَ	٦٨
آدُر	٢٢	أَيْمَ	١٠٥	احرنجام	٩
آراء	٢٢	إِئْمَدَ	٥٦	أَحْصَدَ	٨٨
آل	٣٣	أَجَا	١٨٨	أَحْمَدَ	٩١
آلَفَ	٩٠	أُجْبَلَ	٩٠	أُخْناء	٣٦
آنَ	١٢٧	أُجِبْنَ	٩١	أُخْوَى	٢٣٢ و ٢٠٨
آنَ	٣٨	اجْتَوَرُوا	١٠٩		٢٣٣
أَبْخَلَ	٩١	أَجَدَ	٩٠ و ١٥٨	أُخْتُ	٢٢٠
أَبْدُ	٤٦	أُجْدَى	٨٧	اُخْتَبَزَ	١٠٩
أَبْرَأَ	١٢٠	أُجْذَمَ	١٤٥	اخْرَوْطَ	١١٢
أَبْطَ	٤٦	أُجْرَبَ	٨٨	أُذْبَرَ	٩٠
أَبْلَمَ	٥٦	إِجْرَدُ	٥٩	أُدَّ	٢١٧
أَبْسَكَرَ	٢٧٠	إِجْلُ	١٠٧	أُدَدَ	٢١٦ و ٢٠٧
أَبَاعَ	٨٨	اجْلَوْذَ	٥٥ و ١١٨	أُدْرَةَ	١٦١
أَتَسَعَ	٩٠	أُجْنَبَ	٩٠	إِدْرُونِ	٥٦

أَشْكَى ٩١	أَسْتَحْجَرَ ٨٦	أَدَمَ ٧١
أَشْمَلَ ٩٠	أَسْتَرْقَعَ ١١٠	أَذْنَفَ ٩٠
أَشْنَانُ ١٨٧	أَسْتَرْقَعَ ١١٠	أَدَارَكَ ١٩
أَشْهَرَ ٩٠	أَسْتَرَمَ ١١٠	إِدَاوَةٌ ٣١
أَشِيمَ ١٤٦	أَسْتَكَانَ ٦٨ و ٧٠	إِذْلَوَى ١١٣
أَشَايَا ٣١	أَسْتَلَّامَ ١١١	أَرَأْسُ ٢٣٣
أَصْبَحَ ٩٠	أَسْتَنْسَرَ ١١١	أَرْبَ ١٧٣
أَصْبَى ٩٠	أَسْتَنَوَقَ ٨٦	أَرْشَى ١٠٩
أَصْطَوَانَةٌ ٢٠٠	أَسْتَوْقَدَ ١٢٤	أَرْتَفَاقُ ١٨١
إِصْطَفَلِيْنَةٌ ١٠	أَسْعَمَ ٨٥	أَرْجَ ١٤٤
أَصْهَبُ الْعَنَانَيْنِ ٢٧٦	أَسْعَنَكَ ١٤٠	أَرْطَى ٥٧
أَصِيلَ ٢٦٧	أَسْرَنْدَى ١١٣	أَرْعَ ٩٩
أَضْمَحَلَّ ٢١	أَسْفَقَ ١٠٨	أَرْنَدَجَ ٢٥٢
أَطْفَلَتُ ٨٨	أَسْقَى ٨٨ و ٩١	أَرْوَى ٢٣٦
أَطْلَبَ ١٩	أَسْلَنْقَى ٥٥ و ٦٨	أَرْوِيَّةُ ٢٣٦
إِطْلَ ٤٦	أَسْمَنَ ٩١	إِرَّيسَ ١٠
أَعْبَاءُ ٣٦	أُسْنَتَ ٢٢١	أَرَابَ ٨٨
اعْتَوَرُوا ١٠٩	أُسُودَ ٢٣٠	أَزْدَرَعَ ١٨
أَعْدَادُ ١٨٨	أُسْحَمَ ٨٥	أَزَّ ٣٣
اعرورى ١١٢	أُشِرَّ ١٤٤	أَزَيْنَ ١٩
أَعْسَرَ ٨٨	أُشِفَّ الْبَعِيرَ ٨٩	أَسْتَبْرَأَ ١٢٠
أَعْشَرَ ٩٠	أُشْقَرُ ١٩٤	أَسْتَبْرِقَ ٢٦٤

اعشوشب ٥٥	أكب ٨٨	أنجرد ١٥٨
اعلو ط ٦٨	اكتسب ١١٠	أنرف ٨٩
اعيل ٥٨	أكدي ٩٠	أنسل ٨٩
اغثندي ١٠٩	أكرم ٩١	إنفحل ٦١
اغثال ١٩٤	اكرهف ٢١	اهرتمع ٦٩
أغد ٨٨	اكفر ٢١	أهم ١٤٦
اغدودن ١١٢ و ٦٨	إكليل ١٠٧	أود ٢٧
اغرندى ١١٣	أكار ١٠	أيسر ٨٨
أفجر ٩٠	بنات ألب ٢٥٤	أيش ٧٤
أفعم ٩١	ألب ١٠٧	أيطل ٤٦
أفحى ٨٧	ألم ٨٥	أيل ٢٧
أفموان ١٩٩	ألم ٨٨	
أفل ٨٨	أندد ٢٥٢ و ٥٣	
أفنان ٢٧٣	ألاء ٢١٢	بخ ٢٢٣ و ٢٢٤
أقبر ٨٨	الأم ٨٨	بخدن ١٥١
أقتل ٨٨	امتحنى ١٠٩	برا ١١٩ و ١٢٠
أقشع ٨٩	أمرت الناقة ٨٩	برأل ٦٨
أقطر ١١٣ و ٤٦	أمسى ٩٠	برائل ٦٨
أقطار ١١٣	امضحل ٢١	برثن ٥١
أقطع ١٤٥ و ٩٠	أمهى ٢٢	بردى ٢٠٣
أقطف ٨٨	أميلح ١٥	بردرايا ٢٤٦
اقعنسس ٥٤	أنجد ٩٠	برع ٧٤

حرف الباء

٢٥٠	تَرْقُوتَ	٢٢٠	بَنْتَ	٧٢	بَرَقَ
٦٩	تَرْمَسَ	٤٨	بُهْمَى	٢١٠	بَارِقَةَ
٦٨	تَرْهَوْكَ	٧٦ و ٧٣	بُؤَ	١٧٨	بَرْقَشَ
٢١٦ و ٢٠٧	تُرَاثَ	٧٣	بَيَ	٤٨	بُرُقُعَ
٧٨	تَشَطَّرَا	٣	بَيْطَرَ	٢٥٣ و ٦٣	بَرْهَرَهَةَ
٦٨ و ٥٥	تَشَيْطَانَ	١٥٨	بَيْنَ	٢٤٨	بَرْوَكَاءَ
١٦٧	تَضْرَابَ	حرف التاء		٢٤٨	بِرَاكَاءَ
١٦٧	تَعْشَارَ			٢١٠	بَرَى
١٠٤	تَعَهَّدَ	١٦٧	تَبْرَاكَ	٢١٢ و ٢٨	بَرِيَّةَ
١٠٤	تَعَايَا	١٧٢	تَبِيعُ عِلْمَ	٨٧	بَزَرَ
١٠٢	تَغَاوَلَ	١٩٥	تَبْرَى	٢٧٩	بُزَيْرِزَ
٤٣	تَقْتَلُ	١٠٥	تَجَرَّعَ	٩٥	بَصَرَ
١٦٨	تَقْصَارَ	٦٨	تَجَلَّبَبَ	٧٢	بَطَرَ
٢١٥	تَقْوَى	٦٨	تَجَوَّزَ	٨٥	بَطْنَ
١٥٧	تَقَى	٢٦٠	تُجَيِّفَ	١٦ و ١١	بُطْنَانَ
٤٥	تَكَرَّدَسَ	١٠٢	تَحَلَّمَ	١١	بَمَكُوكَةَ
٢١٥	تُكَلَّةَ	٢١٦	تُحْمَةَ	١١١	بَغَاثَ
١٦٧	تَلْعَابَ	١٥٢	تُدْرَأَ	١٥٥	بُعَامَ
١٦٧	تَلْفَاقَ	١٥٦	تَرَبَّ	١٧٦	بَاقِيَةَ
١٦٧	تَلْقَامَ	١٦٧	تَرَبَاعَ	٢١	بَلْبَالَ
١٠٢	تَمَرَأَ	١٠٥	تَرَدَّى	٤٥	بَلَزَ
١٦٧	تَمَرَادَ	٦٩	تَرَفَلَ	١٥٣	بَلْهَنِيَّةَ

١٤٧	جَمَجَم	١٢٣	جَبَا	٦٨	تَمَسْكَن
١٥٤	جَمَاح	٢٤٩	جَجَجَجِي	١٦٧	تَمَسَّاح
٢٨٠	جَمِيل	٥١	جَجَمَرَش	٢٦٠	تَمَلَّاق
٢٥٧	جَمَادَى	٢٦٣ و ٦٠	جَجَنَقَل	١٦٨	تَنَبَال
٥٥	جُنَدَب	٥١	جُخَدَب	١٠٦	تَنَجَز
٥١	جَنَدَل	٥١	جُخَادَب	١٦٥	تَنَزَى
٦٨	جَهْوَر	١٥٤	جَدَاد	٦٨	تَنُوط
١٤٩	جِيد	٨٧	جَدَا	٦٩	تَهَلِّقَم
٢٢	جَاه	٩٢ و ٩٤	جَدَع	٢١٦	تُهَمَّة
حرف الحاء		٢٤	جَدَب	١٦٧	تَهَوَاء
٧٧ و ١٦	حَبَّ	١٤٤	جَدَل	٤٥	تَوَجَّسَ
٤٦ و ٣٥	حَبِر	١٦١	جُدْمَة	١٠٥	تَوَسَّد
٢٦١	حَبِطَ	١٤٤	جَرَد	٨٧	تَابَل
٢٥٥ و ٥٤	حَبِنَطَى	٢٣٠	جَزُور	١١٥	تَاه
٣٩ و ٢	حَبُك	٧٠	جَسْرَة	حرف الشاء	
٦٠	حَبُو كَر	٥٠	جَعْفَلِيْق	٢٧٣	ثَغَام
٢٥٧ و ٢٤٤	حَبَارَى	١٥٨	جَلَبْ	١٤٤	ثَكَل
٢٧٣	أَم حَبِين	٩٤ و ٨٥	جَلَد	٢٢٠	ثَنَتَان
١٦٨	حَنِئِي	٦٩	جَلَمَط	٩٥	ثَيَّب
١٩٩	حَبَلْ	٢٥٠	جَلُوز	حرف الجيم	
١٦٨	حَجِيْرَى	٢٤٨	جَالَوَاء	٢٤	جَبَدَ
١٤٥	حَدَبْ	١٥٨	جَالِس	١٥٢	جَبْرُوت

١٥٨	خَلِيط	٧٢	حَق	٦٢	حَدَرْد
١٦٨	خَلِيفِي	٢٥٢	حَمَارَة	٢٧٤	حَذَرِيَان
٧٢	حَط	٢٥٦	حَنْطَاو	٢٤١	حَرْب
٥٢	خَنْدَرِيس	٢٥٦	حَنْظَاو	١٠٥	حَرْج
٢٦٢	خَنْشَلِيل	٢٤٢	حَنْطَا	٢٧٤	حَرْصِيَان
٥٩	خَنْفَس	٥٢ و ٣٣	حَوَقَل	٢٤٨	حَرْمَلَاء
١٩١	خَوْخَة	٦٨ و		١٥٤	حِرَان
١١٠	خَوَان	٢٤٩ و ٢٤٦	حَوَلَايَا	٨٧	حَزَن
٢٠	خَوَل	٢٤٢	حَوَاط	١٠٥	حَمَى
حرف الدال		٢٥٥	حَيَوَة	١٠٦	حَسَاء
٣٦	دَال	حرف الحاء		١٣٩	حصى
٣٨	دَالَان	١٦٢	حَبَط	٢٧٣	أَبَوَالْحَصَيْنِ
٣٦	دُئِل	٤٠	حَبَق	١٢٥	حَضِيض
٣٧	دَب	٣٦	حَتَل	١٥٥	حَطَام
٤٨	دُخَل	٥٩	حَدَب	٢٢١	حَفَرَى
٣٤	دَدَن	٧٢	خَرْق	٥٢	حَقَل
٢٦	دَارَىء	١١	خَزَعَال	٦٣	حَلِيلَاب
١١٣	دَرَبْج	٥١	خَزَعِيل	١٠	حَلْتَيْت
١٨٠	دَرَب الْقَلَة	٧٢	خَزَى	٧٣	حَلَى
٦٢ و ٥٠	دَرْدَيْس	٦٠	خَفَيْد	٢٢٨	حَمَاء
٢٤٢ و ٣٠	دَرِع	٦٠	خَفَيْدَد	٧٢	حَمَش
٦٩	دَقْمَاء	١٥ و ١٧٨	خَلْخَال	٢٧٢	حَمَصِيضَة
				٦٩	حَمْظَل

٩٩	راع	٢٨	رَبِّي	١٥٥	دُقَاق
حرف الزاي		٢٢٤ و ٢٢٣	رُبِّ	١٦٨	دَلِيلِي
		٢٣٩	رَبَاب	١٧٦	دَالَّة
٣٢	زَنْبُر	٩٢	رَبْع	٦٢	دَمْدَم
١٤٨ و ١٤٤	زَبَب	١٥٦	رَتَكَان	٧٨	دُمْت
١٦٢	زَبُر	٢٦٥	رَاجِل	٩٠	دَنَف
٥١	زَبْرَج	٧٥	رَحْب	٦٩	دَنَق
١٤	زَرْق	٤٤	رَدَاد	١٧٠	دَهْدَاه
١٢٤	زَكَن	٧٢ و ١٠٥	رَدِي	١٩١	دَاهِيَة
١٥	زَلْزَال	٧٣	رَسَح	١٠	دَوْبَل
١٥٤	زَمَار	٥٩	رَعَشَن	٤٩	دُودِم
٢٠٣	زَنْبَار	٧٤	رَعْن	٢١٠	دِين
٢٠٣	زَنْبُور	١٢٦	رَغَا	حرف الذال	
١٨٩	زَنَار	١٥٥	رُمَات		
٦٢	زُهْلُول	١٥٤	رِفَاع	٢١٣	ذَوَابَة
٧٠	زَيَّافَة	١٥٠	رَقَم	١٦٢	ذَبْج
٩٤	زَيْل	٢٧٠	رَقَة	٦٣	ذُرْخَرَح
حرف السين		١١٥	رَكَن	٧٠ و ١٩٥	ذَفْرِي
		٧٦	رَمُو	٢٤٣	ذَوْد
٤٨	سُودَد	١٦٨	رَمِيَّا	٢٢٠	ذَبْت
١٩٨	سَبْعَان	٩٥	رَوْض	حرف الراء	
١٠١	سَاجَل	١٦٩	رَوْع		
١٥٩	سَحُور			٨٥	رَأْس
				٣٨	رُم

٩٣	شِسْعٌ	١١	تَمَنَانٌ	١٠	سُحْنُونٌ
١٥٠	شَعِيبٌ	٢٥٧	سُمَانِيٌّ	١٩٨	سِرْبَالٌ
٧٢	شَعَثٌ	٥٩	سَنْبَتَةٌ	٢٠١	سِرْحَانٌ
١٧٥	شَفَى	٦٩	سَنْبَسٌ	٥٧	سِرْدَاخٌ
٧٢	شَكْسٌ	٦٩	سُنْبِلٌ	٢٦٩	سِرَاوِيلٌ
١٨٠	شُكُولٌ	٧٢	بَسِيكٌ	١٣٠	سَرُوٌ
٢٦٣	شُخْرَاخٌ	١٠١	سَاهَمٌ	٥٨	سَاتِمٌ
١٥٤	شِمَاسٌ	٢٤	سَوَاءٌ	٢٦٥	سَقَرٌ
٥٣	شَمَلٌ	١٥٥	سُوَافٌ	١٦٢	سِفِرٌ
٦٧ و ٥٣	شَمَلَلٌ	١٥٢	سَيْدُوْدَةٌ	٩٩	سَافِرٌ
٥٦	شِمَالٌ	١٠١	سَايَفٌ	١٠٨	سَفَقٌ
٧٢	شَهَبٌ	٢٥١	سِيَمِيَاءٌ	٩٩	سَقَرٌ
١٦٥	شَهَلَةٌ	حرف الشين		٩٤	سَقَى
٢٢	شَوَائِعٌ	٣٧	شَبٌ	٢٨٢	سُكَيْتٌ
١٤٩	شَوَلَمٌ	٧٣	شَقَرٌ	٢٦١	سُلْحَفَةٌ
٥٥	شَيْطَانٌ	١٢٢	شَجَبٌ	٨٥	سَلَخٌ
١٤٩	شَيْلَمٌ	١٥٠	شَاجِرٌ	١٤٤	سَلَسٌ
١٤٩	شَالَمٌ	١٥٠	شُجُونٌ	٩ و ٥٠	سَلَسَبِيلٌ
حرف الصاد		٢٤٣ و ٢٤٢	شَخِمٌ	٤٤	سَلَفٌ
٩٥	صَبَحٌ	١٩٠	شَدَنٌ	٥٥ و ٦٨	سَلَقَى
٢٥٢	صَبَارَةٌ	٧٨	شَرُزْتُ	٢٠٣ و ٢٤٦	سَلْبَةٌ
١٩٥	صَحْرَاءٌ	٢٩١	شِرْعَكٌ	٧٢ و ١٩٠	سَمَرٌ
		٩٨ و ٣	شَرِيفٌ		

٢١١ طيَّان	١٤٩ صَيَّرَفْ	٧٣ صَدَى
حرف الطاء	حرف الضاد	١٤٦ صَدَى
١٩٨ ظَرَبَان	٣٢ ضَبِيلٌ	٣٥ صَرَد
١٨٠ ظَاعِن	٢٤٣ ضَحَى	٢٨١ صِرْدَان
١٩٤ ظَهَر	١٥٤ ضِرَاب	٦٢ صَرَصَر
١٧ ظُهْرَان	٧٧ ضَارِج	١٥٤ صرام
حرف العين	١٥٣ ضارورة	٩٩ صَعَر
٢٤٥ عَيْدَى	٩٩ ضَاعَفَ	٩٩ صاهر
٢٠٠ عَبَوْتُرَان	٧٣ ضِلَع	١١ صَعْفُوق
٢٠٠ عَبِيْرَان	٢٤٢ ضِنَّاك	١١ صَعْقُول
٢٦٨ عِبَايِد	٩٥ ضَوَا	٤٤ صَفَق
٢٦٨ عِبَادِيِد	١٩٠ ضَالٌ	٧٣ صَلَعٌ
١١٨ عَتَب	حرف الطاء	١٦١ صَلْعَة
١٩٧ عَم	٢٢ طَأْمَنَ	١٩١ صِلَ
١٩٧ عُثْمَان	٤٨ طُحْلُب	٢٠٠ صِلْيَان
١١ عُثْنُون	٢٩ طَرْقَاء	٦٠ و ٢٥٣ صَمَحَمَح
٦٠ عَثْوَنَل	١٧٢ طَلِبُ عِلْم	١٩٧ و ١٩٩ صَمِيَان
٢٥٣ عَثْوَل	١٥٤ طِلَاح	١٥٧ صَنَع
١٢٤ عَثَا	٢١٧ و ١٩٨ طُوْمَار	١٦١ صَهَبَ
٩٥ عَجَز	١٩٨ طَامُور	١٦١ صَهْوَبَة
٧٢ عَجَف	١١٥ و ٨١ طَاحَ	٢٠٩ صَابٌ

٥١	عَلِبَط	٢٢٩	عَشَوَاء	١١٠	عَجَل
٢٤٣ و ٢٤٢	عَلِج	٢٧٥	عَشِيَّة	٧٢	عَجْم
٥٠	عَلَطَمِيس	٢	عَضُد	٢٦٣	عَجْنَس
٥١	عَلَطَمِيس	٥١ و ٩	عَضْرَفُوط	٢٣٠	عَجُوز
١٧٢	عَلَق مَضْنَة	٢٥٣	عَطَوْد	١٨٠	عَذْرَة
١٨٢	عَلَق عِلْم	٢٧٩	عَطَار	٧٧	عَذِيب
١٩٥	عَلَقِي	٢٥٥	عَفْر	٢٥٧	عَذَا قِرَة
٦١	عَلَكْد	٢٥٦	عَفْرَنِيَة	٢٤٣	عَرَب
١١٦	عَل	٢٥٥	عَفْرَنِي	٢٤٢	عُرْس
١٥٤	عَلَاط	٢٥٦	عَفْرَنَة	٥٩	عَرْضَنَة
١٧٣	عَلَاقَة	٢٥٦ و ١٥	عَفْرِي ت	٢٤٥	عَرْضَنِي
٢٥٧	عَلَانِيَة	٢٥٦	عَفْرِيَة	٥١	عَرْفَج
٦٠	عَلَس	٢٤٥ و ٦٠	عَفْنَجَج	٥١	عَرَّتَن
٢٦٢	عَنْتَرِيس	٢٥٤ و ٢٥٢		٢٠٨	عُرْوَة
٥٩	عَنْسَل	٢٥٧ و ٢٥٦	عَفَارِيَة	٢٠٨	مَرُوض
٢٥١	عَنْقُوان	٢٣١	عَقْد	٨	عَرِيقَة
٢٢٩	عَنْاق	٩٤ و ٩٢	عَقْر	١٥٤	عِرَار
٢٣١	عَهْد	٢٣٨	عَقْرَب	١٥٤	عِرَاض
٤٨	عُوطَط	٢٣٨	عَقْرَبَاء	٧٨	عَز
٩٥	عُون	٢٣٨ و ١٩٩	عُقْرَبَان	٧٢	عَسْر
١٥٥	عَوَاء	٦٠	عَقْنَقَل	١٥٦	عَسْلَان
٩٥	عَوَان	٢٣٨ و ٢٣٩	عُقَاب	١١٢	عُشْب

٤٣	فَصِيدُ	٩٦	غَوْرُ	١٦٠	عَيْسُ
١٧٦	فَاِضْلَةٌ	١٥٥	غَوَاثُ	١٦٠ و ١٦١	عَيْسَةٌ
١٥٩	فَطَوْرُ	١٩٥	غَوَءَاءُ	٢٦٣	عَيْضُورُ
١٦٩	فَعَالُ	١٤٩	غَيْلِمُ	١٥٠	عَيْنُ
١٨	فَقِيمِجُ	حرف الفاء		٢٧٨	عَابُ
١٠٧	فَكَكُ			١٧٥	عَارِقَبَةٌ
٢٢٢	فُلُ	١٥٥	فَتَاتُ	٨٥	عَانَ
٣٥	فَلَسُ	٨٧	فَقَنَ	حرف الغين	
٢٥٠	فُلَيْقُ	١٨	فَخْصَطُ	٨٨	غُدَّةُ
٧٠	فَنِيقُ	٨٧ و ٩٣	فَخَى	٢٥٢	غَدَوْدَنُ
٩٦	فَوَزُ	٦١	فِرْدَوْسُ	١٤٤	غُرْثُ
١٠٥	فَوْقُ	١٥٣	فِرَارُ	١٦١	غُرْلَةٌ
١٠٦	فَيْقَةٌ	٢٤١	فِرَّسُ	٢٢٩	غَزَّوَانُ
حرف القاف		٥٩	فِرَّسِنُ	١٢٤	غَسَى
١٩٩	قَبَجُ	٦٩	فِرَّصَمَ	٧٠	غَضُوبُ
٥٤ و ٩	قَبَعْمَرَى	٦٩	فِرَّصَنَ	٢٩	غَضِيَاءُ
٦٩	قَحْزَنُ	١٨	فِرْدُ	١٥٨	غَلَبُ
٢٠٢	قَدَرُ	١٧	فُسْطَاطُ	١٥٣	غُلْبَةٌ
٢٤٣	قَدَامُ	٩٤	فُسُقُ	١٥٣ و ٢١٠	غُلْبَى
٥١	قَدَّعِيلُ	٢٨٢	فُسِكِلُ	٩٥	غَلَسُ
١٩٤	قَدَفُ	٤٣	فُصْدَآلَةٌ	١٤٨	غَعَمُ

٢١٧	قار	١٥٤	قَطَاف	٧٢	قرب
٢٨٢	قاسُور	٤٨	قُعْدَد	١٤٧	قَرَبَان
٩٥	قيح	١٤٥	قَمَس	٩٤ و ٨٥	قَرَدَد
٢١٧	قير	١٧	قُفُزَان	١٣	قَرَدَد
٣٧	قيل وقال	٦٨	قَلَسَى	٦١	قِرْشَب
١٦٣ و ١٦٢	قيوم	١٦١	قُلْفَة	٢٦٤ و ٥١	قَرَطَبُوس
٢١١	قِي	١٤٤	قَلَق	٥١	قِرْطَعَب
جرف الكاف		١٧٨	قُلُقَال	١١	قِرْطَاس
		٦٨	قُلْنَس	١٧	قِرْطَاط
٧٢	كدر	١٥٥	قُلَامَة	٢٦٤ و ٢٠٠ و ١٠	قَرَعْبَلَانَة
١٦١	كدورة	١١٤	قَلَى	١٥٥	قِرَاضَة
٩٠	كدية	٢٦١	قَمَحْدُوة	٢٤٨	قَرِيشَاء
١٧٦	كاذبة	٥٣	قُمَد	١٧	قَسْطَاس
٢٤٩	كردوس	٥١ و ٣	قَمَطَر	٧٤	قَسَامَة
٦٣	كر كر	١٥٦	قَمَاص	٢٩	قَصْبَاء
٦٠	كرووس	٦٢	قِنَب	١٦٨	قَصْرَة
١٩٩	كروان	٧٢	قَمَم	٦٩	قَصْمَل
١١٠	كسب	٧٣	قَهَب	٧٦	قَصُوف
١٥٤	كشاح	٢١	قَهْقَر	٢٢٣	قَطَّ
١٣٤	كع	١٩٦	قُوبَاء	١٦١	قُطْمَة
٢٨٠	كعيت	٢١١	قَوَاء	٢٥٣	قَطَوَطَى
٢٩١	كفنيك	٢٤٣	قَوْس	١٩٩ و ١٩٧	قَطَوَان

١٧٣	مَحِيض	١٨٨	لَبَنِي	٢٩٢	كَلَّ
٤١	مُحِين	٧٢	لَحَج	٢٢١	كَلَّتَا
٥١	مُخَلَّب	٧٢	لَحَز	٢٨١	كَمَيْت
٢٧٣	مُخْلِس	٢٤٤	لَفِيزَى	٦١	كُنَابِيل
١٦٨	مُخَنَّقَة	١٤٤	لَهْف	٢٤٢	كَنَاز
١٨٢	مِدَب	١٤٣	لَوَى	٤٩	كَنَهَبُل
١١٦	مَدَّ	٢٥٠	لَيْن	٥٦	كَنَهَوَّر
٢٥٠	مَدَّة	١٥٩	لَيَّان	٧٣	كَب
٢٩	مِدْرَعَة	حرف الميم		٣٦	كَاهَل
١٨٧	مُدُق			٢٥٦	كُوَأَلَّل
١٨٧	مُذْهِن	١٧٣	مَادُبَة	٥٣	كُوَوَّر
٧	مُذْ	١٧٣	مَارَبَة	٩٥ و ٩٦	كُوف
١٨٣	مَذَلَة	١٨٢	مَأْوَى	٥٤	كُوكَب
١٧٢	مَذْمَة	١٧٤	مَأْوِيَة	٢٢٠	كَيْت
١٨٤	مِرْبَد	٧٧	مُتَأَمِّل	١٣٨	كَاد
٩٢	مَرِيع	١٧٤	مَجْلُود	٧٠	كَغِين
١٩٤	مَرْت	١٠٠	بَجْمَجَة	١٥٢	كَيْنُونَة
١٧٣	مَرَجِع	١٢٢	مَجَن	حرف اللام	
١٨١	مِرْقَق	١٨٧	مُخْرَضَة		
١٧٥	مَرْفُوع	١٧٢	مَحْسَبَة	١٠٩	لَام
١٥٠	مُرَقِّن	٤٠	مَحَك	١١١	لَأْمَة
٦٣	مَرْمَرِيس	١٨٦	مِخْلَب	٢٧٠	نُوم
		١٧٠	مَحْمِيَة	٧٤	لَيْث

٩٦	مَفَاذَة	١٨٨	مُطَحَّلِب	١٦٦	مِرَاء
١٨٤	مَقْبَرَة	١٤٢	مِطْرَف	٢٣٠ و ٢٠٨	مِرْزُود
١٧٣	مَقْدُرَة	١٥٠	مُطْفِل	٢٦	مُسْتَهْزِيء
٧٠	مَقْرِم	١٧١	مَطْلِع	١٨٣ و ١٧٣	مَسْرُوبَة
٢٨	مَقْرُوء	١٧٢	مَظْلِمَة	٢٥٠	مُسَرَّوِل
١٨٣	مَقْنُونَة	١٧٢	مَعْتَبَة	١٨٧	مُسْطَط
١٧٣	مَقِيل	١٧٢	مَعْدِرَة	٢٩	مَسِيل
١٧٣	مَكْبِر	٣٧	مُعَرَّس	٩٥	مَسَى
٧٠	مُكْدَم	١٧٠	مَعَصِيَة	١٥٣	مَسَائِيَة
١٦٩	مَكْرُم	١٧٥	مَعْقُول	٢٩٣	مَسَار
١٧٥	مَكْرُوهَة	٢٤٨	مَعْلُوجَاء	١٥٠	مُشْدِن
١٧	مَكْرُوك	٢٤٨ و ٢٠٣	مَعْيُورَاء	١٨٣ و ١٧٣	مَشْرُوبَة
٩٢	مَلْعَب	٤١	مُعِين	١٨٣	مَشْرُوقَة
١٥٠	مُلَقَّن	٢٠٨	مُعَاوِيَة	٢٥٠	مُشْرِيف
١٦٧	مَنْشَج	٤٤	مَغْبُون	١٢٢	مَشَق
٢٢١	مَنْت	١٨٧	مُعْشُور	١٤٢	مُضْجَف
٤٥	مُنْتَصِبًا	١٨٧	مُعْرُود	١٧٥	مَصْدُوقَة
٤٥	مُنْتَصًا	١٨٧	مُعْفُور	٢١٠	مَصَاب
٢٦٢	مَنْجَنِيْق	١٨٧	مُغْلُوق	١٦٧	مَضْرِب
٢٦٢	مَنْجَنِيْن	١٠	مَغْنَاطِيْتِس	١٨٣	مَضْرِبَة
٢٩	مَنْدِيل	١٧٤	مَقْتَن	١٨٨	مُضَفِّع
		١٨٣	مَقْيُوءَة	١٨٤	مِطْبَخ

١٧٩	نَشْدَة	١٤٩	مال	١٨٢	مَنْسِك
٧٢	نَصَفَ	٢٢	ماهة	١٨٧	مَنْصُلٌ
١٤٧	نَصْفَان	٨	مُ الله	١٤	مَهْدَد
١٢٥	ناصية	حرف النون		١٧٣	مَهْلِكَة
٩٩	نَعْمَة			١٩٤	مَهْمَة
٩٩	ناعم	٢٠٧	نور	٢٢	مَهَاة
٢٨١	نَغْرَان	٣٢	نَشْطَل	٢٥٦	مَهَارَى
١٦١	نُفْحَة	١٥٥	نَسِيم	١٨٦	مَوَالَة
١٦٢	نَقْضَ	٤٥	نَبَاة	٩٣	مَوَّت
١٥٦	نُفَاوَة	١٥٥	نَبِيح	٩٣	مَوْتَان
١٥٦	نقوة	١٢٥	نَبِل	١٨٦	مَوْرِق
١٥٦	نُفَايَة	٢١٢	نَجِي	١٧٥	مَوْضوع
١٥٦	نفاة	١٣٧	نَجِدَ	١٨٥	مَوْظَب
١٥٦	نقاء	٢٩	نَدَل	١٨٦	مَوْكَل
١٥٦	نَغْرَانُ	١٥٨	نَدِيم	١٨٦	مَوْهَب
١٦٢	نَقوع	٦٩	نَرْجِس	١٨٥	مَوْهَبَة
١٥٠	نَقَى	١٦١	نَرْعَة	١٧٣	مَيْسِر
١٥٦	نُفَاوَة	١٥٦	نَرْوَان	١٧٠	مَيْسِر
١٥٦	نُفَايَة	١٦٥	نَرْي	١٧٢	مَيْسِرَة
١٥٦٠	نُفَاة	١٨٢	نَسَك	١٤٩	مَيْل
٧٢	نَسَك	١٢٢	نَسَم	١١١	مَائِدَة

٢٤٤	وَرَى	٤٦ و ٤٢	هَيُّوْ	١٦٨	نَيْمِي
٢٤٣	وَرَاءَ	٢٢٤	هَائِرْ	١٥٥	نَهَيْتْ
٢٨	وَزَّ	١٥٢	هَيْمُوعَة	١٥٥	نَهَيْقْ
١٢٠	وَسَّعَ	٣١	هَائِعْ	٢٤١	نَابْ
١٧٤	وَسَامَة	٢١	هَاعْ	١٥١	نَاعْ
١٢٠	وَضُوْ	حرف الواو		١٤٩	نِيرَبْ
١٥٩	وَضُوْءْ			حرف الهاء	
١٢٠	وَطِيْءْ	٣٣	وَالْ		
١٣٥	وَعَقِ	١٣٥	وَجَدَ	٦٠	هَبِيَّخْ
٣٨	وَعِلْ	١٤٥	وَجَرَ	٩٥	هَجَرَ
١٣٦	وَعِمَ	١٦٢	وَجُورْ	١٦٨	هَجِيرِي
١٢١	وَعِرَ	١٢١	وَحَرَ	٢٨	هَجَفْ
١٥٩	وَقُودْ	٢١٦	وَدَ	٤٨	هَدَبْدْ
١٣٥	وَقِهْ	١٣٠	وَدَعَ	١٧٥	هَدَعَ
٢٣١	وَقَاءْ	١٥٤	وَدَقَ	٨٧	هَدِيَّةْ
٢١٥	وُكَلَة	١٣١	وَذَرَ	٨٧	هَدَى
١٣٥	وَكِمَ	٢٤٤	وَرَأَ	١٨	هَرَاقْ
١٢١	وَلَهْ	١٩٩	وَرَشَانْ	١٤٥ و ٧٣	هَضِمَ
١٢١	وَهْلَ	١٢٠ و ١٣٦	وَرَعَ	٦٩	هَلَقَمَ
٣٥	وَيْبْ	٩٥	وَرَقَ	٦١	هَمَرَشْ
٣٥	وَيْخْ	١٣٥	وَرَكْ	١٢٠	هَنَّاْ
٣٥	وَيْسْ	٣٣	وَرَنْتَلْ	٢٢٠	هَنْتْ
٣٥	وِيلْ	١٣٥	وَرَى	٤٩	هَنْدَلَعْ

١٨٨	يَمَعْن	٢٥٢	يَرْتَدِّج	حرف الياء
١٦٩	يَمَى	١٢٩	يَسْر	يَدَاهُ ٨٥
٧٠	يَنْبَاع	٥٩	يَلْمَع	يَرْهَنَاءُ ٦٩
٣٥	يُوح	٢٥٢ و ٥٣	يَلْنَدَد	يُرْنَاءُ ٦٩

تمت فهرست الكلمات اللغوية الواردة في الجزء الأول من شرح شافية ابن
الحاجب للعلامة رضي الدين الأستراياذى

فهرست الشواهد الواردة

في الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى (١)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٥	البسيط	نحو الأملح من سمنان مبتكرا
٢٦	الطويل	جریء متى یُظلم یُماقِبُ بظلمه
٣٦	»	رأیت الولید بن الیزید مبارکا
٣٧	المنسرح	جاءوا بجیش لوقیس مُعرَّسه
٤٣	الطويل	[قتل اقتلوها عنکم بمزاجها]
٤٣	الرجز	[خَوْدٌ یَغْطِی الفرعُ منها المؤتزر]
٤٤	الطويل	وما کل مبتاع ولَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ
٤٥	الرجز	فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا
٤٥	الطويل	[أَلَا رَبُّ مَوْلودٍ وِليس له أَبٌ]
٧٠	الكامل	یَنْبَاعُ من ذِفْرِی غُضوبٍ جَسِرَةٍ
٧٧	الطويل	قعدتُ له وَصُحْبَتِی بین ضارج
٩١	»	وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لَمِیةٍ نَاقَتِی
٩٣	البسيط	لَوَأْسَقِیهِ حَتَّى کَادَ مِمَّا أَبْثَه
١١٣	الرجز	مازلت أفتح أبوابًا وأغلقها
		إلى أرى النعاس یفرّندینِ
		أطرده عني ویسرّندینِ

(١) وقع كثير من الشواهد في حواشينا ، ولكن لم نذكرها في هذه
الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٧٧) .

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١١٤	المنسرح	[نستوقد المبل بالحضيض ونَضْ طاد نُقُوسًا] بُنْتُ عَلَى الكرم
١٣١	الرم	ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودَعَه
١٣٢	الكامل	لوشئت قد نَقَعَ الفؤاد بشربة تدعُ الحوائم لا يَجْدُنَ غَلِيلًا
١٣٧	الرجز	بُنَيْتِي سَيِّدَةَ البنات عَيْشِي وَلَا بَأْمُنُ أَنْ تَمَاتِي
١٣٩	»	فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرِمَا
١٥٠	»	مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ
١٥٨	البيسط	إِنْ الْخَلِيطُ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرِدُوا وَأَخْلَفُوكَ عَدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
١٦٥	الرجز	فَهَيَّ تُنْزَى دَلَوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنْزَى شَهْلَةً صَبِيًا
١٦٨	الطويل	بَشِينُ الزَّمَى لَا ، إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتِهِ عَلَي كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مُعُونِ
١٦٩	الرجز	[نَمِ أَخُو الْهَيْجَاءِ لِلْيَوْمِ الْيَمَى] لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمِ
١٧٦	الوافر	كَفَى بِالنَّأَى مِنْ أَسْمَاءٍ كَافٍ وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافٍ
١٧٧	الطويل	فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْهَيْمَامَةِ دَارَهُ وَدَارِي بِأَعْلَى خَضْرَمَوْتِ اهْتَدَى لِيَا
١٧٧	»	{ أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ } عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فَيَّ زُورِ كَلَامِ
١٨٠	الطويل	لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقُلَّةِ الْفَجْرِ لَقِيَةً شَفَتُ كَمْدَى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلُ
١٨٠	البيسط	هَا إِنْ تَا عِذْرَةٌ إِلَّا تَكُنْ تَفْعَتُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ
١٨٨	الرجز	يَمْنَنْ أَعْدَادًا بَلْمُنَى أَوْ أَجَا مُضْفِدَعَاتٍ كُلُّهَا مُطَحِّلِبَةٌ
١٩٠	البيسط	يَا مَ أَمِيلُحْ غِزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَّا تَكُنِ الضَّالَّ وَالسَّيْرُ (١)
١٩١	الرجز	دَاهِيَةٌ قَدْ صُغَّرَتْ مِنَ الْكِبَرِ صَلُّ صَقًّا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقِصَرِ

(١) وانظره أيضًا في (ص ٢٨٠) وفي (ص ٢٨٩)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٩١	الطويل	وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُويهيّةٌ تصفر منها الأناملُ
١٩٢	الطويل	فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهق الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكلّ وتعملا
١٩٤	الرجز	ومهمّهنّ قدّفين مرّتين ظهراهما مثل ظهور الثرسين
١٩٤	المرج	لقدّ أغدو على أشقّ رَ يغتالُ الصّحاريّا
٢١٠	الطويل	حجّى لا يحلّ الدهرَ إلا بأمرنا ولا نسال الأقبام عقد المياثق
٢٣١	الوافر	وقالما مميّة من آبيه لمن أوفى بعقد أو بعهد
٢٤٢	الرجز	إنا وجدنا عرُسَ الحنّاطِ لثيمةٌ مذمومة الحواطِ
٢٧٠	المتقارب	عليه من اللؤم - سرّوالةٌ فليس يرقّ لمُسْتَعْطِفِ
٢٧٠	الرجز	قد رويت إلاّ الدّهنيدينا قليصّاتٍ وأبيكرينا
٢٧٣	الكامل	أعلاقةٌ أمّ الوليدِ بعدما أفنانُ رأسك كالثغام الخلس
٢٧٧	الرجز	في كل يومٍ ما وكل ليّالةٌ

تمت فهرست الشواهد ، والله الحمد في الأولى والآخرة

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص	المثل
٣٧	ش أعيتني من شُبِّ إلى دُبِّ . ومن شُبِّ إلى دُبِّ
٤٣	» لم يحرم من فُصْدَ له
٨٠	» إن لم يكن خل نخمر
٨٥	» استنوق الجمل
٩١	» أكرمت فار بط
٩٥	ت لا تُعلم العَوَانُ الحِمْرَةَ
١١١	ش إن البغات بأرضنا يستنسر
١٧٥	» صَدَقَنِي سَنٌّ بِكَرِه
١٩٧	ت إن لم أكن صَنَعًا فاني أعتشم
٢٨٣	ش عرف حميق جملة
٢٩١	ت شَرَعَكَ مَا بَلَغَكَ الْحَلَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم]

أما بعد حمد الله تعالى على توالى نعمه ، والصلاة على رسوله محمد وعترته
المصومين ، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط ،
وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط ، فإن الشراح قد
اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب ، وهذا — مع قرب التصريف من الإعراب
في مساس الحاجة إليه ، ومع كونها من جنس واحد — بعيد من الصواب ، وعلى
الله المعول في أن يوفقني لإتمامه ، بمنه وكرمه ، وبالتوسل بمن أنا في مقدس
حرمة ؛ عليه من الله أزكى السلام ، وعلى أولاده الغر الكرام .

قال المصنف : « الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على سيدنا محمد وآله
الطاهرين ؛

وبعد فقد التمس مني من لا تسعني مخالفتُهُ أن الحق بمقدمتي
في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها ، ومقدمة في الخط ، فأجبتُهُ
سائلاً متضرعاً أن ينفع بهما ، كما نفع باختيما ، والله الموفق ؛

التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست
تعريف العرف بإعراب .

أقول : قوله « بأصول » يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات ،

كقولهم مثلاً « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً » والحق أن هذه الأصول هي التصريف ، لا العلم بها ^(١)

تعريف
الصيغة

قوله « أبنية الكلم » المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كـل في موضعه ؛ فـرَجُلٌ مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُدٌ ^(٢) ، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فـرَجُلٌ وـرَجُلًا وـرَجُلٍ على بناء واحد ، وكذا جَعَلٌ على بناء ضَرَبَ ؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه ، وإنما قلنا « يمكن أن يشاركها » لأنه قد لا يشاركها في الوجود كالـحَبُكِ — بكسر الحاء وضم الباء — فإنه لم يأت له نظير ^(٣) ، وإنما قلنا « حروفها المرتبة » لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ،

(١) يريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال « التصريف علم بأصول » ولم يقل التصريف أصول ، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الأصول المذكورة ، مع أنه نفس الأصول المذكورة ، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة ، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها ، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقاً حقيقياً على الأصول والقواعد ، وهي القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ، فقول ابن الحاجب « التصريف علم بأصول » يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد ، فتكون الباء في قوله « بأصول » للتصوير ، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدية ، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب بعيد للملكة ، والسبب القريب التصديق بها (٢) العضد - كرجل وفلس وعنق وقفل وكثف - من الإنسان وغيره الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكتف

(٣) الحبيكة - كسفية - الطريق في الرمل ونحوه ، واسم الجمع حبيك ، والجمع

كما تقول : يَثْسَ على وزن فَعَلَ وَأَيْسَ على وزن عَفَلَ ، وإنما قلنا « مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية » لأنه يقال : إن كَرَّمَ مثلاً على وزن فَعَّلَ ، ولا يقال : على وزن فَعَمَلَلْ أو أَفَعَلَ أو فَاَعَلَ مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون ، وقلنا « كل في موضعه » لأن نحو دَرَّهم ليس على وزن قَطَرٍ ^(١) لتخالف مواضع الفتحتين والسكونين ، وكذا نحو يَبْطِرُ ^(٢) يخالف لَشَرِيفَ ^(٣) في الوزن لتخالف موضعى الياءين ، وقد يُخَالَف ذلك ^(٤) في أوزان التصغير فيقال : أوزان التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ؛ فيدخل في فُعَيْعِلٌ أَكْيَلٌ وَحُمَيْرٌ وَمُسَيْجِدٌ ونحوها ، وفي فُعَيْعِيلٌ مُفَيْتِيحٌ وَمُتَيْثِلٌ ونحو ذلك ؛ [وذلك] ^(٥) لما سيجىء

حبائك وحبك ، كسفين وسفائن وسفن ، وقد قرئ في الشواذ : (والسماء ذات الحبك) بكسر الحاء وضم الباء ، وهذه هي التى عنها الشارح المحقق بأنها لا نظير لها (١) القمطر : الجمل القوى السريع ، وقيل : الجمل الضخم القوى ، ورجل قطر : قصير ، وامرأة قطرة : قصيرة عريضة ، والقمطر والقمطرة : ما تصان فيه الكتب

(٢) يبطر : عاجل الدواب ، فهو يبطار . ويطر كفرح ويطر كجعفر ويطر كزبر وميطر ، وأصله بطر الشيء يبطره شقه ، وبابه نصر

(٣) شريف الزرع : قطع شريافه ، وهو ورقه إذا كثر وطال وخشى فساده ، ويقال : شرفه ، أى قطع شرفه ، وهو بمعنى الأول

(٤) اسم الإشارة فى قوله « ذلك » يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل فى موضعه فى الوزن ، فأكيلب وزنه التصريقى أفيعل والتصغيرى فيعيل ، وحير وزنه التصريقى فعيعل والتصغيرى فعيعل ، ومسجد وزنه التصريقى فعيعل والتصغيرى فعيعل ؛ ومفيتيح وزنه التصريقى فعيعل والتصغيرى فعيعل وتمثيل وزنه التصريقى فعيعل والتصغيرى فعيعل ، وسأتى للشارح توجيه هذه المخالفة عند قول المصنف « ويعبر عنها بالفاء والعين واللام »

(٥) هذه الزيادة عن النسخة الخطية

قوله « أحوال أبنية الكلم » يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف ،
أعنى الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل
والآلة والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف بعد مدخلا لهذه الأشياء في
أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع » الخ
وفيه نظر ^(١) ، لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرابعي

(١) هذا النظر في قول المصنف بعد مدخلا لهذه الأشياء في حد التصريف
« وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر واسمى الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب
والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالمتصور والممدود
وذى الزيادة ، وقد تكون للجائسة كالامالة ، وقد تكون للاستئقال كتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والادغام والحذف » والحاصل أن قول المصنف « تعرف بها
أحوال الأبنية » إن جعلت الاضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التي تعرف بها أبنية
الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل
وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التي
تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التي يعرف بها الابتداء والامالة وتخفيف الهمزة
والاعلال والابدال والحذف وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة
في بعض نحو مد وامتد وشد واشتد ، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان
الساكنان في كلمة نحو قل وبع ، وخرج منه الأصول التي يعرف بها الادغام في كلمتين
نحو « منهم من ينظر » و « منهم من يقول » و « منهم من يستمع » « فماله من وال »
« قل لزيد » والتي يعرف بها التقاء الساكنين في كلمتين نحو « ادخل السوق »
« واشتر الكتاب » وإن جعلت الاضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الأول
والثالث ، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف « وأحوال الأبنية قد تكون الخ »
مشكل على كل حال ، وذلك أن الماضي وما ذكر معه إلى الجمع ليست أبنية ولا أحوال
أبنية كما أن الادغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك ، فلا يستقيم
قوله « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع الخ » سواء أ جعلت
الاضافة بيانية أم على معنى اللام

والمزید فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعرَفُ به أبنية الكلم ، لأحوال أبنيتها ، فان أراد أن الماضي والمضارع [مثلاً] حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعد ؛ لأنهما بناءان مُستأنفان بنياً بعد هدم بناء المصدر ، ولو سلمنا ذلك فلم عدّ المصادر في أحوال الأبنية ؟ فان القانون الذي تُعرَفُ به أبنيتها تصريفٌ ، وليس يعرف به حال بناء ، والماضي والمضارع والأمر وغير ذلك مما مر كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضاً على الحقيقة ، بل هي أشياء ذوات أبنية ، على ما ذكرنا من تفسير البناء ، بل قد يقال لَضَرْبٍ مثلاً : هذا بناءٌ كذا ، مجازاً ، ولا يقال أبداً : إن ضَرْبَ حالٍ بناءً ، وإنما يدخل في أحوال الأبنية الابتداء ، والامالة ، وتخفيفُ الهزمة ، والاعلال ، والابدال ، والحذف ، وبعض الإدغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض ، وأما نحو « قُلْ لَهُ » فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء ، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين ؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قُلْ وأصله قولٌ ، وأما التقاؤهما في نحو « اضْرِبِ الرجل » فليس حالاً لبناء الكلمة ، إذ البناء — كما ذكرنا — يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير ؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية ، وباقي ما ذكر هو الأبنية ؛ إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما ؛ فان هذه الثلاثة لأبنية ولا أحوال أبنية

قوله « التي ليست بأعراب » لم يكن محتاجاً إليه ، لأن بناء الكلمة — كما ذكرنا — لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والأعراب طارئ على آخر حروف الكلمة ، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإن دخل ^(١) فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاً احترز عنه أيضاً ؟ !

(١) قول البشارح المحقق « وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلاً

واعلم أن التصريف ^(١) جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ،
والتصريف — على ما حكى سيبويه عنهم — هو أن تبني ^(٢) من الكلمة بناءم

احترز عنه أيضا « نقول : قد يقال : إن المراد من الأعراب ما يشمل البناء ، وإطلاق
الأعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم ؛ من ذلك قول المصنف « أن الحق
بمقدمتي في الأعراب مقدمة في التصريف على نحوها » فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز
مشهور ، وكلاهما لا يضر أخذه في التعريف .

(١) قول الشارح المحقق « واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف
من أهل الصناعة » نقول : هذا على طريقة المتقدمين من النحاة ؛ فانهم يطلقون النحو
على ما يشمل التصريف ، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم
العربية أفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب
الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها ، والمتأخرون على أن التصريف
قسم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسمه وعن كل ما عداه
فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أو آخر الكلم إعراباً وبناء ، وأما
التصريف فيستعمل في الاصطلاح مصدراً واسماً علماً ، فيستعمل مصدراً في تغيير
الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات : الأول : تحويل
الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني لا تحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك
كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم
الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثاني :
تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد اللاحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو
التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال وتخفيف الهمزة
والادغام ، ويستعمل التصريف اسماً علماً في القواعد التي يعرف بها أبنية الكلمة وما
يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء
وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بأعراب ولا بناء كالوقف والادغام والتقاء
الساكنين ، وهذان التعريفان غير التعريف الذي حكاه الشارح عن إمام أهل
الصناعة سيبويه .

(٢) قول الشارح « أن تبني من الكلمة بناء لم تبته العرب الخ » نقول : يريد

تَبْنِيهِ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا بَنَتْهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي بَنَيْتَهُ مَا يَمْتَقِضِيهِ قِيَاسُ
كَلَامِهِمْ ، كَمَا يَتَّبِعِينَ فِي مَسَائِلِ التَّرْتِيبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالتَّأَخُّرُونَ عَلَى أَنْ
التَّصْرِيفِ عِلْمَ بَأْنِيَةِ الْكَلِمَةِ ، وَبِمَا يَكُونُ لِحُرُوفِهَا مِنْ أَصَالَةٍ وَزِيَادَةٍ وَحَذْفِ وَصَحَّةِ
وَإِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ وَإِمَالَةٍ ، وَبِمَا يَعْرِضُ لِآخِرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ مِنَ الْوَقْفِ
وغير ذلك .

أنواع
الابنية

قال : « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَةُ
الْفِعْلِ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ » (١)

أَنْ تَأْخُذَ مِنَ الْكَلِمَةِ لَفْظًا لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ الْعَرَبُ عَلَى وَزْنِ مَا اسْتَعْمَلْتَهُ ثُمَّ تَعْمَلُ فِي هَذَا
الْفِعْلِ الَّذِي أَخَذْتَهُ مَا يَمْتَقِضِيهِ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ مِنْ إِعْلَالٍ وَإِدْغَامٍ ، فَإِذَا بَنَيْتَ
مِنْ وَأَيْتَ مِثْلَ قُلْتُ قُلْتُ وَوَيْ ، فَإِذَا خَفَقْتَ الْهَمْزَةَ بِإِدْغَامِهَا مِنْ جَنْسِ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا
صَارَ وَوَيَا ، فَعَلِيَ أَنْ قَلْبَ الْوَائِ الْأَوَّلَى هَمْزَةٌ فِي مِثْلِ هَذَا وَاجِبٌ يَقَالُ : أَوَى ، وَعَلَى
أَنَّهُ جَائِزٌ يَقَالُ : « أَوَى » ، أَوْ « وَوَى » ، وَإِذَا بَنَيْتَ مِنْ وَأَيْتَ مِثْلَ كَوَيْتُ قُلْتُ :
وَوَى ، تَعَلَّ الْيَاءُ بِقَلْبِهَا أَلْفًا لَتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ تَحْذَفُ الْأَلْفُ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ ، فَإِذَا خَفَقْتَ الْهَمْزَةَ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ثُمَّ حَذَفَهَا ، فَعَلِيَ الْقَوْلُ
بِوَجُوبِ الْقَلْبِ فِي مِثْلِهِ يَقَالُ : أَوَى ، كَفَيْ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ يَقَالُ : أَوَى ،
أَوْ وَوَى

(١) قول المصنف « وَأَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الْأَصُولُ ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ الْخ » مُقْتَضَاهُ أَنَّ
الْأَبْنِيَةَ الْأَصُولَ لِلْأَسْمِ وَالْفِعْلِ لَا تَكُونُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَهُوَ كَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى أَصْلِ
الْوَضْعِ وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الِاسْتِعْمَالِ فَقَدْ تَكُونُ عَلَى حَرْفَيْنِ وَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، مِثَالُ مَا كَانَ
عَلَى حَرْفَيْنِ مِنَ الْأَسْمِ وَهُوَ مَحْذُوفُ اللَّامِ أَبْ وَأَخْ وَيَدُ وَثْبَةٌ وَأَمَةٌ ، وَمِثَالُهُ مَحْذُوفُ
الْقَاءِ عَذَّةٌ وَزَنْةٌ وَدِيَّةٌ وَشِيَّةٌ ، وَمِثَالُهُ مَحْذُوفُ الْعَيْنِ وَهُوَ قَلِيلٌ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا فِي ثَلَاثِ
كَلِمَاتٍ : سَهْ اتِّفَاقًا ، وَأَصْلُهُ سَهْ بِدَلِيلِ جَمْعِهِ عَلَى أَسْتَاهُ ، وَمَذْعَلِي رَأَى مِنْ يَقُولُ : إِنْ أَصْلُهَا
مِنْ ذَا ، اسْتَدْلَالًا بِأَنَّكَ لَوْ سَمِيتَ بِمَذْ صَغَرْتَهُ عَلَى مَنِذٍ وَجَعْتَهُ عَلَى أَمْنَاذٍ ، قَالَ الشَّارِحُ
فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : وَمَنْعٌ مِنْهُ صَاحِبُ الْمَغْنَى فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَقَالَ : قَوْلُهُمْ مَنِذٌ وَأَمْنَاذٌ
غَيْرُ مَنْقُولٍ عَنِ الْعَرَبِ ، وَأَمَّا تَحْرِيكُ ذَالِ مَذْعَلٍ نَحْوُ « مَذِ الْيَوْمِ » بِالضَّمِّ لِلْسَّاكِنِينَ

أقول : لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء ^(١)
العريقة البناء كمن وما

أكثر من الكسرة فلا يدل أيضا على أن أصله منذ ، لجواز أن يكون للاتباع ، وضم
ذال مذ — سواء كان بعده ساكن أو لا — لغة غنوية ، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله
الضم يخفف فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله كافي « لهم اليوم » والكلمة
الثالثة ذا الاشارية ، على رأى من يقول : إن المحذوف منها العين ، وإن أصلها
ذوى ، لكثرة باب طويت ، وورود الامالة في ألفها ولا سبب لها هنا إلا انقلابها
عن ياء ، وهذا ما اختاره الشارح في باب التصغير والاعلال ، ولكن اختار في
شرح الكافية أن أصله ذى ، وأن المحذوف منه اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا
أكثر من حذف العين ، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى ، ومثال ما
كان على حرف واحد في الاسم « م الله » على رأى من يقول : إن أصله « أيمن
الله » وأما على رأى من يقول : إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصرا
أيمن ، فهو حرف قسم كالباء والواو ، وأما الفعل فقد يكون على حرفين ، والمحذوف
منه العين كقل وبع وسل ، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر ،
وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو « ع كلامى »
و « ق نفسك »

(١) قول الشارح « وكذا الأسماء العريقة البناء » يريد المتأصلة في البناء ،
وهو مستعار من قولهم : أعرق الرجل ، إذا صار غريقا ، أى : أصيلا ، وهو الذى
له عروق في الكرم أو اللؤم ، هذا ، ولم يتعرض الشارح للسرى أن أقل الأبنية
ثلاثة ، ولا للسرى أن الاسم لا يكون سداسيا ، ونحن نذكر لك ما قيل في ذلك :
قال أبو حيان : إنما كان أقل الأصول ثلاثة لأنه لا بد من حرف يبتدأ به ، وحرف
يسكت عليه ، وحرف يحشى به الكلمة لأن بعض الكلم يحتاج إليه في بعض
الأحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور في اسم على حرفين لأن ياءه إنما تقع
ثالثة وحرف الاعراب بعدها ، وفيه أن هذا إنما يتم في الاسم لا الفعل ، وقال
الجاربردى : « الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ،
وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ

واعلم أنه لم يُبين من الفعل خماسي ، لأنه إذن يصير ثقيلًا بما يلحقه مُطَرِّدًا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول ^(١) والضمائر المرفوعة التي هي كجزء الكلمة ، وإما قال « الأصول » لأنه يزداد على ثلاثي الفعل واحد كأخرج ، واثنان كاتقطع ، وثلاثة كاستخرج ، وعلى رباعيّ واحد كندرج ، واثنان كاحرنجم ^(٢) ويزاد على ثلاثي الاسم واحد نحو ضارب ، واثنان كضروب ، وثلاثة كستخرج ، وأربعة كاستخرج ، وعلى رباعيّ واحد كدُخِرَج ، واثنان كمتدخرج ، وثلاثة كاحرنجام ^(٣) ، ولم يزد في خماسيّه غير حرف مد قبل الآخر نحو سلسبيل ^(٤) وعَصْرُ فُوط ^(٥) أو بعده مُجَرِّداً عن التاء كقُبْعَرَى ^(٥)

يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا ، فلما تنافيا صفة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السكون ، فكان مناسبا لهما « وهو منقوض بما كان على حرفين من الحروف والأسماء المشبهة لها ، قال : « وإما جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ، ولم يجوزوا سداسيا لثلايوهم أنه كلمتان ، إذا الأصل في الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف » هذا ، وأكثر أنواع الابنية وقوعا في الكلام الثلاثي ، ويليه الرباعي ، ويليه الخماسي

(١) قول الشارح « وعلامة اسم الفاعل والمفعول » ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك ، والصواب حذفه والتعليل تام بدونه (٢) الاحرنجام : الاجتماع ، يقال : احرنجم القوم ، إذا اجتمع بعضهم إلى بعض ، وحرجمت الابل : إذا رددت بعضها إلى بعض ، فاحرنجمت : أي ارتد بعضها إلى بعض واجتمعت

(٣) يقال : شراب سلسل وسلسال وسلسيل ، إذا كان سهل المدخل في الخلق ، واختلف علماء اللغة في قوله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) فقيل : إنه اسم عين في الجنة ، وصرف وحقه المنع للعينية والتأنيث ؛ للتناسب ، وقيل : إنه وصف للعين ، وعليه فلا إشكال في صرفه

(٤) العصفوط : دوية بيضاء ناعمة ، وقيل : ذكر العظام

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد ، والآثى قبعثرة ، قال المبرد : ألفه ليست

أومعها كقَبْعَثَرَاةٍ ، وندر قرَعْبَلَانَةَ ^(١) وإِصْطَفَلِينَةَ ^(٢)
قال : « وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَمَا زَادَ بِلَامٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ،
وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، إِلَّا الْمُبْدَلُ مِنْ تَاءٍ الْأَفْتَعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ ، وَإِلَّا
الْمُكَرَّرَ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ لِنُغْيَرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ
إِلَّا بُنِيتْ ، وَمِنْ ثُمَّ كَانَ حَلِيتُ ^(٣) فَعِلِيلًا لَا فَعِلِيَّتًا ، وَسُحْنُونُ ^(٤) »

للتأنيث ولا للإلحاق ، وإنما هي لمجرد تكثير البنية

(١) القرعبلانة : دوية عريضة عظيمة البطن ، قال ابن سيده : وهو مما فات
الكتاب من الأبنية ، قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعبل ، فزيدت فيه ثلاثة
أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وقيل : إن هذه
اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين ، وهو غير موثوق به

(٢) في القاموس : « الاصطقلين — كجرحلين بزيادة الياء والنون —
الجزر الذي يؤكل ، الواحدة إصطقلينة ، وفي كتاب معاوية إلى قيصر : « لأنزعتك
من الملك انتزاع الاصطقلينة ، ولأردنك إريسا من الأاراسة ترعى الدوبل » اه
والاريس : الأكار : أي الحراث ، والدوبل : الحنزير أو الذكرك من الحنازير خاصة أو
ولده ، قال ابن الأثير : ليست اللفظة — بعنى الاصطقلينة — بعربية محضة لأن الصاد
والطاء لا يكادان يجتمعان إلا قليلا ، وقول الشارح « وندر قرعبلانة وإصطقلينة »
نقول : ذكر بعضهم أنه زيد في الخامس حرفا مدي قبل الآخر ، نحو مغناطيس ، قال : فإن
صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه — أعنى مغناطيس — ابن القطاع ،
ونقول : « في اللسان المغنطيس حجر يجذب الحديد ، وهو معرب » وفي القاموس
« المغنطيس والمغنطيس والمغنطيس : حجر يجذب الحديد ، معرب » اه

(٣) قال في اللسان : قال أبو حنيفة : « الحلتيت عربي أو معرب ولم يبلغني
أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بستان وبين بلاد القيقان ، وهو نبات يسلمطح
ثم يخرج من وسطه قصبة تسمو وترفع ، والحلتيت أيضا : صمغ يخرج في أصول
ورق تلك القصبة ، وأهل تلك البلاد يطبخون بقله الحلتيت ويأكلونها وليست مما
يبقى على الشتاء » اه

(٤) لم نجسد هذه الكلمة في القاموس وشرحه ولا في اللسان ، وفي شرح
الجاربردي أنه أول الريح والمطر

وَعُشْنُونٌ ^(١) فُغُولًا لَا فُغُولًا لِذَلِكَ وَلِعَدَمِهِ ، وَسَحْنُونٌ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ
فَعَمَلُونٌ لَا فَعْمَلُونٌ كَحَمْدُونٍ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعِلْمِ ؛ لِنُدُورٍ ^(٢) فَعْمَلُولٍ وَهُوَ
صَعْفُوقٌ ^(٣) ، وَخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ ، وَسَمْنَانٌ ^(٤) فَعْلَانٌ ، وَخَزْعَالٌ ^(٥) نَادِرٌ
وَبُطْنَانٌ ^(٦) فَعْلَانٌ ، وَقُرْطَاسٌ ^(٧) ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ تَقْيِضٌ ظُهُرَانٍ «

(١) قال في القاموس : « العشون اللحية ، أو ما فضل منها بعد العارضين ، أو
ما نبت على الذقن وتحتة سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت حنك البعير
ومن الريح والمطر أولها ، أو عام المطر ، أو المطر ما دام بين السماء والأرض »
(٢) مرجع الضمير في قوله : « وهو مختص بالعلم » فعلون (بفتح أوله
وبالنون) وقوله « لنُدُورٍ فعلول » تعليل لمله على فعلون ونفي كونه فعلولا
(٣) قوله « وهو صعفوق » يريد الذي ندر من فعلول بفتح أوله ، قال في
اللسان : « وقال الأزهرى كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور
وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ؛ إلا حرفا جاء نادرا وهو بنو صعفوق لحول
باليمامة . وبعضهم يقول صعفوق بالضم ، قال ابن برى : رأيت بخط أبي سهل الهروى
على حاشية كتاب : جاء على فعلول (بالفتح) صعفوق وصعقول لضرب من الكأمة
وبعكوكه الوادى بجانبه ، قال ابن برى : أما بعكوكه الوادى وبعكوكه الشر فذكرها
السيرافى وغيره بالضم لا غير ، أعنى بضم الباء ، وأما الصعقول لضرب من الكأمة
فليس بمعروف ولو كان معروفا لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات وأظنه نبطيا أو
أعجميا » اه وقد ذكر المجذ في القاموس الصندوق بضم أوله وفتححه فهو مزيد على
ما حكاه ابن برى عن الهروى

(٤) سمنان كما قال الشارح : اسم موضع ، قيل : هو من أرض نجد ، وقيل :
هو مدينة بين الرى ونيسابور

(٥) سيأتى في كلام الشارح تفسير الخزعال بأنه ظلع يصيب الناقة
(٦) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره ، وسيأتى لهذا
القول تكملة

(٧) القرطاس - بضم أوله ، وقد يفتح ، والأشهر فيه الكسر - وهو الكاغد : أى
ما يكتب فيه

أقول : يعنى إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالقاء والعين واللام : أى جعلت فى الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروف الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ

اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظاً متصفاً بالصفة التى يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ فى معرفة أوزان جميع الكلمات ؛ فقليل : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وخَرَجَ ، أى : هو على صفة يتصف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هى الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأننا نعرف ضرورة أن نفس القاء والعين واللام غير موجودة فى شئ من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مُشْتَرِكَةً فى فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئة المُشْتَرِكَةِ فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فانها لم تُصَغْ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيتها المعلومة ، فلما كان المراد من صَوَّغَ فَعَلَ الموزون به مجرد الوزن سُمى وزناً وَزْنَةً ، لأنه فى الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة^(١) حروفها

(١) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصل والزائد ومحل الأصل ، فإذا قيل له إن وزن منطلق منفعّل ، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له أن ناء فلح كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال : كيف تعرف الأصالة والزيادة من المقابلة بالقاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الأصالة والزيادة ، وذلك أن المعلم إذا عرف الأصالة والزيادة من أدلتهما وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الأصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التى يريد أن يعرفه حالها بحروف الميزان ، ثم إن ما ذكر من أن المقابلة بالقاء والعين واللام تدل على الأصالة إنما هو فى غير المكرر أما هو سواء كان تكراره للألحاق أم لغيره فانما تعرف الأصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف فى كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلب وركع (جمع راكم) ، وفردد ؛ إذا لم يفصل بين المثليين

الأصول وما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون ، والمطرّد في هذا المعنى الفعل والأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا تجد فعلا ولا اسما متصلا به إلا وهو في الأصل مَصْدَرٌ قد غُيِّرَ غالباً إما بالحركات كضرب وضرب أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب ، وأما الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالفعل فكثير منه خال من هذا المعنى كرجُل وفَرَس وجَعْفَر وسَفَرَجَل ، لا تغيير في شيء منها عن أصل

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها ؛ إذ الضرب فعل ، وكذا القتل والنوم ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فان زادت الأصول على الثلاثة كَرَّرَتِ اللام دون الفاء والعين ، لأنه لما لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى ، ولما كانت اللام أقرب كَرَّرَتِ هي دون البعيد

فان كان في الكلمة المقصود وزنها حرف زائد فهو على ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي كتكرير عين قطع أو لام جلبب كَرَّرَتِ العين في وزن الأول نحو فَعَلَ واللام في وزن الثاني نحو فَعَّلَ ، ولا يُورَدُ ذلك المزيد بعينه ؛ فلا يقال : فَعَطَّلَ وَلَا فَعَلَّبَ ؛ تنبيهها في الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي ، سواء كان التكرير للالحاق كَقَرَدَدٍ^(١) أو

حرف أصلي ، وإن لم يزد على الثلاثة فالمثلان فيها أصليان كد وعد وبر وجب .
(١) قردد : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ؛ ومن الظهور أعلاه ، ومن الشتاء شدته وحدته ، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أي وجهه

لغيره كقطع ، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلى أوردَ فى الوزن تلك الزيادة بعينها ، كما يقال فى ضارب : فاعل ، وفى مضروب : مفعول

الوزن
الصغرى

وقد ينكسر هذا الأصل الممهد فى أوزان التصغير ، إذ قصدوا حصرَ جميعها فى أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة فُعِلٌ ، وَفُعِيلٌ ، وَفُعَيْلٌ ، ويدخل فى فُعَيْلٍ دُرَيْهَمٌ مع أن وزنه الحقيقى فُعَيْلٌ ؛ وأَسَيُودٌ وهو أَفَيْعِلٌ ، وَمُطَيَّلٌ وهو مُفَيْعِلٌ ، وَجُؤَيْزٌ وهو فُؤَيْعِلٌ ، وَحُمَيْرٌ وهو فُعَيْلٌ ، ويدخل فى فُعَيْعِلٍ عَصْفِيرٌ وهو فُعَيْلِيلٌ ، وَمُفَيْتِيحٌ وهو مُفَيْعِيلٌ ، ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصارَ يحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشتركُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فان دُرَيْهَمًا مثلاً وأَحْمِرَ وَجْدِيُولًا وَمُطَيَّلًا تشترك فى ضم أول الحروف وفتح ثانيها وحجىء ياء ثالثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها فى الحقيقة مختلفة باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فقالوا لما قصدوا جمعها فى لفظ للاختصار : إن وزن الجميع فُعَيْلٌ ، فوزنوها بوزن يكون فى الثلاثى دون الرابعى ، لكونه أكثر منه ، وأقدم بالطبع ، ثم قصدوا ألا يأتوا فى هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام ، إذ لابد للثلاثى — إذا كان على هذا الوزن — من زيادة ، واختيارُ بعض حروف « اليوم تنساه » للزيادة دون بعض تحكُّمٌ ، إذ لو قالوا مثلاً أفعل باعتبار نحو أحيمر أو مُفَيْعِلٌ باعتبار نحو مُجَيْلِسٌ أو فُعَيْلٌ باعتبار نحو حُمَيْرٌ أو غير ذلك كان تحكُّمًا ، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأصول ، وفى الثلاثى لا تكون زيادة التضعيف فى الفاء فلم يقولوا فُعَيْعِلٌ ، بل لا تكون إلا فى العين كزُرُقٍ ^(١) أو فى اللام كمَهْدَدٍ ^(٢) وَقَرَدَدٍ ،

(١) الزرق بوزان سكر طائر صياد وياض فى ناصية الفرس والجمع زراريق

(٢) مهدد: اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل

فلو قالوا فعيل لا تنبس بوزن جعيفر ، أعنى وزن الرباعى الجرد عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثى كما ذكرنا ، فكرروا العين ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثى خاصة ، وإن لم يقصدوا الحصر المذكور ورنوا كل مصغرا بما يليق به ، فقالوا : **دُرَيْهِمْ فُعَيْلٌ ، وَحُمَيْرٌ فُعَيْلٌ ، وَمُقَيْتِلٌ مُقَيْلٌ** ، ونحو ذلك .

هذا ، وقد يجوز فى بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير ، وأن لا تحمل عليه ، إذا كان الحرف من حروف « اليوم تنساه » وذلك كما فى **حَلَّتِيَتْ** ، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما فى **شَمْلِيلٍ** فيكون وزنه فعيللا فيكون ملحقا بـ **قِنْدِيلٍ** ، وأن يكون لم يقصد تكرير لاه وإن اتفق ذلك ، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما فى **عَفْرِيت** ^(١) فيكون **فَعْلِيَّتًا** ، وكذا **سَمْنَان** : إما أن يكون مكرر اللام للالحاق بزَلْزَال ، أو يكون زيد فيه الألف والنون للتكرير بل كما زيد فى **سَلْمَان** ، ولادليل فى قول الحماسى : —

١ — **نَحْوُ الْأَمِيلِحِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِرًا** **بِفَتْيَةٍ فِيهِمُ الْمَرَارُ وَالْحَكَمُ** ^(٢)

— يمنع صرف **سَمْنَانَ** — على كونه **فَعْلَان** ، لجواز كونه **فَعْلَالًا** وامتناع صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع ، قال المصنف : لا يجوز أن يكون مكرر اللام للالحاق لأن **فَعْلَالًا** نادر كـ **خَزَعَال** ، ولا يالحق بالوزن النادر ، ولقائل أن يقول : إن **فَعْلَالًا** إذا كان فاءً ولامه الأولى من جنس واحد نحو **زَلْزَال** ^(٣)

لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كمسد ومرد ، وهو (مهدد) فعلل اه وقال سيويه : الميم من نفس الكلمة ، ولو كانت زائدة لادغم الحرف مثل مفر ومرد ، ثبت أن الدال ملحقة ، والملحق لا يدغم اه

(١) العفريت : النافذ فى الأمر المبالغ فيه معدها .

(٢) الأميلح : ماء لبى ربيعة ، وسمنان تقدم ذكره ، ومبتكرا : ذاهبا فى بكرة الهار ، وهى أوله ، والمرار والحكم أخوا الشاعر ، وهو زياد بن منفذ

(٣) الزلزال : التحريك الشديد ، والخلخال : حلى يلبس فى الساق ، واخلخال : بلد ويقال : ثوب خلخال ، أى رقيق

وخلخال غير نادر اتفاقا ، فهلا يجوز أن يكون سَمْنَان ملحقا به ، وليس نحو زَلْزَال بَعْقَال على ماهو مذهب القراء كما يذكره المصنف في باب ذى الزيادة ، ولا يجوز أن يكون التاء ان أصليتين في حِلْتَيْت وكذا النونان في سَمْنَان لما سيجىء من أن التضعيف في الرباعى والخامسى لا يكون إلا زائداً إلا أن يُفصل أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصلى كزَلْزَال على ما فيه من الخلاف كما سيجىء ، ولا يجوز أن يكون كرر اللام فيهما لغير اللاحق كما في سُوْدَد^(١) عند سيديويه لأن معنى اللاحق حاصل فيهما ، وإنما امتنع ذلك في نحو سُوْدَد عند سيديويه^(٢) لعدم نحو جُجْدَب عنده

وأما نحو سَخْنُون وعَثْنُون فهما مكررا اللام لللاحق بضمْنُون ، ولا يجوز أن يكون زيد الواو والنون كما في سَمْدُون لعدم فَعْلُون في أبيتهم ، وأما سَخْنُون — بفتح الفاء — فليس بمكرر اللام لللاحق بضمْعُوق ، لأنه نادر ، ولا يلحق بالنادر ، وليس التكرير لغير اللاحق كما في سُوْدَد^(١) لعدم فَعْلُول مكرّر اللام فهو إذن فَعْلُون ثبوت فعلون في الأعلام خاصة ، وسَخْنُون علم وأما بطنان فليس بمكرر اللام ، لأنه جمع بطن^(٢) ، وليس مُقْلَال من

(١) هذا الكلام الذى ذكره الشارح هاهنا فى كلمة سُوْدَد مخالف لما سأتى له ، فقد قال فى مبحث اللاحق : ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجىء فى الملحق ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه ، فلا يقال إن اعشوشب واجلوز ملحقان باحرنجيم لأن الواو فىهما فى موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيديويه فى نحو سُوْدَد إنه ملحق بجندب المزد نونه ، وقوى قول الأخفش إنه ثبت نحو جندب وإن نحو سُوْدَد ملحق به . وقال فى باب الاعلال عند التعليل لتصحيح كلمة عليب : وهو عند الأخفش ملحق بجندب وعند سيديويه لللاحق أيضا كسُوْدَد وإن لم يأت عنده فعل اه فها تان العبارتان صريحتان فى أنه يرى أن مذهب سيديويه أن كلمة سُوْدَد ملحقة بنحو جندب (٢) الذى قاله المصنف هنا هو الذى ذكره المجد فى القاموس والجوهري فى

أبنية الجموع ، وفُعلَانُ منها كَقَفْرَانِ^(١) ولو كان بطنان واحدًا لجاز أن يكون
فُعلَالًا مكرر اللام للالحاق بَقُسْطَاسٍ^(٢) كما في قُرْطَاطٍ^(٣) وَفُسْطَاطٍ^(٤) ،
أو يقال في الثلاثة إنها مكررة اللام لا للالحاق كما في سُودَدٍ عند سيبويه^(٥)
وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بطنان ملحقا بقُرْطَاسٍ لأنه ضعيف ، والفصيح
قِرْطَاسٌ — بكسر الفاء — ولقائل أن يقول : قُرْطَاسٌ غير ضعيف ، وقد
قرئ في الكتاب العزيز بالكسر والضم ، وما قيل « إنها لغة رومية » لم يثبت
والظاهر أن المصنف بنى على أن بطنانًا وظُهرَانًا مفردان^(٥) فحمل بطنانًا في
كونه فُعلَانٌ عَلَى ظُهرَانٍ الذي هو فُعلَانٌ بيقين ، ولو جعلهما جَمْعَيْنِ لم يحتاج إلى
ما ذكر ، لأن فُعلَالًا ليس من أبنية الجموع ، والحق أنهما جمعا بطن وظهر كما
ذكر أهل اللغة

رجعنا إلى تفسير كلامه ، قوله « يعبر عنها » أى عن الأصول : أى

الصاحح وابن منظور في اللسان عن ابن سيده ، لكن قال الجاربردى في شرحه
على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا اسم لباطنه فهما على ذلك مفردان
كما يقتضيه كلام المصنف

(١) القفزان : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكاتيك (والمكاتيك : جمع
مكوك - بزة تور - وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع) . والقفيز من الأرض
يساوى مائة وأربعا وأربعين ذراعا
(٢) القسطاس - بالضم والكسر - الميزان

(٣) القراطاط - بالضم والكسر - ما يوضع تحت رحل البعير ، وهو الداهية أيضا .
(٤) الفسطاط - بضم أوله أو كسره - المدينة التى فيها يجتمع الناس ، وكل
مدينة فسطاط ، ومنه قيل لمدينة مصر التى بناها عمرو بن العاص فسطاط ، وقال
الريحخشري : الفسطاط : ضرب من الأبنية فى السفردون السراشق ، وبه سميت المدينة ،
ويقال لمصر والبصرة الفسطاط اه عن اللسان (٥) أنظر (ص ١٦ ١٥ من هذا الجزء)

يُجْعَلُ فِي الْوِزْنِ مَكَانَ أَوَّلِ الْأُصُولِ الْفَاءَ ، وَمَكَانَ ثَانِيهَا الْعَيْنَ ، وَمَكَانَ ثَالِثِهَا اللَّامَ .

قوله « وما زاد » أى : وما زاد على ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عنه بلام ثانية إن كان الاسم رباعيا ، كما تقول : وزن جَعْفَرٍ فَعَلَّلَ

قوله « وثالثة » أى : إذا كان الاسم خماسيا كما تقول : وَزْنُ سَفَرَجَلٍ فَعَلَّلَ

قوله « ويعبر عن الزائد بلفظه » : أى يورد في الوزن الحرف الزائد بعينه في مثل مكانه ، كما تقول : مَضْرُوبٌ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ

قوله « إلا المبدل من تاء الافتعال » يعنى تقول في مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ^(١)

من تاء الافتعال افتَعَلَ ، ولا تقول افْطَعَلَ ولا افْدَعَلَ ، وهذا مما لا يُسَلَّمُ ، بل تقول : اضْطَرَبَ

على وزن افْطَعَلَ ، وَخَفَضْتُ^(٢) وَزَنَهُ فَعَلَطُ ، وَهَرَأَقُ^(٣) وَزَنَهُ هَفَعَلَ ، وَفُقِئِمِجٌ

وزنه^(٤) فُعِئِلِجٌ ؛ فيعبر عن كل الزائد المبدل [منه] بالمبدل ، لا بالمبدل منه

وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي : « يجوز أن يعبر عنه بالمبدل ؛ فيقال

في قال : إنه على وزن قَالَ » اه ، قال في الشرح^(٥) : إنما لم يُوزَنَ المبدل من تاء

(١) أصل اذدرع ازترع ، فأبدلوا التاء دالا لوقوعها بعد الزاي ، وهى بمعنى زرع أى طرح البذر

(٢) خفصط : هو خفصت بقاء المتكلم ، فأبدلت طاء تشديدها لها بالتاء في نحو اصطبر والابدال في خفصت شاذ ؛ إذ التاء فيه من الأسماء العريقة في البناء

(٣) هراق : أصله أولا أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم ، أبدلت همزته هاء شذوذا

(٤) فقيمج (بالتصغير والجيم مشددة) أصله فقيمى ، وهو المنسوب إلى فقيم ، وفقيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جيمًا كما قالوا : علجا وعشجا في على وعشى

(٥) المراد بالشرح في هذه العبارة شرح ابن الحارث على شافيته

الافتعال بلفظه إما الاستتعال أو للتنبيه على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان في
 فَحْصَطُ وفي فُزْدُ (١) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، ولو قال : ويعبر عن الزائد
 بلفظه ، إلا المدغم في أصل فانه بما بعده ، والمكرر فانه بما قبله ، ليدخل فيه نحو
 قولك : اَزَيْنَ وَاَدَّارَكَ (٢) على وزن أَفْعَلْ وَأَفَاعَلْ ، وقولك قَرَدَدَ وَقَطَعَ وَاَطْلَبَ
 على وزن فَعْلَلْ وَفَعَّلْ وَأَفْعَلْ ؛ لكان أولى وأعم

قوله « وإلا المكرر للالحاق » أى : لا يقال في قَرَدَدَ فَعْلَلَدَ ، بل فَعْلَلْ
 قوله « أو لغيره » أى : لا يقال في نحو قَطَعَ فَعْطَلْ ، بل فَعَّلْ ، قال : (٣)
 زنة المكرر
 « إنما وزن المكرر للالحاق بأحد حروف فعل لأنه في مقابلة الحرف الأصلي ، وهذا
 ينتقض عليه بقولهم في وزن حَوَقَلَ وَبَيَّطَرَ : فَوَعَلَ وَفَيَّعَلَ ، بل العلة في التعبير
 عن المكرر للالحاق [كان] أو لغيره عينا كان أو لا ما ماذكرته قبل
 قوله « فانه بما تقدمه » أى : فإن المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذى
 تقدمه ، عينا كان ذلك الحرف أو لا ما

قوله « وإن كان من حروف الزيادة » أى : وإن كان أيضا ذلك الحرف
 المكرر من حروف « اليوم تنساه » لا يعبر عنه بلفظه ، بل بما تقدمه ، فالتنوين
 من عُثْنُون من حروف « اليوم تنساه » ولا يعبر عنه في الوزن بالنون ، بل
 باللام الذى تقدمه .

(١) فزد : أصلها فزت ، فعل ماض من الفوز مسند إلى ضمير المتكلم ، فأبدلت
 التاء دالا تشبيها لها بالتاء في نحو ازدجر وازدزع
 (٢) ازين : أصله تزين ، فأبدلت التاء زايا ثم أدغم ثم أتى بهمزة الوصل توصلا
 إلى النطق بالساكن ، وادارك : أصله تدارك فأبدلت التاء دالا ثم فعل به ما فعل
 بساقبه : واطلب : أصله اطلب فأبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق
 ثم أدغمت الطاء في الطاء

(٣) القائل هو المصنف في الشرح المنسوب إليه

قوله « إلا ثبت » أى : إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من
الآتيان بحروف « اليوم تنساه » ليس تكريرا كما قلنا فى سَحْنُون — بالفتح —
إنه فَعْلُون لا فَعْلُول .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان
من حروف « اليوم تنساه » ، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال إنه فعليت
قوله « لذلك » أى : لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من
حروف الزيادة .

قوله « ولعده » أى : لعدم فَعْلُون .

قوله « وَسَحْنُون إن صح الفتح » إنما قال ذلك لأنه رُوِيَ الفتح فيه ،
والشهور الضم ، وَحَمْدُون وَسَحْنُون : علان .

قوله « وهو صَعْفُوق » أى : الفَعْلُولُ النادر صَعْفُوق ، وهو اسم رجل ،
و بنو صَعْفُوق : خَوْلٌ بِالْيَمَامَةِ (١)

قوله « وَخَزَعَالُ نادر » المشهور ضم الخاء ، وقد منع الجوهري الفتح ،
ولو ثبت أيضا لم يدل على ثبوت فَعْلُول ؛ لأن النون زائدة لقولهم اَخْرُوب —
بالتضعيف — بمعناه ، وهو نبت .

قوله « وخزعال نادر » قال القراء : لم يأت من غير المضاعف على فَعْلَالِ إلا
قولهم : ناقة بها خَزَعَال : أى ظلع ، وزاد ثعلب قَهْقَارًا ، وأنكره الناس ، وقالوا :

(١) الخول - بفتح الخاء - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم ، الواحد
خولى كعرب وعربي . قال ابن الأثير : الخولى عند أهل الشام القيم بأمر الأبل
واصلاحها ، من التخول التعهد وحسن الرعاية

قَهْقَرٌ^(١) وزاد أبو مالك قَسَطًا بمعنى قَسَطَلٍ ، وهو الغبار ، وأما في المضاعف كخَلْخَالٍ وَبَلْبَالٍ^(٢) وَزَلْزَالَ فكثير .

قال : « ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِي الْمَوْزُونِ قَلِبَتِ الزَّئِنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِي أَدْرِ أَعْمَلُ ، وَيُعْرِفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَنَاءَ بِنَاءٍ مَعَ النَّأْيِ ، وَبِأَمْتَالَةٍ اسْتِمْقَاقِهِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِي وَالْقِسِيِّ ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيْسَ ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَارَامٍ وَآدُرَ ، وَبِأَدَاءِ رَكَبِهِ إِلَى كَمَرِ تَيْنٍ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوَ جَاءَ ، أَوْ إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوَ أَشْيَاءَ ؛ فَالْهَاتِفُ مَاءً ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَفْعَاءُ وَأَصْلُهَا أَفْعَلَاءُ ، وَكَذَلِكَ الْخَذْفُ كَقَوْلِكَ فِي قَاضٍ فَاعٍ ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ فِيهِمَا » أقول : يعنى بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثر

القلب
المسكن

أنواع
القلب :

ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وقد جاء في غيرها قليلا ، نحو امضحل واكرهف في اضمحل واكفره^(٣) وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه كَنَاءَ بِنَاءَ في نأى ينأى ، ورأى في رأى ، ولأع وهاع وشواع في لائع وهائع^(٤)

(١) قال في اللسان : القهقر ، والقهقر بتشديد الراء الحجر الأملس الأسود الصلب ، وكان أحمد بن يحيى يقول وحده القهقاراه وأحمد هو ثعلب

(٢) البلبال : شدة الهم ، والوسواس في الصدر

(٣) اضمحل الشيء : ذهب ، وامضحل في لغة السكلايين بمعناها ، واكفره الرجل :

عبس وقطب وجهه ، واكرهف بمعناها

(٤) تقول : رجل هائع لائع : أى جبان ضعيف جزءه ع ، وهو اسم فاعل من الأجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما في بائع وقائل ، وقد قال أكثر العرب هاع لاع (معربا بحركات ظاهرة على آخر الكلمة وهو العين) فاختلف العلماء في تحريكه فمنهم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفا لتحركها إثر فتحة وقال آخرون : أصله هائع لائع ؛ فحذفت العين ووزنه قال ؛ وقال بعض العرب هاع لاع (معربا بإعراب قاض) فقال العلماء : أصله هائع لائع قدمت اللام على العين فصار هاعيا ولاعوا ثم أعلا لإعلال قاض وغاز ، فالاعراب على هذا الوجه بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين ، هذا ، واعلم أنه قد توارد هذه الأوجه

وشوائع^(١) والمهاة وأصلها الماهة^(٢)، وأمهييت الحديد^(٣) في أمهيته، ونحو جاء عند الخليل؛ وقد تقدم متلو الآخر على العين نحو طأمن وأصله طمان^(٤) لأنه من الطمأنينة، ومنه أطان يطمن أطمننا، وقد تقدم العين على الفاء كما في أيس وجاه وأينق والآراء والآبار والآذر^(٥)، وتقدم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصح، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما في الحادى وأصله الواحد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة، فأما المرفوع والمنصوب فلا تتوارد عليه، بل إن كان المرفوع بالضمه والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجيء إلا أحد الوجهين، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخر ليس غير

(١) شوائع: جمع شائعة، تقول: أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة، وكذا تقول شاعية وشواع بالقلب، وتقول: جاءت الخيل شوائع وشواعي: أى متفرقة

(٢) الماهة: واحدة الماه، وهو الماء، قاله في اللسان، والمهاة - بفتح الميم - الحجارة البيض التي تبرى، وهى البلورة التي تبص لشدة بياضها - وهى الدرة أيضاً، والمهاة - بضم الميم - ماء الفحل، وإذا استقرأت أمثلة القلب المكاني علمت أنه لا بد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه، بل يجوز أن يكون مما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفرادها، قال ابن منظور: «المه من السيف: الرقيق، وقيل: هو الكثير الفرند، وزنه فلع، مقلوب من لفظ ماه، قال ابن جنى: وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء» اهـ

(٣) تقول: أمهييت الحديد إذا سقيتها الماء وأحدتها ورققتها وتقول: اماء الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين تسنها به، ومثل ذلك قولهم في حفر البئر أمهى وأماه إذا انتهى إلى الماء

(٤) طأمن الرجل الرجل: إذا سكنه، والطمأنينة: السكون، والذي ذهب إليه المؤلف من أن طأمن مقلوب عن طمان هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمان مقلوب عن طأمن، انظر اللسان فان فيه حجة الأمامين وتفصيل المذهبين

(٥) الجاه: المنزلة والقدرة عند السلطان، وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغيروها بتحريك ما كان ساكناً

قوله « بأصله » أى : بما اشتق منه الكلمة التى فيها القلب ، فان مصدر علامات القلب
نَاءٌ يَنْأَى النَّأَى لَا النَّئِ

قوله : « وبأمثلة اشتقاقه » أى :- بالكلمات المشتقة مما اشتق منه المقلوب ؛
فان تَوَجَّهَ وَوَجَّهَ وَوَجَّهَتْهُ وَالْوَجَاهَةُ مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه ؛
وكذلك الواحد وَتَوَحَّدَ مشتقان من الْوَحْدَةِ كاشتقاق الحادى منها ، والأقواس
وَتَقَوَّسَ مشتقان من الْقَوْسِ اشتقاق الْقَسَى منه ؛ وهذا منه عجيب ، لم جعله
قسما آخر وهو من الأول : أى مما يعرف بأصله ؟ بل الكلمات المشتقة من ذلك
الأصل تؤكد كون الكلمات المذكورة مقلوبة

قوله . « وبصحته كأييس » حَقُّ العلامة أن تكون مطردة ، وليس صحة
الكلمة نصا فى كونها مقلوبة ، إذ قد تكون لأشياء أخر كما فى حَوْلٍ وَعَوِرَ

ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس يلزم فى القلب اتحاد وزن المقلوب
والمقلوب عنه ، قاله فى اللسان عن ابن جنى ، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو
لما أخرت عن الجيم أخرت وهى مفتوحة ، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت
مبتدأ بها ، وكانت حركتها الفتحة للتحفة أو لأنها أصل حركة الفاء فى هذه الكلمة ،
وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت هى ساكنة كما
فى طائى وياجل . والذى ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيبويه
قال فى اللسان : قال ابن جنى ذهب سيبويه فى قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون
عين أينق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير أوتق ثم أبدلت الواو ياء لأنها
كما أعلت بالقلب كذلك أعلت بالابدال أيضا ، والآخر أن تكون العين حذفت ثم
عوضت الياء منها قبل الفاء فثألها على هذا القول أيفل وعلى القول الأول أعفل .
وأصل آراء وآبار آراء وآبار بدليل مفردهما فقدمت العين فالتقى همزتان فى أول
الكلمة وثانيتهما ساكنة فقلب الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها ، وأصل
آدر أدور جمع دار ، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، ثم قدمت
العين على الفاء فقلبت ثانية الهمزتين ألفا

وَاجْتَوَرُوا وَالْحَيْدَى ، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظاً ومعنى لا تبدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبة ؛ فان رَجَلَةً في جمع رَجُلٍ أقل استعمالاً من رِجَالٍ وليست بمقلوبة منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب في حروفهما ، فان كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كَأَيْسَ مع يُئِسَ فالصحيحة مقلوبة من الأخرى ، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالاً مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالثقل مقلوبة من الكثرة ، كآرام وآدرمع أَرَامَ وأدور ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجذب ، فان جذب أشهر مع أنهما أصلان ^(١) على ما قالوا ويصح أن يقال : إن جميع ما ذكر من المقلوبات يُعرَفُ بأصله ؛ فالجاء والحادى والقسي عرف قلبها بأصولها وهى الوجه والوحدة والقوس ، وكذا أيس يأيس باليأس ، وآرام وآدر برنهم ودَارٍ ، فان ثبت لغتان بمعنى يتوَّهم فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جذباً وجذب جَبِذاً ؛ لم يحكم بكون إحداها مقلوبة من الأخرى ، ولا يلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيراً كالحادى والجاء ، وقد يكون مرفوض الأصل كالقسي ، فان أصله — أعنى القووس — غير مستعمل

وليس شيء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيلما أدَّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء ^(٢) ؛ فانه عنده قياسى

(١) هذا الذى ذكره من أن جذب وجذب أصلان هو ما ذهب إليه جمهرة المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده فى المحكم على ما قاله اللسان (فى مادة جذب) إلى أن جذب مقلوبة عن جذب ونقل فى اللسان عن ابن سيده (فى مادة جذب) مثل قول الجمهور

(٢) جمع سائية، وهى مؤنث ساء، وهو اسم فاعل من قولهم ساءه سوما وسواه وسوابة وسواية وسوائية ومساءة ومسائية على القلب؛ فعل به ما يكره

قوله « وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاء » أى : أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدى تركه إلى اجتماع همزتين ، وسيبويه لا يحكم به وإن أدى تركه إلى هذا ، وذلك فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساء وجاء ، وفى جمعه على فواعل نحو جَوَاءَ وسَوَاءَ جَمْعَى جائية وسائية وفى الجمع الأقصى لمفرد لامة همزة قبلها حرف مد كخطايا فى جمع خطيئة ، وليس ماذهب إليه الخليل بميتين ، وذلك لأنه إنما يُحْتَرَزُ عن مكروه إذا خيف ثباته وبقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه وهناك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو مَقْوُول إلى ما قبلها وإن كان مؤدياً إلى اجتماع الساكنين لم يجنب لَمَّا كان هناك سبب مُزِيل له ، وهو حذف أولهما ، وكذا فى مسئلتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما فى مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإنما دعا الخليل إلى ارتكاب وجوب القلب فى مثله أداء ترك القلب إلى إعلاين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرة القلب فى الأجوف الصحيح اللام ، نحو شاك وشواع فى شائك وشوائع ؛ لثلاثيهمز ما ليس أصله الهمز والهمز مستقل عندهم كما يجب فى باب تخفيف الهمزة ، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حذراً من ذلك ، فيقول : رجلٌ هاعٌ لاعٌ بضم العين ، فلما رأى فرارهم من الأداء إلى همزة فى بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدى إلى همزتين ، وأما سيبويه فانه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائل وبائع ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين ثانيهما لام كما سيجىء تحقيقه فى باب تخفيف الهمزة ، فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل ، وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان فى كلمة واحدة اختير تخفيف الأخيرة نحو جاء وآدم ، فقد حكم على ما ترى باقلا بياء الجائى عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه

فان قيل : لو كانت الثانية منقلبة عن الهمزة لم تَلَّ بحذف حرّتها كما فى دارى^(١) ومستهزبون

فالجواب أن حُكْمَ حروف اللين المنقلبة عن الهمزة انقلاباً لازماً حُكْمُ حروف اللين الأصلية التى ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير لازم كما فى دارى^(٢) ومستهزين فالأكثر أن حكمها حكم الهمزة لعروضها ؛ فلذا بقى الياء فى دارى ومستهزين ، وَيُرْوَى عن حمزة مُسْتَهْزُون ، وعليه قوله^(٣) :
٢ — جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمُ يُعَاقَبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلَّا يَبْدَأَ بِالظُّلْمِ يَظْلُمُ^(٤)

فحذف الألف للجزم ، وكذا قالوا نَحْيِيَّ فى نَحْبُوْ مُخَفَّفٌ مُخْبَوْ بالهمزة كما يجيىء فى باب الاعلال ، وبعضهم يقول فى تخفيف رُوْيَةٌ ورُوْيَا : رُيَّةٌ ورُيَاً بالادغام كما يجيىء فى باب الاعلال

(١) مذهب سيويه فى جاء أن أصله جايى فقلبت الياء ألفاً ثم قلبت الألف همزة فصار جائتاً ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين فى الطرف أو لاهما مكسورة على ماسباتى فى تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك ؛ فالشارح يعترض على الاعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هى العين أخرت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة فى دارى وأصله دارى وفى مستهزين وأصله مستهزتون خففت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ما قبلها .

(٢) دارى : اسم فاعل من قولك درأه درءاً ودراً إذا دفعه وتقول : ناقة دارى مغدة ، ومستهزىء اسم فاعل من استهزأ منه وبه أى سخر .

(٣) هو زهير ابن أبى سلى المزنى ، والبيت من معلقته يمدح به حصين

ابن ضمضم

(٤) يريد أنه شجاع متى ظلمه أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك عزيز النفس إن لم يبدأه أحد بالظلم بدأ هو بالظلم

فان قيل : فاذا كان قلب ثانية همزتي نحو أئمة واجباً فهلاً قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

قلت : إذا تحركت الواو والياء فاءين وانفتح ما قبلها لم تقلبا ألفا وإن كانتا أصليتين كما في أود^(١) وأيل^(٢)، بل إنما تقلبان عينين أو لامين ، كما يجيء في باب الاعلال إن شاء الله تعالى ، وقال المصنف : إنما لم تُقلب ياء أئمة ألفاً لعروض الحركة عليها كما في « أُخْشِيَ اللَّهَ » « وَلَوْ أَنَّهُمْ » ولقائل أن يقول : الحركة العارضة في أئمة لازمة بخلاف الكسرة في « أُخْشِيَ اللَّهَ » ، ولولم يُعْتَدَ بتلك العارضة لم تنقلب الهمزة الثانية ياء ، فانها إنما قلبت ياء للكسرة ، لا لشيء آخر ، هذا ، وإنما قدم الادغام في أئمة وإوزة على إعلال الهمزة بقلبها ألفا وإعلال الواو بقلبها ياء للكسرة التي قبلها ، لأن المثلين في آخر الكلمة وآخرها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها ، واللائق بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل ، ألا ترى إلى قلب لام نوى أو لا دون عينه ، فلما أدغم أحد المثلين في الآخر في أئمة وإوزة — ومن شرط إدغام الحرف الساكن ما قبله نقل حركته إليه — تحركت الهمزة والواو الساكنتان فزال علة قلب الهمزة ألفا والواو ياء ، وإنما حكم في إوزة بأنها إفعلة لا إفعلة لوجود الوزن الأول كما صيغ دون الثاني ،

(١) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضارع وددته وإما أفعل تفضيل منه ، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود (مثلث الواو) على وزن أفعل وأصله أودد فتقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وأمل - بفتح الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضارع يملك إذا قصرت أسناني أو انعطفت إلى داخل الفم ، وبابه فرح ، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك ، والآخر يلاء

ولا يجوز أن يكون فعلة كرجف^(١) لقولهم وز^(٢) ، وأما ترك قلب عين نحو نوى بعد قلب اللام فلما يجيء في باب الاعلال^(٣)

فان قيل : إذا كان المد الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم وجب الادغام في برية ومقرؤة^(٤) بعد القلب ؟ وهلا كان مثل ريباً^(٥) غير مدغم ، مع أن تخفيف الهمزة في الموضعين غير لازم ؟ ؟

قلت : الفرق بينهما أن قلب الهمزة في برية ومقرؤة لقصد الادغام فقط حتى تخفف الكلمة بالادغام ، ولا مقتضى له غير قصد الادغام ؛ فلو قلبت بلا إدغام لكان نقضا للغرض ، وليس قلب همزة ريباً كذلك ؛ لأن مقتضيه كسر ما قبلها كما في بر ، إلا أنه اتفق هناك كون ياء بعدها

قوله « أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح » أى : يعرف القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة ، ودعوى القلب بسبب أداء تركه

(١) الهجف - بكسر ففتح فسكون - الظلم (الذكر من النعام) المسن ، أو الجاني الثقيل منه ومن الآدميين ، وهو أيضاً الجائع

(٢) الأوزة : البطء ، واحدة الاوز ، وقد قالوا فيها : وزه ، وقالوا في اسم الجنس أيضاً : وز ، فكان سقوط الهمزة في بعض صور الكلمة دليلاً على أن هذه الهمزة حرف زائد

(٣) الذى يجيء في باب الاعلال هو أن شرط إعلال العين بقلبها ألفاً ألا تكون اللام حرف علة ، سواء أعلت اللام كما في نوى أم لم تعل

(٤) برية : أصله بريئة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، من قولهم : برأ الله الخلق : أى أنشأه وأوجده ، خففت الهمزة بأبدالها ياء ثم أدغمت الياء في الياء . ومقرؤة : أصله مقرؤة اسم مفعول من قرأ ففعل به ، فعل بسابقه

(٥) ريباً : أصله ريباً ، خففت الهمزة بأبدالها من جنس حركة ما قبلها ، والرئى : المنظر الحسن

إلى هذا مَذَهَبُ سيبويه ، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقلوب ، وإن أدى إلى منع الصرف من غير علة ، ويقول : امتناعه من الصرف شاذ ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الاطلاق ؛ فإن القلب عند سيبويه عرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة ، كما هو مذهب الكسائي ، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي ، كما هو مذهب الأخفش والقراء ، فهو معلوم بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لأعلى التعمين ، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعَيَّنًا

ثم نقول : أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لاجمع ، كالتَصَبَاءِ وَالغَضَبَاءِ وَالطَّرَفَاءِ ، في القَصَبَةِ وَالْقَضَا وَالطَّرَفَةِ ^(١) وأصلها شَيْئَاءٌ ، قُدِّمَتِ اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين — أى الألف — مع كثرة استعمال هذه اللفظة ، فصار لَفَعَاءٌ ، وقال الكسائي : هو جمع شَيْءٍ ، كَبَيْتٍ وَأُبَيْاتٍ ، مُنِعَ صرفه تَوَهُّمًا أنه كحمراء ، مع أنه كأبناء وأسماء ، كما تَوَهُّمَ في مَسِيلٍ ^(٢) — وميمه زائدة — أنها أصلية لجمع على مُسْلَانٍ كاجمع قَفِيرٌ على قَفْزَانٍ وحقه مَسَائِلٌ وكما تَوَهُّمَ في مُصْبِيَةٍ وَمَعِيْشَةٍ أن ياءها زائدة كياء قبيلة فُهمزت في الجمع قليل : مصائب اتفاقاً ، ومعائش عن بعضهم ، والقياس مصابوب ومعائش ، وكما توهم في مُنْدِيلٍ وَمِسْكِينٍ وَمِذْرَعَةٍ ^(٣) ، وهو من تركيب نَدَلَ ^(٤) وَدَرَعَ وَسَكَنَ ، أصالةٌ ميمها قليل : تَمْنَدَلٌ وَتَمَسْكَنٌ وَتَمْدَرَعٌ اهـ .

(١) القصباء : القصب وهو معروف ، والغضباء : منبت الغضا ، وواحدة غضا أيضاً ، والغضا : الشجر الذى ينبت في هذا المكان واحده غضاة ، والطرفاء : اسم جنس للطرفة

(٢) المسيل : أصله اسم مكان من سال يسيل : ومسيل الماء : مجراه

(٣) المدرعة - كمكفسة - الثوب من الصوف

(٤) ندل الشيء : نقله ، وندل الخبز : أخذه يده ، والمنتديل : الخرقعة التي يمسح بها

وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والجل على التوهم — ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيح — بعيدٌ من الحكمة .^(١)
وقال الأخفش والقراء : أصله أَشْيَاءٌ جمع شَيْءٍ وأصله شَيْءٌ نحو يَبْنِيْنَ وأَيْبِنَاءُ ، وهو ضعيف من وجوه :

أحدها : أن حذف الهمزة في أشياء إذن على غير قياس ،

والثاني . أن شَيْئًا لو كان في الأصل شَيْئًا لكان الأصلُ أَكْثَرُ استعمالاً من الخُفِّ ، قياساً على أخواته ، فان بَيْئًا وَسَيْدًا وَمَيْئًا أَكْثَرُ مِنْ يَبْنِيْ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ ، ولم يسمع شَيْءٌ ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ استعمالاً مِنْ شَيْءٍ .

والثالث : أنك تصغر أشياء على أشياء ، ولو كان أَفْعَاءَ [وهو] جَمْعُ كَثْرَةٍ وجب رده في التصغير إلى الواحد .

وجمعه على أَشْيَاوَاتٍ مما يَقْوَى مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الأسمية تجمع على فَعَلَاوَاتٍ مطرداً نحو صَحْرَاءٍ على صَحْرَاوَاتٍ ، وجمع الجمع بالآلف والتاء كَرَجَالَاتٍ وَبُيُوتَاتٍ غير قياس .

قال في اللسان : قيل هو من الندل الذي هو الوسخ ، وقيل : إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التناول ، وقوله (ودرع) الذي عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد ، وتقول : درعته بالتضعيف أى ألبسته الدرع ، ودرعت المرأة بالتضعيف كذلك : أى ألبستها قيصها ، فدرع وادرع أى لبسها ، ولم نعثر على فعل ثلاثي مجرد من هذا المعنى

(١) قال في القاموس : وأما الكسائي فيرى أنها (يريد أشياء) أفعال كفرخ وأفراخ ، ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أَشْيَاوَاتٍ فصارت كخضرأ وخضرأوات ، وحيث لا يلزمه ألا يصرف أبناء وأسماء كما زعم الجوهري لأنهم لم يجمعوا أسماء وأبناء بالآلف والتاء

ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم : أَشَايَا ، وَأَشَاوَى ، في جمع أشياء ، كَصَحَارَى في جمع صحراء ، فان أَفْعَلَاءَ وأفعالا لَا يُجْمَعَانِ على فعلى ، والأصلُ هو الأشياء^(١) وقلبت الياء في الْأَشَاوَى واواً على غير قياس ، كما قيل : جبيته جِبَايَةً وجِبَاوَةً .

وقال سيبويه : أَشَاوَى جمع إشَاوَةٍ في التقدير ، فيكون إذن مثل إِدَاوَةٍ^(٢) وأدَاوَى كأنه بنى من شيء شِيَاءَةً ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين إلى موضع اللام فصار إِشَايَةً ، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس كما في جِبَاوَةٍ ، ثم جمع على أَشَاوَى كما دَاوَةٍ وأدَاوَى .

وأقرب طريقاً من هذا أن نقول : مُجْمَعُ أَشْيَاءٍ على أَشَايَا ، ثم قَلِبْتُ الياء واواً على غير القياس

قوله « وكذلك الحذف » عطف على قوله « إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله » يعني وإن كان في الموزون حذف حذف في الزنة مثله ، فيقال : قاض على وزن فاعٍ ، بحذف اللام .

قوله « إلا أن يُبَيَّنَ فيهما » أى : يبين الأصل في المقلوب والمحذوف ، يعنى

(١) أصل أَشَايَا الذى هو جمع أَشْيَاءٍ أَشْيَاءَ ، فقلبت الياء همزة (على رأى سيديونية وجمهور البصريين) فصار أَشَاوَى بهمزتين ، فقلبت الثانية ياء ، ثم قلبت كسرة أولى الهمزتين فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حيثئذ ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فكان لابد من قلب الهمزة ، فقلبت ياء لا مرين : الأول : أن الياء أخف من الواو ، والثاني : أنها أقرب مخرجاً منها إلى الهمزة ، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو في هذا الباب كثيراً ، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء واوا بعد ذلك غير القياس

(٢) الإِدَاوَةُ - بكسر الهمزة - المطهرة ، وهى إناء من جلد يتخذ للبا.

[أنك] إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحدوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهْمٌ ، لأنك لاتقول : إن أشياء مثلاً عند سيبويه فعلاء إذا قصدت بيان أصله ، بل الذي تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول: أصل أشياء على وزن فعلاء ، وكذا لاتقول إذا قصدت بيان أصل قاض : إن قاض فاعل ، بل تقول: أصل قاض فاعل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحدوف إلا مقلوباً ومحدوفاً ، فلا معنى للاستثناء بقوله « إلا أن يبين فيهما »

قال : « وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ ، فَأَلْمَعْتُ مَا فِيهِ حَرْفُ عِلَّةٍ ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ ؛ فَأَلْمَعْتُ بِإِفَاءٍ مِثَالُهُ ، وَبِالْعَيْنِ أَجُوفٌ وَذُو الثَّلَاثَةِ ، وَبِالْأَلَامِ مَنقُوصٌ وَذُو الْأَرْبَعَةِ ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَالْأَلَامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ ، وَبِالْفَاءِ وَالْأَلَامِ لَفِيفٌ مَقْرُونٌ » .

الصحيح
والمعتل

أقول : قوله « تنقسم » أى : تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولا يكون رباعياً الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفاً ولا مهموز الفاء ^(١) ، ولا يكون

(١) أما أن أحدهما لا يكون معتلاً فلأنه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالالف ، وإما أن يكون أحد هذه الأحرف في الأول أو بعده ، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يجيء في باب ذى الزيادة وأما الف لا تقع أولاً ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهى زائدة ، وأما أن أحدهما لا يكون مضاعفاً فإن غنى بذلك أنه لا يكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلزل ووسوس ، وسمسم ويؤيؤ ، وإن غنى أن لاه الأولى والثانية مثلاً لتكونان من جنس واحد مع كونهما أصليين فسلم ؛ فحق هجف وخذب اللام الثانية مزيدة للالحاق بهزبر ، وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجه أن الهمزة في الأول مع ثلاثة أصول فقط لاتكون إلا زائدة نحو أحمد ، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زهبر (وهو ما يعلو الثوب الجديد) ونحو ضئبل وتظلل (وهما اسمان من أسماء الداهية)

الخامس مضاعفا ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، محوور نَتَلْ ^(١) وَاصْطَبَلْ بل يكون الرباعى مضاعفا بشرط فصل حرف أصلى بين المثلىن كزَلْزَلْ ، وستعرف هذه الجملة حق المعرفة فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى .

قوله « ما فيه حرف علة » أى : فى جوهره ، أعنى فى موضع الفاء أو العين أو اللام ، حتى لا ينتقض بنحو حَوَقْلَ وَيَيْطَرُ وَيَضْرِبُ ^(٢) ، ويعنى بحرف العلة الواو والياء والألف ، وإنما سميت حرف علة لأنها لا تسلم ولا تنصح : أى لا تبقى على حالها فى كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف ، والهمزة وإن شاركتها فى هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمة أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحا كأمرو وسأل وقرأ ، وقد يكون معتلا نحو آل ووال ^(٣) ورأى : وكذا غير المهموز نحو ضَرَبَ ووَعَدَ .

وتنقسم قسمة أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح كدَّ ، أو معتل كودَّ وحىَّ وقوَّ ، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد ، وكذا المضاعف إما مهموز كآرَّ ^(٤) ، أو غيره كدَّ ، فالمهموز ما أحد حروفه الأصلية همزة

(١) الورتل : الشر والأمر العظيم ، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضى أنه خامس الأصول مثل ما بعده ، مع أن الواقع أن النون فائدة مثل نون جحافل ، أما واوه فأصلية لأنها لا تزداد أولا البتة . انظر اللسان

(٢) حوقل الرجل : ضعف عن الجماع مثل حقل ، وحوقل أيضاً : أسرع فى المشى ، وكبر ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال لاحول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية

(٣) آل يؤول أولا وما لا : رجع ، ووأل يتل وألا وود لا ووئلا : لجأ ، ومنه الموثل

(٤) أزت القدر تؤزوت وتزأز أو أزيأ : إذا اشتد غليانها ، وقيل : هو غليان ليس بالشديد

كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ماعينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو مافؤه وعينه
متماثلان كدَدَن^(١) وهو في غاية القلة^(٢) ، أو ما كُرَّرَ فيه حرفان أصليان بعد
حرفين أصليين نحو زلزل ، أمامافؤه ولامه متماثلان كقَلَقٍ فلا يسمى مضاعفا .
قوله « فالمعتل بالقاء مثال » لأنه يماثل الصحيح في خلو ما ضيه من الاعلال
نحو وَعَدَ وَيَسَرَ ، بخلاف الأجوف والناقص ، وإنما سمي بصيغة الماضي لأن
المضارع فَرَعَ عليه في اللفظ ؛ إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغير حركاته ؛
فالماضي أصل أمثلة الأفعال في اللفظ .

قوله « وبالعين أجوف » أى : المعتل بالعين أجوف ، سمي أجوف تشبيها
بالشيء الذى أخذ مافى داخله فبقى أجوف ؛ وذلك لأنه يذهب عينه كثيرا نحو
قُلْتُ وَيَبْتُ ولم يَقُلْ وَلَمْ يَبْعْ [وَقُلْ وَبِعْ] وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول
ألفاظ الماضي ؛ لأن الغالب عند الصرفيين إذا صرّفوا الماضى أو المضارع أن يبتدئوا
بالحكاية النفس نحو صَرَبْتُ وَيَبْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية
عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وَيَبْتُ .

وسمى المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب
منقوصا ؛ فانه إنما سمي به هناك لنقصان إعرابه ، وسمى ههنا بهما لنقصان حرفه
الأخير في الجزم والوقف نحو أَغْزُ وَأَرْمُ وَأَخْشَ وَلَا تَغْزُ وَلَا تَرْمُ وَلَا تَخْشَ ، وسمى
ذا الأربعة لأنه — وإن كان فيه حرف العلة — لا يصير في أول ألفاظ الماضي على

(١) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصا أى محذوف اللام كيد
فيقال الدد ، ومقصورا كالعصا فيقال الددا

(٢) وإنما كان في غاية القلة لأن اجتماع المثليين مستثقل ، فإذا كان في أول الكلمة
حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلا لضرورة النطق بالحرف مرتين ؛ بسبب تعذر
الادغام حيثئذ

ثلاثة كما صار في الأجوف عليها ؛ قسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم .

وقوله « وبالفاء والعين » نحو يَوْمٌ وَوَيْحٌ ^(١) وبالعين واللام نحو نَوَى وَحَيَّ والقُوَّةُ ، يسمى مضاعفا باعتبار ، ولقيفا مقرونا باعتبار .

قوله : « وبالفاء واللام » نحو وَلَى وَوَقَى .

قال : « وللإسم الثلاثي المجرّد عشرة أبنية ، والقسمة تقتضي اثني عشر ، سقط منها فعل وفعل استتقلا وجعل الدليل منقولا ، والحبك إن ثبت فعلى تداخل اللفتين في حرفي الكلمة ، وهى فلس فرس كتف عضد حبر عنب إبل فقل صرد عنق » ^(٢) .

أقول : إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للاعراب أو للبناء ؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه ، ولفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، وللعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر ، سقط المثالثان لاستتقال الخروج من

(١) لم يحىء هذا النوع في الأفعال المأخوذة من المصادر ، وقد جاء في بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا : ياومته وكما قالوا : تويل ، إذا قال ويلي ، ومنه قول الشاعر :

تَوَيْلٌ أَنْ مَدَدْتُ يَدِي وَكَانَتْ يَمِينِي لَا تُعَلِّلُ بِالْقَلِيلِ

وقد جاء هذا النوع في أسماء قليلة مثل ويح وويل وويس وويب ويوح ويوم .
والويح : كلمة رحمة ، والويل : دعاء بالعذاب ، والويس : كلمة رحمة واستصلاح للصبي ، والويب : بمعنى الويل ، واليوح : اسم من أسماء الشمس

(٢) الفلس - بفتح فسكون - ما يتعامل به بما ليس فضة ولا ذهباً ، والحبر بكسر فسكون - المداد الذى يكتب به والعالم ، والصرد - بضم ففتح - طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، ويياض في ظهر الفرس من أثر الدبر .

ثَقِيلٌ إِلَى ثَقِيلٍ بِخَالِفِهِ ؛ فَأَمَّا فِي [نَحْوِ] عُنُقٍ وَإِبِلٍ فَمِثَالُ الثَّقِيلَيْنِ ^(١) خَفَّفَ شَيْئًا ،
وَالْخُرُوجُ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ أَثْقَلَ مِنَ الْعَكْسِ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى أَثْقَلٍ مِنْهُ ؛
فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ فَعْلٌ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ وَلَا فِي الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي الْحَبْكَ إِنْ ثَبَتَ ، وَيَجُوزُ
ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِحْدَى الْحَرْكَتَيْنِ غَيْرَ لَازِمَةٍ نَحْوِ يَضْرِبُ وَيُقْتَلُ ، وَأَمَّا فَعْلٌ فَلَمَّا
كَانَ ثَقْلُهُ أَهْوَنَ قَلِيلًا جَاءَ فِي الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَجُوزَ ذَلِكَ لِعَرُوضِهِ لِكَوْنِهِ
فَرَعٌ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ ، وَجَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ الدُّنَى عِلْمًا وَجِنْسًا ^(٢) ، أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَمًا
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنَ الْفِعْلِ كَشَمَّرَ وَيَزِيدُ ، وَالذُّنَى ^(٣) : ائْتَلَّ ، وَدَخُولُ
اللامِ فِيهِ قَلِيلٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : —

٣ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ^(٤)

(١) كلامُ الشارحِ هَاهُنَا يَعْارِضُ مَا سَيَأْتِي لَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي بَابِ النَّسَبِ عِنْدَ
التَّعْلِيلِ لِفَتْحِ عَيْنِ الثَّلَاثِي الْمَكْسُورَةِ نَحْوِ إِبِلٍ وَنَمْرٍ وَدُنَى دُونَ الْمَضْمُومَةِ كَعَضْدٍ
وَعُنُقٍ فَقَدْ قَالَ : إِنْ الطَّبْعُ لَا يَنْفَرُ مِنْ تَوَالِي الْمُخْتَلَفَاتِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا مَكْرُوهَةً كَمَا يَنْفَرُ
تَوَالِي التَّمَاثِلَاتِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ إِنْ كَلَامُهُ هَاهُنَا فِي تَوَالِي ثَقِيلَيْنِ مِثْمَالَيْنِ وَمَا
سَيَأْتِي فِي تَوَالِي الْأَمْثَالِ الثَّقَلَاءِ

(٢) أَمَّا الْعِلْمُ فَهُوَ الدُّنَى بْنُ بَكْرٍ بِنِ كِنَانَةٍ ، وَمَنْ بَنِيهِ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيُّ ظَالِمٌ مِنْ
عَمُرُو ، وَجَمْعُهُ الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ : الدُّنَى بَضْمِ الدَّالِ ، وَكُسْرُ الْهَمْزَةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُهُ بِكُسْرِ الدَّالِ وَقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً . وَأَمَّا الْجِنْسُ فَهُوَ دَوِيَّةٌ كَالثَّعْلَبِ ،
وَفِي الصَّحَاحِ دَوِيَّةٌ شَبِيهَةٌ بِابْنِ عَرَسٍ

(٣) ائْتَلَّ : الْخُدَيْعَةُ

(٤) الْأَعْبَاءُ : جَمْعُ عِبٍّ ، وَالْمُرَادُ بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ مَشَاقِقُهَا وَمَتَاعِبُهَا ، وَيُرْوَى فِي
مَكَانِهِ بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ ، وَالْأَحْنَاءُ : جَمْعُ حَزْنٍ وَالْمُرَادُ بِهَا أَطْرَافُهَا وَنَوَاحِيهَا وَمُتَشَابِهَاتُهَا .
وَالْكَاهِلُ : مُقَدِّمُ أَعْلَى الظَّهْرِ . وَالْبَيْتُ لِابْنِ مِيَادَةَ يَمْدَحُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ بْنَ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ

فعلى هذا الاستبعاد فيه ؛ لأن أصله الفعل المبني للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل « إنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس » قال : —

٤ — جَاؤَا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدَّيْلِ^(١)

ففيه أدنى إشكال ؛ لأن ثقل الفعل إلى اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قدرٌ صالح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ نَهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ » و يروى « عَنْ قِيلٍ^(٢) وَقَالَ » — على إبقاء صورة الفعل — وكذا قولهم : أَعْيَيْتَنِي مِنْ شُبٍّ إِلَى دُبٍّ ، ومن شُبٍّ إِلَى دُبٍّ^(٣) أى : من لدن شَبَبْتُ إِلَى أَنْ دَبَبْتُ عَلَى الْعَصَا ، فلما ثقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضاً من صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول ؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلاً

(١) معرس — بضم فسكون ففتح — اسم مكان من أعرس ، لكن الأشهر عرس تعريساً والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة . والبيت لكعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبي سفيان في غزوة السويق بالقلة والحقارة

(٢) قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا اهـ

(٣) قال فى اللسان : وفى المثل أعيتنى من شب إلى دب ومن شب إلى دب (الأول على صيغة الفعل المبني للجھول والثانى اسم معرب منون على زنة قتل) أى من ادن شببت إلى أن دببت على العصا (وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفى مادة درر ضبطه بفتح التاء) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه ، وإن كان فى الأصل فعلاً ، يقال ذلك للرجل والمرأة كما قيل نهى الذى صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وما زال على خلق واحد من شب إلى دب ، قال : —

قَالَتْ لَهَا أُخْتُ لَهَا نَصَحَتْ رُدِّي فَوَادَ الْهَائِمِ الصَّبَّ
قَالَتْ : وَلَمْ ؟ قَالَتْ : أَذَاكَ وَقَدْ عَلَّقْتُكُمْ شُبًّا إِلَى دُبٍّ ؟

على أن أصله كان فعلاً ، وكذا الدليلُ جنساً وأصله دأل من الدالّ الآن وهو مشى
تقاربُ فيه الخطأ ، ويجوز أن يكون الدليل العلم منقولاً من هذا الجنس على ما قال
الأخفش ، وقال القراء : إن « الآن » منقول من الفعل ^(١) ، ومن هذا الباب
التنوّط ^(٢) لطائر ؛ وجاء على فعل اسمان آخران ، قال الليث : الوعل لغة في
الوعل ^(٣) ، وحكى الرُّمى بمعنى الاست ،

قوله « والحبيكُ إن ثبت » قرئ في الشواذ ^(٤) (ذاتِ الحُبكِ) بكسر

(١) هذا أحد وجهين حكاهما في اللسان عن القراء ، والآخر أن أصل آن أوان
ككرمان فحذفت الألف التي بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها

(٢) تقول : ناط الشيء ينوطه نوطاً : أى علقه ، ونوط بالتشديد للبالغة ،
وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بباء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد
الواو المكسورة ، سمي هذا الطائر بهذا الفعل لأنه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ
فيها ، قاله الأصمعي

(٣) الوعل - بفتح فكسرو بفتح فسكون وبضم فكسر ، والأخيرة نادرة - هو
تيس الجبل ، وقال الأزهري : أما الوعل - بضم فكسر - فما سمعته لغير الليث اه
فان صححت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبني للمجهول ، تقول : وعل بمحمد
إذا أشرف به (أى ارتفع به) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير
أو بضمنن وعل معنى علا فيتعدى تعديته

(٤) قال ابن جماعة : هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصري وأبي مالك الغفاري
وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبي السمال (كشداد) وهذا الوجه الذي ذكره المؤلف
أحدث تخريجين لهذه القراءة ، والتخريج الآخر ما استحسنه أبو حيان وهو أن أصلها الحبيك
يضمّنتين ، فكسر الحاء إتباعاً لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز

الحاء وضم الباء ، فقال المصنف : إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جني (وهو أن الحُبِكَ بكسرتين والحُبُكَ بضميتين بمعنى) : إن الحُبِكَ مركب من اللغتين ، يعني أن المتكلم به أراد أن يقول الحُبِكَ بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذهل عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحُبُكَ بضميتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خلاها مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان : الحُبُكَ والحُبُكَ في حرفي الكلمة الحاء والباء ^(١) ، وفي تركيب حُبِكَ من اللغتين — إن ثبت — نظرٌ لأن الحُبُكَ جمع الحُبَاكَ ، وهو الطريقة في الرمل ونحوه ، والحُبُكَ بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُدِهِ ؛ لأن فِعْلاً قليل ، حتى إن سيبويه قال : لم يجيء منه إلا إِبِل ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، قيل : وقرئ في الشاذ (يَمَحُوقُ اللهُ الرُّبُوا) بضم الباء ، ولم يغر هذا القارئ إلا كتابته بالواو .

قال : « وَقَدْ يَرُدُّ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ ، ففَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفٌ حَلَقٌ كَفَخَذٍ يَجُوزُ فِيهِ نَخَذٌ وَنَخَذٌ وَنَخَذٌ ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهَدَ ، وَنَحَوُ كَتَفَ يَجُوزُ فِيهِ كَتَفٌ وَكَتَفٌ ، وَنَحَوُ عَضَدَ يَجُوزُ فِيهِ عَضَدٌ ، وَنَحَوُ عُنُقَ يَجُوزُ فِيهِ عُنُقٌ ، وَنَحَوُ إِبِلَ وَبِلَزَ يَجُوزُ فِيهِمَا إِبِلٌ وَبِلَزٌ وَلَا ثَالِثٌ لُهُمَا ، وَنَحَوُ قُلُوبَ يَجُوزُ فِيهِ قُلُوبٌ عَلَى رَأْيِ لُجِيِّ عُسْرٍ وَيُسْرٍ » .

غير حصين ، قال ابن مالك في شرح الكافية عن التوجيه الأول الذي ذكره المؤلف : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لأمكان عروض ذلك له ، وقيل : إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له

(١) إنما قيد التداخل بحرفي الكلمة تبعاً للمصنف لأن التداخل أكثر ما يكون في كلمتين ، كما قالوا قنط يقط ، مثل ضرب يضرب ، وقنط يقط ، مثل علم يعلم ، فإذا قالوا قنط يقط — بكسر عين الماضي والمضارع أو بفتحهما جميعاً — علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين ، وحاصله أخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى ، ومثل ذلك كثير

أقول : يعنى برد بعضه إلى بعض أنه قد يقال فى بعض الكلم التى لها وزنان
أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل : إن أصل بعض أوزانها البعض الآخر ،
كما يقال فى نُخْدٍ — بسكون الخاء — إنه فرع نُخْدٍ بكسرها

وجميع هذه التفرعات فى كلام بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء
ولا يفرعون فَعَلِ الحلقى [العين] فَعَلًا كان كَشَهَدَ أو اسما كَفَخَذَ ورجلٍ
مَحَكْ (١) يطرد فيه ثلاث تفرعات اطرادا لا ينكسر ، واثنان من هذه الفروع
يشاركه فيها ما ليس عينه حلقيا ، فالذى يختص بالحلقى العين إتباعُ فأنه لعينه
فى الكسر ، ويشاركه فى هذا الفرع فَعِيلُ الحلقى العين كشهيد وسعيد ونحيف
ورغيف ، وإنما جعلوا ما قبل الحلقى تابعا له فى الحركة ؛ مع أن حق الحلقى أن
يفتح نفسه أو ما قبله — كما فى يَدْعُمُ وَيَدْمَعُ ؛ لثقل الحلقى وخفة الفتحة ولتناسبها
له ؛ لما يحىء فى تعليل فتح مضارع فَعَلِ الحلقى عَيْنُهُ أو لامة ، وذلك لأنه
مُحْمَلُ فَعِلٍ الاسمى على فَعِلِ الفعلى فى التفرع لأن الأصل فى التغير الفعلى
لكثرة تصرفاته ، وسيجىء فى باب المضارع علة امتناع فتح عين فَعِلِ الحلقى
العين ، وأما فَعِيلُ فلم يفتح عينه لثلاث يؤدّى إلى مثال مرفوض فى كلامهم ؛ وقد
يجىء كسر فتح ما بعد الحلقى إتباعا لكسر الحلقى ، كما قيل فى خَبِقَ (٢) على
على وزن هَجَفَ للطويل : خَبِقَ ، هذا ، وحرفُ الحلقى فى المثالين فَعِلِ وفَعِيلِ
ثانى الكلمة ، بخلافه إذا كان عين يَفْعَلُ أو لامة ، فلم يستقل الكسر عليه ،

(١) رجل محك بوزن فرج ومما جك ومحكان كفضبان لجوج عسر الأخلاق.

(٢) الخبق بخاء معجمة مكسورة وباء مفتوحة وقد تكسر وآخره قاف مشددة
هو الطويل من الرجال من الهجف : فقرأه الطويل تفسير للكلمتين معا ، ويقال : فرس
خقيق (بالفتحة) إذا كان سريعا

مع أن الكسر قريب من الفتح ؛ لقرب مخرج الياء من مخرج الألف ^(١) فلما لم يفتح كسر العين في المثالين — وقد جرت لحرف الحلق عادة تغيير نفسها أو ما قبلها إلى الفتح ، ولم يمكن ههنا تغيير نفسها لما ذكرنا ولا تغيير ما قبلها إلى الفتح لأنه مفتوح ، وقد عادها عِيدُ الغرام — غَيَّرَتْ حركة ما قبلها إلى مثل حركتها ؛ لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا ، فكانت غيرت ما قبلها إلى الفتح ، ولم يأت في الأسماء فُعِلْ ولا فُعِلْ — مضمومى الفاء — حتى تُتْبَعَ الفاء العين بناءً على هذه القاعدة ، وأما فُعِلْ في الفعل نحو شَهِدَ فلم يتبع لثلاثا يلتبس بالمبنى للفاعل المتبع فاؤه عينه ، وإنما لم يتبع في نحو الْمُحِينَ والمُعِينَ ^(٢) لعروض الكسرة ، وأما المِغِيرَةُ في المِغِيرَةِ فشاذ شذوذ منثنى في المنثنى وَأَنْبُوكَ وَأَجُوكَ في أَنْبُوكَ وَأَجُوكَ فلم يقولوا قياساً عليه أَبُوعَ وَأَقْرُوكَ في أَبِيكَ وَأَقْرُوكَ ، وإنما لم يتبع في نحو رَوْفَ ورَوْفَ لأن كسر ما قبل الحلقى في نحو رَحِمَ ورَحِمَ إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا ، والضم بعيد من الفتح وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو فتح ما قبلها ؛ هَبْ أنه تعذر فتحها لما ذكرنا من العلة فلم يغير ما قبلها عن الفتح وهو حقها إلى الكسر ؟ وهل هذا إلا عكس ما ينبغي ؟

واللغتان اللتان يشتركان فيهما الحلقى وغيره : أولاها : فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين ، نحو شَهِدَ في الفعل وَخَذَ في الأسماء ، وفي غير الحلقى عَلمَ في الفعل وَكَبَدَ

(١) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، ومخرج الألف أقصى الحلق فوق الهمزة

(٢) المحين : اسم فاعل من أحانه الله : أى أهلكه ، وأصله محين — بضم الميم وكسر الياء — فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا ، ومعين : اسم فاعل من أعان ، فعل به ما فعل بسابقه

فى الاسم ، وإما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأُخف أى الفتح إلى الأثقل منه أى الكسر فى البناء المبني على الخفة أى بناء الثلاثى المجرد ، فسكنوه لأن السكون أخف من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، ولمثل هذا قالوا فى كَرُم الرجل : كَرَم ، وفى عَضُد : عَضُد ، بالاسكان ، وقولهم لَيْسَ مثل عِلْم فى عِلْم ، وكان قياسه لَأَسْ كهاب ، لكنهم خالفوا به أخواته لفارقتها لها فى عدم التصرف ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفا أيضا ولم يقولوا لَيْسَ كِهَيْتُ ، ولا يجوز أن يكون أصل لَيْسَ فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولاضم الياء لأن الأجوف اليائى لا يجرىء من باب فَعَلَ^(١) ؛ والثانية : فَعَلَ — بكسر الفاء وسكون العين — نحو شَهِدَ وَنَفَذَ فى الحلقى ، وَكَبَدَ وَكَتَفَ فى غيره ؛ ولم يسمع فى غير الحلقى من الفعل نحو عِلِمَ فى عِلِمَ فى المبني للفاعل ، وحكى قطرب فى المبني للمفعول نحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » بكسر الضاد وسكون الراء — كما قيل قِيلَ وَبِيعَ وَرَدَّ ، وهو شاذ . فالذى من الحلقى يجوز أن يكون فرع فِعْلَ المكسور الفاء والعين كما تقول فى إِبِلٍ : إِبِل ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، وكره حذف أقوى الحركتين ، أى : الكسرة ، فنقلت إلى الفاء ، والذى من غير الحلقى لا يكون إلا على الوجه الثانى ؛ لأنه لا يجوز فيه فِعْلَ بالاتباع

قوله « ونحو عَضُدَ يجوز فيه عَضُد » قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تيمر فى الفعل أيضا ، نحو كَرُمَ الرَّجُلُ ، فى كَرُم ، ولم يقولوا فيه عَضُد بنقل الضمة إلى ما قبلها كما نقلوا فى نحو كَتَفَ ؛ لتقل الضمة ، ورماتقها بعضهم فقالوا : عَضُد ، وقد

(١) لم يجرىء من الأجوف اليائى مضموم العين إلا قولهم « هيؤ » أى حسنت حاله وصار ذاهية

ذَكَرْنَا ^(١) فِي فِعْلٍ التَّعَجُّبِ أَنْ فَعَلَ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ يُقَالُ فِيهِ
فُعِلَ ، قَالَ :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ * ^(٢)

ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب ، وأما قولهم في الفعل المبني
للمفعول فَعُلَ كما في المثل « لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُضِّدَ » ^(٣) قال أبو النجم
وهو تميمي : —

٦ — * لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ ^(٤) *

(١) ذكره في شرح الكافية في آخر أفعال المدح والذم ، قال بعد ذكر الشواهد :
والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه
(٢) هذا عجز بيت للأخطل النصراني التغلبي وصدره :

* فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا *

وتقتل : تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدثها

(٣) قال في اللسان : الفصد شق العرق ، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه
فيشربه ، ومن أمثالهم في الذي يقضى له بعض حاجته دون تمامها « لم يحرم من فصد له »
بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذي كان يصنع في الجاهلية ويؤكل ، يقول : كما يتبلغ
المضطر بالفصيد فاقع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا
(٤) قبل هذا قوله في وصف جارية :

بَيْضَاءُ لَا يَشْبَعُ مِنْهَا مِنْ نَظَرٍ خَوْذُ يَغْطِي الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَزَرُ

وقول الشارح إن أبا النجم تميمي لا أصل له ، فانه من بكر بن وائل فان اسمه
الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبيد الله ابن الحارث أحد بني عجل بن لجيم بن صعب
ابن علي بن بكر بن وائل ، وهذه التفرعات كما تطرد عند بني تميم تطرد عند غيرهم
ومنها بكر وتغلب ابنا وائل ، قال الأعلام : وهي لغة فاشية في تغلب بن وائل اه ولعل
الذي حمل الشارح على نسبة أبي النجم إلى تميم ما ذكره أولا من أن هذه التفرعات
[بما تطرد عند بني تميم]

وكذا قولهم غَزَىَ بالياء دون الواو في غَزَىَ لعروض سكنون الزاى ؛ فليس التخفيف في مثله لكرهه الانتقال من الأَخَف إلى الأَثَقَل كما كان في كَتَف وعَصُد ، كيف والكسرة أَخَفُّ من الضمة والفتحة أَخَف من الكسرة ؟ بل إنما سكن كراهة توالى الثقيلين في الثلاثى المبني على الخفة ، فسكن الثانى لامتناع تسكين الأول ، ولأن الثقل من الثانى حصل ؛ لأنه لأجل التوالى ، ولتوالى الثقيلين أيضاً خَفُّوا نحو عُنُق وإبل بتسكين الحرف الثانى فيهما ؛ وهذا التخفيف فى نحو عُنُق أكثر منه فى إبل ؛ لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء فى الكتاب العزيز وهو حجازى رُسَلْنَا ورُسَلَهُمْ ، وهو فى الجمع أولى منه فى المفرد لتقل الجمع معنى ؛ وجميع هذه التفرعات فى لغة تميم كأمس ؛ وإذا توالى الفتحتان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة ، وأما قوله : —

٧ — وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَّا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادٍ ^(١)
فشاذ ضرورة

وقد شبه بفعل المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلْيَضْرِبْ وَفَلْيَضْرِبْ — أعنى واو العطف وفاءه مع لام الأمر وحرف المضارعة — وذلك لكثرة الاستعمال ؛ فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فهما كالجزء مما بعدهما ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كالامها ، فسكن لام الأمر ؛ وقرئ

(١) البيت للأخطأ التغلبى ، ويروى صدره * وما كل مغبون ولو سلف صفقه * والمغبون الذى يتخدد وينقص منه فى الثمن أو غيره ، وسلف بسكون اللام أصله سلف بفتحها فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك ، ومعناه مضى ووجب ، وصفقه مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق بإيجاب البيع ، وأصله أن البائع والمشتري كان أحدهما يضرب على يد الآخر ، والباء فى راجع زائدة ، ويروى راجع (فعلا مضارعاً) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون ، والرداد بكسر الراء وفتحها فسخ البيع

به في الكتاب العزيز ، وشبهه به نحو « ثُمَّ لِيَفْعَلْ » ، وهو أقل ، لأنَّ ثُمَّ على ثلاثة أحرف ، وليس كالواو والفاء ، مع أنَّ ثم الداخلة على لام الأمر أقل استعمالاً من الواو والفاء ، وكذا شبه بفعل وفعل قولهم فَهُوَ وَفَيْهُ وَهُوَ وَهَى وَلَهُوَ وَلَهَى لما قلنا في وَلِيَفْعَلْ ، وكذا أَهُوَ وَأَهَى ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام ؛ لكون الهمزة مع هُوَ وَهَى أقل استعمالاً من الواو والفاء واللام معهما ، ونحو (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) على ما قرىء في الشواذ أبعد ؛ لأنَّ يُمِلَّ كلمة مستقلة ، جعل لَهُوَ كَمَضِدٍ ؛ وهذا كما قلنا نحو قولهم : أراك مُنْتَفِخًا ، وقوله :

٨ — * فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسًا ^(١) *

وقولهم : انْطَلَقَ ، في انْطَلَقَ ، وقوله :

٩ — * وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ^(٢) *

وإنما قل التخفيف في هذه لأنها ليست ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل ، ويحییء شرحها في أماكنها ^(٣) إن شاء الله تعالى

قوله « في إِبِلٍ وَبِلَيزٍ (أى : ضخمة) ولا ثالث لهما » قال سيبويه : ما يعرف

(١) هذا بيت من الرجز للعجاج بن رؤبة يصف ثورا وحشيا ، وبعده : —

* إِذَا أَحَسَّ نَبَأَهُ تَوَجَّسًا *

ومنتصبا أى قائما واقفا ، ويروى منتصبا بتشديد الصاد أى مرتفعا ، وتكررس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، والنباة الصوت الخفى أو صوت البكلا ب ، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفى

(٢) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة و صدره * عجبتم لمولود وليس له أب *

(٣) أما كنها في باب الابتداء ، والعجب من الشارح المحقق فإنه أحال هنا على

ما هناك وأحال هناك على ما هنا

إلا الإيلُ ، وزاد الأخفش بلزا ، وقال السيرافي : الحبرُ صُفْرةُ الأسنان ، وجاء الإيطلُ^(١) والإيبطُ ، وقيل : الإيْطُ^(٢) لغة في الأيْطِ ، وأنان إبْدُ : أى ولود

قوله « ونحو قُفْلٍ يجوز فيه قُفْلٌ على رأى » يحكى عن الأخفش أن كلَّ فُعْلٍ في الكلام فتثنيه جائر ، إلا ما كان صفةً أو معتلّ العين كحُمُرٍ وسُوقٍ فانهما لا يثقلان إلا في ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر : إن كلَّ فُعْلٍ كان فن العرب من يخففه ومنهم من ينقله نحو عُسْرٍ وَيُسْرٍ ، ولقائل أن يقول : بل الساكنُ العينُ في مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك في عُنْقٍ اتفاقاً ، فان قيل : جميع التفاريع المذكورة كانت أقل استعمالاً من أصولها ؛ فان نُحْدًا وَعُنْقًا ساكنى العين أقلُّ منهما متحرّ كَيْهًا ، وبهذا عرف الفرعية ، وَعُسْرٌ وَيُسْرٌ بالسكون أشهر منهما مضموى العين ؛ فيكون الضمُّ فيهما فرع السكون كما أشار إليه المصنف ، فالجواب أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول المذكورة ، فلا يمتنع أن يَحْمِلَ تضاعفُ الثقل في بعض الكلمات على قلة استعمالها مع كونها أصلاً ، وإذا كان الاستتقال في الأصل يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في نحو يَقُولُ وَيَبْنِعُ وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله ؟

(١) إطل - بكسر تين ، وبكسر فسكون - والإيطل : الحاصرة ، قال امرؤ القيس

لَهُ أَطْلًا ظَبْيٍ وَسَاقًا نَعَامَةٍ وَإِرْخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفَلٍ

وقال آخر :

لَمْ تُؤَذَّ خَيْلُهُمْ بِالشَّعْرِ وَاصِدَةً تُجَلَّ الخواصر لم يَلْحَقْ لها إِطْلُ

(٢) الأيْط - بكسر تين ، وبفتح فكسر - طعام يتخذ من اللبن المخيض ، قال امرؤ القيس

فَتَمَلَّا يَبْتَنَّا أَقْطًا وَسَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غَنَى شَيْعٍ وَرَى

هذا ، وإن كان عين فَعْل المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْر والشَّعْرَ والبَحْرَ والبَحْرَ ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداها فرعاً للآخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لساكنها ، ورأوا هذا قياساً في كل فَعْل شأنه ما ذكرنا ، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجيء في باب المضارع

قال : « وَلِلرَّابَعِ خَمْسَةٌ : جَعْفَرٌ ، زَبْرُجٌ ، بُرْنٌ ، دَرَهْمٌ ، قَطَرٌ ، وَزَادَ ابْنَةُ الرَّابِعِ الْأَخْفَشُ نَحْوَ جُنْدَبٍ ، وَأَمَّا جَنْدَلٌ وَعُلَيْطٌ فَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ جَمَلُهُمَا عَلَى بَابِ الرَّابِعِ وَجَنْادِلٌ وَعَلَا بَطٍ ، وَلِلْخَمَاسِ أَرْبَعَةٌ : سَفَرٌ جَلٌ ، قِرْطَبٌ ، جَعْمَرٌ شٌ ، قَدْ عَمِلُ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ أُنْبِيَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِيءْ فِي الْخَمَاسِ إِلَّا عَصْرٌ فُوطٌ خَزْعِيلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبْعَثَرِيٌّ خَنْدَرِيْسٌ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرابع والخامس صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرابع حرفه الأخير وفي الخامس الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرابع الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ما قالوا ، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ ووزن سَفَرٌ جَلٌ فَعْلَلٌ ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه ، وكان ينبغي أن يكون للرابع خمسة وأربعون بناءً ، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين ، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين ، وكان حق أنبئة الخامس أن تكون مائةً وأحدًا وسبعين ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام

الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء ، يبقى مائة وأحد وسبعون بناء ، اقتصَرَ من أبيّة الرباعي على خمسة مُتَّفَقٍ عليها ، وزاد الأَخْش فُعْلَلًا بفتح اللام كجُحْدَبٍ ، وأجيب بأنه فرع جُحَادِبٍ ؛ بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال ، وهو تكلف ، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى القراء من طُحَلَبَ وَبُرُقَعَ ^(١) وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأولى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته ؛ فنقول : إن قُعْدَدًا ^(٢) وَدُخَلَلًا ^(٣) مفتوحى الدال واللام — على ما روى — وَسُودَدًا ^(٤) وَعُوطَطًا ^(٥) ملحقات بجُحْدَبٍ ، ولولا ذلك لوجب الادغام كما يجيىء في موضعه . ويكون بهُمَى ^(٦) ملحقا ؛ لقولهم بهُمة على ما حكى ابن الأعرابي ، ولا تكون

(١) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة وما يستربه وجه الدابة ، وكلاهما بضم فسكون ففتح ، وقد يكسر أول الثاني ، والأصل فيهما ضم الثالث (٢) القعدد : الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمسكاره ؛ قال الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ

(٣) دخل الرجل ودخله بضم ثائه أو فتحه ودخيلته : نيته ومذهبه لأن ذلك يداخله

(٤) السؤدد : مصدر قولك ساد الرجل قومه كالسيادة ، والدال الأولى مفتوحة

أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا

(٥) العوطط : جمع عائط ، وهو اسم فاعل من قولك : عاطت الناقة تعوط ، إذا لم

تحمل في أول سنة يطررها الفحل

(٦) قال في اللسان : وقال الليث : البهي نبت تجذب به الغنم وجدا شديدا مادام

أخضر ، فإذا يبس هر شوكة وامتنع ، ويقولون للواحد بهمي والجمع بهمي ، قال

سيبويه : البهي تكون واحدا وجمعا وألفها للتأنيث . وقال قوم ألفها للالحاق

والواحدة بهمة ، وقال المبرد : هذا لا يعرف ، لا تكون ألف فعل بالضم لغير التأنيث ...

قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وعندى أن من قال بهمة فالألف ملحقة له بجحْدَب

الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه

قوله « وأما جَنْدِلٌ وَعَلْبِطٌ » يعنى أن هذين ليسا ببناءين للرباعى ، بل هما فى الأصل من المزيد فيه ؛ بدليل أنه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة ، قال سيبويه : الدليل على أن هُذْبًا^(١) وَعَلْبِطًا مقصورا هُذَايِدٌ وَعَلَا بِيْطٌ أنك لا تجد فُعَالًا إلا ويروى فيه فُعَالِلٌ كَمَا لَطَوْهُ هَذَا بَدُو دُوَادِمِ^(٢) فى دُوْدِمِ ، وكأن المذكورين ليسا ببناءين للرباعى ، بل فرعان للمزيد فيه ، فكذا عَرَّتْنِ - بفتحتين بعدها ضمة - وَعَرَّتْنِ - بثلاث فتحات - ليسا بالفتين أصليتين ، بل الأول مخفف عَرَّتْنِ بحذف النون ، والثانى مخفف عَرَّتْنِ ، كما أن عَرَّتْنَا - بفتح العين وإسكان الراء وضم التاء - فرع عَرَّتْنِ بحذف النون وإسكان الراء ، وَعَرَّتْنِ : نبت ، وفيه ست لغات عَرَّتْنِ وَعَرَّتْنِ فرعه ، وَعَرَّتْنِ فرع الفرع ، وَعَرَّتْنِ ، وَعَرَّتْنِ فرعه ، وَعَرَّتْنِ فرع الفرع

وزاد محمد بن السرى فى الحماسى خامساً وهو الهَنْدَلِيعُ لبقلة ، والحق الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادرا فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذى الزيادة كما يجىء ، ولو جاز أن يكون هَنْدَلِيعُ فُعَالًا لجاز أن يكون كَنْهَيْلٌ^(٣) فُعَالًا ، وذلك خرق لا يُرَقَّع فتكثر الأصول

فاذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها لللاحق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء اه

(١) قال فى اللسان : الهدبد والهدايد اللين الخائر (الحامض) جدا . وقيل :

ضعف البصر

(٢) الدودم والدوادم : شئ شبه الدم يخرج من شجر السمر

(٣) الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاه ، قال سيبويه :

أما كنهيل فالنون فيه زائدة لأنه ليس فى الكلام على مثال سفرجل (بضم الجيم)

المزيد فيه من الاسماء وضابطه قوله « وللمزيد فيه أبنية كثيرة » ترتقى فى قول سيبويه إلى ثلثمائة وثمانية أبنية ، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، وشرح جميع ذلك يطول ، فالأولى الاختصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يجب .
فى باب ذى الزيادة إن شاء الله تعالى

ولما كان المزيد فيه من الحامسى قليلا عده المصنف ؛ وإنما قال « على الأكثر » لأنه قيل : إن خَنْدَرِيسَا فَنَعْلِيلٌ ؛ فيكون رباعياً مزيداً فيه ، والأولى الحكم بأصالة النون ؛ إذ جاء بَرَقَعِيدٌ فى بلد ، وَدَرَدَيْسٌ للداهية ، وَسَلْسَبِيلٌ وَجَعْفَلِيْقٌ وَعَلَطَيْسٌ ^(١)

فإن قيل : أليس إذا تَرَدَّدَ حرفٌ بين الزيادة والأصالة وبالتقديرين يندر الوزن فجعله زائداً أولى ؟

قلت : لانسلم أولاً أن فَعْلَلِيلاً نادر ، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات المذكورة ؟ ولولسنا شذوذها قلنا : إما يكون الحكم بزيادته أولى لكون أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك فى الثلاثى والرباعى ، أما فى الحامسى فأبنية المزيد فيه منه مقاربة لأبنية أصوله ؛ ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً قلنا : إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف [يكون] أولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات الزوائد كمثالنا — أعنى خندريسا — فإن ياءه زائد بلا خلاف فلا تقاوت بين تقديره أصلاً وزائداً ، ولو قال المصنف بدل خَنْدَرِيس بَرَقَعِيدٌ لاستراح من قوله « على الأكثر » لأنه فَعْلَلِيلٌ بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف « اليوم تنساه »

(١) السلسيل : اللين الذى لا خشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين فى الجنة ، قال الله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسيلا) . والجعفلق : العظيمة من النساء . والعلطيس : الأملس البراق

شيء غير الياء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل : إنه أعجبي ، ولو ذكر
عَلَطَمِيسًا^(١) وَجَعَفَلَيْقًا لم يرد شيء ؛ لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في
موضعه فيهما

قوله « جَعْفَر » هو النهر الصغير ، وَ « الزَّبْرَج » الزينة من وَشْيٍ أَوْ جَوْهَرٍ ،
وقيل : الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق ، وَ « الْبُرْنُ » للسبع والطير كالأصابع<sup>تفسير
أمثلة
الرابع
والخامس</sup> للإنسان ، وَالْمِخْلَبُ : ظفر البرن ، وَ « الْقَمَطَر » ما يسان فيه الكتب ،
« وَالْجُنْدَب » الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وَ « كَذَا الْجُنَادِب »
« وَالْجُنْدِل » موضع فيه الحجارة ، وَالْجُنَادِل : جمع الْجُنْدَلِ : أى الصخر ، كأنه
جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة ، كما يقال : مررتُ بِقَاعِ
عَرْفَجٍ^(٢) كُلُّهُ ، وَ « الْعُلْبُطُ » الغليظ من اللبن وغيره ، يقال : ما فى السماء
قِرْطَعِبٌ : أى سمابة ، وقال ثعلب : هو دابة ، وَ « الْجَحْمَرَش » العجوز المسنة ،
يقال : ما أعطانى قَدْ عَمِلًا : أى شيئًا ، وَالْقُدْ عَمِلَةً : الناقة الشديدة ، وَ « الْعَضْرُ قُوطُ »
دويبة ، وَ « الْخُرْعَبِيلُ » الباطل من كلام وَمُرَاح ، وَ « الْقَرَطْبُوسُ » بكسر
القاف — الداهية والناقة العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف ،

(١) العلطميس : الضخم الشديد ، والجارية الحسنة القوام ، والكثير الأكل
الشديد البلع ، والهامة الضخمة الصلعاء ، قال الراجز :-

لَمَّا رَأَتْ شَيْبَ قَذَالِي عَيْسَا وَهَامَتِي كَالطَّسْتِ عَلَطَمِيسَا
لَا يَجِدُ الْقَمْلُ بِهَا تَعْرِيسَا

(٢) العرفج - بزنة جعفر وزبرج - نت ، قيل : هو من شجر الصيف لين أغبر
له ثمرة خشنة كالحسك ، وقيل : طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس
له حب ولا شوك . وقال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٢٨٣ طبعة الآستانه) :
« ومن التعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله : أى كائن من عرفج ، وقولهم
مررت بقوم عرب أجمعون : أى كائنين عربا أجمعون » اهـ

والأول هو المراد هنا ثلاثا يتكرر بناء عَضْرَ فُوط ، وَ « الْقَبْعَتْرَى » الجمل الضخم الشديد الوبر ، وليست الألف فيه للإلحاق ؛ إذ ليس فوق الخماسي بناء أصلى يلحق به ^(١) ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه يُنَوِّن ويلحقه التاء نحو قَبْعَتْرَا ، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه ، وَ « الْخَنْدَرِيس » اسم من أسماء الخمر .

واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل ، وقد لا تكون

ومعنى الإلحاق فى الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب ^{معنى الإلحاق} زيادة غير مطردة فى إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى فى عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كُلُّ وَاحِدٍ فى مثل مكانه فى الملحق بها ، وفى تصاريدها : من الماضى والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لاخماسياً

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج فى تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب فى ^{قائدة الإلحاق} شِعْرِ أو سَجْع

ولأنهم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على مايتوهم ، كيف وإن معنى حَوْقَلْ مخالف لمعنى حَمَلْ ^(٢) ، وَشَمَلْ مخالف لشمَل معنى ^(٣) وكذا كَوَثَرْ

(١) كان من حقه ، مراعاة لما سأتى له ذكره قريباً ، أن يقول هنا : إذ ليس فوق

الخماسي لفظ على هذه الزنة يلحق به ، من غير تقييده بأصل

(٢) حقل يحقل - من باب ضرب يضرب - زرع ، وحقلت الأبل تحقل - من باب

تعب يتعب - أصيبت بالحقلة ، وهى من أدواء الأبل . وأما حوقل فمعناه ضعف وقد تقدم

(٣) شملت الريح - من باب قعد - شملا وشمولا : تحولت شمالاً ، وشملا الخمر -

من باب نصر - يعرضها للشمال ، وشملا الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها

ليس بمعنى^(١) كثر ، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مفعّل المصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مفعّل للآلة ، فمن ثمة لا نقول إن هذه الزيادات للحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعى فى الحركات والسكنات المعينة ومثله فى التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة [هذه] الحروف للمعانى المذكورة ، فلا نحيلها على الغرض اللفظى مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوى ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيّد لإفادة معنى للإلحاق أيضا ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو أشدّ ومردّ ؛ لثلاثا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو مسلة ولا مخدة لثلاثا ينكسر وزن درهم ، كما لم يدغم مهدّد وقردّد محافظة على وزن جعفر ، وذلك أن ترك الإدغام فى نحو قردّد ليس لكون أحد الدالين زائداً وإلا لم يدغم نحو قردّد^(٢) لزيادة أحد داليه ، ولم يظهر نحو ألدّد ويلندّد^(٣)

الشمال (وهو كيس يجعل على ضرعها) وشملهم أمر - من باب فرح ونصر - وشمو لا أيضا : عشم . وشمل الرجل وانشمل وشمل : أسرع وشمر ، وبهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشمل فى غير المعنى الأخير

(١) الكوثر : الكثير من كل شىء ، قال الشاعر :-

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بْنَ مَرْوَانَ طَيْبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَقَائِلِ كَوْثَرًا
والكوثر أيضا : النهر ، ونهر فى الجنة يتشعب منه جميع أنهارها ، فالمخالفة إذن فى غير المعنى الأول

(٢) القمد - بضم أوله وثانيه كعتل - القوى الشديد ، قال الشاعر :-

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُدُونٌ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ
(٣) الألدّد واليلندّد : مثل الألد ، وهو الشديد الخصومة . قال ابن جنى : همزة

ألدّد وياء يلندّد كلتاهاما للإلحاق . فان قلت : إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا الهمزة والياء فى ألدّد ويلندّد ، والدليل على صحة الإلحاق

لأصالة الدائين ، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به ، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم نحو أَشَدَّ وَمَرَدَّ وَمِسْلَّةٌ لو كانت ملحقة
هذا ؛ وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ، ككوكب^(١) وزينب
فانه لا معنى لتكوين ككب وزنب

قولنا « أن تزيد حرفاً » نحو كوكثر وقَعْدُد ، وقولنا « أو حرفين » كأَلْدَد
ويلندد وحَبْنَطَى^(٢) فان الزيادتين في كل واحد منهما للالحاق

مقابل
حرف
الالحاق

وأما أَقْعَنْسَسَ وَآخِرُ نَبِيٍّ^(٣) فقالوا : ايسس همزة والنون فيهما للالحاق ،
بل إحدى سيني اقعنسس وألف آخر نبي للالحاق فقط ، وذلك لأن همزة والنون
فيهما في مقابلة همزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً
ولا يكون الالحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ،

ظهور التضعيف ؟ قيل : إنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه
زائد آخر ، فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء في أَلْدَد ويلندد لما انضم إلى همزة
والياء من النون اه ، ولعل هذه القضية المسئلة مأخوذة من استقراء كلام العرب
وعليه فلا ترد مناقشة الشارح الآتية

(١) التمثيل بكوكب مبنى على أن الواو في هذه الكلمة كالواو في جوهر (زائدة
للألقاق) وهو أحد رأيين ، والآخر أن الواو أصلية واحدى الكافين زائدة . قال
في اللسان : قال التهذيب : ذكر الليث الكوكب في باب الرباعي ذهب أن الواو أصلية
قال : وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب (يقصد : وك ب) صدر بكاف زائدة
والأصل وكب ، أو كوكب اه

(٢) تقول : رجل حبنطى - بالتونين - أى غليظ قصير بطين

(٣) اقعنسس فهو مقعنسس . والمقعنسس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ؛ وقال
ابن دريد : رجل مقعنسس ، إذا امتنع أن يضام . وأحرني الرجل : تهاياً للغضب
والشر ، وأحرني أيضاً : استلقى على ظهره ورفع رجله نحو السقاء

هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقنسس كلها للإلحاق باحرنجم .

وقد تُلحق الكلمة بكلمة ثم يزداد على الملحق ما يزداد على الملحق بها ، كما ألحق شَيْطَنَ وَسَلَقَى^(١) بدحرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقليل : تَشَيْطَنَ واسَلَنْقَى كما قيل : تَدَحْرَجَ واحرنجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس اقنسس كذلك ؛ إذ لم يستعمل قَعَسَسَ

ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء في الملحق ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه ؛ فلا يقال : إن اعشوشبَ واجلوزَ^(٢) ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما في موضع نونه ؛ ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سُوْدَدٍ : إنه ملحق بجُنْدَبٍ^(٣) الم زيد نونه ، وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جُنْدَبَ ، وإن نحو سُوْدَدٍ ملحق به .

وقولنا « والمصدر » يخرج نحو أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ ؛ فإنها ليست ملحقة بدَحْرَجَ لأن مصادرها إِفْعَالٌ وَتَفْعِيلٌ وَمُفَاعَلَةٌ ، مع أن زيادتها مطردة لمعان سندرهما ، ولا تكفي مساواة إفعال وفعال وفِعال كإخراج إخراجا وقاتل قَيْتَالاً وكذَّبَ كِذَاباً لِفِعْلَالٍ مصدر فَعَّلَلَ ؛ لأن المخالفة في شيء من التصاريف تكفي في الدلالة على عدم الإلحاق ، لا سيما وأشهر مصدرزى فَعَّلَلَ فعلة

(١) شيطان الرجل وتشيطان : صابر كالشيطان وفعل فعله . وسلقاه : ألفاه على ظهره ، واسلنقى : مطاوعه .

(٢) اعشوشبت الأرض : كثر عشبها . واجلوز الليل : ذهب . واجلوز بهم السير : دام مع السرعة ، ومنه اجلوز المطر

(٣) الجندب : الذكر من الجراد ، وقيل : الصغير منه

وقولنا « في التصغير والتكسير » يُخْرِج عنه نحو حِمَارٍ ، وإن كان بوزن قَطَارٍ ؛ لأن جمعه قَطَاطِرٌ ولا يجمع حمار على حِمَارٍ بل مُحْمَرٌ وَأَحْمَرَةٌ ، وأما نحو شمائل^(١) في جمع شمال فلا يرد اعتراضاً ؛ لأن فاعل غير مطرد في جمع فعال .

وقولنا « لا خماسيا » لأن الملحق به لا يحذف آخره في التصغير والتكسير كما يحذف في الخماسي ، بل يحذف الزائد منه أين كان ؛ لأنه لما احتيج إلى حذف حرف فالزائد أولى ؛ وأما إذا كان المزيد للالحاق حرف لين رابعا في الخماسي فانه ينقلب ياء نحو كَنَاهِيرٍ في جمع كَنَهْوَرٍ^(٢)

قيل : لا يكون حرف الإلحاق في الأول ؛ فليس أبلم^(٣) ملحقا بِبُرْثُنٍ موضع حرف الإلحاق وَلَا إِمْدُ بَزْبُرَجٍ^(٤) ؛ ولا أرى منه مانعا ، فانها تقع أولا للالحاق مع مساعد اتفاقا ، كما في النَّدَدِ وَيَلْنَدِدِ وَإِدْرَوْنِ^(٥) فما المانع أن يقع بلا مساعد ؟

(١) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ تَنْفَعُ قَلِيلٌ ، وَمَا لَوْى أَخَى مِنْ شِمَالِيَا

والشمال أيضا : ضد اليمين ، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) -

والشمال أيضا : الشؤم ، قال الشاعر : -

وَلَمْ أَجْعَلْ شُؤْنَكَ بِالشَّمَالِ

أى : لم أضعها موضع شؤم

(٢) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المتراكب من السحاب ، وقيل : قطع

من السحاب أمثال الجبال ، والتون والواو زائدتان للالحاق بسفرجل

(٣) الألبم - بضمين بينهما سكون ، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخوص ،

واحدته أبلبة ، وفي الحديث « الأمر بيننا وبينكم كقند الأبلبة » أى : أنه على نصفين

متساويين كما تشق الخوصة نصفين

(٤) الأثمَد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل

(٥) الأدرون - بزنة جردحل - المكان الذى يوضع فيه علف الفرس . وهو

فيل : ولا يقع الألف للالحاق في الاسم حَشَوْاً ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير ؛ وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأما الآخر فقد لا يتحرك كـ لَمِيَّ وَبُشْرَى والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي ؟ ومع التسليم فانه لا يلزم تحريكها في نحو عَلَّابُ لافي التصغير ولا في التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ما حق بقَدَّ عَمِلٍ ، وقولهم « الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كـ سُرَيْدٍ يَجِ وَسَرَادِ يَجِ في سَرَدَاح ^(١) ، ومع التسليم يلزمهم أن لا يزداد الألف في الآخر نحو أَرَطِي ^(٢) وَمِعْزَى لأنه يتحرك بالحركة الاعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للالحاق أصلاً ، وأصلها في نحو أَرَطِي وَمِعْزَى ياء ، ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت في رأيت أَرِيطِيًا وَأَرِاطِي لِكسرة ما قبلها

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا في الفعل حكم الزخشرى وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَعَاوَلَ للالحاق بتَدَحْرَجَ ، وهو وهم ، لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان للالحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدَ كما بينا ، ولو كان الألف في تَعَاوَلَ

الأصل أيضاً ، ويقال : رجع فلان إلى إدروته ، ويقال : فلان إدرون شر ، إذا كان نهاية في الشر ، قال ابن جني : هو ملحق بمجرد حل ، وذلك أن الواو التي فيها ليست مدأ لأن ما قبلها مفتوح فتشابهت الأصول بذلك فألحقت بها اه

(١) السرداح - بوزن قرطاس ، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضخم من كل شيء والاسد القوى الشديد

(٢) الأَرَطِي - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل ، واحدته أَرطاة

للالحاق لكان في مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : « إن الألف لا تكون للحاق في الاسم وسطا »

وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للحاق بتدحرج كما ادّعى ؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى ، وما غرهما إلا موافقة البناءين لتدحرج في تصاريفه ، وإنما جاز حذف الألف للساكنين في نحو أَرطَى وَمِعَزَى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بادغام نحو مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ ؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما ، إذ التنوين في معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والاضافة نحو الأَرطَى وَأَرطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديرًا مع سقوط اللام للتنوين حكم سيبويه بكون جَوَارٍ وَأَعْيَلٍ ^(١) غير منصرفين

هذا ، ولما لم يقدّم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للحاق جاز أن يحكم في نحو سَأَسَمٍ ^(٢) وخَاتَمٍ وَعَا لَمْ يَكُونَهَا للحاق بجمعٍ ، وبكونها في نحو عَلَا بَطٍ للحاق بقَدْ عَمِلَ

(١) أَعِيل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذي هو أفعِل تفضيل من العلو والأصل الأول في المصغر أَعِيلُو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم استقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم حذف التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجاء بالتنوين عوضا عن هذه الياء . هذا مذهب سيبويه والخليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما ، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهي غير ظاهرة . وفي المسألة مذاهب أخرى لا نرى الاطالة بذكرها

(٢) الساسم : شجر أسود ، قيل : هو الآبنوس ، وقيل : شجر يتخذ منه القسي والأمشاط والقصاع والجفان

ثم نقول : الاسم الملحق بالرباعي كثير : فَوَعَلَ ككوثر ، وفَعَلَ كزنب ،
وفَعُول كجَدُول ، وفَعَلَل مضعف اللام كَهَدَد ، وفَعَلَّى كَارْطَى ، وفَعَلَنَ
أوزاد الملحق بالرباعي كَرَعَشَن^(١) ، وفَعَلَنَ كَعِرْضَنَ^(٢) ، وفَعَلَنَ كَعِرْسَنَ^(٣) ، وفَعَلَنَ كَسَنَبَتَ^(٤) ،
وفَعَلَلَ كَعَنَسَل^(٥) ، وفَعَلَ كَحَدَبَ^(٦) ، وفَعَلَّ كَحَنَسُ^(٧) وعند الأخفش
فَعَلَّلَ مضعف اللام ملحق بجَدَب كَسُودَد ؛ ولا يمتنع على ما ذكرنا أن يكون
أَفْعَلَ وإِفْعَلَ كأَبْلُم وإِجْرَدِ^(٨) للألحاق ، وأما إِفْعَلَ كأَصْبَغ فلا ؛ لإدغام نحو
إَوْزَ ، وكذا يَفْعَل يكون للألحاق كِيَمَع^(٩) وكذا فَاعَلُ كعالم

(١) الرعشن - بفتحتين بينهما ساكن - المرتعش .

(٢) العرضنة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض في السير من النشاط ، يقال :
تعدو الفرس العرضنة : أى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر ، ونظرت إلى
فلان عرضنة : أى بمؤخر عيني .

(٣) الفرسن : طرف خف البعير

(٤) النسبنة : الحقة وهى المدة من الزمن ، تقول : عشنا فى الرخامسنة . والتاء
الأولى فيه زائدة للألحاق على قول سيويه ، يدل على زيادتها أنك تقول سنة ، أما
التاء الثانية فبى تاء التأنيث وهى موجودة فى الحالين
(٥) العنسل : الناقة السريعة ، وهى مأخوذة من العسلان ، وهو عدو الذئب ،
والزائد فيه النون عند سيويه ، واللام عند غيره

(٦) الحدب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجافى

(٧) الحنفس والحنفساء - بضم الحاء وسكون النون وفتح الفاء ، وضمها لغة
فيهما - دويبة سوداء أصغر من الجعل منتنة الريح

(٨) الاجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على
السكامة واحده إجردة ، قال النضر : ومنهم من يقول إجرد بتخفيف الدال مثل
إثمد ، وهذا الذى عناه الشارح

(٩) اليلمع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب

وكذا الملحق بالخماسى من الثلاثى والرابعى كثير ؛ فن الثلاثى الملحق
أوزان
الملحق
الخماسى
بسفرجل نحو صَمَحَمَح (١) وَعَفَنَجَج (٢) وَكَرَوَس (٣) وَعَمَلَس (٤) وَعَثَوَثَل (٥)
وَهَبَيْخ (٦) وَعَقَنَقَل (٧) وَخَفَيْدَد وَخَفَيْفَد (٨) وَالنَدَد وَيَلَنَدَد وَحَبَنَطَى ،
ومن الرابعى جَحَنَقَل (٩) وَحَبَوَكَّر (١٠) ، ومن الملحق بِقِرْطَعَب من الثلاثى

(١) الصمحمح - كسفرجل - الشديد القوى ، والآثى صمحمحة

(٢) العفنجج - كسفرجل - الضخم الاحمق

(٣) الكروس - كسفرجل - الشديد

(٤) العملس - كسفرجل - القوى الشديد على السفر . والذئب والكلاب

الخبثان ، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز : -

عَمَلَسُ أَسْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَهُ سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَثَّمْ

وقال الطرماح يصف كلاب الصيد : -

يُوزَّعُ بِالْأَمْرَاسِ كُلِّ عَمَلَسٍ مِنَ الْمُطْعِمَاتِ الصَّيْدِ غَيْرِ الشَّوْاحِنِ

(٥) العثوئل : الكثير اللحم الرخو

(٦) الهبيخ - كسفرجل - الرجل الذى لاخير فيه ، والأحمق المسترخى . والهبيخ

فى لغة حمير : الغلام الممتلىء ، والهبيخة : الجارية النارة الممتلئة بلغتهم أيضا

(٧) العقنقل - كسفرجل - الكتيب العظيم من الرمل إذا ارتكك بعضه على بعض

(٨) الخفيدد والخفيفد - كسفرجل - الظليم (ذكر النعام) الخفيف ، وقيل :

الطويل الساقين . قيل للظليم خفيدد لسرعته ، وتقول : خفد - كفرح - خفدا ،

وخفد - كضرب - خفدا ، إذا أسرع فى مشيته وفى بعض النسخ مكان خفيفد

« خفندد » ومعناه صاحب المال الحسن القيام عليه

(٩) الجحنفل : الغليظ

(١٠) الجبوكر : الداهية ، ورمل يضل فيه السالك

إِزْدَبَ وَفِرْدَوْسَ وَإِذْرُونََ وَإِنْقَحَلَ^(١) وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ قِرْشَبُ^(٢) وَعَلَسَكْدُ^(٣)
 وَقَوْلُهُمْ هَمْرَشُ^(٤) عِنْدَ سَبْيُوِيَهْ مَلْحَقٌ بِجَحْمَرِشٍ بِالتَّضْعِيفِ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ
 لَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ وَأَصْلُهُ هَنْمَرِشٌ ، وَيَجُوزُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ سِرْدَاخُ
 مَلْحَقًا بِجِرْدَخْلٍ ، وَعُلَايَطُ مَلْحَقًا بِقُدْعَمِلٍ ، وَكُنَائِيلُ^(٥) بِقُدْعَمِيلٍ ، وَإِنْ
 خَالَفَتْهَا فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ؛ لِأَنَّا ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا فِي الرَّبَاعِيِّ

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ الْأَصْلِيِّينَ تَضْعِيفٌ ؛ لِثَقَلِهَا وَثِقَلُ
 التَّضْعِيفِ : أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُ حُرُوفِهَا تَضْعِيفًا زَائِدًا فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ لِعُرُوضِ الزِّيَادَةِ
 وَإِنْ صَارَ الْعَارِضُ لَازِمًا ؛ فَعَلَى هَذَا أَحَدُ الثَّلَاثِينَ فِي كَلِمَةٍ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ
^{يَكُونُ}
^{أَحَدُ}
^{الْثَّلَاثِينَ}
^{زَائِدًا}

(١) الْفِرْدَوْسُ : الْبُسْتَانُ ، وَفِي تَمَثِيلِ الْمُؤَلَّفِ بِهِ لَمَّا ذَكَرَ نَظَرَ ؛ فَانْهَمَ نَصُوا
 عَلَى أَنَّهُ لَا زَائِدَ فِيهِ إِلَّا الْوَاوُ ؛ فَيَكُونُ رَبَاعِيًا مَلْحَقًا بِالْخَمَاسِيِّ ، وَالْإِنْقَحَلُ كَجِرْدَخْلٍ :

الرَّجُلُ الَّذِي يَبْسُ جِلْدَهُ عَلَى عَظْمِهِ مِنَ الْبُؤْسِ وَالْكِبَرِ وَالْهَرَمِ

(٢) الْقِرْشَبُ - كَجِرْدَخْلٍ : الضَّخْمُ الطَّوِيلُ مِنَ الرِّجَالِ . وَقِيلَ : هُوَ السَّيِّءُ الْحَالِ

(٣) الْعَلَسَكْدُ - بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ مَفْتُوحَةٌ وَسُكُونِ الْكَافِ - الْغَلِيظُ

الشَّدِيدُ الْعُنُقُ وَالظَّهْرُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا ، وَقِيلَ : هُوَ الشَّدِيدُ مَطْلَقًا ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ

(٤) هَمْرَشٌ - كَجَحْمَرِشٍ - الْعِجُوزُ الْمُضْطَرِبَةُ الْخَلْقِ (بِفَتْحِ الْهَاءِ) . قَالَ ابْنُ

سَيِّدِهِ : جَعَلَهَا سَبْيُوِيَهْ مَرَّةً فَعَلَّلَا (وَهُوَ غَيْرُ مَا حَكَاهُ الْمُؤَلَّفُ عَنِ الْأَخْفَشِ) وَمَرَّةً

فَعَلَّلَا ، وَرَدَّ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّ يَكُونُ فَعَلَّلَا ، وَقَالَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَظَهَرَتْ النُّونُ لِأَنَّ إِدْغَامَ

النُّونِ فِي الْمِيمِ مِنْ كَلِمَةٍ لَا يَجُوزُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَدْغَمُوا فِي شَاةٍ زَنْمَاءَ (وَهِيَ الَّتِي لَهَا

لُحْمَةٌ مُتَدَلِّيةٌ تَحْتَ حَنْكَمَا) كِرَاهِيَةٌ أَنْ يَلْتَبَسَ بِالْمُضَاعَفِ . وَهِيَ عِنْدَ كِرَاعِ فَعْلَلِ (بِفَتْحِ

الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ مَفْتُوحَةٌ وَكَسْرِ اللَّامِ الْأُولَى) قَالَ : وَلَا نَظِيرَ لَهَا الْبَتَّةُ أَهْ مِنَ اللِّسَانِ

(٥) كُنَائِيلُ - بِضَمِّ الْكَافِ وَفَتْحِ النُّونِ بَعْدَهَا أَلْفٌ - اسْمُ مَوْضِعٍ ، قَالَ الطَّرِمَاحُ

ابْنُ حَكِيمٍ ، وَقِيلَ : قَاتِلُهُ ابْنُ مَقْبَلٍ

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَائِيلَ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءَ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ

وَيُقَالُ فِيهِ كُنَائِينَ . وَيُرْوَى فِي عَجْزِ الْبَيْتِ « وَاللَّيْلُ رَائِحٌ »

أو أربعة زائد إذا لم يكن بين المثلثين حرف أصلي ، كَقَتَّبَ ^(١) وَزُهْلُول ^(٢) فان كان بينهما حرف أصلي فليس بزائد كَحَدْرَد ^(٣) وَدَرْدَيْس ^(٤) وَسَلْسَبِيل ، وقال بعضهم : هو زائد أيضا ؛ فَحَدْرَد وَسَلْسَبِيل عنده فَعْلَع وفَعْلِيل ؛ والأولى الحكم بالأصالة ؛ لعدم قيام دليل زيادة الزائد كما قام مع عدم الفصل بالأصلي كما سيجيء ، وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما فالأولان أو الأخيران زائدان ، بشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ؛ فَمَرْمَرَيْس فَعْلَعِيل ، وَصَمَحَمَح فَعْلَعْل ؛ وأما نحو زَلَزَل وَصَرَصَرَ ^(٥) فليس فيه زائد ؛ إذ لا يبقى بعد الجرفين ثلاثة ، ومن قال « سَلْسَبِيل فَعْلِيل » قال : زلزل فعفل

وقال الكوفيون في نحو زَلَزَل وَصَرَصَرَ — أى : فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسبٌ للمعنى الذى كان قبل سقوطه مناسبةً قريبة — : إن الثالث زائد ؛ لشهادة الاشتقاق : فَزَلَزَل من زَلَّ ، وَصَرَصَرَ من صَرَ ، وَدَمْدَمَ ^(٦) من دَمَّ ، وأما ما لم يكن كذلك ، كَالْبَلْبَالِ وَالْخَلْخَالِ ، فلا يرتكبون ذلك فيه وقال السرى الرِّفَاء في كتاب الحب والمحبوب : زَلَزَل من زَلَّ كَجَلْبَبَ من جَلَبَ ، وكذا نحوه ، يعنى أنه كرر اللام للإلحاق فصار زَلَل ؛ فالتبس بباب

(١) القنب - بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما - : ضرب من الكتان

(٢) الزهلول - كعصفور - الأملس من كل شيء

(٣) حدرد - كجعفر - : اسم رجل ، ولم يحىء على فعلع بتكرير العين غيره

(٤) الدرديس : الداهية ، وخرزة سوداء تعجب بها المرأة إلى زوجها ، والعجوز

والشيخ الكبير الفاني

(٥) صرصر : تحتل هذه الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد

الصياح ، وأن تكون اسما وهو دويبة تحت الأرض تصر أيام الربيع

(٦) دمدم : يقال : دمدم الرجل الرجل ودمه : أى عذبه عذابا تاما .

ذَلَّ مُبْدَلٌ تَذْلِيلًا ، فأبدل اللام الثانية فاء ، وهو قريب ، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كَرَّ كَرَّ بمعنى كَرَّ

وقال الفراء في مَرَمَرٍسٍ وصَمَمَحٍ : إنه قَلِيلٌ وَقَلَّ ، قال : لو كان فَمُعِيلًا وَقَعْلَمًا لكان صَرَصَرَ وَزَلَزَلَ فَعَفَعَ ، وليس ما قال بشيء ؛ لأننا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول

فإذا تقرر جميع ذلك قلنا : إن التضعيف زائد في نحو قَنَبٍ وَعِلَّكْدٍ وَقِرْشَبٍ وَمَهْدَدٍ وصَمَمَحٍ ومَرَمَرٍسٍ وبرَهْرَهة^(١) — أى : كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة — إذا لم يفصل بين المثلين أصلى ، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطردنا الحكم في الكل ، وذلك نحو قَطَّعَ وَقَطَّاعَ وَجَبَّارَ وَسُبُوحٌ ، وكذا في ذُرْجَرَحٍ^(٢) ، لقولهم ذُرُوحٌ بمعناه ، وفي حِلْبَلَابٍ^(٣) لقولهم حُلَّبٌ بمعناه ، ومَرَمَرٍسٍ الداهية [من^(٤)] الممارسة للأمر ، وألحق ما جهل اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَمَحٍ وبرَهْرَهة جمعك له على صَمَمَحٍ وبرارة ، ولو كان كسفرَجَلٍ قلت صَمَمَحِم

(١) يقال : امرأة برهرة ، إذا كانت بضة ، وقيل : هى البيضاء ، وقيل : التى لها بريق من صفاتها

(٢) الذررح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدهما حاء مهيمة ساكنة فراء مفتوحة - : هو دوية أعظم قليلا من الذباب ، والذروح كسبح بمعناه

(٣) حلبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - نبت ينسبط على الأرض وتندوم خضرته فى القيظ وله ورق أعرض من الكف ، والحلب بوزن سكر بمعناه

(٤) زيادة يقتضيا المقام ؛ فإنه يريد أن التضعيف زائد فى كلمة مرمريس لأنها مأخوذة من المراس ، وهو شدة العلاج ، ويقال : رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور

فان قيل : هَلَّا حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية ؟ فالجواب أنه لو حذفت الميم الثانية لالتقى مثلاًن نحو صَمَاحِج ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلتُ صَاحِم لظن أنه كسفرجل : أى أن جميع الحروف أصلية ، وأيضاً ليس فى كلامهم فَعَالِغُ وفى الكلام فاعل كثير كَسَلَا لِم فى سُلَّم وقَنَانِب فى قُنْب ، وكذا تقول فى مَرَمِيس : مَرَارِيس ؛ لكثرة فاعيل كدنانير وقراريط ، فجمعاً على فاعل وفعاعيل ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة

واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة فى آخرها مثلاًن متحرر كان مُظْهِرَان فك المثلين
أما
اللاحق فهى ملحقة ، سواء كانا أصليين كما فى أَلْدَد ، أو أحدهما زائداً كما فى مَهْدَد ، لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل ، فلولا قصدُ مماثلتها للرباعى والخامسى لأدغم الحرف طلباً للتخفيف ؛ فهذا قيل : إن مَهْدَدَاً مُلْحَقٌ بِجُفْرِ دُونَ مَعَدَّ ، ولهذا قال سيديويه : نحو سُوْدَد ملحق بِجُنْدَب ، مع كون النون فى جندب زائداً وعدم ثبوت فُعْلَل بفتح اللام عنده ^(١)

(١) تذكر هاهنا تسكلة فى بيان القياسى والسماعى من اللاحق نرى أنه لا بد منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها ، فنقول : قال أبو عثمان المازني : « وهذا اللاحق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرِد ، فأما المطرد الذى لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً لللاحق مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال نحو جلبب يجلبب جلبية ؛ فإذا سئلت كيف تبنى من ضرب مثل جعفر قلت : ضربب ، ومن علم قلت : علم ، ومن ظرف قلت : ظرفف ، وإن كان فعلاً فكذلك وتجريه بجرى دحرج فى جميع أحواله هـ اهـ وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : « ومعنى قوله إن باب مهدد وجلبب مطرد وباب جهور وكوثر غير مطرد أنك لو احتجت فى شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسم أو فعلاً أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضربب زيد عمرا ، وأنت تريد ضرب ، وكذا كنت تقول : هذا ضربب أقبل ، إذا جعلته اسماً ، وكذلك ما أشبهه ، ولم يجوز لك أن تقول : ضورب زيد عمرا ، ولا هذا

قال: « وَأَحْوَالُ الْأُبْنِيَّةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَمَا لِمَا ضَرَعَ وَالْمَضَارِعِ وَالْأُمُرِ
وَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ وَالضَّفَّةِ الْمُشَبَّهَةِ وَافْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَأَسْمَى
الزَّمَانِ وَالْمَنْكَانِ وَالْآلَةِ وَالْمُصَغَّرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْجَمْعِ وَالْتِنَاءِ السَّائِكِينَ
وَالْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَسُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ ؛ وَقَدْ

رجل ضروب ؛ لأن هذا اللاحق لم يطرد فلا تقيسه . وسألت أبا علي (يريد
أستاذه الفارسي) عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعا وأنا
أثبت ما تحصل من قوله فيه ، قال : لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب
اسما وصفة وفعلا وما شاء من ذلك ، فيقول : ضرب زيد عمرا ، ومررت برجل
ضرب ؛ وضرب أفضل من خرج ، لأنه للاحق مطرد ، وكذلك كل مطرد من
اللاحق نحو هذا رجل ضربني ؛ لأن هذا اللاحق مطرد ، وليس لك أن تقول :
هذا رجل ضرب ؛ ولا ضروب ؛ لأن هذا لم يطرد في اللاحق . فقلت له : أترجل
اللغة أرتجالا ؟ فقال : نعم ؛ لأن هذا اللاحق لما اطرد صار كاطراد رفع الفاعل ،
ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنان ؛ فترفع وإن لم تكن العرب لفطت بهذه الكلمة
لأنها أجمية . قال : وإدخالهم الأجمي في كلامهم كبنائك ما بنيه من ضرب وغيره
من القياس ؛ وهذا من طريف ما علقته من أبي علي ، وهذا لفظه أو معنى لفظه « اه
وجاصل هذا أن اللاحق عندهما على ضربين : قياسي ، وسماعي ؛ فأما القياسي
فقد ذكرنا له موضعين : الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي ، والثاني :
ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة ، وأما السماعي فما كان بالواو كجهور ورودن ،
أو بالياء كشريف ويطروزينب ومريم ، أو بالالف كجعي وسلقي ودنيا ومعزي
ولكنك إذا رجعت إلى كلام أبي الفتح ابن حنّ في عدة مواضع من شرحه على
تصريف المازني ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من اللاحق قياسيا
إلا ما كان بتكرير اللام سواء كان ثلاثي الأصول وأريد إحقاقه بالرباعي أم كان
رباعي الأصول وأريد إحقاقه بالخماسي ؛ فليس لك أن تزيد لللاحق أي حرف مالم يكن
من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كأن تقول : ابن من خرج علي . مثال كوثر
أو جهور أو يطر أو جعي أو عنسل أو نحو ذلك

تَكُونُ لِلْجَانَسَةِ كَأَلَا مَالَةٍ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلْإِسْتِثْقَالِ كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ
وَالْإِعْلَالِ وَالْإِبْدَالِ وَالْإِذْغَامِ وَالْحَذْفِ «

أقول : قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء أحوال الكلمة فلا
نكره (١)

قوله « قد تكون للحاجة » أى : يحتاج إلى هذه الأشياء : إما لتغير المعنى
باعتبارها كما فى الماضى والمضارع ، إلى قوله « والجمع » ؛ وإما للاضطراب إلى
بعضها بعد الاعلال كالتقاء الساكنين فى نحو « لم يَقُلْ » أو بعد وصل بعض
الكلم ببعض كالتقاءهما فى نحو « اذْهَبِ اذْهَبِ » أو عند الشروع فى الكلام
كالابتداء ، وإما لوجه استحسانى لا ضرورى كوجوه الوقف على ما يأتى

وفى جعله المقصور والمدود وذى الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر ؛ لأن
القصر والمد إنما صيرَ إليهما فى بعض المواضع باعلال اقتضاه الاستثقال كاسم
المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى المجرد ، واسمى الزمان والمكان ، والمصدر مما
قياسه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ ، وسائر ما ذكره فى المقصور ، وكالمصادر المعتلة اللام من
أفعل وفاعل وفمّتل كالاعطاء والرّماء والاشتراء ، وسائر ما نذكره فى المدود ،
وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفعل الصفة ، وكذا
ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم المفعول
ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك ، وكر زيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسع فى
الكلام كما فى سَعِيدٌ وَحَمَارٌ وَعُصْفُورٌ وَكُنَائِلٌ ونحو ذلك ، ويجوز أن يقال فى
زيادة الإلحاق : إنها للتوسع فى اللغة ، حتى لو احتجج إلى مثل ذلك البناء فى

(١) صواب العبارة أن يقول « على جعله لهذه الأشياء أحوال الأبنية » وانظر

الوزن والسجع كان موجودا ؛ وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى

قوله « والإعلال » يدخل فيه إبدال حروف العلة ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، وحذفها ، وحذف حركتها لا للجزم ولا الوقف ، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والهمزة وغيرهما ، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والهمزة وغيرهما ، فقوله « الإبدال والحذف » يدخل فيها بعض وجوه الإعلال ، وبعض وجوه تخفيف الهمزة

أبنية
الماضي
المجرد
الثلاثي

قال : « الْمَاضِي : لِلثَّلَاثِي الْجُرْدِ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ : فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعُلَ ، نَحَوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَسَّاسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكُرِّمَ »

أقول : ذكر لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فعل فعل يفعل ، والثاني من باب فعل يفعل ، ولم يذكر من باب فعل يفعل - بفتحهما - لأنه فرعهما على ما يأتي في المضارع ، ومثالين للآزم منها ، وذكر أيضا لفعل أربعة أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فعل يفعل كشرِب ، والثاني من باب فعل يفعل كوميق ، ومثالين للآزم منها ، وذكر لفعل مثالا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضوم العين ، وليس إلا لازما

أبنية
الماضي
الثلاثي
الزائد فيه

قال : « وَلِلزَّيْدِ فِيهِ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ : مُلْحَقٌ بِدَخْرَجَ نَحَوُ شِمَالٍ وَحَوْقَلٍ وَبَيْطَرَ وَجَهْوَرَ وَقَانَسَ وَقَلَسِي ، وَمُلْحَقٌ بِتَدَخْرَجَ نَحَوُ تَجَابَبَ وَتَجْوَرَبَ وَتَشَيْطَنَ وَتَرْهَوْكَ وَتَمَسْكَنَ وَتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِأَخْرَجَ نَحَوُ أَفْعَسَسَ وَأَسْلَنَقِي ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحَوُ أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَأَنْطَلَقَ وَأَقْتَدَرَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَشْهَبَ وَأَشْهَبَ وَأَغْدَوْدَنَ وَأَعْلَوَطَ ؛ وَأَسْتَكَانَ قِيلَ : أَفْتَعَلَ مِنَ السُّكُونِ فَأَلْذُ شَادَّ ، وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ مِنْ كَانَ فَأَلْذُ قِيَّاسِي »

أقول : شمال : أي أسرع ، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لِقَاطِهِ ما يبقى

من ثمره ، وَحَوْ قَل : كبير وعجز عن الجماع ، وَجْهَوْر : رفع صوته ، قَلْنُسْتُهُ
وَقَلْنُسِيَّتُهُ : ألبسته الْقَلْنُسُوَّةَ ، تَجَلْبَبَ : لبس الجلباب ، تَجَوْرَبَ : لبس
الجورب ، تَشَيْطَنَ الرجل : صار كالشيطان في تمرده ، تَرَهُوكَ الرجل في المشي :
أى كان كأنه يَمْوُجُ فيه ، تَمَسْكَنَ : تشبه بالمسكين ، اَحْرَنْجَمَ القوم : ازدحموا ،
اَقْعُنْسَسَ : رجع وتأخر ، اسْلَنْقَى : مطاوع سَلَقَى : أى صَرَعَ ، اَعْدُوْدَنَ
النبْتُ : طال ، اَعْلَوَطْتُ البعير : تعلقت بعنقه وعلوته ، استكان : ذل

ومن الملحقات بفعل شَرِيف : أى قطع شَرِيفَ الزرع ، وهو ورقه إذا
طال وكثر حتى يُخَافُ فساد الزرع

قد تقدم أن نحو نكلم وتغافل ليس ملحقا ، وإن كان في جميع تصاريفه .
كَتَدَخَرَجَ ، وفي عد النحاة تَمْدَرع وتَمْدَل وتَمَسْكَن من الملحق نظر أيضاً ،
وإن وافقت تَدَحرج في جميع التصاريف ؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست
لقصد الإلحاق ، بل هي من قبيل التوهم والغلط ، ظَنُّوا أن ميم منديل ومسكين
وَمِدْرَعَة فاء الكلمة كثاف قِنْدِيل ودال دِرْهَم ، والقياس تَدَرَّعَ وَتَدَلَّلَ
وَتَسَكَّن كما يجيء في باب ذى الزيادة ، وهذا كما تُؤمُّم في ميم مَسِيل الأصلة
لجمعوه على مُسْلَانٍ وَأَمْسِلَة ، كَقَفْزَانٍ وَأَقْفِزَة في جمع قَفِيز ، فتَمْدَرع وتَمْدَل
وَتَمَسْكَن - وإن كانت على تمفعّل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تفعَّلَّ

وقد جاء من الملحقات بدحرج فعَّال نحو : بَرَّأَل الديك ، إذا نقش برَّأله^(١)

(١) البرائل كعلايط والبرائل بوزنه مقصورا : ما استدار من ريش الطائر
حول عنقه ، أو خاص بعرف الحبارى ، فإذا نقشه للقتال قيل برَّأَل كدحرج
وتبرَّأَل كدحرج ، وبرَّأَل كاشمَّاز ، اه من القاموس ، وفي اللسان : وقيل : هو
الريش السبط الطويل لا عرض له على عنق الديك قال : وهو البرائل للديك خاصة

وَفَعَلَ نَحْوُ : دَنَعَ الرجلُ : أى افترق وَلَزِقَ بالدَّعَاءِ ، وهى الأرض ، وكذا
فَعَلَنَ وَفَعَلَ [وَفَعَلَ] وَفَعَلَ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، لكنها لم تُعَدَّ لغرابتها وكونها من
الشواذ ؛ وكذا جاء تَهَفَّلَ وَافْعَنَل وَنَحْوُ ذَلِكَ من النوادر ^(١)

قوله « واستكان » ، قيل : أصله اسْتَكَنَّ فَأُشْبِعَ الفتح ، كما فى قوله : —

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الأوزان ولم يذكر لها أمثلة ، ونحن نذكر لك
أمثلة لها : أما فعلن فمن أمثلتها قولهم : فرضن الشيء ؛ إذا قطعه ، وأصله الفرص
وهو القطع وزنا ومعنى ، ومنه قولهم : قحزن الرجل ؛ إذا ضربه فصرعه ، وأصله
قحز الرجل إذا أهلكه ، وأما فعل فمن أمثلتها قولهم : حمظل الرجل ، إذا جنى الحمظل ،
وهو الحنظل . وأما فعمل فمن أمثلتها قولهم : قصمل الشيء ، إذا قطعه ، وأصله القصل
وهو القطع وزنا ومعنى ، وقولهم : جلبط الرجل شعره ؛ إذا حلقه ، وأصله جابط .
وأما فعمل فمن أمثلتها قولهم : فرضم الشيء ؛ إذا قطعه وأصله الفرص . وأما تهفعل
فمن أمثلتها قولهم : تهلقم مطاوع هلقم الشيء ، إذا ابتلعه ، وأصله لقم اللقمة إذا
أخذها بفيه . وأما افعمل فمن أمثلتها قولهم : اهرنم الرجل ، إذا أسرع فى مشيته
وكذلك إذا كان سريع البكا والدموع . وقالوا : اهرنم فى منطقه إذا انهلك وأكثر ،
النون فيه زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فقال ابن سيده : إنها زائدة ، وقال ابن برى :
هى أصلية فوزنها افعمل ، وعلى كل فانه يتعين إبدال النون ميما وإدغامها فى الميم بعدها
هذا ، وقد أشار المؤلف بقوله : وغير ذلك ، وقوله فيما بعد : ونحو ذلك ، إلى أوزان
أخرى لم يتعرض لذكرها ، فنهيا يفعل (كدحرج) نحو : يرأ الرجل ، إذا صبح باليرناء (بضم
فتح فتون مشددة وبعد الألف همزة) وهى الحناء . ومنها تفعل (كدحرج) نحو
ترمس بمعنى رmse : أى غيبه فى الرمس وهو القبر ، ومنه قولهم : ترفل ترفلة بمعنى
رفل (كنصر) ؛ إذا جرديله وتختبر . ومنها تفعل كقولهم : نرجس الدواء ؛ إذا
وضع فيه النرجس . ومنها فتعل نحو سنبل الزرع إذا ظهر سنبله . ومنها هفعل نحو
هلقم ؛ إذا أكبر اللقم . ومنها سفعل نحو سنسب بمعنى نيس : أى نطق ، إلى غير ذلك
بما تجده فى كتب اللغة . هذا ، وفى أكثر هذه الأوزان مقال

١٠ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبِ جَسْرَةٍ

زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ (١)

إلا أن الإشباع في استكان لازم عند هذا القائل ، بخلاف ينباع ،
وقيل : استعمل من الكون ، وقيل : من الكين ، والسين للانتقال ، كما في
استحجر : أي انتقل إلى كون آخر : أي حالة أخرى : أي من العزة إلى الذلة ،
أو صار كالنكين ، وهو لم داخل الفرج : أي في اللين والذلة

قال : «فعل لمعان كثيرة ، وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعله - بالضم - نحو
كارمني فكرمته أكرمه ، إلا باب وعدت وبعثت ورميت ؛ فإنه أفعله -
بالكسر - وعن الكسائي في نحو شاعرتة فشعرتة أشعره - بالفتح »

أقول : أعلم أن باب فعل لحفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في
جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه

ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه باب المغالبة ، ونعني بها أن يغلب
أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ، فلا يكون إذن إلا متعديا . نحو : كارمني
فكرمته أكرمه : أي غلبته بالكرم ، وخاصمني تخصمته أخصمه ، وغالبني
فغلبته أغلبه ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغلب وخصم وكرم ، فاذا قصدت
هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب ، إلا أن يكون المثال الواو كوعد ، والأجوف

تخص
المغالبة
يباب
نصر
الالذاع

(١) هذا البيت من معلقة عنتر بن شداد العبسي . وينباع : أصله ينبع (كيفتح)
فأشبع فتحة الباء فصارت ألفاً . والذفرى - بكسر فسكون مقصوراً - الموضع
الذى يعرق من الابل خلف الأذن . والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة . والجسرة :
الضخمة القوية . والزياقة : المتبخثرة في مشيها . والفنيق : الفحل المكرم من الابل
والمكدم : المعضوض ، وروى المقرم ، وهو الذى لا يذل ولا يحمل عليه
لكرمه وعتقه

والناقص اليائين كَبَاعَ وَرَمَى ؛ فانك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعِلُ ؛ بل تنقلها إليه إن كانت من غيره ؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ — بالكسر — إذا كان الماضي مفتوح العين قياسا لا ينكسر ، كما يحىء

وحكى عن الكسائى أنه استثنى أيضا ما عينه أولامه أحد الحروف الخلقية ، وقال : يلزمه الفتح ، نحو : شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ، والحق ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ما فيه حرف الخلق لا يلزم طريقة واحدة كالثال الواوى والأجوف والناقص اليائين ، بل كثير منه يأتى على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَأَ يَهْنِئُ ، كما يأتى بيانه فى موضعه ، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالضم — وكذا فَاخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ — بالضم — وهذا نص فى عدم لزوم الفتح فى مثله

واعلم^(١) أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس فى كل شىء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نَارَعَنِ فَرَعْتُهُ أَنْزَعُهُ ، اسْتَعْنَى عَنْهُ بَعَلَبْتُهُ ، وكذا غيره ، بل تقول : هذا الباب مسموع كثير

قال : « وَفَعَلَ تَكَثَّرَ فِيهِ الْعِلَلُ وَالْأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقِمَ وَمَرَضَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ ، وَيَجْبَى الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحَلَى كُلُّهَا عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ أَدِمٌ وَسَمِرٌ وَعَجِيفٌ وَحَمَقَ وَخَرِقَ وَعَجِمَ وَرَعِنَ^(٥) بِالْكَسْرِ وَالضَّمَّ »

(١) قال فى التسهيل : وهذا البناء (يقصد باب المغالبة) مطرد فى كل ثلاثى متصرف تام خال من ملزم الكسر . اهـ ويقصد بملزم الكسر ما ذكره المؤلف هاهنا وهو كونه مثالا واوريا أو أجوف أو ناقصا يائين . ولا ينافيه قول سيبويه الذى ذكره المؤلف لأنه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله فى هذا الموضع استغناء عنه بغلبته وشبهه ، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل عليه قولهم : باب المغالبة يبنى على كذا ، دون أن يقولوا : جاء على كذا (٢) آدم (كعلم وكرم) فهو آدم ، إذا كان لونه مشربا سوادا وبيضا ،

أقول : اعلم أن قيل لازمه أكثر من متعدديه ، والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه ، كحزن وردي وشعث وسهك ونكد وعسر وشكس ولحز ولحج وخزي ، ومن الهيج كبطر وفرح^(١) وخمط خطا ، وهو الرائحة الطيبة ، وقيم قنمة ، وهي الرائحة المكروهة ، وغضب وغار يغار وحش وقلق وخار خيرة وبرق^(٢) . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع والرئي ، وقريب منه نصف القدح أي امتلا نصفه وقرب إذا قارب الامتلاء ، ويكثر في هذا الباب الألوان والحلى ؛ فالألوان نحو كدر وشهب وصدي وقهيب وكهيب وأديم^(٣)

واللون الأدمة ، وسم (ككرم وفرح) فهو أسمر ، واسمار أيضا ، إذا كان لونه السمرة ، وهي منزلة بين السواد والبياض . وعجف (كفرح وكرم) فهو أعجف ، إذا ذهب سمنه ، وهو العجف (بفتح الحين) . وحق (ككرم وغنم) حمقا . بالضم وبضميتين . وحماقة فهو أحق ، إذا كان قليل العقل . وخرق بالأمر (ككرم وفرح) إذا لم يرفق به ، وبغم - بضم الجيم - بجمة فهو أغم وهو عجماء ، إذا كان به عجمة وهي لكنة وعدم فصاحة ، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا ، لكننا لم نجد بعد مراجعة ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه ، وقال في اللسان عن الكسائي : كل شيء من باب أفعل وفعلاء سوى الألوان فإنه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج وما أشبهه ، إلاسته أحرف فأنها جاءت على فعل (ككرم) الآخرق والآخرق والآخرن والأعجف والأيمن اه ولم يذكر السادس ، ولعله الأعجم .

(١) ردى : هلك ، وسقط في الهوة ، وشعث : تلبذ شعره واغبر ، وسهك : خبثت رائحة عرقه ، ونكد : صعب عيشه ، وعسر : وقع في ضيق وشدة ، أو عمل بيده اليسرى ، وشكس : ساء خلقه ، ولحز : بغل وشحت نفسه ، ولحجت عينه : أصيبت ببثور ، وخزي الرجل : وقع في بلية وشر ، وبطر : لم يحتمل النعمة وكفرها
(٢) حمش : غضب ، أو صار دقيق الساق ، وبرق بصره : تحير ، أودهش فلم يبصر

(٣) كدر : إذا كان لونه بين السواد والغبرة ، وشهب : إذا غلب بياضه على

والأغلب في الألوان أَفْعَلَ وَافْعَالَ نَحْوَ أَزْرَقَ وَأَخْضَرَ وَابْيَضَ وَاحْمَرَّ وَاصْفَرَ ، ولايجيء من هذه الألوان فَعَلَ وَلَا فَعُلَ ؛ ونعني بالحُلَّى العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان ، كَشَتَرَ وَصَلَعَ وَرَسَحَ وَهَضَمَ ^(١) .

وقد يشاركه فَعَلَ مضموم العين في الألوان والعيوب والحُلَّى ، كالكلمات التي عدّها المصنف ، وفي الأمراض والأوجاع كَسَقَمَ وَعَسِرَ ، بشرط أن لا يكون لامه ياء ؛ فان فَعَلَ لايجيء فيه ذلك ؛ إلا لغة واحدة ، نحو بهو الرجل ^(٢) وَبَهَى أَي : صار بهيئاً

وَفَعَلَ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ، لأنها لاتتعلق بغير من قامت به ؛ وأما قولهم : فَرِقْتُهُ وَفَرَعْتُهُ فقال سيبويه : هو على حذف الجار ، والأصل فرقت منه وفزعت منه ، قال : وأما خشيته فأنا خاشٍ ، والقياسُ خَشٍ ؛ فالأصل أيضاً خشيت منه ، فحمل على رَحْمَتِهِ ، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاشٍ والقياسُ خَشٍ ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فَعَلَ ، وكذا كان قياس مصدره خَشِيَ فقيل خَشِيَةً حَمَلًا على رَحْمَةٍ ، وكذا حمل ساخط على راض مع أنه لازم ، يقال : سخط منه أو عليه

سواده ، وصدى . : إذا كان أسود مشرباً حمرة ، وقهب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى الحمرة ، وكهب : إذا كان ذا غبرة مشربة سواداً ، وأدم تقدم قريباً ص (٧١)
(١) شتر : انشقت شفته السفلى ، وشترت عينه : انقلب جفنها وتشنج ، وصلع (بمهملة كفرح) فهو أصلع ؛ إذا انحسر شعر مقدم رأسه لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة في بعض النسخ « ضلع » وتقول . ضلع السيف (بالمعجمة كفرح) : اعوج ، ورسح : أى خف لحم عجزته ونفذه ، وهضم : انضم كشحاه (أى جانباه) وضمرت بطنه

(٢) بهو الرجل وبهى وبها (ككرم وفرح ودعا وسعى) ، إذا صار بهياً

أى : حسناً

قوله « رعن ه أى : حق ، والرعونة : الحق

معاني
فعل
بالضم

قال : « وَفَعَلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا كَحَسَنَ وَقَبَحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ
فَمِنْ ثَمَّةٍ كَانَ لَا زِمًا ، وَشَدَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ : أَيْ رَحِبَتْ بِكَ . وَأَمَّا بَابُ
سُدَّتُهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَا بَابُ بَعَثَهُ .
وَرَأَعُوهُ فِي بَابِ خَفَّتْ بَيَانِ الْبَنِيَّةِ »

أقول : اعلم أن فعل في الأغلب للفرائز ، أى : الأوصاف المخلوقة كالحسن
وَالْقُبْحُ وَالْوَسَامَةُ وَالْقَسَامَةُ ^(١) وَالْكِبَرُ وَالصَّغَرُ وَالطُّولُ وَالْقِصَرُ وَالْغِلَظُ
وَالسَّهُولَةُ وَالصُّعُوبَةُ وَالسَّرْعَةُ وَالْبَطْءُ وَالثَّقَلُ وَالْخِفَّةُ وَالرَّفَقُ ، ونحو ذلك
وقد يجزئ غير الفريزة مجراها ، إذا كان له لُبْتُ ^(٢) وَمُكْتُ نَحْوَ حَكَمَ
وَبَرَعَ ^(٣) وَكَرَّمَ وَخَشَّ

قوله « ومن ثمة كان لازما » لأن الفريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره
هكذا قيل . وأقول : أَيْشِ الْمَانِعُ ^(٤) من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالطبيعة

(١) الوسامة : أثر الحسن ، وهى الحسن الوضئى الثابت أيضا ، والوسيم :
الثابت الحسن ، كأنه قدوسم ، والقسامة : الحسن ، يقال : رجل مقسم الوجه ، أى
جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال

(٢) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الإبطاء
والتأخر . قال الجوهري : مصدر لبث لبث (بفتح فسكون) على غير قياس ، لأن
المصدر من فعل (بالكسر) قياسه التحريك إذا لم يتعد ، وقد جاء في الشعر على
القياس ، قال جرير :

وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَالِبُثٍ وَأُخَوِّدِيًا إِذَا انْقَضَى الدَّعَا لَيْبُ

(٣) برع (بضم الراء) : تم في كل فضيلة وجمال ، وفاق أصحابه في العلم وغيره

(٤) أيش : أصلها أى شئ ، خففت بحذف الياء الثانية من أى الاستفهامية ، وحذف

قوله « رَحْبَتُكَ الدَّارُ » ، قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة ^(١) . والأولى أن يقال : إنما عَدَّاه لتضمنه معنى وَسِعَ ، أى :

همزة شئ بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم أعلل إعلال قاض ، والمؤلف رحمه الله يستعمل هذا اللفظ كثيرا ، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء ، قال الشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل : أيش بمعنى أى شئ ، خفف منه ، نص عليه ابن السيد فى شرح أدب الكاتب ، وصرحوا بأنه سمع من العرب ، وقال بعض الأئمة : جنبونا أيش ، فذهب إلى أنها مولدة ، وقول الشريف فى حواشى الرضى : « إنها كلمة مستعملة بمعنى أى شئ . وليست مخففة منها » ليس بشئ ، ووقع فى شعر قديم أنشدوه فى السير : —

مِنْ آلِ قَحْطَانَ وَآلِ أَيْشٍ

قال السهيل فى شرحه : الأيش : يحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش ، ومعناه مدح ، يقولون : فلان أيش وابن أيش ، ومعناه شئ عظيم ، وأيش فى معنى أى شئ . كما يقال : ويله ، فى معنى ويل لآله على الحذف لكثرة الاستعمال اه

(١) قال اللسان : « كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فى حطاعة ابن الكرماني ؟ أى : أوسعكم ؟ فعلى فعل (بالضم) وليست متعدية عند النحويين ، إلا أن أبا على الفارسي حكى أن هذيلاً تعديها إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها ، كقوله : -

وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَابًا

قال الأزهرى : لا يجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة اه ملخصاً ونصر : هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كفتى) بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف ، كان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكان أول من ولاه هشام ابن عبد الملك ، وكانت إقامته بمرور ، فهو عربى الأصل ، وحياته كانت فى العصر الذى يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم : ليس بحجة .

وَسَمِعْتُمْ الدَّارَ . وقول المصنف « أَى رحبت بك » فيه تعسف لا معنى له ^(١).

ولايحيىء من هذا الباب أجوف يائى ، ولا ناقص يائى ؛ لأن مضارع فَعَلَ يَفْعُلُ بالضم لا غير ، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا فى الماضى ، وفى المضارع واوا ، نحو يَبْرُوعُ وَيَزْمُو ، من البيع والرمى ، فكنت تنتقل من الأخف إلى الأثقل . وإنما جاء من فعل المكسور العين أجوفُ وَنَاقِصٌ : واويان كخَافَ خَوْفًا وَرَضِيَ وَغَيَّ وَشَقَى رِضْوَانًا وَعَبَاوَةً وَشَقَاوَةً ؛ لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخف بقلب الواو فى يخاف ألفا وفى رضى ياء ، بل قد جاء فى هذا الباب من الأجوف اليائى حرف واحد وهو هَيَّؤَ الرَّجُلُ : أى صار ذاهية ، ولم تقلب الياء فى الماضى ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها واوا ؛ لأن المضارع يتبع الماضى فى الإعلال ؛ فكنت تقول : هَاءٌ يَهْوُ ، فيحصل الانتقال من الأثقل إلى الأثقل ، وجاء من الناقص اليائى حرف واحد متصرف ^(٢)

وهو هَوَّ الرجل يَهْوُ ، بمعنى يَهَيَّ يَهَيُّ : أى صار بهيئاً ؛ وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما فى التَّزَامِي بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية فى الأفعال مراعاة لا يُخْلَطُ بعضها ببعض أبداً ، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن ، إذ أصل الفعل المصدر الذى هو اسم ، فطراً الوزن عليه فصار فعلاً ، وقد يحيىء على قلة فى باب التعجب فَعَلَ من الناقص اليائى ولا يتصرف كَنِمٍ و بئس فلا يكون له مضارع كَقَضَوِ الرجل ^(٣) وَرَمَوَتِ اليَدُ [يَدُهُ] ، ولم

(١) إنما كان تخريج المصنف تعسفاً عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجروراً بنفسه ، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة ، وأما تخريج الشارح لحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة ، والتضمين باب قياسى عند كثير من النحاة (٢) نقول : قد جاء فعل آخر من هذا النوع ، وهو قولهم : نهو الرجل : أى صار ذاهية ، والتهية (بضم فسكون) العقل (٣) قضا الرجل : أى ما أقضاه ، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه . ورموت اليد : أى ما أرمأها

يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف . وحكى يونس لم يجيء مضاعف
لَبِيتَ تَلَبُّ ؛ وَلَبِيتَ تَلَبُّ أَكْثَرُ ؛ وَأما حَبِيتَ فنقول إلى هذا الباب للتعجب ككره
كَقَضَوْا وَرَمَوْ ، ومنه قوله — :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ ^(١) *

فهو كقوله : —

١١ — قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعُذِيبِ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي ^(٢)

على أحد التأويلين في بَعْدَ ^(٣) والأصل حَبِيتَ بالكسر ^(٤) أى : صرت
حبيبا ؛ ولم يقولوا فى القليل قَلَّلْتُ كما قالوا فى الكثير كَثُرْتُ ، بل قالوا : قَلَّ

(١) سبق شرح هذا الشاهد (ص ٤٣) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب
(بضم الحاء) حب (بكسر الباء) ، ثم نقل إلى فعل (بضم العين) للمدح والتعجب ،
ثم نقلت الضمة إلى الفاء . وأدغمت العين فى اللام
(٢) هذا البيت من طويلة امرى القيس ، والضمير فى له يعود إلى البرق الذى
ذكره فى قوله : —

أَصَاحَ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيزُهُ كَلَعَمِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
وضارج والعذيب : مكانان ، وما : زائدة ، ومتأملى : اسم مفعول من تأمل : أى
بعد السجاب المنظور إليه ، وهو فاعل بعد ، ويجوز أن يجعل ما تميزا ، ويكون
قوله متأملى هو المخصوص بالمدح

(٣) والتأويل الثانى أن يكون سكون العين أصليا ، وتكون بعد ظرفا لا فعل
تعجب ، وما : زائدة ، ومتأملى مصدر ميمى بمعنى التأمل والنظر . وهذان التوجيهان
يجريان فى رواية بعد (بفتح الباء) ، وأما فى رواية ضم الباء فلا تحتل إلا وجها
واحدا ، وهو أن يكون بعد فلا ماضيا للتعجب

(٤) لا وجه لتقيده بالكسر : فإنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب
ضرب ومن باب تعب ، فكل منهما يجوز أن يكون أصلا للمضموم

وَبَيَّعْتُ إِلَى بَيْعَتٍ لِيَنْقَلُوا بِعْدَ ذَلِكَ ضَمَّةُ الْوَاوِ وَكسرة الياء إلى ما قبلها فيبقى بعد حذف الواو والياء ما يدل عليهما ، وهو الضمة والكسرة ، واعترض المصنف على قولهم بأن الغرض المذكور يحصل بدون النقل من باب إلى باب ، وَبَابُ فَعَلَ المضموه العين وَفَعَلَ المكسور العين في الأغلب يختص كل منهما بمعنى مخالف لمعنى فَعَلَ المفتوح العين ، ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل ، لالفظية ولا معنوية ؛ أما المعنى فلا أنه لا يدعى أحد أن قُلْتُ وَبَيْعْتُ تَفْهَرًا عما كانا عليه من المعنى ، وأما اللفظ فلا أن الغرض قيام دلالة على أن أحدهما واوى والآخر يائى ، ويحصل هذا بضم فاء قال وكسرة فاء باع من أول الأمر بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرك بهما وسقوط ألفهما للساكنين من غير أن يُرْتَكَبَ ضَمُّ العين وكسرها ثم نقل الحركة من العين إلى الفاء . وَأَيُّ الْمَحْدُورِ فِي ذَلِكَ ^(١) ؟ وكيف نخالف أصلاً لنا مقرراً ؟ وهو أن كل واو أو ياء فى الفعل هى عين تحركت بأى حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فانها تقاب ألفا ، فَقَوْلْتُ بالفتح يجب قلاب واوه ألفا ، وكذا لو حولت الفتحة ضمة ، وكذا بَيَّعْتُ بالكسر والفتح ، وأى دارع لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بقَوْلَ وَبَيْعَ اللذين هما أصلاً قال وباع ؟ وهل هى فى القاعلية إلا كالظواهر فى نحو « قال زيد » ، و« باع عمرو » ؟ فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال وباع مقلوبى الواو والياء ألفا ؛ فنقول : تحركت الواو فى قَوْلَ وَطَوَّلَ وَخَوَّفَ والياء فى بَيْعَ وَهَيَّبَ وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا ؛ وإنما لم تقاب الياء فى هَيَّبَ لما تقدم ؛ فصار الجميع قال وطال وخاف وباع وهاب ، فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بنية هذه الأبواب وأن أصلها فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ لأن الألف يجب انفتاح ما قبلها ، فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام لما هو معلوم ، فسقطت الألف فى جميعها للساكنين ، فزال ما كان مانعا من التنبيه

على الوزن - أى الألف - فقصّدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبْقَى عليها وتراعى بقدر ما يمكن ، وذلك يحصل بتحريك الفاء بثقل الحركة التي كانت في الأصل على العين ؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط ، ولم يمكن هذا التنبيه في فَعَلَ المفتوح العين نحو قَوْلَ وَيَسَّعَ ، لأن حركتي الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه فيه وَنَبَّهُوا على البنية في فَعَلَ وفَعُلَ فقط ؛ فقالوا في فعل نحو خاف وهاب : خِفْتُ وَهَبْتُ ، وَسَوَّوْا بين الواوى واليائى لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية ، وقالوا في فَعُلَ نحو طالب فهو طويل : طُلْتُ ، والضمة لبيان البنية لاليان الواو ، لما ذكرنا ، ولم يحجى في هذا الباب أجوف يائى حتى يُسَوَّوْا بينه وبين الواوى في الضم كما سَوَّوْا بينهما في فَعَلَ نحو خِفْتُ وهَبْتُ ، إلا هيئوا ، كما ذكرنا ، ولا تقلب ياءه ألفا لما مر ، فلما فرغوا من التنبيه على البنية في بابي فَعَلَ وفَعُلَ ولم يكن مثل ذلك في فَعَلَ ممكنا ، كما ذكرنا ، قصدوا فيه التنبيه على الواوى واليائى والفرق بينهما ، كما قيل : إن لم يكن خَلَّ نَحْمَرُهُ^(١) ؛ فاجتلبوا ضمة في قال بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا الكسرة في باع ؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء ، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن متحرك الأصل في الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حركة العين إليه وإن كانت فتحة رعاية لبنية الفعل والمتصل به ، وذلك لأنه يمكن في مثله المحافظة على البنية في المفتوح العين ، كما أمكن في مضمومها ومكسورها ، بخلاف المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو قَالَ وَبَاعَ ، كما ذكرنا ، لأن الفاء ههنا ساكنة ، فإذا تحركت

(١) لم نجد هذا المثل في أمثال الميداني ولا في كتب اللغة ، والذي في اللسان : « والخل والخز : الخير والشر ، وفي المثل ماقلان بخل ولاخمر : أى لاخير فيه ولاشر عنده » اهـ

بالفتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين ، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى واليائى أصلا ؛ لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل النعجز عن مراعاة البنية كما مر ، بلى يراعى ذلك فى اسم المفعول من الثلاثى ؛ نحو مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، كما يجىء ، فمن الواوى قولهم يَخَافُ وَيُقَالُ وَأَقِيمُ وَتُقِيمُ وَيَقُولُ وَيَطِيحُ ، عند الخليل ، وأصله ^(١) يَطْوَحُ كما يجىء ، وَيَقُومُ وَالْمَقَامُ وَالْمُقَامُ وَالْمُقِيمُ وَالْمُعُونُ ، ومن اليائى قولهم يَهَابُ وَيُبَاعُ وَأَقِيلَ وَيُقِيلُ وَيَبِيعُ وَالْمُقَالُ وَالْمُقِيلُ ؛ فقد رأيت كيف قصدوا فى النوعين بيان البنية بنقل الضمة والكسرة والفتحة إلى ما قبلها كما لزمهم إعلال العين بسبب حمل الكلمات المذكورة على أصولها ، أعنى الماضى الثلاثى كما يجىء فى باب الاعلال ، ولم يبالوا بالتباس الواوى باليائى ثم الحركة المنقولة : إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا ، كما فى يَخَافُ وَيَهَابُ ؛ لأن سكونهما عارض ، فكأنهما متحركتان ، وما قبلهما كان مفتوح الأصل ، وقد تحركت بفتحة العين ؛ فكأن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا ، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى مما يمكن .

وإن كانت ضمة — ولم يجىء فى الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو ، نحو يَقُولُ — نقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو ، بلى قد جاءت على الياء أيضا فى اسم

(١) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومنهم من قال : طيح يطيح (بالتضعيف أيضا) ، وقد حكوا طاح يطوح ، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه ، وحكوا طاح يطيح ، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يائى من باب ضرب من غير تردد ، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء فى تخريج طاح يطيح ، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين فى الماضى والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لا يكون من باب ضرب إذا كان أجوف واويا ، كما لا يكون من باب نصر إذا كان أجوف يائيا ، وقيل : هو شاذ ، وسيأتى لذلك بحث طويل فى كلام المصنف والشارح فى «باب المضارع» ، وسنعيد الكلام هناك بإيضاح أكثر من هذا .

لمفعول ، لكنه روعى فيه الفرق بين الواوى والياءى كما يجىء ، وقد جاء أيضا في هَيُؤُ يَهْيُؤُ ، وقد مر حكمه (١) .

وإن كانت كسرة : فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو يَتَّبِعُ ، وإن كانت على الواو — نحو يُقِيمُ ، وَيَطْبِخُ عند الخليل — قلبت ياء ؛ لتعسر النطق بها سببا كنهه بعد الكسرة ، ولا تقول : إن الضم والكسر فى نحو يَقُولُ وَيَتَّبِعُ نقلًا إلى ما قبلهما للاستقلال ؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة فى نحو يَخَافُ وَيَهَابُ ، وهى أخف الحركات ، فلا يستقل وخاصةً بعد السكون ، ولا سيما فى الوسط ، وأيضًا فالضمة والكسرة لا تستقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما فى ظَبْيٍ وَذَلْوٍ

فان قيل : ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل فى الاعلال الفعل كما يجىء فى باب الاعلال

قلت : نعم ، ولكن الواو والياء المذكورين فى طرف الاسم ، وهما فى الفعل فى الوسط ، والطرف أثقل من الوسط

فان قيل : لم تستقل فى الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضةً قلت : نوع الحركة الإعرابية لازم ، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة ، ولولم يعتد بالحركة الإعرابية فى باب الاعلال لم يُعَلَّ نحو قَاضٍ وَعَصَا ؛ فإذا تبين أن النقل ليس بالاستقلال قلنا : إنه وجب إسكان العين تبعًا لأصل الكلمة ، وهو الماضى من الثلاثى ؛ إذ الأصل فى الاعلال الفعل كما يبين فى بابه ، وأصل الفعل الماضى ، فلما أسكنت نُقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنا وإنما فُرِّقَ فى اسم المفعول من الثلاثى بين الواوى والياءى بمَحْمُولٍ وَمَمْبِيعٍ ؛ لأن الأصل فى هذا الاعلال — أعنى إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما —

(١) انظر (ص ٧٦ من هذا الجزء)

هو الفعل كما ذكرنا ، ألا ترى أن نحو دَلُو وَظَلِي لم يسكن الواو والياء فيهما مع
تطرفهما ، ثم حلت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته
لفظا بالحركات والسكنات ، كما في مَقَامٌ وَمَعِيشَةٌ وَمُصِيبَةٌ ، واسمُ المفعول من
الثلاثي وإن شابه الفعل معنى واتصل به لفظا ، لاشتقاقهما من أصل واحد ،
لكن ليس مثله في الحركات والسكنات فأجرى مجرَى الفعل من وجهه ، وجعل
مخالفاً له من آخر : فالأول بإسكان عينه ، والثاني بالفرق بين واويه ويائية ،
مع إمكان التنبيه على البنية ، فالأولى على هذا أن تقول : حُذِفَتْ ضمة العين في
مَقُولٌ وَمَيُّوعٌ إتياء الفعل في إسكان العين ، وضمت الفاء في الواوى وكسرت في
اليائى كما قلنا في قُلْتُ وبعث دلالة على الواوى واليائى

قال : « وَأَفْعَلٌ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا ، نَحْوُ أَجَسْتُهُ ، وَلِالتَّعْرِيزِ نَحْوُ أَبْعَثُهُ ،
وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغْدَا الْبَعِيرُ ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَلَوْجُودِهِ عَلَى
صِفَةٍ نَحْوُ أَحْمَدْتُهُ وَأَخْلَلْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَّلَ نَحْوُ
قَلَنْتُهُ وَأَقَلَنْتُهُ »

أقول : أعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم
تسكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثاً ، فإذا قيل مثلاً :
إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة ، وذلك على نحو ما يقال : إن
الباء في (كفى بالله) و « من » في (مامن الله) زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة
في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، فكذا لا بد في الهمزة في
« أقالني » من التأكيذ والمبالغة

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء لمعان
على البديل ، كالمهزة في أفعل تقييد النقل ، والتعريض ، وصيرورة الشيء ذاكذا ،
وكذا فعل وغيره

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرْفٍ :
أَظَرْفَ ، وفي نصرٍ : أَنْصَرَ ، ولهذا رُدَّ على الأَخفش في قياس أَظَنَّ وَأَحْسَبَ
وَأَخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى ، وكذا لا تقول : نَصَرَ ولا دَخَلَ ، وكذا في غير ذلك
من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا
استعماله في المعنى المعين ^(١) ، فكما أن لفظ أَذْهَبَ وَأَدْخَلَ يُحتاج فيه إلى

(١) قال سيبويه رحمه الله (ج ٢ ص ٢٣٣) : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت
في الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى
شيء من هذا قلت : أخرجته وأدخلته وأجلسه ، وتقول : فزع وأفزعته ، وخاف
وأخفته ، وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل (بثلاث
العين) إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك
أيضاً مكث (بضم العين) وأمكثته ، وقد يجيء الشيء على فعلت (بتشديد العين)
فيشارك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرحته ،
وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرمته ، وأغرمت إن شئت ، كما تقول : فزعته
وأفزعته ، وتقول : ملح (بضم العين) وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول :
أملحته ، كما تقول : أفزعته ، وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل ونبلته (بضم عين الثلاثي
فيهما) ، ولا يستكثر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به » اه
وقال ابن هشام في المعنى (في مبحث ما يتعدى به القاصر) : « الحق أن
دخولها (يريد همزة التعدية) قياسي في اللازم دون المتعدى ، وقيل : قياسي فيه
وفي المتعدى إلى واحد ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي » اه ملخصاً

وقال في المعنى أيضاً (في المبحث نفسه) : « النقل بالتضعيف سماعي في اللازم وفي
المتعدى لواحد ، ولم يسمع في المتعدى لاثنتين ، وقيل : قياسي في الأولين » اه ملخصاً
فأنت ترى من عبارة سيبويه أنه يسوغ لك أن تبنى على أفعلته للتعدية من الفعل
القاصر من غير أن ينكر عليك ذلك ، وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب ،
وذلك أصرح في عبارة ابن هشام . وقال سيبويه أيضاً (في ص ٢٣٧ ج ٢ ، في
مباحث فعلت بالتضعيف) : « هذا باب دخول فعلت (بتضعيف العين) على فعلت
لا يشارك في ذلك » أفعلت « ، تقول : كسرتها وقطعتها ، فإذا أردت كثرة العمل
قلت : كسرتها وقطعته ومزقته ، وما يبدل على ذلك قولهم : عططت البعير وإبل معلطة

السماع فكذا معناه الذى هو النقل مثلا ؛ فليس لك أن تستعمل أَذْهَبَ بمعنى

أزال الذهب أو عَرَّضَ للذهب أو نحو ذلك

والأغلب أن تجبىء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثى ، وقد تجبىء مما لم

يأت منه ذلك ، كالأشحمَ وَأَشْحَمَ وَجَلَّدَ وَقَرَّدَ وَاسْتَحْجَرَ المِكانَ وَاسْتَنْوَقَ^(١)

الجل ، ونحو ذلك ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعير معلوط ، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثرت الجراحات فى جسده ،

اه ؛ فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) فى معنى التكثير بين يديك

متى أردت استعمالها من أى فعل ساغ لك ذلك . ومثل ذلك كثير فى عباراته وعبارات

غيره من العلماء

والذى نراه أنه إذا كثرت ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ فى معنى من هذه

المعاني كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لك أن تبني على مثال هذه الصيغة لأفادة هذا

المعنى الذى كثرت فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه

(١) ألجم - بالجم - تقول : ألجم الرجل فرسه ؛ إذا وضع فى فمه اللجام ، ولم

يأت منه ثلاثى ، ووقع فى جميع النسخ المطبوعة « ألجم » بالحاء المهملة ، وهو

تصحيف ؛ فان هذه المادة قد جاء منها الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : ألجم الرجل يلجم -

من باب كرم ، وفيه لغة من باب فرح عن اللحياني - إذاكثر لحم بدنه ، وإذا

أكل اللحم كثيرا ، وتقول : ألجم الرجل ؛ إذاكثر عنده اللحم ، وتقول : ألجم

الرجل القوم ؛ إذا أطعمهم اللحم . وأشحم - بالسين المهملة - تقول : أشحمت السماء ؛

إذا صبت ماءها ، ولم يذكر صاحب القاموس واللسان فعلا ثلاثيا من هذه المادة ؛

ولكن ذكر المصدر كفرح وكسعال وكحمرة ؛ ووقع فى جميع النسخ المطبوعة

« أشحم » بالشين المعجمة - وهو تحريف ، فانه قد استعمل من هذه

المادة الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : شحم الرجل القوم - من باب فتح -

وأشحمهم ، إذا أطعمهم الشحم . وجلد - بتضعيف اللام - تقول : جلد

الجزور ، إذا نزع جلده ، ولا يقال : سلبخ ، إلا فى الشاة ، وقد ورد من هذه المادة

فعل ثلاثى بغير هذا المعنى ، تقول : جلده ، إذا أصبت جلده ، كما تقول : رأسه

وبطنه وعانه ويده ، إذا أصاب رسه وبطنه وعينه ويده ، وقرد - بتضعيف الراء

تقول : قرد الرجل بعيره ، إذا أزال قراده (وهو كغراب : دوية تعض الإبل)

فاذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في أقفل تعدية ما كان ثلاثيا ، وهي أن يجعل ما كان فاعلا للآزم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان ، فعنى « أَذْهَبْتُ زَيْدًا » جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى ذَهَبَ زيد ، فان كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أى : الجعل والتصيير - كأذهبتة ، ومنه أعظمته : أى جعلته عظيما باعتقادى ، بمعنى استعظمته ، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل ، نحو : أحفرت زيدا النهر : أى جعلته حافرا له ، فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة الجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية . وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة

معنى
التعدية
وانرها

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثى ، تقول : قرد الرجل والبعير - كفرح - إذا ذل وخضع ، وقيل : قرد الرجل : أى سكت عن عى . واستحجر المكان : كثرت الحجارة فيه ؛ واستنوق الجمل : صار كالناقة فى ذلها ، لا يستعمل إلا مزيدا ، قال ثعلب : « ولا يقال استنوق الجمل (يقصد أنه لا تنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب ألفا) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى « افعل واستفعل » إنما تعتل باعثلال أفعالها الثلاثية البسيطة التى لازيادة فيها ، فلما كان استنوق واستنيس ونحوهما دون فعل بسيط لازيادة فيه صحت الياء والواو ، لسكون ما قبلهما » اهـ . وقولهم « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يكون فى حديث أو صفة شىء ثم يخلطه بغيره وينقل إليه ، وأصله أن طريقة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب (كعظم) بن علس (كجبل) ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طريقة : قد استنوق الجمل ، فغضب المسيب ، وقال : « ليقتلنه لسانه » ، فكان كما تفرس فيه . قال ابن برى : البيت الذى أنشده المسيب بن علس هو قوله :-

وَإِنِّى لَأَمْضِى إِلَيْهِمْ عِنْدَ احْتِضَارِهِ بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرَةُ مُكْدِمٌ

متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلا ن فقط :
أَعْلَمَ ، وَأَرَى

وقد يحىء الثلاثى متعديا ولازما فى معنى واحد ، نحو فَتَنَ الرَّجُلُ : أى صار مُفْتَنًا ، وَفْتَنَتْهُ : أى أدخلت فيه الفتنة ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ : أى أدخلت فيه الحزن ، ثم نقول : أفتنته وأحزنته ، فيهما ، لنقل فَتَنَ وَحَزَنَ اللّازمين للمتعديين ، فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا ، كأذهبتَه وأخرجته ، وأصل معنى حَزَنَتْهُ جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ، ككَحَلْتُهُ وَدَهَنْتُهُ : أى جعلت فيه كحلا ودهنا ، والمغزى من أحزنته وَحَزَنَتْهُ شىء واحد : لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا ، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر - وهو حَزَنَ - دون الثانى

وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ فى سَرْعٍ وَبُطْءٍ ؛ ليس الهمزة فيهما للنقل ، بل الثلاثى والمزيد فيه معاً غير متعديين ، لكن الفرق بينهما أن سَرْعٍ وَبُطْءٍ أبلغ ؛ لأنهما كأنهما غريزة كصغر وكبر

ولو قال المصنف مكان قوله « الغالب فى أفْعَل أن يكون للتعدية » : « الغالب أن يَجْعَلَ الشىء ذا أصله » لكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً ، نحو أَخْفَى قِدْرَهُ : أى جعلها ذات ^(١) خَفَاً وهو الأَبْرَار ، وأجْدَاه : أى جعله ذا جَدَى ^(٢) ، وأَذْهَبَهُ : أى جعله ذا ذَهَبَ

وقد يحىء أفْعَل لجعل الشىء نَفْسَ أَصْلِهِ إن كان الأصل جامداً ، نحو أَهْدَيْتُ الشىء : أى جعلته هَدِيَّةً أو هَدِيًّا ^(٣)

-
- (١) الفحا - بفتح أوله وكسره مقصورا : البزر ، أو يابسه . والابزار : التوابل كالفلفل ونحوه ، واحدها بزر - بالفتح والكسر - وواحد التوابل تابل كخاتم
(٢) الجدى - بفتح أوله مقصورا - والجدوى : العطية
(٣) الهدية : اسم ما أتحفت به ، والهدى : ما أهدى إلى مكة من النعم (أى : الأبل)

قوله « وللتعريض » أى : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي مُعَرِّضًا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء صار مفعولا له أولا ، نحو أَقْتَلْتَهُ : أى عرضته لأن يكون مقتولا قُتِلَ أولا ، وَأَبْعَثُ الْفَرَسَ : أى عرضته للبيع ؛ وكذا أَسْقَيْتُهُ : أى جعلت له ماء وسَقِيًّا شَرِبَ أو لم يشرب ، وسَقَيْتَهُ : أى جعلته يشرب ، وَأَقْبَرْتَهُ : أى جعلت له قبرا قبرا أولا

قوله « ولصيروته ذا كذا » أى : لصيرورة ما هو فاعل أَفْعَلَ صاحب شئ ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو أَلَحَمَ زَيْدٌ : أى صار ذالحم ، وَأَطْفَلَتْ : أى صارت ذات طفل ، وَأَعْسَرَ وَأَيْسَرَ وَأَقْلَّ : أى صار ذا عُسْرٍ وَيُسْرٍ وقلة ، وَأَغَدَّ الْبَعِيرُ : أى صار ^(١) ذا غُدَّة ، وَأَرَابَ : أى صار ذا ريبة ، وإما أن يصير صاحب شئ هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أَجْرَبَ الرَّجُلُ : أى صار ذا إبل ذات جَرَبٍ ، وَأَقْطَفَ : أى صار صاحب خيل تَقْطُفُ ^(٢) وَأَخْبَثَ : أى صار ذا أصحاب خبثاء ، وَالْأَمَ : أى صار صاحب قوم يلومونه ، فاذا صار له لَوْمٌ قيل : هُوَ مُلِمٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِ : أى صار صاحب لوم ، وذلك بَأَنْ يُلَامَ ، كَأَحْصَدَ الزَّرْعَ : أى صار صاحب الحصاد ، وذلك بَأَنْ يَحْصَدَ ، فيكون أَفْعَلَ بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثي ، بمعنى أنه فاعله ، نحو أَجْرَبَ : أى صار ذا جَرَبٍ ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، ومنه أَكَبَ : أى صار يُكَبُّ وقولهم « أَكَبَّ مَطَاوِعَ كَبَّةٍ » ندریس ^(٣) ؛ لأن القياس كون أَفْعَلَ لتعدية فَعَلَ لا لمطاويعه

(١) الغدة - بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة - : كل عقدة يطيف بها شحم في جسد الانسان ، وهى أيضا طاعون الأبل

(٢) تقول : قطفت الدابة - من باب ضرب ونصر - قطفا وقطوفا (كنصر وخروج) أسامت السير وأبطأت ، والوصف منه قطوف - بفتح القاف -

(٣) قال فى اللسان : « كبه لوجهه فانكب : أى صرعه ، وأكب هو على

قوله « ومنه أحصد الزرع » إنما قال « ومنه » لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك أنهم قالوا : يجيء أفعال بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعلُ أفعال أن يُوقع عليه أصل الفعل ، كأحصد : أى حان أن يُحصَد ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أى : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك

وجهه ، وهذا من النوادر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيري ، يقال : كب الله عدو المسلمين ، ولا يقال : أكب « اه . وظاهر قول المؤلف : إن القول بأن أكب مطاوع كب تدريس (أى : تدريب وتمرين) أنه غير موافق على قصة المطاوعة بدليل أنه جعله من أمثلة الصيرورة ، وقد سبقه بذلك الرخسرى رحمه الله ، قال في تفسير سورة الملك من الكشاف : « يجعل أكب مطاوع كبه ، يقال : كبته فأكب ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع ، وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء أفعال مطاوع ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيويه ، وإنما أكب من باب أنقض والام ، ومعناه : دخل في الكب وصار ذا كب ، كذلك أقشع السحاب دخل في القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع » اه كلامه بحروفه ، وقد لخص الشهاب الحفاجي هذين القولين تلخيصاً حسناً في شرحه على تفسير اليبضاوى فقال في بيان مذهب من قال بالمطاوعة : « هو على عكس المعروف في اللغة من تعدى الأفعال ولزوم ثلاثيه ، ككرم وأكرمت ، وله نظائر في أحرف يسيرة : كأنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزقتها ، وأمرت الناقة (درت) ومرتها ، وأشف البعير (رفع رأسه) وشففته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح : أى أزالته وكشفته ، وقد حكى ابن الأعرابي كبه الله وأكبه بالتعدية فيهما ، على القياس » اه وقال في بيان رأى من قال بالصيرورة : « وليست الهزمة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده في المحكم ، تبعاً لبعض أهل اللغة ، كالجوهرى ، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل ، قال بعض المدققين : معنى كون الفعل مطاوعاً كونه دالاً على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به ، كقولك باعدته فتباعد ، فالتباعد معنى حصل من المباعدة ، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافية ، ومبينة المطاوعة للصيرورة غير مسلمة ، وفي شرح الكشاف للشريف : الاتهام : معنى صيرورته مأموراً ، وهو مطاوع الأمر ، فسوى بين المطاوعة والصيرورة » اه

بجينة نخصاده ، ونحوه أجده النخل وأقطع^(١) ويجوز أن يكون ألام مثله :
أى حان أن يلام

ومن هذا النوع — أى : صيرورته ذا كذا — دخول الفاعل فى الوقت
المشتق منه أفعّل ، نحو أصبَحَ وأمسى وأجفَر وأشهرَ : أى دخل فى الصباح والمساء
والفجر والشهر ، وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه أفعّل ، نحو أشمَلْنَا
وأجنبْنَا وأصبِينَا وأدبرْنَا : أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح^(٢) قال سيبويه :
ومنه أذنف ، أى : حصل فى وقت الذَّنف^(٣) ، ومنه الدخول فى المكان الذى
هو أصله ، والوصول إليه ، كأكدى : أى وصل إلى الكدّية^(٤) وأنجدَ
وأجبلَ : أى وصل إلى نجدٍ وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذى هو
أصله ، كأعشرَ وأتسعَ وآلفَ : أى وصل إلى العشرة والتسعة والآلف ؛ فجميع
هذا بمعنى صار ذا كذا : أى صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا الشمال ،
وذا الجنوب ، وذا الكدّية ، وذا الجبل ، وذا العشرة
قوله « ولوجوده عليها » أى : لوجودك مفعول أفعّل على صفة ، وهى كونه

(١) أجده النخل : حان له أن يجد : أى يقطع ثمره . وأقطع النخل أيضا :
حان قطاعه

(٢) أشمَلْنَا : دخلنا فى وقت ريح الشمال (وهى التى تهب من ناحية القطب)
وأجنبنا : دخلنا فى وقت ريح الجنوب (وهى التى تقابل ريح الشمال) ، وأصبينا :
دخلنا فى وقت ريح الصبا (وهى ريح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار)
وأدبرنا : دخلنا فى وقت ريح الدبور (وهى ريح تهب من ناحية المغرب
تقابل الصبا)

(٣) الذنف — بفتحين — : المرض الملازم ، وقيل : المرض مطلقا
(٤) الكدّية — بضم فسكون — : الأرض الصلبة ، وهى أيضا الصخرة تعترض
حافر البئر ، فاذا وصل إليها قيل : أكدى

فاعلا لأصل الفعل ، نحو أكرمْتَ فارْبَطَ : أى وجدت فرساً كريماً ،
وَأَسْمَنْتَ : أى وجدت سميماً ، وَأَنْجَلْتُهُ : أى وجدته بخيلاً ، أو كونه مفعولا
لأصل الفعل ، نحو أحمَدْتُهُ : أى وجدته محموداً ، وأما قولهم « أَخْمَتَكَ : أى وجدتكَ
مفعلاً » فكأنَّ أَفْعَلَ فيه منقول من نفس أَفْعَلَ ، كقولك فى التعجب :
مَا أَعْطَاكَ للدنانير ، ويقال : أَخْمَتَ الرَّجُلَ : أى أَسَكْتُهُ ، قال عمرو بن معدى كرب
لمُجَاشِع بن مسعود السامى — وقد سأله فأعطاه — : لله دركم يا بنى سُلَيْم ،
سألناكم فما أُنْجَلْنَاكم ، وقَاتَلْنَاكم فما أُجْبِنَّاكم ، وهاجِنَاكم فما أَخْمَنَاكم :
أى ما وجدناكم بخلاء وجُبْنَاء ومُفْعَمِينَ (١)

قوله « والسلب » أى : ينجى لسلبك عن مفعول أَفْعَلَ ما اشتق منه ، نحو
أَسَكَيْتُهُ : أى أزلت شكواه

قوله « وبمعنى فَعَلَ » نحو قَلْتُ الْبَيْعَ وأَقْلَتُهُ . وقد ذكرنا أنه لا بد للزيادة
من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد

وقد جاء أَفْعَلَ بمعنى الدعاء ، نحو أَسَقَيْتُهُ : أى دعوت له بالسُّقْيَا ، قال
ذو الرمة : —

١٢ — وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لَمِيَّةٍ نَاقَتِي فَكَزَلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهُ

(١) قال ابن برى : « يقال هاجيته فأخمته بمعنى أسكته ، قال : ويجىء أخمته
بمعنى صادفته مفعلاً ، تقول : هجوته فأخمته : أى صادفته مفعلاً ، قال : ولا يجوز فى
هذا هاجيته ، لأن المهاجاة تكون من اثنين ، وإذا صادفته مفعلاً لم يكن منه هجاء
فاذا قلت : فما أخمناكم بمعنى ما أسكتناكم جاز ، كقول عمرو بن معدى كرب :
« وهاجيناكم فما أخمناكم » : أى فما أسكتناكم عن الجواب » اه كلام ابن برى
وبهذا يعلم ما فى كلام الشارح المحقق ، فإن الشاهد الذى ذكره ليس بمعنى وجده
ذا كذا بل معناه جعله ذا كذا

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبْنُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْبَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ (١)
والأكثر في باب الدعاء فَعَلْ ، نحو جَدَّعَهُ وَعَقَّرَهُ : أى قال : جدعه الله ،
وعقره (٢) ، وَأَفْعَلْ داخل عليه في هذا المعنى ،

والأغلب من هذه المعاني المذكورة النقل ، كما ذكرنا
وقد يجيء أَفْعَلْ لغير هذه المعاني ، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة
كأبصره : أى رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت ، وقد يجيء مطاوع فَعَلْ ،
كفطرتَه فافطروا بشرته فأبشروا ، وهو قليل

قال : « وَفَعَلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا ، نحو غَاظَتْ وَقَطَعَتْ وَجَوَلَتْ وَطَوَّفَتْ
وَمَوَتْ أَلْمَالُ ، وَلِلتَّعَدِيَةِ نَحْوُ فَرَّخَتْهُ ، وَمِنْهُ فَسَقَتْهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ جَلَدَتْهُ
وَقَرَدَتْهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ زَلَّتْهُ وَزَيَّلَتْهُ »

معاني
فعل
بالتضخيف

أقول : الأغلب في فَعَلَ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل ، كما أن
الأكثر في أفعال النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذَبَحْتُهَا ، وأغلقت
الباب مرة ، ولا تقول : غَلَقْتُ ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول :
ذَبَحْتُ الغنم ، وغَلَقْتُ الأبواب ، وقولك : جَرَّخْتُه : أى أكثرته جراحاته ، وأما
جَرَّخْتُه — بالتخفيف — فيحتمل التكثير وغيره ؛ قال الفرزدق : —

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة لذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وتقول :
وقفت الدابة وقفا ووقفا : أى منعها عن السير . والربيع : الدار حيث كانت ، وأما
المرج (كملعب) فالمنزل في الربيع خاصة . ومية : اسم امرأة . وأسقيه : معناه أدعو
له بقول : سقاك الله ، أو بقول : سقيا لك ، وأبته — بفتح الهمزة أو ضمها — أخبره بما
تنطوى عليه نفسه وتسره ، والملاعب : جمع ملعب ، وهو المكان الذي يلعب فيه الصبيان
(٢) الجدع : القطع ، وقيل : القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد
ونحوها ، وتقول : عقر الفرس والبعير بالسيف ؛ إذا قطع قوائمه ، ثم اتسع في
العقر حتى استعمل في القتل والهلاك

١٣ — مَازَلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى آتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ ^(١)
 أَيْ : أَفْتَحْتُهَا وَأُغْلِقُهَا ، وَمَوْتَ السَّال : أَيْ وَقَعَ الْمَوْتَانِ فِي الْإِيلِ فَكَثُرَ
 فِيهَا ^(٢) الْمَوْتُ ، وَجَوَلْتُ وَطَوَّفْتُ : أَيْ أَكْثَرْتُ الْجَوْلَانَ وَالطَّوْفَ ، قِيلَ :
 وَلِذَلِكَ سَمِيَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ تَنْزِيلًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْزَلْ جُمْلَةً وَاحِدَةً ، بَلْ سُورَةً
 سُورَةً وَآيَةً آيَةً ، وَلَيْسَ نَصَافِيهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ
 جُمْلَةً وَاحِدَةً) وَقَوْلُهُ : (إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمُ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ)
 ثُمَّ إِنَّ التَّكْثِيرَ يَكُونُ فِي التَّعْدِي كَمَا فِي غَلَّقَ وَقَطَعَ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي اللَّازِمِ
 كَمَا فِي جَوَلَ وَطَوَّفَ وَمَوْتَ

قَوْلُهُ « وَلِلتَّعْدِي نَحْوُ فَرَحْتُهُ » مَعْنَى التَّعْدِي فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا فِي بَابِ أَفْعَلَ
 عَلَى مَاشِرْحِنَا ، وَالْأَوَّلَى أَيْضًا هَهُنَا أَنْ يُقَالَ فِي مَقَامِ التَّعْدِي : [هُوَ] بِمَعْنَى جَعَلَ
 الشَّيْءَ ذَا أَصْلِهِ ، لِيَعْمَ نَحْوُ فَتَحَى الْقِدْرَ : أَيْ جَعَلَهَا ذَاتَ فَحٍّ ، وَشَسَّعَ النِّعْلَ ^(٣) ، وَهَذَا
 لَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَفْعَلَ إِلَّا مَحْمُولًا عَلَى أَفْعَلَ كَحَدَّثَ وَخَبَّرَ ، كَمَا مَرَّ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ

(١) الْمُرَادُ بِأَبِي عَمْرٍو فِي الْبَيْتِ هُوَ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ، قَالَ أَبُو عَمِيدَ الْبَكْرِيُّ
 فِي شَرْحِ أَمَالِي الْقَالِي : « إِنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ كَانَ هَارِبًا مِنَ الْحِجَاجِ مُسْتَتِرًا ، لَحَاءَ
 الْفَرَزْدَقِ بِزُورِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ ، فَكَانَ كُلُّمَا يَفْتَحُ لَهُ بَابٌ يَغْلُقُ بَعْدَ دُخُولِهِ ، إِلَى أَنْ
 وَصَلَ إِلَيْهِ ، فَأَنْشَدَهُ آيَاتًا مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ » ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَمَا قَالَ الْأَعْلَمُ الشُّتَمْرِيُّ
 دُخُولَ أَفْعَلَتْ عَلَى فَعَلْتُ - بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ - فِي إِفَادَةِ التَّكْثِيرِ ، وَلَكِنَّ الَّذِي يُؤْخَذُ
 مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الشَّاهِدَ فِي الْبَيْتِ دُخُولَ فَعَلْتُ - بِالتَّخْفِيفِ - وَأَفْعَلْتُ ، عَلَى
 فَعَلْتُ - بِالتَّشْدِيدِ -

(٢) عِبَارَةُ الْمُؤَلِّفِ يَفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ الْمَوْتَانِ غَيْرَ الْمَوْتِ ، وَبِالرُّجُوعِ إِلَى كِتَابِ اللُّغَةِ
 كَاللِّسَانِ وَالْقَامُوسِ وَالْمُصْبَاحِ وَغَيْرِهَا يَعْلَمُ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ
 (٣) شَسَّعَ نَعْلَهُ - بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ - جَعَلَ لَهَا شَسْعًا - وَمِثْلُهُ شَسَّعَا - بِالتَّخْفِيفِ
 مِنْ بَابِ مَنَعَ - وَكَذَا أَشَسَّعَا ، وَالتَّشْسُغُ - بِكُسْرِ فَسْكَوْنِ وَبِكُسْرَيْنِ - قِبَالَ النِّعْلِ ،
 وَهُوَ أَحَدُ سَيُورِهَا ، وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ بَيْنَ الْأَصْبَعِ الْوَسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا

قوله « ومنه فسَّقته » إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه ، فقالوا : يَجْجىءُ فَعَلٌ لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسَّقته : أى نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً ، وكذا كَفَّرته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التعدية ، أى : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق

ويجىء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جَدَّعْتُهُ وَعَقَّرْتُهُ : أى قلت له جَدَّعاً لك ، وعَقَّراً لك ، أو الدعاء له ، نحو سَقَيْتُهُ : أى قلت له سَقِيّاً لك قوله « وللسلب » قد مر معناه ، نحو قَرَّذْتُ النِّهْرَ : أى أزلت قُرَّاده ، وجَدَّدْتُهُ : أى أزلت جِلْدَهُ بالسَّلَخِ

قوله « وبمعنى فَعَلٌ » نحو زَيَّلْتُهُ : أى زِلْتُهُ أزيله زَيْلاً : أى فَرَّقْتُهُ ، وهو أجوف ^(١) يَأْنى ، وليس من الزوال ؛ فهما مثل قَلَّتْهُ وَأَقَلَّتْهُ

(١) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل ، وهو كما قال ، والدليل على ذلك أنهم قالوا فى مصدره التزيل ، ولو كان فيعل لقالوا فى مصدره زيلة - بفتح الزاى وتشديد اليا - مفتوحة ، كالبيطرة - قال فى اللسان : « ابن سيده وغيره : زال الشيء يزله زَيْلاً ، وأزاله إزالة وإزالاً ، وزيله قزِيل ، كل ذلك فرقه ففروق ، وفى التزيل العزيز (فزِيلنا بينهم) وهو فعلت - بالتضعيف - لأنك تقول فى مصدره تزيلاً ، ولو كان فيعلت لقلت : زيلة » اهـ وقول المؤلف « أجوف يَأْنى » هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبي ، فانه زعم أنه أجوف واوى ، وقد أنكروه عليه . قال فى اللسان : « وقال القتيبي فى تفسير قوله تعالى « فزِيلنا بينهم » : أى فرقنا ، وهو من زال يزول ، وأزلته أنا ، قال أبو منصور : وهذا غلط من القتيبي ، لم يميز بين زال يزول ، وزال يزيل ، كما فعل الفراء ، وكان القتيبي ذليان عذب ، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه » اهـ

ويجىء أيضا بمعنى صار ذا أصله ، كَوَرَّقَ : أى أورق : أى صار ذا ورَق ،
وقَيِّحَ الجُرْحُ : أى صار ذا قَيْحٍ ^(١)

وقد يجىء بمعنى صَيَّرَ فاعله أَصْلُهُ المشتق منه ، كَرَوَّضَ المكانُ :
أى صار رَوْضًا ، وَعَجَّزَتِ المرأةُ ، وَثَبَّتْ ، وَعَوَّنتْ : أى صارت مَجُوزًا وَثَبَّتًا
وَعَوَّانًا ^(٢)

ويجىء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو قوله « سبحان الذى ضَوَّأَ
الأضواءَ » ، وَكَوَّفَ الكُوفَةَ ، وَبَصَّرَ البُصْرَةَ « أى : جعلها أضواءً
وكوفةً وبصرةً

ويجىء بمعنى عملَ شىءٍ فى الوقت المشتق هو منه ، كَهَجَّرَ : أى سار فى
الهجرة ^(٣) ، وَصَبَّحَ : أى أتى صباحًا ، وَمَسَّى وَغَلَسَ ^(٤) : أى فعل
فى الوقتين شيئًا

(١) القَيْحُ : المدة الخالصة التى لا يخالطها دم ، وقيل : هو الصديد الذى كأنه
الماء وفيه شكلة دم

(٢) العوان - بزنة سحاب - من البقر وغيرها : النصف فى سنّها ، وهى التى
بين المسنة والصغيرة ، وقيل العوان من البقر والحيل : التى تنبت بعد بطنها البكر ،
ويشهد للأول قوله تعالى : (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) . وفى المثل « لاتعلم
العوان الخزة » قال ابن برى : أى المجرب عارف بأمره كما أن المرأة التى تزوجت
تحسن القناع بالخمار . ويقال : حرب عوان : أى قوتل فيها مرة ، كأنهم جعلوا
الأولى بكرا

(٣) الهجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها
إلى العصر ، لأن الناس يستكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا ، وهى أيضا شدة
الحر . وتقول : هجرنا تهجيرًا ، وأهجرنا ، وتهجرنا : أى سرنا فى الهجرة
(٤) الغلس - بفتحين - : ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح

ويجىء بمعنى المشى إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كَوَّفَ : أى مشى إلى الكوفة ، وَفَوَّزَ وَغَوَّرَ : أى مشى إلى المقازة والغور^(١)

وقد يجىء لمعان غير ماذ كر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة ، نحو جَرَّبَ وَكَلَّمَ

قال : « وَفَاعِلٌ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ الْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا فَيَجِئُ ، التَّعْكِسُ ضَمْنًا ، نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّيًّا [نَحْوُ كَارَمْتُهُ وَشَاعَرْتُهُ] وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ مُغَايِرٌ لِلْمُفَاعِلِ مُتَعَدِّيًّا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَاذَبْتُهُ الثَّوْبَ ، بِخِلَافِ شَاغَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَّلَ نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَّلَ نَحْوُ سَافَرْتُ »

معان
فاعل

أقول « لنسبة أصله » أى : لنسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين : أى الشئئين ، وذلك أنك أسندت في « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أصل ضارب — أى الضَّرْبَ — إلى زيد ، وهو أحد الأمرين ، أعنى زيدا وعمرا ، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشئ فيقع على الأشخاص والمعانى

قوله « متعلقا بالآخر » الذى يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر في قوله « لنسبة » وذلك أن ضارب في مثالنا متعلق بالأمر الآخر ، وهو عمرو ، وَتَعَلَّقَهُ بِهِ لِأَجْلِ المشاركة التى تضمنها ، فانتصب الثانى لأنه مشارك — بفتح الراء — فى الضرب لا لأنه مضروب ، والمشارك مفعول ، كما انتصب فى « أَذْهَبْتُ عَمْرًا » لأنه مجعول

(١) المقازة : الصحراء ، وأصلها اسم مكان من الفوز ، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة ومهلكة ، تفاولا لسالكها بالنجاة ، كما قالوا للديغ : سليم . والغور - بفتح فسكون - : بعد كل شئ وعمقه ، ومنه قولهم : فلان بعيد الغور ، إذا كان لا تدرى حقيقته - وسموا ما بين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا ، وسموا كل ما انحدر مغربا عن تهامة غورا . والغور أيضا : موضع منخفض بين القدس وحوران ، وموضع بديار بنى سليم

وَيَسْمُجُ جملة حالا من قوله « أصله » أو من قوله « أحد الأمرين » لأن الظاهر من كلامه أن قوله « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر المشاركة صريحا » مقدمة يريد أن يبنى عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعديا إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد غير مشترك متعديا إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله في الكافية « المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق » فعلى هذا الذى يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذى هو المشارك — بفتح الراء — ويتعلق به هو معنى فاعل ؛ لكونه متضمنا معنى المشاركة ، لا أصله ؛ فإن قولك « كارت زيدا » ليس فهم الكرم فيه متوقفا على زيد ؛ إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيدا الثوب » ليس الجذب متعلقا بزيد ؛ إذ هو ليس بمجذوب ، بلى فى قولك « ضارب زيد عمرا » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروبا ، بل لكونه مشاركا ، كما فى قولك « كارت زيدا » و « جاذبت زيدا الثوب » وكذا ليس أحد الأمرين متعلقا بالآخر فى « ضاربت زيدا » تعلقا يقصده المصنف ؛ إذ هو فى بيان كون فاعل متعديا بالنقل ، وإنما يكون متعديا إذا كان معنى الفعل متعلقا بغيره ، على ما ذكر فى الكافية ، ومن ثم قال فى الشرح « ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا لتضمنه المعنى المتعلق » يعنى المشاركة ، وفى جملة حالا من المضاف إليه — أعنى الضمير المجرور فى قوله « أصله » — ما فيه ، كما مر فى باب (١) الحال ، والظاهر أنه قصد جعله حالا من أحد الأمرين مع سماجته ، ولو قال « لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخر فى أصل الفعل بذلك الآخر صريحا »

(١) يريد أنه لا يصح اعتبار قول المصنف « متعلقا » حالا من الضمير المضاف إليه فى قوله « أصله » ؛ لأن المضاف ليس عاملا فى المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه فى صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله ، على ما هو شرط مجىء الحال من المضاف إليه

فيجىء العكس ضمنا « لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله « ومن ثم كان غير المتعدى » الخ عليه .

قوله « صريحا » أى : أن أحد الأمرين صريحا مشاركا والآخر مشاركا ؛ فيكون الأول فاعلا صريحا والثانى مفعولا صريحا ، « ويجىء العكس ضمنا » أى : يكون المنصوب مشاركا — بكسر الراء — والرفوع مشاركا ضمنا ؛ لأن من شاركته فقد شاركك ؛ فيكون الثانى فاعلا والأول مفعولا من حيث الضمن والمعنى .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر .

قوله « والمتعدى إلى واحد مغاير للمفاعل » بفتح العين : أى إلى واحد هو غير المشارك فى هذا الباب — بفتح الراء — أى : إن كان المشارك ههنا — بفتح الراء — مفعول أصل الفعل كان المتعدى إلى واحد فى الثلاثى متعديا إلى واحد ههنا أيضا ، نحو « ضاربتُ زيدا » فإن المشارك فى الضرب هو المضروب ففعل أصل الفعل ومفعول المشاركة شئ واحد ، فلم يزد مفعول آخر بالنقل ، وإن كان المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو « نازعت زيدا الحديث » فإن مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشارك زيد ؛ صار الفعل إذن متعديا إلى مفعولين ، وكذا « نازعت زيدا عمرا » فاعلم أن المشارك — بفتح الراء — فى باب فاعل قد يكون هو الذى أوقع أصل الفعل عليه كـ « ضاربت زيدا » فى المتعدى ، و « كارمته » فى اللازم ، وقد يكون غير ذلك نحو « نازعت زيدا الحديث » فى المتعدى ، و « سارته فى البرية » فى اللازم ، وقد يكون مازاد من المفعول فى باب المفاعلة هو المعامل — بفتح الميم — بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما فى قول على رضى الله عنه « كاشفتك العطاءات » وقولك : عاودته ، وراجعته .

قوله « بمعنى فعل » أى : يكون للتكثير كَفَعَلَ ، نحو « ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ »
أى : كثرت أضعافه كضَعَفْتَهُ ، و « نَاعَمَهُ اللَّهُ » كنعَمَهُ : أى كثر نِعَمَتُهُ ^(١)
بفتح النون .

قوله « بمعنى فعل » كسَافَرْتُ بمعنى ^(٢) سَفَرْتُ : أى خرجت إلى السفر
ولا بد فى « سافرت » من المبالغة كما ذكرنا ، وكذا « ناولْتُهُ الشَّيْءَ » أى :
نُلتُهُ إياه — بضم النون — أى أعطيته ، وقرئ (إن الله يدْفِع) و (ويدْفِيع)
وقد نجى بمعنى جعل الشَّيْءَ ذا أصله كأفْعَلَ وفَعَلَ ، نحو « رَاعِنَا سَمْعَكَ »
أى : اجعله ذا رعاية لنا كأراعِنَا ، و « صَاعَرَ خَدَّهُ » أى : جعله ذا صَعَرٍ ^(٣)
و « عافاك الله » أى جعلك ذا عافية ، و « وعاقبتُ فلانا » أى : جعلته ذا عقوبة
وأكثر ما نجى هذه الأبواب الثلاثة متعدية .

قال : « وَتَفَاعَلَ لِمِشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوُ تَشَارَكَ ،
وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ فَاعِلٍ ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ
حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَلَاتُ وَتَغَافَلَتْ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ
تَوَانَيْتُ ، وَمُطَاوَعِ فَاعِلٍ نَحْوُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ . »

(١) النعمة : المسرة والفرح والترفة

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثى من هذه المادة مستعمل ، ويؤيده ما فى
الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : « يقال : سَفَرْتُ أسفر (من باب طلب وضرب)
سفوراً : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر ، وقوم سفر ، مثل صاحب وصحب » اهـ .
لكن قال المجد فى القاموس : « ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار :
ذوو سفر ، لصد الحضر ، والسافر : المسافر ، لا فعل له » اهـ

(٣) الصعر - بفتحيتين - : ميل - بفتحيتين - فى الوجه ، وقيل : فى الخد خاصة ،
وربما كان خلقه فى الانسان ، يقال : صعر خده وصاعره ، إذا أماله من الكبير ،
قال الله تعالى : (ولا تصعر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرحاً)

أقول : لا شك أن في قول المصنف قبلُ « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » وقوله ههنا « لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا » تخليطاً ومجتمعة^(١) وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لالفظيان ، ومعنى « ضارب زيد عمرا » و « تضارب زيد وعمرو » شيء واحد ، كما يجيء ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ؛ فكما أن المضاربة تعلقا بعمر صريحا في قولك « ضارب زيد عمرا » فكذا للتضارب في « تضارب زيد وعمرو » تعلق صريح به ، وكما أن زيدا وعمرا متشاركان صريحا في « تضارب زيد وعمرو » في الضرب الذي هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحا في « ضارب زيد عمرا » فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحا يقتضى كون المتعلق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو في « تضارب زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعدا صريحا في أصل الفعل يقتضى ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في « ضارب زيد عمرا » فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا » على التعلق ، ولا بناء قوله في هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل » على المشاركة ، وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لاشتراك أمرين ، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتني مشاركة القوم عمروا ، أو مشاركة عمرو القوم ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلا ومفعولا معًا فالحق أن يجيء بيباب التفاعل أو الافتعال ، نحو أعجبتني تشاركنا ، واشتراكنا ، هذا ، والأولى ما قال المالكي^(٢) وهو أن فاعلَ

(١) المجتمعة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجموع الرجل في خبره : لم يبينه

(٢) هكذا في كافة أصول الكتاب ، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكي ، ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الخثعمي الأندلسي (المالقي) وهو شارح الجمل للزجاجي ، وتلميذ ابن الطراوة النحوي وأبي بكر بن العربي المالكي ، وكانت وفاته في سنة ٥٨١ هـ (أى قبل وفاة الرضى بنحو قرن)

لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنى ، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنى

واعلم أن الأصل المُشْتَرَك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل يكون معنى ، وهو الأكثر ، نحو : ضاربته ، وتضاربنا ، وقد يكون عينا نحو ^(١) سَاهَمْتُه : أى قارعته وسَافَيْتُهُ ، وساجلته ، وتَقَارَعْنَا ، وتَسَافَلْنَا ^(٢)

ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فاعلٍ وتفاعلٍ في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعلٍ هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعلٍ ، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه : سَفِيهٌ لم يجد مُسَافِئاً ، فانه رضي الله عنه سمى المقابل له في السفاهة مُسَافِئاً وإن كانت سفاهته لو وجدت بعد سفاهة الأول ، وتقول : إن شمتني فما أشاتمك ، ونحو ذلك ؛ فلا فرق من حيث الغرض والمقصد الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك

(١) قال في اللسان : « السهم : القدح الذي يقارع به ، واستهم الرجلان : تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقرعهم ، وفي التنزيل : (فساهم فكان من المدحضين) يقول : قارع أهل السفينة فقرع (بصيغة المبني للمجهول) » اه
(٢) قال ابن بري : « أصل المساجلة أن يستقي ساقيان فيخرج كل واحد منهما في سجله (دلوه) مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب ، فضربه العرب مثلاً للمفاخرة ، فإذا قيل : فلان يساجل فلانا ، فعناه أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب » . وقالوا : الحرب سجال : أى سجل منها على هؤلاء وسجل على هؤلاء . وبالتأمل في عبارة ابن بري يتبين أن الاشتراك في المساجلة بين المتساجلين : بالنظر إلى أصل الاستعمال في عين ، وبالنظر إلى المثل في معنى لا عين ؛ فتشيل المؤلف بساجلته للاشتراك في العين إنما هو بالنظر إلى أصل استعمال اللفظ

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع ، وكذا إعراباتها ، كما تقول : جاءني القوم إلا زيدا ، وجاءني القوم ولم يجيء من بينهم زيد ، أو جاءوني وتخلف زيد ، أو لم يوافقهم زيد ، ونحو ذلك ، والمقصود من الكل واحد ، فكذا « ضارب زيد عمراً » : أى شاركه في الضرب ، و « تضارب زيد وعمرو » أى : تشاركا فيه ، والمقصود من شاركه وتشاركا شىء واحد مع تعدى الأول ولزوم الثانى

قوله « ومن ثم نقص » أى : ومن جهة كون تفاعل فى الصريح وظاهر اللفظ مسندا إلى الأمرين المشتركين فى أصل الفعل بخلاف فاعل فانه لاسناده فى اللفظ إلى أحد الأمرين فقط وَنُصِبَ الآخِرَ نَصْبَ لَفْظِ شَارَكَ لِمَفْعُولِهِ ، فإن كان فاعل متعديا إلى اثنين نحو « نازعتك الحديث » كان تفاعل متعديا إلى ثانيهما فقط ، ويرتفع الأول داخلا فى الفاعلية ، نحو « تنازعنا الحديث » و « تنازع زيد وعمرو الحديث » وإن كان فاعل متعديا إلى واحد نحو « ضاربك » لم يتعد تفاعل إلى شىء لدخول الأول فى جملة الفاعل ، نحو « تضاربنا » و « تضارب زيد وعمرو » قوله « نقص مفعولا » انتصاب « مفعولا » على المصدر ، وهو بيان النوع ، كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، ودنوت إصبعها ، أى : نقص هذا القدر من النقصان ، ويجوز أن يكون تميزا ؛ إذ هو بمعنى الفاعل : أى نقص مفعول واحد منه

قوله « وليدل على أن الفاعل أظهر الخ » معنى « تَغَاَفَلْتُ » أظهرت من نفسى الغفلة التى هى أصل تغافلت ، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالطه وَتَرَى مِنْ تَسْكَ مَالِيَسَ فَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلًا ، وأما تَغَعَّلَ فى معنى التكلف نحو : تَحَلَّمَ وَتَمَرَّأَ ^(١) فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

(١) تحلم : تكلف الحلم ، وهو العقل والاناة . وتمرأ : تكلف المروءة ، وهى

ويريد حصوله فيه حقيقة ، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره أن ذلك فيه وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة ، ولا يقصد حصوله له ، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له

قوله « وبمعنى فَعَلَ » لا بد فيه من المبالغة كما تقدم

قوله « مطاوع فاعل » ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظن ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعلّيا ، نحو : علّمتهُ الفقه فتعلّمهُ : أى قبل التعليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعلّية كما ترى ، أو كان لازما ، نحو : كسّرتهُ فأنكسر : أى تأثر بالكسر ، فلا يقال في « تنازع زيد وعمر والحديث » ، إنه مطاوع « نازع زيد عمر الحديث » ولا في « تضارب زيد وعمر » إنه مطاوع « ضارب زيد عمر » لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أى بعّدته ، فتباعد : أى بعّد ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذى صار فاعلا ، نحو « باعدتُ زيدا فتباعد » المطاوع هو زيد ، لكنهم سمّوا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا

وقد يجيء تفاعل للاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً

كالمال الرجولية ، وقال الأخنف : المروءة العفة والخرفة ، وسئل بعضهم عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل فى السر أمراً وأنت تستحي أن تفعله جهراً . ويقال : تمرأ أيضاً ، إذا صار ذا مروءة ، ويقال : تمرأ بنا ، إذا طلب بأكرامنا اسم المروءة ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٤٠) : « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه فى أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فانك تقول تفعل ، وذلك : تشجع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرأ : أى صار ذا مروءة ، وقال حاتم الطائي :-

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدَّهْمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحَلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ

وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حليماً » اهـ

بذلك ، كقول على رضى الله تعالى عنه « تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ » ^(١) وقولهم :
« بِمَعْنَى أَفْعَلَ نَحْوَ تَخَاطَأَ بِمَعْنَى اخْطَأَ » مما لا جدوى له ، لأنه إنما يقال هذا الباب
بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتطوّل
الباب الآخر عليه في ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا في سائر
الأبواب ، كقولهم : تعاهد بمعنى تعهد ، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد ^(٢)

قال : « وَتَفَعَّلَ لِمُطَاوَعَةٍ فَعَلَّ نَحْوُ كَسَّرَتْهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكَلُّفِ
نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَلِلإِتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَنَّمَ وَتَحَرَّجَ ،
وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مَهَلَةٍ ، نَحْوُ تَجَرَّعَتْهُ ، وَمِنْهُ تَفَهَّمْ ، وَمَعْنَى اسْتَفْعَلَ ،
نَحْوُ تَكَبَّرَ [وَتَعَظَّمَ] »

معاني
تفعل

أقول : قوله « لمطاوعة فعل » يريد سواء كان فعل للتكثير نحو قَطَعَتْهُ
فَتَقَطَّعَ ، أو للنسبة نحو قَيْسَتْهُ وَزَرَزَتْهُ وَتَمَمَّتْهُ : أى نسبته إلى قَيْسٍ وَزَرَازِيمٍ
فَتَقَيَّسَ وَتَزَرَّرَ وَتَمَعَّمَ ، أو للتعديّة نحو عَلِمَتْهُ فَتَعَلَّمَ والأغلب فى مطاوعة فَعَلَ
الذى للتكثير ^(٣) هو الثلاثى الذى هو أصل فَعَلَ ، نحو عَلِمَتْهُ فَعَلِمَ ، وَفَرَحَتْهُ
فَفَرَحَ ؛ فقله : « وللتكلف » هومن القسم الأول : أى مطاوع فَعَلَ الذى هو

(١) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا فى العى والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته . قال فى اللسان : « عى بالآمر (بوزن مد) عيا — بكسر العين — وعى وتعايا واستعيا ، هذه عن الزجاجى ، وهو عى (مثل حى) وعى (كزكى) وعيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه » اه

(٢) قال فى اللسان : « وتعهد الشيء وتعاهده واعتده : تفقده وأحدث العهد به ثم قال : وتعهدت ضيعتى وكل شيء ، وهو أفصح من قولك تعاهدته ، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين ، وفى التهذيب : ولا يقال تعاهدته ، قال : وأجازهما الفراء » اه

(٣) الأولى أن يقول : « والأغلب فى مطاوعة فعل الذى للتعديّة » بدليل التمثيل الذى مثل به

للنسبة تقديرًا ، وإن لم يثبت ^(١) استعماله لها ، كأنه قيل : شَجَعْتُهُ وَحَلَمْتُهُ : أى نسبته إلى الشجاعة والحلم ، فَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ : أى انتسب إليهما وتكلفهما وَتَفَعَّلَ الذى للاتخاذ مطاوعُ فَعَلَ الذى هو لجمع الشئ ذا أصله ، إذا كان أصله اسمًا لامصدرًا ، « فتردَّى الثوب » مطاوعُ « رَدَّيْتُهُ الثوبَ » : أى جعلته ذارداءً ، وكذا « تَوَسَّدَ الحِجْرَ » : أى صار ذا وسادة هى الحِجْر مطاوعُ « وَسَدْتُهُ الحِجْرَ » فهو مطاوع فَعَلَ المذكور التعدى إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل ؛ لأن الثوب بيان الرداء والحِجْر بيان الوسادة ، فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد

وَتَفَعَّلَ الذى للتجنب مطاوعُ فَعَلَ الذى للسلب تقديرًا ، وإن لم يثبت استعماله ^(١) كأنه قيل : ائْتَمْتُ وَحَرَّجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحَرْج والإثم وأزلتها عنه كَقَرَدْتُهُ ، فتأثم وتَحَرَّجَ : أى تجنب الإثم والحرج

وَتَفَعَّلَ الذى للعمل المتكرر فى مُهَلَّةٍ مطاوعُ فَعَلَ الذى للتكثير ، نحو جَرَّعْتُكَ الماءَ فَجَرَّعَتْهُ : أى كَثُرَتْ لَكَ جَرْعُ الماءِ ^(٢) فَتَقَبَّلْتُ ذَلِكَ التَّكْثِيرَ وَفَوْقَتُهُ اللَّبَنَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسِبْتُهُ الْمَرْقَ فَتَحَسَّاهُ : أى كَثُرَتْ لَهُ فَيْقُهُ وهو

(١) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق : « وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله فى المعنى المعين الخ » فانك تجد بين الكلامين تضارباً ، وقد بينالك فيما سبق اختيارنا فى المسألة (انظر ص ١٨٤)

(٢) تجرع الماء : تابع جرعه مرة بعد أخرى كالمُتَكَرِّه ، قال تعالى : (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) قال ابن الأثير : « التجرع : شرب فى عجلة ، وقيل : هو الشرب قليلاً قليلاً » اهـ ، فكأنه من الأضداد ، والحديث هنا عن المعنى الثانى

جنس الفَيَقَةِ^(١) : أى قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين ، وكثرت له حَسَاءه^(٢)
قوله « ومنه تَفَهَّم » إنما قال « ومنه » لأن معنى الفعل المتكرر فى مُهَلَّة ليس
بظاهر فيه ، لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التَّجَرُّع والتَّحَسُّى ، فَبَيَّن أنه منه ،
وهو من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة ، هذا ، والظاهر أن تَفَهَّم للتكلف فى
الفَهْم كالتَّسْمَع والتبصر

قوله « و بمعنى استفعل » تَفَعَّل يكون بمعنى استفعل فى معنيين مختصين باستفعل :
أحدهما الطلب ، نحو تَجَرَّزْتُه : أى استنجزته : أى طلبت نَجَازَه : أى حضوره
والوفاء به ، والآخر الاعتقاد فى الشئ أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَغْطَمْتُهُ وتعظمته :
أى اعتقدت فيه أنه عظيم ، واستكبر وتَكَبَّر : أى اعتقد فى نفسه أنها كبيرة

(١) الفيقة والفيق : اسم اللبن الذى يجمع بين الحلبتين فى الضرع ، وذلك
بأن تحلب الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب ، والياء فيها منقلبة عن الواو ،
لسكونها لثركسرة ، يقال : فاقَت الناقة تفوق فواقاً (كغراب) وفيقة (كديمة) ،
والفيقة : واحدة الفيق كما ذكر المؤلف ، وجمع الفيق أفواق كشبر وأشبار ،
وأفويق جمع الجمع . قال ابن برى : « وقد يجوز أن يجمع فيقة على فيق ثم يجمع
فيق على أفواق ، فيكون مثل شيعة وشيع وأشباع » . والفواق (كسحاب وغراب) :
ما بين الحلبتين من الوقت . قال فى اللسان : « وفوقت الفصيل : أى سقيته اللبن
فواقاً فواقاً ، وتفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك » اه . وبين هذا وبين كلام
المؤلف بعد فتأمله ، فإن عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتاً
بعد وقت فأين معنى التكثير الذى ذكره المؤلف ؟

(٢) قال فى القاموس : « حسا الطائر الماء حسواً ، ولا تفل شرب ، وحسا
زيد المرق : شربه شيئاً بعد شئء ، كتحساه واحتساه ، وأحسيته أنا وحسيته ،
واسم ما يحسسى الحسية (كالغنية) والحسا (كالعصا) ويمد ، والحسو كدلو ، والحسو
كدو ، والحسوة (بالضم) : الشئ القليل منه » اه . ومثله فى اللسان . وأنت ترى
أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئاً بعد شئء ، وتحساه شربه شيئاً بعد شئء ، فمن
أين جاء تكثير الحساء الذى ذكره المؤلف ؟

والأغلب في تفعل معنى صيرورة الشيء ذا أصله كـتأهل وتألّم وتأكّل وتأسّف وتأصّل وتفكك وتألّب: أى صار ذا أهل ، وألم ، وأكل : أى صار مأكولاً ، وذا أسف ، وذا أصل ، وذا فكك^(١) وذا ألّب^(٢) فيكون مطاوع فعمل الذى هو لجعل الشيء ذا أصله ، إما حقيقة كما فى ألّبته فتألّب وأصلته فتأصّل ، وإما تقديرًا كما فى تأهل ؛ إذ لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل وقد يجىء تفعل مطاوع فعمل الذى معناه جعل الشيء نفس أصله ، إما حقيقة أو تقديرًا ، نحو تزبّب العذب ، وتأجل الوحش^(٣) وتكأل^(٤) : أى صار إكليلًا^(٥) : أى محيطًا

(١) الفكك - بفتح الفاء والكاف - انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج المنكب استرخاء وضعفًا ، وهو أفك المنكب .

(٢) الألّب : مصدر ألّب القوم إليه - كضرب ونصر - إذا توه من كل جانب . والألّب أيضا الجمع الكثير من الناس ، وأصله المصدر فسمى به ؛ قال حسان بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم : —

النَّاسُ أَلَّبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَتَاوَزِ
(٣) الأجل - بكسر الهمزة وسكون الجيم - : القطيع من بقر الوحش والظباء ، وتأجلت البهائم : صارت آجالًا ؛ قال لبيد بن ربيعة العامري : —

وَالْعَيْنُ سَاكِنَةٌ عَلَى أَطْلَافِهَا عُوْدًا تَأْجَلُ بِالْقَضَاءِ بِهَا مَهًا
(٤) الأكليل - بكسر الهمزة وسكون الكاف - شبه عصابة مزينة بالجواهر ، وهو التاج أيضًا ، ولما كان التاج والعصابة يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى كل ما أحاط بشيء إكليلًا على سبيل التشبيه ، وأن يشتق له من ذلك فعل أو وصف ، من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلًا ، ومن ذلك قولهم روضة مكحلة : أى محفوفة بالنور ، وغمام مكحل : أى محفوف بقطع من السحاب ، فتقول : تكمل النور والسحاب : أى صار كل منهما إكليلًا ، أى محيطًا . ولم نعر على الفعل المطاوع (بفتح الواو) لهذا إلا فى شعر لا يحتاج به ، فالظاهر أن المؤلف مثل تأجل الوحش وتكمل للمطاوع (بكسر الواو) تقديرًا

قال : « وَانْفَعَلَ لَا زِمَ مُطَاوِعُ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ [مُطَاوِعَ أَفْعَلَ نَحْوُ] أَسْفَقْتُهُ فَأَنْسَقَقْتُ وَأَزْعَجْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، قَلِيلًا ، وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْيِيرِ ، وَمِنْ شَمِّ قِيلَ أَنْعَدَمَ خَطَأً »

معاني
انفعل

أقول : باب انفعل لا يكون إلا لازما ، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ ، بشرط أن يكون فَعَلَ عِلَاجًا : أى من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهى قبول الأثر ، وذلك فيما يظهر للعيون كالسكر والقطع والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال عَلِمْتُهُ فأنعلم ، ولا فهِمْتُهُ فأنفهم ، وأما تَفَعَّلَ فإنه وإن وضع لمطاوعة فَعَلَ كما ذكرنا ، لكنه إنما جاز نحو فَهَمْتُهُ فَتَفَهَّمْ وَعَلِمْتُهُ فَتَعَلَّمْ ؛ لأن التكرير الذى فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالحسوس ، وليس مطاوعة انفعل لِنَفَعَلَ مطردة فى كل ما هو علاج ، فلا يقال : طردته فأنطرد ، بل طردته فذهب

وقد يحىء مطاوعا لَأَفْعَلَ نَحْوُ أَرْجَيْتُهُ فَأَنْزَعَجَ ، وهو قليل ، وأما أَسْفَقَ فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ الباب : أى رَدَدْتُهُ لَأَنَّ سَفَقْتُ وَأَسْفَقْتُ بمعنى قال : « وَانْفَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِبًا نَحْوُ غَمَمْتُهُ فَأَغَمَّ ، وَلِلَّتَّخَذِ نَحْوُ اشْتَوَى وَانْتَفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَلِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ »

معاني
انفعل

أقول : قال سيبويه : الباب فى المطاوعة انْفَعَلَ ، وَانْفَعَلَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ ، وَمَزَجْتُهُ فَامْتَزَجَ

قلت : فلما لم يكن موضوعا للمطاوعة كان فاعلا جاز مجيئه لها فى غير العلاج ، نحو غَمَمْتُهُ فَأَغَمَّ ولا تقول فَأَنْغَمَّ (١)

ويكثر إغناء انْفَعَلَ عن انْفَعَلَ فى مطاوعة ما فائده لام أورا أو واو أونون

(١) فى اللسان عن سيبويه أنك تقول : اغم وانغم . قال سيبويه « وهى عريية »

أو ميم ، نحو لَأَمْتُ الجرح ، أى : أصلحته ، فالتأم ، ولا تقول انلأم ، وكذا رميت به فارتمى ، ولا تقول اُزَمَّى ، ووصلته فأتصل ، لا انوصل ، ونقيته فانتقى لا اَنَقَى ، وجاء امتحى وأَمَحَى ^(١) ، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها ، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طَمَسُهَا ، وأما تاء افتعل فى نحو ادَّكروا طَلَب فلما لم يختص بمعنى من المعانى كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة ، إذ حق العلامة الاختصاص

قوله « وللاِتخاذ » أى : لاتخاذك الشيء أصله ، وينبغى أن لا يكون ذلك الأصل مصدرا ، نحو اِشْتَوَيْتُ اللحم : أى اتخذه شواء ، وَأَطْبَحَ الشيء : أى جعله طبيخا ، واختبز ^(٢) الخبز : أى جعله خُبْزاً ، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله لنفسك ، فاشتوى اللحم : أى عمله شواء لنفسه ، وامطاه : أى جعله لنفسه مطية ، وكذا اغتذى وَأَرْكَشَى ^(٣) واعتاد

قوله « وللتفاعل » نحو اعتَوزُوا : أى تناوبوا ، واجتوروا : أى تجاوزوا ، ولهذا لم يُعَلَّ ؛ لكونه بمعنى ما لا يعمل

(١) الذى فى جميع النسخ « اتمحى » ، بالنون الظاهرة والذى فى القاموس واللسان « امحى » بابدال النون ميم وإدغامها فى الميم ، قال فى اللسان : « والأصل فيه اتمحى ، وامتحى لغة رديئة » اهـ

(٢) كان الأولى أن يقول : اختبز الدقيق : أى عالجه حتى جعله خبزا ، ولعله أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الأمر

(٣) فى اللسان : « غذاه غذوا وغذاه بالتضعيف فاغتذى وتغذى » اهـ وهو ظاهر فى أن اغتذى مطاوع غذا وليس للاتخاذ كما ذهب إليه المؤلف ، ولم نعتز على نحو قولك اغتذى الشيء ، حتى يصير معناه اتخذه غذاء . وفى اللسان أيضا : « رشاه يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة (مثلثة الراء) ، وارتشى منه رشوة ، إذا أخذها » اهـ وهو ظاهر أيضا فى المطاوعة لا الاتخاذ . وأما اعتاد فقد ورد بمعنى الاتخاذ نحو اعتاد الشيء جعله عادة له ، وورد مطاوعاً أيضا نحو عودته (بالتضعيف) فاعتاد

قوله « وللتصرف » أى : الاجتهاد والاضطراب فى تحصيل أصل الفعل ،
فمعنى كَسَبَ أصاب ، ومعنى اكتسب اجتهد فى تحصيل الإصابة بأن زاول
أسبابها ؛ فهذا قال الله تعالى : (لها ما كسبت) أى : اجتهدت فى الخير أو لا فانه
لا يضيع (وعليها ما اكتسبت) أى : لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت فى تحصيله وبالغت فيه
من المعاصى ، وغير سيئويه لم يفرق بين كسب واكتسب

وقد يحىء افتعل لغير ما ذكرنا مما لا يضبط ، نحو ازتجل الخطبة ، ونحوه

قال « واستفعل للسؤال غالباً : إما صريحاً نحو استكتبته ، أو تقديرأ
نحو استخرجته ، وللتحوّل نحو استجبر الطين ، و * إن البغاث بأرضنا
يستنسر * وقد يحىء بمعنى فعل نحو قر واستقر »

أقول : قوله « أو تقديرأ نحو استخرجته » تقول : استخرجت التوتد ، ولا يمكن
ههنا طلب فى الحقيقة ، كما يمكن فى « استخرجت زيدا » إلا أنه بمزاولة إخراج
والاجتهاد فى تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فقولك أخرجه لادليل فيه على
أنك أخرجه مرة واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف استخرج ، وكذلك « استعجلت
زيدا » أى : طلبت عجلته ، فاذا كان بمعنى عجلت^(١) فكانه طلب العجلة من
نفسه ؛ ومن مجاز الطالب قولهم : استرفع الخوان ، واسترم البناء ، واسترقع
الثوب^(٢)

(١) تقول : عجلت عجلاً - كفرح فرحاً - وعجلة ، ومنه قوله تعالى (وعجلت
إليك رب لترضى) وتقول أيضاً : عجل - بالتضعيف - وتعجل بمعناه : أى أسرع .
ويأتى عجل - بالتضعيف - وتعجل متعددين أيضاً : بمعنى طلب العجلة ، والذى فى
كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففاً مكسوراً العين ، وأن يكون مضعفاً لازماً .
(٢) الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع أو لم يوضع ،

وَيَكُونُ لِلتَّحْوِيلِ إِلَى الشَّيْءِ حَقِيقَةٌ ، نَحْوُ اسْتَحْجَرِ الطِّينِ : أَيْ صَارَ حَجَرًا حَقِيقَةً ، أَوْ مَجَازًا : أَيْ صَارَ كَالْحَجَرِ فِي الصَّلَابَةِ ، وَإِنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ^(١) أَيْ : يَصِيرُ كَالنَّسْرِ فِي الْقُوَّةِ ، وَالْبَغَاثُ — مِثْلُ الْفَاءِ — ضَعْفُ الطَّيْرِ

قَوْلُهُ « بِمَعْنَى فَعَلَ » نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ ، وَلَا بَدَّ فِي اسْتَقَرَّ مِنْ مَبَالِغَةِ وَيَجِبِي ، أَيْضًا كَثِيرًا لِلْإِعْتِقَادِ فِي الشَّيْءِ أَنَّهُ عَلَى صِفَةِ أَصْلِهِ ، نَحْوُ اسْتَكْرَمْتُهُ : أَيْ اعْتَقَدْتُ فِيهِ الْكِرَمَ ، وَاسْتَقْسَمْتُهُ : أَيْ عَدَدْتُهُ ذَا سِمَنِ ، وَاسْتَعْظَمْتُهُ : أَيْ عَدَدْتُهُ ذَا عَظَمَةٍ

وَيَكُونُ أَيْضًا لِلِاتِّخَاذِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي افْتَعَلَ ، نَحْوُ اسْتَلَامَ^(٢)

وَالْمَائِدَةُ : مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ ، وَقِيلَ : الْخَوَانُ وَالْمَائِدَةُ وَاحِدٌ . قَالَ اللَّيْثُ : هُوَ مَعْرَبٌ ، وَقَوْلُهُمْ : اسْتَرْفَعَ الْخَوَانُ (بِالرَّفْعِ) مَعْنَاهُ حَانَ لَهُ أَنْ يَرْفَعَ . وَاسْتَرَمَ الْبِنَاءُ : حَانَ لَهُ أَنْ يَرِمَ ، إِذَا بَعْدَ عَمَلِهِ بِالنَّطِيطِ وَالْإِصْلَاحِ . وَاسْتَرْقَعَ الثَّوْبُ : حَانَ لَهُ أَنْ يَرْقَعَ ، وَقَدْ رَأَى الْمُؤَلِّفُ أَنَّ هَذِهِ الْحَيْنُونَةَ تَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ طَلْبًا ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَمَّا أَصْبَحَتْ فِي حَالَةٍ تَسْتَوْجِبُ حَصُولَ أَصْلِ الْفِعْلِ (وَهُوَ هُنَا الرِّفْعُ وَالرِّمُّ وَالرِّقْعُ) صَارَتْ كَأَنَّهَا طَلَبَتْ ذَلِكَ

(١) هَذَا مِثْلُ يَضْرِبُ لِلضَّعِيفِ بِصِيرٍ قَوِيًّا ، وَلِلذَّلِيلِ يَمُزُّ بَعْدَ الذَّلِّ ، وَفِي اللِّسَانِ « يَضْرِبُ مِثْلًا لِلتَّيْمِ يَرْفَعُ أَمْرَهُ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ مِنْ جَاوَرْنَا عِزَّ بَنَانَا » . وَالْبَغَاثُ : اسْمُ حَنْسٍ وَاحِدَتُهُ بَغَاثَةٌ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ أَيْضًا بَطْلَى الطَّيْرِ إِنْ صَغِيرٌ دَوِينٌ الرِّخْمَةُ ، وَيَسْتَنْسِرُ : يَصِيرُ كَالنَّسْرِ فِي الْقُوَّةِ عِنْدَ الصَّيْدِ ، يَصِيدُ وَلَا يَصَادُ . وَجَمَعَ الْبَغَاثُ بَغَثَانُ (كَرِغْفَانُ)

(٢) اللَّامَةُ — بَفَتْحِ اللَّامِ وَتَكُونُ الْهَمْزَةُ وَرَبَّمَا خَفَفَتْ — أَدَاةٌ مِنْ أَدَوَاتِ الْحَرْبِ ، قِيلَ : هِيَ الدَّرْعُ ، وَقِيلَ : جَمِيعُ أَدَوَاتِ الْحَرْبِ مِنْ سَيْفٍ وَدَرْعٍ وَرِمَحٍ وَنَبِلٍ وَبَيْضَةٍ وَمَغْفَرٍ يُسَمَّى لَامَةً ، وَيُقَالُ : اسْتَلَامَ الرَّجُلُ ، إِذَا لَبَسَ اللَّامَةَ ،

وقد يجيء لمعان آخر غير مضبوطة

وَأَمَّا أَفْعَلٌ فَالْأَغْلَبُ كَوْنُهُ لِلْوَنِ أَوِ الْعَيْبِ الْحَسَى الْإِلَازِمِ ^(١) وَأَفْعَالٌ فِي اللَّوْنِ وَالْعَيْبِ
الحسى العارض ، وقد يكون الأول في العارض والثاني في الالزام ، وأما أَفْعَوْ عَلَ
فَلِلْمُبَالَغَةِ فِيمَا اشْتَقَى مِنْهُ ، نَحْوُ اعْشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ : أَي صَارَتْ ذَاتَ عُشْبٍ ^(٢)
كثِيرٍ ، وَكَذَا اغْدَوْدَنَ ^(٣) النَّبْتُ ، وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا ، نَحْوُ اعْرَوْرِيْتُ الْفَرَسِ ^(٤)
وَأَفْعَوْلَ بِنَاءٌ مُرْتَجِلٌ لَيْسَ مَنْقُولًا مِنْ فِعْلٍ ^(٥) ثَلَاثِي ، وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا كَاعْلَوْطَ :
أَي عَلَا ، وَلَازِمًا كَجَلَوْدَ وَاخْرَوَّطَ : أَي أُسْرِعَ ^(٦) وَكَذَا افْعَلَى مُرْتَجِلٌ ، نَحْوُ

معاني
باقى
الصينغ

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : تَلَامَ - بتضعيف الهمزة - أيضاً

(١) المراد بالالزام في هذا الموضع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول
(٢) العشب : هو السكلاء ما دام رطباً ، واحدته عشبة (كغرفة) وقال أبو
حنيفة الدينورى : العشب : كل ما أباده الشتاء وكان نباته ثانية من أرومة وبذر .
(٣) يقال : اغدودن النبات ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه
قال أبو عبيد : المغدودون : الشعر الطويل ، وقال أبو زيد : شعر مغدودن : شديد
السواد ناعم .

(٤) اعرورى الفرس : صار عرياً ، واعرورى الرجل الفرس : ركه عرياً ،
فهو لازم متعد ، ولا يستعمل إلا مزيداً ، وقد استعاره تأبط شراً لركوب المهلكة
فقال : —

يَظُلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمْسِي بِغَيْرِهَا جَجِيشًا وَيَعْرَوْرِي ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

(٥) مراده بهذا أنه ليس واحد مما ذكر من الأمثلة منقولا عن فعل ثلاثي
مشارك معه في أصل معناه ، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها ، وأكثر
ما ذكر من الأمثلة قدورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعانٍ آخر .

(٦) قول الشارح « أى أسرع » تفسير لاجلود واخلوط جميعاً

اغْرَنْدَى ^(١) ، وقد يحىء افعوعل كذلك ، نحو اذ لو لى : أى استتر ^(٢) ، وكذا افعل و افعال يجيئان مرتجلين ، نحو اقطر و اقطار : أى أخذ في الجفاف و جميع الأبواب المذكورة يحىء متعديا و لازما ، إلا انفعَل و افعَل و افعال واعلم أن المعانى المذكورة للأبواب المتقدمة هى الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه ، وقد يحىء كل واحد منها لمعان آخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه قال : « وَلِلرَّبَّاعِي الْمَجْرَدِ بَنَاءٌ وَاحِدٌ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرَجَ ، وَلِلْمَرْبِ الرَّبَّاعِي فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَحْرَجُ ، وَاحْرَنْجِمَ ، وَاقْشَعَرَ ، وَهِيَ لَا زِمَةَ »

أقول : دَرَجَ : أى خضع ، و فَعَلَّ يحىء لازما و متعديا ، و تَفَعَّلَ مطاوع فعمل المتعدي كَتَمَعَلَ لَفَعَلَ ، نحو دَحْرَجْتُهُ فتدحرج ، و احرنجم فى الرباعى كاتفعَلَ فى الثلاثى ، و اقشعر و اطمأن من القشعريرة و الطمأنينة ، كاحمر فى الثلاثى ، و افعنل الملحق باحرنجم كاقعنسس غير متعد مثل الملحق به ، وكذا تجورب و تشيطن الملحقان بتدحرج ، وكذا احرنبي الملحق باحرنجم ، وقد جاء متعديا فى قوله : —

١٣ — إِنِّى أَرَى الثُّعَاسَ يَغْرِ نَدِيْنِى أَطْرُدُهُ عَنِّى وَيَسْرُ نَدِيْنِى ^(٣)

(١) تقول اغرنده و اغرندى عليه ، إذا علاه بالشم و الضرب و القهر ، وإذا غلبه ، وقد وقع فى بعض نسخ الأصل بالعين المهملة و لم نجد له أصلا فى كتب اللغة (٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى اذلولى أحد وجهين ، وهو الذى ذكره سيديده رحمه الله ، فادتها الأصلية على هذا (ذلى) زيد فيه همزة الوصل أولا و ضعفت العين و زيدت الواو فارقة بين العينين ، والوجه الثانى أن أصوله (ذل ل) ، وأن الأصل فيه ذل يذل ذلا ، ثم ضعفت العين فصار ذلل يذل تذليلا ، ثم استقل ثلاثة الأمثال قلبوا الثالثياء ، كما قلبوا فى نحو تظنى و تقضى وربى ، وأصلها تظن و تقض و ربى ، ثم زيدت فيه الواو و همزة الوصل فوزنه افعوعل أيضاً ، ولكن على غير الوجه الأول .

(٣) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن

وكأنه محذوف الجار : أى يغرندى على ، ويسرندى على : أى يغلب ويتسلط
واعلم أن المعانى المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيعها ، لكنه
إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال

قال : « الْمُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِي ؛ فَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا
عَلَى فَعَلٍ كَسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ مُفْتَحَتْ إِنْ كَانَ التَّعِينُ أَوْ اللَّامُ حَرْفٌ
حَلَقٍ غَيْرَ أَلِفٍ ؛ وَشَدَّ أَبَى يَأْبَى ، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ ^(١) وَرَكَنَ

المضارع
وأبوابه

جنى والسخاوى وابن هشام ، ولم ينسبه واحد منهم ، ويروى : -

قَدْ جَعَلَ التَّمَاكُسُ يَغْرُنْدِينِي أَدَقَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي

ويغرندينى ويسرندينى كلاهما بمعنى يغلبنى ، وقد اختلف العلماء فى تخريجهم ،
فجعله جماعة كالمؤلف من باب الحذف والايصال ، وجعله ابن هشام شاذاً ، وجعله
ابن جنى صحيحاً لاشذوذ فيه ، وقسم افعلنى إلى متعد ولازم ، قال : « افعلنيت على ضربين
متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الراجز (وذكر البيت) ، وغير المتعدى نحو
قولهم : احرنبى الديك » اهـ ومثله للسخاوى فى شرح المفصل ، والجوهري
فى الصحاح .

(١) الذى فى اللسان : « قلاه يقليه (كرماء يرميه) ، وقليه يقلاه (كرضيه .
يرضاه) . وحكى سيويه قلاه يقلاه (كنهاه ينهاه) قال : وهو نادر ، وله نظائر
حكاه ، شهبوا الألف بالهمزة ، وحكى ابن الأعرابى لغة رابعة وهى قلوته أقلوه
(كدعوته أدعوه) ، وأنكرها ابن السكيت فقال : يقال قلوته البر والبسر
وبعضهم يقول قليت ، ولا يكون فى البغض إلا قليت » اهـ كلامه ملخصاً . وقوله
« وله نظائر » منها أبى يأبى ، وغثنى يغثنى ، وشجى يشجى ، وجبى يجبى ، كل
هذه قد جاءت فى بعض اللغات بفتح عين الماضى والمضارع . وقوله : « شهبوا
الألف بالهمزة » هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف ، وحاصله أن فتح العين
فى الماضى ليس للاعلال ولكن لاقضاء ما أشبه حرف الحلق إياها ، وسيأتى بيان
ما ذكره المؤلف

يَرَكْنُ مِنَ التَّدَاخُلِ^(١) ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا ،
وَالْكَسْرِ فِيهِمَا بِالْيَاءِ ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ فَطَاحَ
يَطِيحُ وَتَاهُ يَتِيهُ شَاذٌّ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ^(٢) ، وَلَمْ يَضُمُوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ

(١) قد ورد هذا الفعل من باب علم ، ومن باب نصر ، والمصدر فيهما ركناً
وركوناً (كفتحهم ودخول) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهى ركن يركن (كفتح
يفتح) وحكى كراع فيه لغة رابعة وهى ركن يركن (بالكسر فى الماضى والضم
فى المضارع) ، واختلف فى تخريج اللغتين الثالثة والرابعة : فقبل : هما شاذتان ،
والرابعة أشد من الثالثة ، ونظيرها فضل يفضل ؛ وحضر يحضر ، ونعم ينعم ،
وقيل فى اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية اهـ ملخصاً
من اللسان مع زيادة

(٢) قد مضى قولنا فى هذه الكلمة (١٥ ص ٨١) ونريدك هنا أن من العرب
من يقول : طوحه وطوح به ، وتوهه (بالتضعيف فى الكل) ، ومنهم من قال :
طبحه وتبه (بالتضعيف أيضاً) ؛ فعلى الأول : الكلمتان من الأجوف الواوى ،
وعلى الثانى هما من الأجوف اليائى ، ومنهم من قال : طاح يطوح ، وتاه يتوه ،
وذلك بناء على أنهما من الأجوف الواوى ، وأنهما من باب نصر ينصر ، وهو
ظاهر ، ومنهم من قال : طاح يططح ، وتاه يتيه ، فإن اعتبرتهما من الأجوف اليائى
فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب ، وإن اعتبرتهما من الأجوف الواوى
فهما محل خلاف فى التخريج بين العلماء : فقال سيبويه : هما من باب فعل يفعل
(بالكسر فيهما) ولم يجز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب ، لأنه لا يكون
فى بنات الواو ، كراهية الالتباس بينات الياء ، كما لا يكون باب نصر ينصر فى بنات
الياء ، كراهية الالتباس بينات الواو ؛ فأصل طاح وتاه وطوح وتوه (كفتح)
تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وأصل يططح ويتيه يطوح ويتوه
(كيضرب) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
إثر كسرة ، وقال غير سيبويه : الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار
شاذتان ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين

يَجْدُ ضَعِيفٌ ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشُدُّ وَيَمْدُّ (١)
وَجَاءَ الْكُسْرُ فِي يَشُدُّ وَيَمْدُّ (٢) وَيَنْمُو وَيَنْبُتُ ، وَلَزِمُوهُ فِي حَبِّهِ يَحْبُهُ
وَهُوَ قَلِيلٌ (٣) »

لا يكون مضارعه إلا مضمومها ، وقول المؤلف « أو من التداخل » سيأتي
ما فيه في كلام الشارح (وانظر ص ١٢٧)

(١) اعلم أن المد يجيء متعديا بمعنى الجذب ، نحو مددت الجبل أمده ، والبسط
نحو قوله تعالى : (والأرض مددناها) وطموح البصر إلى الشيء ، ومنه قوله تعالى :
(ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم) ، وبمعنى الامهال ، ومنه قوله
تعالى : (ويمدحهم في طغيانهم يعمهون) ، ويجيء لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار
أو كثرة الماء ، تقول : مد النهر ، إذا سال ، وتقول : مد النهار ، إذا ارتفع به
وتقول : مد الماء ، إذا ارتفع أيضا ، وظاهر كتب اللغة أنه في كل هذه المعاني من
باب نصر ، فأما المتعدى فقد جاء على القياس فيه ، وأما اللازم فهو حيث شاذ

(٢) العلل (بفتح الحين) والعل بالأدغام : الشرب بعد الشرب ، ويسمى الشرب
الاول نهلا ، وقد ورد فعل هذا متعديا ولازما ، وورد كل من المتعدى واللازم
من بابي نصر وضرب : أما يجيء المتعدى كنصر ، ويجيء اللازم كضرب فهو
القياسي ، وأما العكس فيهما فشاذ ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض
لازما ، ولم يسمع فيه إلا كسر المضارع على القياس

(٣) الكثير في الاستعمال أحبته أحبه فأنا محب إياه على مثال أكرمه
أكرمه فأنا مكرمه ، والكثير في اسم المفعول محبوب ، وقد جاء المحب قليلا في
الشعر نحو قول عنتره : —

وَلَقَدْ نَزَلْتُ ، فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ، مَنِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

وقد جاء حبه يحبه (ثلاثيا) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع
النهملي في قوله : —

أَحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمَرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

أقول : اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن فَعَلَ يفعل - بفتح العين فيهما - فرع على فَعَلَ يفعل أو يفعل - بضمها أو كسرهما في المضارع - ، وذلك لأنهم لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا في حرف الحلق معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه ، كما يجيء ؛ غلب على ظنهم أنها علة له ، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضى له غيرها ؛ إذ لو كان ثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئا مطلقا غير معلل بشيء ، كالكسر والضم ، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر ، وقوى هذا الظن نحو قولهم وهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَيَقَعُ يَقَعُ ؛ لأنه تمهدهم أن الواو لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين ؛ فحكموا أن كل فتح في عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين لأجل حرف الحلق ، ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة فقالوا : قياس مضارع فَعَلَ المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدى بعض النحاة - وهو أبو زيد - هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر

فَأُقْسِمُ لَوْلَا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَذْنَى وَمُشْرِقٌ

قال الجوهري : « وجه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ ؛ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ما خلا هذا الحرف » اه لكن ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضا ؛ فيكون فيه وجهان ، وعلى هذا لا يتم قول المؤلف ولزموه في حبه يحبة ، ولا تعليل الجوهري شذذه بعدم مجيء الضم فيه ، ولو أنه علل الشذوذ بما هو علته على الحقيقة - وذلك أن قياس المضاعف المتعدى الضم - لم يرد عليه شيء.

ويقبح استعماله ، فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملَ معا ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً هو أخف من الضم

وبعد ، فاعلم أنهم استعملوا اللفتين في ألفاظ كثيرة كعرش يعرُش ، ونفر ينفر ، وشتم يشتم ، ونسل ينسل ، وعلف يعلف ، وقسق يفسق ، وحسد يحسد ويلمز ، ويمتل ، ويمطئ ، ويقتر ، وغير ذلك مما يطول ذكره

وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر ، وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ ، ونَصَرَ يَنْصُرُ ، وخرج يخرج ، مما يكثر ، والكسر في ضَرَبَ يَضْرِبُ ، ويعتب (١) ، وغير ذلك مما لا يحصى ؛ والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواوين ، والكسر فيهما يائين وفي المثال اليائي (٢) كما يجيء ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر .

ثم نقول : إنما ناسب حرف الحلق — عينا كان أو لا — أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ؛ فعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها ، وضمها الإتيان ببعض الواو عقيبها ، وكسرها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدة تعقُّب أبعاض هذه الحروف الحرف

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد إلا من باب ضرب ، وقد نص في المصباح على أنك تقول : « عتب عليه عتبا من بابي ضرب وقتل ، ومعنبا أيضا إذا لame في تسنخط » ومثله في القاموس واللسان

(٢) لوجه لتخصيص المؤلف المثال باليائي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقاً باب ضرب ؛ على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال اليائي منه

المتحرك التيسر الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف ، وبعضهم تجاوز ذلك وقال : هي قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنك لا تجد فرقا في المسموع بين قولك الْفَزُوْ — باسكان الزاي والواو — وبين قولك الْفَزُْ — بحذف الواو وضم الزاي — وكذا قولك الرَّئِيْ — باسكان الميم والياء — وَالرَّيْم — بحذف الياء وكسر الميم — وذلك لأنك إذا أسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هي أيضا بعض الحرف ، كما قلنا ، ثم إن حروف الخلق سافلة في الخلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف ؛ فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضاً فالألف من حروف الخلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها ، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الخلق بلا فصل إن كانت عينا الفتحة الجامعة للوصفين ؛ فجعلوا الفتحة قبل الخلق إن كان لاما ، وبعده إن كان عينا ؛ ليسهل النطق بحروف الخلق الصعبة ، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً : إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون [مَيَّتَةٌ] ، وإما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء ؛ لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء ، وليس تغيير حرف الخلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضْرَبَةٍ لِأَرْبٍ ، بل هو أمر استحسانى ، فلذلك جاء برأ يَبْرُوْ^(١) ، وَهَنَأُ يَهْنِيْ ، وغير ذلك ، وهي لا تؤثر في فتح ما يلزمه وزن واحد

(١) الذى جاء من باب نصر هو برأ المريض ، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداها من باب نفع ، والثانية من باب كرم ، والثالثة من باب فرح ، وأما برأ الله الخلق (أى خلقهم) فلم يأت إلا من باب جعل . قال الأزهري : « ولم نجد فيما لامه همزة فعلت أفعل (من باب نصر ينصر) . وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلا في هذا الحرف (يريد برأ المريض يبرؤ) ، ثم ذكر قرأت أفرؤ ،

مطرد ؛ فلذلك لا تفتح عين مضارع فعل يفعل — بضم العين — نحو وضو^(١) يوضو ، ولا في ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول ، نحو أبرأ يبرأ^(٢) ، واستبرأ يستبرأ^(٣) ، وأبرئ واستبرئ ، وذلك لكرهتهم حرم قاعدة ممهدة ، وإنما جاز في مضارع فعل لأنه لم يلزم هذا المضارع ضم أو كسر ، بل كان يجيء تارة مضموم العين ، وتارة مكسورها ، فلم يستنكر أيضاً أن يجيء شيء منه يخالفهما ، وهو الفتح ، ولما جاء في مضارع فعل — بالكسر — مع يفعل — بالكسر — يفعل — بالفتح — وهو الأكثر ، كما يجيء ، جوزوا تغيير بعض المكسور إلى الفتح لأجل حرف الخلق ، وذلك في حرفين وسع يسع^(٤) ووطى^(٥) يطأ ، دون ورع يرع ووله يله ووهل يهل ووغر يغر ووحر يحجر^(٥) ، وإنما

وهأت الأبل أهتوها ، إذا طليتها بالهنا . وهو ضرب من القطران - ، وقد جاء فيه يهشها ويهتوها (من بابي ضرب ونفع) ، وجاء هنأتى الطعام يهشئ ويهتؤنى (من بابي ضرب ونفع أيضاً) ، إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة

(١) تقول وضو يوضو وضاء ؛ إذا صار وضيتا ، والوضاء : الحسن والنظافة

(٢) تقول : أبرأته من كذا ، وبرأته أيضاً (بالتضعيف) ؛ إذا خلصته

(٣) الاستبراء : الاستنقاء (أى طلب النقاء والبراءة) ، والاستبراء أيضاً :

ألا يطأ الجارية حتى تحيض عنده حيضة

(٤) السعة : نقيض الضيق ، وقد وسعه يسعه ويسعه (بفتح السين وكسرها) :

وكسر السين في المضارع قليل في الاستعمال مع أنه الأصل ، فأصل الفعل بكسر العين في الماضى والمضارع ، وإنما فتحها في المضارع حرف الخلق ، والدليل على أن أصلها الكسر حذف الواو ، ولو كانت مفتوحة العين في الأصل لثبت الواو وصحت أو قلبت ألفا على لغة من يقول يا جل . وتقول : وطىء الشيء يطؤه وطئاً ؛ إذا داسه ، قال سيويه : « أما وطىء فتل ورم يرم ولكنهم فتحوا يفعل وأصله الكسر كما قالوا قرأ يقرأ » اهـ

(٥) الورع : التخرج والتقى ، وقد ورع يرع ويورع (كضرب ويفتح) ورعا

لم يغير في ماضى **فَعَلَ يَفْعُلُ** ، نحو **وَضُوْ يَوْضُوْ** ؛ لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان في الأصل مضموم العين ؛ لأن ماضى مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها ، وكلاهما أصل ، بخلاف مضارع **فَعَلَ** ؛ فإن الفتح في عين الماضى يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تَقَرَّرَ قبل ؛ فيعلم بفتح عين الماضى فرعية فتح عين المضارع ، وأما فتحة عين **يَسَع** و **يَطَأ** فلا يلتبس بالأصلية في نحو **يَحْمَد** و **يَرْهَب** ، وإن كان فتح عين مضارع **فَعَلَ** - بكسرها - أكثر من الكسر ؛ لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعا للكسرة ، وإنما لم تغير لحرف الحلق عين **فَعَلَ** المكسور العين إلى الفتح نحو **سَمَّ** ؛ لأن **يَفْعُلُ** في مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ، و**فَعَلَ** المضموم العين لا يحىء مضارعه مفتوحها ، فاضى **يَفْعَلُ** المفتوح العين إذن يكون مكسورها مطردا ، وقد ذكرنا أن كل ما اطرء فيه غير الفتح لا يُغَيَّرُ ذلك كراهةً لخرم القاعدة كما في **أَبْرَى** و **يَسْتَبْرَى** ، وأيضا كان يلتبس **يَفْعَلُ** المفتوح الماضى المغير مضارعه

لحرف الحلق

ورعة (بكسر الراء) وورعا (بسكون الراء) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة . والوله : ذهاب العقل من الحزن ومن السرور ، وفعله وله يله ويوله (بالكسر والفتح في المضارع) وفيه لغة أخرى كوعد يعد . والوهل : الضعف والفرع ، والذي يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ، وليس فيهما لغة في هذا الفعل كوثق يثق ، وهى التى حكاهما المؤلف . والوغر : الحقد والغيط ، والذي في القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل ، ومن باب ضرب كوعد يعد ، وليس فيهما اللغة التى حكاهما المؤلف . والوحر : بمعنى الوغر ، وفعله وحر يحرو ويوحر (بكسر العين في الماضى وفتحها وكسرها في المضارع) ، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين في هذه الكلمة .

ثم إن الحروف التي من مخرج الواو ، كالباء والميم ؛ من ضَرَبَ يَضْرِبُ
وَضَبَرَ يَضْبِرُ ونَسَمَ^(١) يَنْسِمُ وحَمَلَ يَحْمِلُ ، لا تُغَيَّرُ كسر العين إلى الضم الذي هو من
مخرج الواو ، وكذا الحروف التي من مخرج الياء ، كالجيم والشين ؛ في شَجَبَ
يَشْجُبُ وَجَجَنَ يَمْجُنُ وَمَشَقُ^(٢) يَمْشُقُ ، لا تُحَوَّلُ ضم العين إلى الكسر الذي
هو من مخرج الياء ، كما فعل حرف الحلق بالضم والكسرة ؛ على ما تقدم ؛
لأن موضعي الواو والياء بمنزلة حيز واحد ؛ لتقارب ما بينهما واجتماعهما في
الارتفاع عن الحلق ، فكأن الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد ، بخلاف
الْأُسْفَلَةِ — أى : الحلقية — وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة

(١) نسمت الريح تنسم - من باب ضرب - نسما ونسيما ونسمانا : هبت ضعيفة ،
ونسمة البعير بخفة : ضرب ، ونسم الشيء - كضرب وعلم - : تغير
(٢) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين ، والياء والجيم والشين مخرجها من
بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، وحديث المحارج الذي ذكره المؤلف هنا
يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق : « وأيضا فالألف من حروف الحلق
ايضا ؛ فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها » وحاصله أنه إذا كان فتح العين
فيما إذا كانت هي أو اللام حرفا من حروف الحلق سببه أن الفتحة جزء من الألف
التي هي من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التي قبله أو
بعده بلا فصل ، فان اطراد العلة يقتضى ضم العين في المضارع الذي تكون عينه أو
لامه من مخرج الواو كالباء والميم كما يقتضى كسر عين المضارع الذي تكون عينه
أولاهمه من مخرج الياء كالجيم والشين ؛ فأجاب المؤلف بهذا الذي ذكره . وتقول :
يجن يمجن - كنصر - مجونا ومجانة ومجنا (بالضم) ؛ إذا كان لا يزال قولاً أو فعلاً
وتقول : شجب يشجب - كقعد - شجوبا ، وشجب يشجب - كفرح - شجبا
(بفتحيتين) إذا حزن أو هلك ، وتقول : شجبه الله يشجبه - كنصره - أى : أهلكه
والمشق : السرعة في الطعن والضرب والأكل ، وفي الكتابة مد حروفها ، وفعله
من باب نصر

قوله « غير ألف » أى : أن فعل يفعل المفتوح عيهما لا يجيء بكون العين ألفا ، نحو : قال يَقَالَ ، مثلا ، أو بكون اللام ألفا ، نحو : رَمَى يَرْمَى ، لأن الألف لا يكون فى موضع عين يفعل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة ، كما فى يَهَاب وَيَرْضَى ، فاذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهى سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة !!؟

« وشذ أبى يأتى » قال بعضهم : إنما ذلك لأن الألف حلقية ، وليس بشيء . لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها ؟ قال سيبويه : « ولا نعلم إلا هذا ^(١) الحرف » ، وذكر أبو عبيدة جَبَوْتُ الخَرَّاج ^(٢) أَجَبَى ،

(١) لملك تقول : كيف يذكر عن سيبويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كنفع ينفع - ولامها ألف وليست عينها حرفا من حروف الحلق إلا أبى يأتى ، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى ، من هذه الباب ، فنقول لك : إنه لا تنافى ، لأن سيبويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الأفعال التى نقلها عنه المؤلف ، إلا أنه احتج لأبى يأتى وخرجه ، ولم يحتج لساير الأفعال ، لأن الأول روى كذلك عن العرب كافة ، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف ، فلماذا أمسك عن الاحتجاج له . انظر الكتاب (ج ٢ ص ٢٥٤) . قال أبو سعيد السيرافى : « يدل كلام سيبويه على أنه ذهب فى أبى يأتى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيهه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة » اه . قال ابن سيدة : « إن قوما قالوا فى الماضى أبى - بكسر العين - فإبى بفتحها على لغتهم جار على القياس ، كنسى ينسى » اه . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يأتى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد

يا إِبِلِي مَا ذَامُهُ فَتَأْيِيَّةٌ مَاءٌ رَوَاهُ وَنَصِيٌّ حَوْلِيَّةٌ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خير أنه على ما حكاه ابن سيدة من مجيء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم : أبى يأتى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين

(٢) الذى فى القاموس أن « جى » قد جاء واويا ويائيا ، وأنه فى الحالين

وَأَجْبُو هو المشهور ، وحكى سيديويه أيضا قَلَى يَقْلَى ؛ والمشهورُ يَقْلَى بالكسر ،
وحكى هو وأبو عبيدة عَضَضْتَ تَعَضُّ ، والمشهور عَضِضْتَ بالكسر ، وحكى غيرُ
سيديويه رَكَنَ يَرَكُنُ وَزَكَنَ يَزَكُنُ ، من الزَّكَنُ ^(١) ، وَزَكَنَ بالكسر
أشهرُ ، وحكى أيضا غَسَا اللَّيْلُ - أَيْ : أَظْلَمَ - يَغْسَى ، وَشَجَا يَشْجَى ، وَعَثَا ^(٢)
يَعَثَى ، وَسَلَا يَسَلَا ، وَقَنَطَ يَقْنَطُ ؛ ويجوز أن يكون غَسَا وَشَجَا وَعَثَا وَسَلَا
طائفةً كما في قوله : —

* بَنَتْ عَلَى الْكَرَمِ ^(٣) *

من باب سعى ورمى ، ولم يذكر « يجبو » في الواوى ، فاذا صح نقله فيهما كان
عجى الواوى من باب رمى شاذاً كما أن بجية فيهما من باب سعى شاذ ، وقال في
اللسان : « جبا الخراج يجباه ويجبيه : جمعه ، وجباه يجباه عما جاء نادراً مثل أبى يابى ،
وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ وهدأ يهدأ » اه فليس فيه
يجبوه أيضاً ، فيجبوه غير معروف في كتب اللغة التى بين أيدينا وإن كان هو
القياس ، ثم اطلعنا بعد ذلك على قول ابن سيدة في التخصيص (ج ١٤ ص ٢١١) :
« وقد حكى أبو زيد في كتاب المصادر جبوت الخراج أجباه وأجبوه » اه

(١) الزكن — بفتحتين — العلم أو الظن أو الثقرس ، ولم يحك في القاموس

فعله إلا من باب فرح

(٢) عثى : أفسد ، وقد جاء على ثلاث لغات كرمى ودعا وأبى ، والأخيرة
نادرة ، وهى محل الكلام ، وقد حكيت هذه اللغات الثلاث في غنى الليل أيضاً .
وأما سلى فقد حكى فيه ثلاث لغات كدعا ورضى ورمى ، ولم يذكره كسعى ،
وهو الذى ذكره المؤلف . وأما شجا ، قد حكوه متعدياً كدعا ولازماً كفرح
ولم يذكره كسعى ؛ فإن صح ما ذكره المؤلف جاز أن يكون من باب التداخل
وأن يكون على لغة طى

(٣) هذه قطعة من بيت من بحر المنسرح وهو بتمامه :

لأنه جاء عني يَعْنِي وَيَعْنَى وَشَجِي يَشْجِي وَسَلَى يَسْلَى وأما قَلَى يَقْلَى فلغة ضعيفة عامرية ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قَلَى يَقْلَى — كتعب يتعب — فيمكن أن يكون متداخلا ، وأن يكون طائيا ، لأنهم يجوزون قلب الياء ألفا في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورة ما قبلها ، نحو بَقِيَ في بَقِيَ ، وَدُعِيَ في دُعِيَ ، وَنَاصَاة في نَاصِيَةٍ ^(١) وأما زَكَنَ يَزُكُنُ بالزاي إن ثبت فشاذ ، وكذا ما قرأ الحسن : (وَيَهْلَكَ الْحَرْثُ) بفتح اللام ، وَرَكَنَ يَزُكُنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل ، وذلك لأن رَكَنَ يَزُكُنُ — بالفتح في الماضي والضم في المضارع — لغة مشهورة ، وقد حكى أبو زيد عن قوم رَكَنَ بالكسر يَزُكُنُ بالفتح ، فركب من اللغتين رَكَنَ يَزُكُنُ بفتحهما ، وكذا قال الأخفش في قَنَطَ يَقْنُطُ لأن قَنَطَ يَقْنُطُ كيقعد ويجلس مشهوران ، وحكى قَنَطَ يَقْنُطُ كتعب يتعب

قوله « ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها » ، إنما لزموا الضم فيما ذكر حرصا على بيان كون الفعل واويا ، لا يائيا ، إذ لو قالوا في قال وغزا : يَقُولُ وَيَغْزُو ؛ لوجب قلب واو المضارعين ياء لما مر من أن بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوي واليائي ، فكان يلتبس إذن الواوي باليائي في الماضي والمضارع ولهذا بعينه التزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائين ، إذ لو قالوا في بَاعَ وَرَمَى :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضْطَادُ نَفُوسًا بَنَتْ عَلَى الْكَرَمِ

وهو بيت لرجل من بني القين بن جسر ، والنبل : السهام ، ومعنى « نستوقد النبل » نرمى بها رميا شديدا فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدها ، والحضيض : الجبل أو قراره وأسفله ، وأراد بقوله « نفوسا بنت على الكرم » أنه إنما يقتل الرؤساء والسادة .

(١) الناصية : شعر مقدم الرأس

يَبْعُ وَيَرْمِي لَوْجِبَ قَلْبِ الْيَاءِ وَأَوَّاءِ الْبَنِيَّةِ؛ فَكَانَ يَلْتَبِسُ بِالْوَاوِ الْيَاءُ
فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ الضَّمَّةُ فِي قُلْتُ وَالْوَاوُ فِي غَزَوْتُ وَغَزَوَا وَالْكَسْرَةُ فِي بَعْتُ
وَالْيَاءُ فِي رَمَيْتُ وَرَمَيْتَا تَفَرَّقَانِ فِي الْمَاضِي بَيْنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ؟؟

قُلْتَ: ذَلِكَ فِي حَالِ التَّرْكِيبِ، وَنَحْنُ نُرِيدُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا حَالَ الْإِفْرَادِ

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ يَلْتَبَسَانِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ فِي خَافَ يَخَافُ مِنَ الْخَوْفِ
وَهَابَ يَهَابُ مِنَ الْهَيْبَةِ وَشَقِيَ يَشْقَى مِنَ الشَّقَاوَةِ وَرَوَى يَرَوِي؟؟

قُلْتَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَضُمُّوا فِي وَآوَى هَذَا الْبَابِ وَلَمْ يَكْسُرُوا فِي يَأْتِيهِ؛
لَأَنَّ فِعْلَ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ اطْرَدَ فِي الْأَغْلَبِ فَتَحُّ عَيْنِ مُضَارِعِهِ، وَلَمْ يَنْكَسِرْ إِلَّا
فِي لُغَاتٍ قَلِيلَةٍ كَمَا يَجِيءُ، فَلَمْ يَقْلِبْهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَنْ حَالِهِ، بِخِلَافِ فِعْلٍ بِالْفَتْحِ فَإِنْ
مُضَارِعُهُ يَجِيءُ مَضْمُومَ الْعَيْنِ وَمَكْسُورَهَا، فَأَثَرُ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ بِالْإِضْمَارِ عَيْنُهُ حَرَكَةُ
يُنَاسِبُهَا ذَلِكَ الْحَرْفُ، وَهَذَا كَمَا تَقْدُمُ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْخَلْقِ لَمْ يَغْيُرْ كَسْرَةَ يُنْفِئُ
وَيَسْتَنْبِئُ لَمَّا اطْرَدَ فِيهِمَا الْكَسْرُ

فَمَا إِنْ كَانَ لَامُ الْأَجُوفِ الْيَاءُ أَوْ عَيْنُ النَّاْقِصِ الْيَاءُ حَقِيقًا، نَحْوُ شَاءَ يَشَاءُ
وَشَاخَ يَشِيخُ وَسَعَى يَسْعَى وَبَغَى يَبْغَى فَلَمْ يَلِزَمْ كَسْرُ عَيْنِ الْمَضَارِعِ فِيهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ كَمَا رَأَيْتَ، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَيْنُ النَّاْقِصِ الْوَاوِ حَقِيقًا نَحْوُ شَأَى
يَشَأَى — أَيْ: سَبَقَ — وَرَغَا يَرْغُو^(١) لَمْ يَلِزَمْ ضَمُّ عَيْنِ مُضَارِعِهِ كَمَا لَزِمَ
فِي الصَّحِيحِ عَلَى مَا رَأَيْتَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِرَاعَاةَ التَّنَاسُبِ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ بِنَفْسِ
الْعَيْنِ لِلْحَلْقِ، كَمَا ذَكَرْنَا، مَسَاوِيَةً لِلْإِحْتِرَازِ مِنَ التَّبَاسُطِ الْوَاوِ بِالْيَاءِ، وَمَا
عَرَفْتُ أَجُوفَ وَآوِيًا حَلَقَى اللَّامُ مِنْ [بَابِ] قَلَّ يَفْعَلُ يَفْتَحُهَا، بَلِ الضَّمُّ فِي
عَيْنِ الْمَضَارِعِ لَازِمٌ، مَحْوُ نَاءَ يَنْوُو وَنَاحَ يَنْوُحُ

(١) رَغَا الْبَعِيرُ وَالنَّاقَةُ يَرْغَوَانِ رَغَاءً: صَوْتٌ

ولنا أن نعلل لزوم الضم في عين مضارع نحو قَالَ وَغَزَا ، ولزوم الكسر في عين مضارع نحو باع وَرَمَى ، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوى والياء في مواضع هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلْتُ وكسر فاء بَعْتُ للتنبيه على الواو والياء ، ونحو دَعَا يدل على كون اللام واوا ، ونحو رَمَيْتُ وَرَمِيًّا يدل على كونها ياء ، وأما نحو خِفْتُ تَخَافَ وَهَبْتُ تَهَابُ وَشَقِي يَشْقَى وَرَوَى يَرَوَى وطاح يَطِيح عند الخليل ^(١) فإن أصله عنده طَوَّحَ يَطْوِحُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت في مواضع هذه الأفعال فرق بين الواوى والياء في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعها

قوله « ومن قال طَوَّحْتُ وَأَطَوَّحَ وَتَوَّهْتُ وَأَتَوَّهْتُ » اعلم أنهم قالوا : طَوَّحْتُ - أى : أذهبت وحيرت - وطَيَّحْتُ بمعناه ، وكذا تَوَّهْتُ وَتَيَّهْتُ بمعناها ، وهو أطوح منك وأطيح ، وأتوه منك وأتیه ، فمن قال طَيَّحَ وَتَيَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه عنده قياس كباع يبيع ، ومن قال طَوَّحَ وَأَطَوَّحَ مِنْكَ وَتَوَّهَ وَأَتَوَّهَ مِنْكَ فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِبَ يَحْسِبُ فلا يكونان أيضا شاذين ومثله أَنْ يَتَيْنُ مِنَ الْأَوَانِ : أى حان يحين ^(٢) ، ولو كان طاح قَعَلَ واو يا كقَالَ

(١) انظر (ص ٨١ ، ص ١١٥)

(٢) قال سيبويه رحمه الله تعالى (ج ٢ ص ٣٦١) : « وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو ؛ يدلك على ذلك طوحت وتوهت (بالتضعيف) وهو أطوح منه وأتوه منه ، فأنما هى فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل (بفتح عين المضارع) ومن فعل يفعل اعتلتا ؛ ومن قال : طيحت وتيت ؛ فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة ، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين ، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو ، والكسرة عليهما في فعلت (بالضم) وفعلت (بالكسر) ويفعل (بالضم) ويفعل (بالكسر) فقرروا من أن يكثر هذا

لوجب أن يقال : طُحْتُ - بضم الطاء - وَيَطْوُح ، ولم يسمعا ، وكذا لم يسمع هُتْ وَيَتَوُّه ، وقال المصنف « من قال طَوَّحَ وَتَوَّهَ فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان » بناء على أن الماضي فعل بفتح العين ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضمومها

وفي بعض نسخ هذا الكتاب « أو من التداخل » وكأنه ملحق وليس من المصنف ، وإنما وهم من ألحقه نظراً إلى ما فى الصحاح أنه يقال : طَاحَ يَطْوُح ، فيكون أخذه من طَاحَ يَطْوُح الواوى الماضى ، ومن طاح يطيح اليائى المضارع فصار طاح يطيح ، والذى ذكره الجوهري من يَطْوُح ليس بمسموع ^(١) ، ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً ^(٢) ، بل كان طاح يطوح كقال يقول وطاح يطيح كباع يبيع ، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشئ ؛ إذ لو كان

فى كلامهم مع كثرة الياء والواو ، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم ، ومن العرب من يقول : ما أتبه وتبهت وطبحت ، وقال : آن يئين ؛ فهو فعل يفعل (كحسب يحسب) من الألوان وهو الحين » اهـ (وانظر : ص ٨١ ، وص ١١٥ من هذا الجزء)

(١) لقد تبع الجوهري فى ذلك كثير من أئمة اللغة كالمجيد وابن منظور والرازي على أن الجوهري وحده كاف فى إثبات يطوح لأنه إنما نقل ما صح عنده من لغة العرب ، وهو يقول : « قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة » ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

(٢) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حينئذ لا يحوج له ؛ لأن الأولى حمل الواوى على باب نصر واليائى على باب ضرب كما هو القياس المطرد فى اللغة فهذا كلام مسلم لاشية فيه ، وإن كان غرضه أن التركيب حينئذ غير ممكن فلا نسلم له ذلك ؛ لأن من الممكن أن تأخذ الماضى من الواوى على لغة من قال طوح وتأخذ المضارع من اليائى

طَاحَ كَقَالَ لَقِيل طُحَّتْ كَقَلَّتْ بضم الفاء ، ولم يُسمع ، والأولى أن لا تحمل الكلمة على الشذوذ ما أمكن

قوله « ولم يضمُّوا في المثال » يعنى معتل الفاء الواوى والياءى ، فلم يقولوا وَعَدَ يُوْعَدُ وَيَسَّرَ يَيْسَرُ ؛ لأن قياس عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين على ما تقدم إما الكسر أو الضم ، فتركوا الضم استقلا لياء يليها ياء أو واو بعدها ضمة ، إذ فيه اجتماع الثقلاء ، ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو يُوَجِّلُ وياء يَيْئَسُ بقلبهما ألفا نحو يَاجِلُ وَيَأْسُ ، وإن كان بعدها فتحة وهى أخف الحركات ، فكيف إذا كانت بعدها ضمة ؟

فان قلت : أو ليس ما فرُّوا إليه أيضا ثقيلًا ، بدليل حذف واو [نحو] يَعِدُ وجوبا وحذف ياء [نحو] يَيْسِرُ عند بعضهم ، كما يجىء في الإعلال ؟ قلت : بلى ، ولكن وَيْلٌ أَهْوَنُ من ويالين

فان قلت : فاذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف للاستخفاف ، فهلا بنَوْا بعضه على يَفْعُلُ أيضا بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا ذلك بالمكسور العين ؟

قلت : الحكمة تقتضى إذا لم يكن بد من التثقل أو أثقل منه أن تختار التثقل على الأثقل ، ثم تخفف التثقل ، لا أن تأخذ الأثقل أولاً وتخففه

فان قلت : أو ليس قد قالوا : يَسَّرَ يَيْسَرُ^(١) من اليُسْرِ وَيُسَمَّ يَوْسُمُ ؟ قلت : إنما بنَوْهما على هذا الأثقل إذ لم يكن لفعْل المضموم العين مضارعٌ

(١) قد قالوا : يسر يسير فهو يسير ؛ إذا قل ، وإذا سهل ، وبابه كرم ، وقالوا أيضا : يسر يسير يسرا من باب فرح ، بالمعنى السابق ، وقالوا : يسر الرجل يسير من باب ضرب فهو ياسر ؛ إذا لعب الميسر ، ومنهم من قال : يسر يسر بحذف الياء التى هي فاء الكلمة في هذا المعنى الاخير

إلا مضموم العين ، فكروها مخالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عين مضارعه ، بخلاف فعل المفتوح العين ؛ فان قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر

فان قلت : فلما ألجئوا في فعل المضموم العين إلى هذا الأثقل فهلا خففوه

بحذف الفاء ؟

قلت : تطبيقا للفظه بالمعنى ، وذلك أن معنى فعل الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة ، فلم يغيروا اللفظ أيضا عن حاله لما كان مستحق التغيير بالحذف فاء الكلمة وهى بعيدة من موضع التغيير ؛ إذ حق التغيير أن يكون في آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر ، فلذلك غير في طَالَ يَطُولُ وَسَرُو يَسْرُو^(١) ، وإن كانا من باب فعل أيضا ،

وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَعَ يَلَعُ فالأصل^(٢) فيها كسر عين المضارع ، وكذا وَسِعَ يَسِعُ وَوَطِئَ يَطِئُ ؛ فحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الحلق ، وكذا وَدَعَ - أَى تَرَكَ - يدع والماضى لا يستعمل إلا ضرورة^(٣) ، قال :-

(١) تقول سرو يسرو - ككرم يكرم - وسرا يسرو - كدعا يدعو - وسرى

يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة

(٢) المراد بالأصل هنا الحالة الأولى السابقة على الحذف ، وليس المراد به

الغالب والكثير

(٣) قول المؤلف « والماضى لا يستعمل إلا ضرورة » يخالفه قوله في باب الاعلال :

« ويدع مثل يسع ، لكنه أميت ماضيه » فان مقتضاه أنه لم يستعمل في ثنوا ولا نظم ومقتضى قوله هنا : « لا يستعمل إلا ضرورة » أنه يستعمل في الشعر ، هذا ، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح ، فقد قرأ عروة بن الزبير ، ومجاهد ، ومقاتل ، وابن أبى عتبة ، ويزيد النحوى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، وجاء في الحديث :

١٥ — لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي * غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ ^(١)
وحل يَذُرُّ على يَدَعُ لكونه بمعناه ^(٢) ، ولم يستعمل ماضيه لافى السعة
ولافى الضرورة

« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » قال ابن الأثير في
النهاية : « أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشيء يدعه ودعا ،
إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره واستغنوا عنه
بترك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو
شاذ في الاستعمال فصيح في القياس » اه كلام ابن الأثير . ومن بجى اسم الفاعل
ما أنشده ابن برى من قول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْنٌ وَادِعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حَمَاتُهُ وَتُسَاجِلُهُ
وما أنشده الفارسي في البصريات :

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنِّ فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُهُ
وقد استشهد الجوهري على بجى اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف
ابن ندبة :

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مُودُوعٌ وَوَاعِدٌ مُصَدِّقٌ

(١) هذا البيت من كلام أبي الأسود الدؤلي ، قاله ابن برى ، وقال الأزهري :
إنه لأنس بن زعيم الليثي ، وأنشد معه بيتا آخر ، وهو قوله :

لَا يَكُنْ بَرَقْتُ بَرَقًا خُلِبًا إِنَّ خَيْرَ الْبَرَقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهُ
والشاهد فيه بجى ودع ماضيا مخففا ، ومثله قول سويد بن أبي كاهل الليثي :

سَلْ أُمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ
وقول الآخر :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ وَلَا عَجْزًا وَدَع
(٢) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا : يذر ، ومنه قوله

فان قيل : فهلا حذفت الواو من يُوعِدُ مضارع أوَعَدَ مع أن الضمة أثقل
قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما
وإنما لم تحذف الياء من نحو يَيْئُسُ وَيَيْسِرُ إذ هو أخف من الواو ، على أن
بعض العرب يُجْزِي الياء مجزى الواو في الحذف ، وهو قليل ؛ فيقول : يَيْسَرَ يَيْسِرُ
وَيَيْئَسَ يَيْئُسُ بحذف الياء
قوله « وَوَجَدَ يَجِدُ ضعيف » هي لغة بني عامر ، قال لبيدُ بن ربيعة
العامريّ : —

١٦ — لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بَشْرَبَةً

تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيلًا (١)

تعالى (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أتمم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب)
واستعملوا منه الأمر فقالوا : ذر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن خلقت وحيدا)
وقوله (ذرني والمكذبين) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا
ولا فعلا ماضيا ، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح ، إلا ما حكي عن بعضهم
من قوله : « لم أذر ورائي شيئا » ، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا
الفعل المقدر مكسور العين ، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ
فيسأل عن علة حذف الواو ؛ إذ كان المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة
حقيقة أو تقديرا ، وجواب هذا هو الذي عناه المؤلف بقوله : حمل على يدع ، يريد أنه
حمل عليه في حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضى حذفها ، ويمكن
أن يقدر أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ، لأن المثال
الواوى المفتوح العين في الماضى لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو
جاريا على القياس ، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية ، ويسأل حينئذ عن
سبب فتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح فيجواب بأنه حمل على يدع
في فتح العين لكونه بمعناه ، وفي يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق ، وهذا مماثل
ما قال بعضهم في أنى يأنى : إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لأنه بمعناه
(١) تبع المؤلف الجوهري في نسبة هذا البيت للبيد . قال ابن برى في حواشيه

يجوز أن يكون أيضا في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ، ثم ضم بعد

على الصحاح : « الشعر لجرير وليس لليد كما زعم » ، وكذا نسبة الصاغاني في العباب لجرير ، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألفيناه فيه ، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق :

لَمْ أَرْ قَبْلَكَ يَا أَمَامَ خَلِيلًا أَنَايَ بِمَحَاجَّتِنَا وَأَحْسَنَ قِيلًا

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببنى عامر ، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال ، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين ، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر ، قال الله تعالى (فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) (فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فيكون الضم شاذا قياسا واستعمالا ، ثم إن ابن مالك ذهب في التسهيل إلى أن لغة بني عامر ليست مقصورة على يجد ، بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال : أي أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوى على فعل (يفتح العين) فيقولون في وكل : يكل ، وفي ولد : يلد ، وفي وعد : يعد ، وهكذا ، وهذا القول الذي قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه بقول النحويين ، قال السيرافي : « إن بني عامر يقولون ذلك في يجد من الموحدة والوجدان ، وهم في غير يجد كغيرهم » وكذا قال صاحب الصحاح ، وقال ابن جني في سر الصناعة : « ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ما عليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها » اه وقال الرازي في المختار : « ويجد بالضم لغة عامرية . لا نظير لها في باب المثال » اه وقال ابن عصفور : « وشذ من فعل الذي فاؤه واو لفظه واحدة فجاءت بالضم وهي : وجد يجد ، قال : وأصله يوجد (بالكسر) فحذفت الواو لتكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر » اه ، وقال ابن جني في شرح تصنيف المازني : « فأما قول الشاعر :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفَوَادُ بِشَرِّبَةٍ نَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا

فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء ، كما حذفت في يقع ويدع ، وإن كانت الفتحة هناك ، لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتحة عارض » اه

حذف الواو ، ويجوز أن يكون ضمه أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضممة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها

قوله « ولزموا الضم في المضاعف المتعدى » نحو مَدَّ يَدَهُ ، وَرَدَّ يَرُدُّ ، إلّا أحرفا جاءت على يَفْعِلُ أيضا ، حكى المبرد عَلَيْهِ يَعْلَهُ وَهَرَهُ يَهْرُهُ : أى كرهه ، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنِمُّ ، وَبَتَّهُ يَبْتُهُ ، وَشَدَّهُ يَشُدُّهُ : وجاء في بعض اللغات : حَبَّهُ يَحْبُهُ ، ولم يجىء في مضارعه الضم

وما كان لازما فإنه يأتى على يَفْعِلُ بالكسر ، نحو عَفَّ يَعْفُ ، وَكَلَّ يَكْلُ —
إلا ما شذ من عَضَضْتَ تَعْضُّ على ما ذكرنا ، وحكى يونس أنهم قالوا : كَعَعْتَ —
أى : جبت — تَكْعُ بالفتح فيهما ^(١) وَتَكْعُ بالكسر أشهر ؛ فمن فتح
فلاجل حرف الحلق ، قال سيبويه : لما كان العين في الأغلب ساكنا بالإدغام
لم يؤثر فيه حرف الحلق كما أثر في صَنَعَ يَصْنَعُ . ومن فَتَحَ فلاشها قد تتحرك في
لغة أهل الحجاز ، نحو : لَمْ يَكْعَعْ وفى يَكْعَعْنَ اتفاقا كِيَصْنَعُ وَيَصْنَعْنَ
قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فِعْلٍ فَتَحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالًا ،
وَطَبَّى تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى : بَقِيَ يَبْقَى ، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ
فَمِنْ التَّهْدِاخِلِ »

مضارع
فعل
مكسور
العين

وظاهر كلام ابن جنى وابن عصفور أن الشذوذ في يجد من جهة ضم العين
لامن جهة حذف الفاء لأن العين على كلامهما مكسورة في الأصل فيتحقق مقتضى
الحذف ، فيكون قياسا ، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لعارضه ؛
فيكون الشذوذ في حذف الفاء ، ورواية الكسر التي حكاهما السيرافي في هذا البيت
لا ترد هذا الاحتمال كما زعم البغدادى في شرح الشواهد

(١) هذه لغة حكاها يونس ، وحكى غيره في هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى :
إحداها كنصر ، والثانية كضرب ، والثالثة كعلم ، وقد أشار المؤلف إلى الثانية

أقول : اعلم أن القياس في مضارع فعل المكسور العين ^(١) فَنَحَّى ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوى ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهى حَسَبَ يَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَيُسَّ يَيْسُ ، وَيَبَسَ يَيْبَسُ ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوى لم يرد فى مضارعها الفتح . وهى وَرَثَ يَرِثُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَفِقَ يَفِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَلِيَ يَلِي ، وجاء كلمتان رُوى فى مضارعها الفتح ، وهما : وَرَى الزَّندَ يَرِي ، وَوَبَقَ يَبِيقُ ، وإنما بَنَوْا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتخفف الكلمة ، وجاء وَحَرَ صدره من الغضب ، ووغر بمعناه ، يَجِرُ وَيَغِرُ ، وَيَوْحَرُ

(١) توضيح المقام وتفصيله أن القياس فى مضارع فعل بالكسر يفعل (بالفتح) ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضى لفظا كما خالفه معنى ، ولا تنحصر الألفاظ التى جاءت على القياس من هذا الباب فى عدد معين ؛ بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثى ماضيه بكسر العين لا بد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع حديثها قريبا ، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ يخالف للقياس ، وما جاء بالضم منه فهو متداخل ، والذي جاء بالكسر ضربان : ضرب جاء فيه - مع الكسر الذى هو شاذ - الفتح الذى هو القياس ، وضرب لم يجيء فيه إلا الكسر الذى هو شاذ ، فأما الضرب الأول فأربعة عشر فعلا ، خمسة منها من غير المثال الواوى ؛ ذكر المؤلف منها أربعة ، والخامس بئس (بالوحدة) يئس ويأس ، وتسعة من المثال الواوى ؛ ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل هل ويوهل ، وأما الضرب الثانى فتسعة عشر فعلا ، ستة عشر منها من المثال الواوى ، ذكر المؤلف منها عشرة والباقي هو : وروى المخ يرى : أى سمن ، ووجد يجد وجدا : أى أحب ، ووقع عليه يعق : أى عجل ، وورك يرك وروكا : أى اضطجع ، ووكم يكم وكما : أى اغتم ، ووقه له يقه : أى سمع له وأطاع ، والثلاثة الباقية من الأجوف الواوى ، وهى من هذا الضرب على ما ذهب إليه الخليل ، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهى طاح وتاه وآن) وأما الضرب الثالث - وهو المضموم فى المضارع - فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهى فضل ونعم وحضر ودمت ومت ونكل ونجد) وقد سبق له ذكر ركن

وَيَوْعَرُ أَكْثَرُ ، وجاءَ وَرِعَ يَرِيعُ بالكسر على الأكثر ، وجاءَ يَوْرَعُ ، وجاءَ
وَسِعَ يَسِعُ وَوَطِئَ يَطِئُ ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموها
بمد حذف الواو ففتح عين المضارع ، وقالوا : جاءَ وَهَمْتُ أَهْمُ ، والظاهر أن أَهْمَ
مضارع وَهَمْتُ - بفتح العين - ومضارع وَهَمْتُ بالكسر أَوْهَمَ بالفتح ، ويجوز
أن يكون وَهَمْتُ أَهْمُ - بكسرهما - من التداخل ، وجاءَ أَنْ يَتَيْنِ مِنَ الْأَوَانِ ،
وطاح يطيح ، وتاه يتيه ، كما ذكرنا ، وجاءَ وَلَهَ يَلُهُ ، وَيَوْلَهُ أَكْثَرُ ، قالوا : وجاءَ
وَعِمَ يَعِمُ ، بمعنى نعم يَنْعَمُ ، ومنه عِمٌ صَبَاحًا ؛ وقيل : هو من أُنْعِمَ بحذف النون تشبيها
بالواو ، فقوله «أو كسرت إن كان مثالا» أي : مثالا واويا ، وليس الكسر بمطرد
في كل مثال واوي أيضا ، فما كان ينبغي له هذا الاطلاق ، بل ذلك محصور
فيما ذكرناه .

قوله « وطيء تقول في باب بَقِيَ يَبْقَى » مضى شرحه

قوله «وأما فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ فَمِنَ التَّدَاخُلِ» المشهورُ فَضِلَ يَفْضُلُ ، كدخل
يدخل ، وحكى ابن السكيت فَضِلَ يَفْضُلُ ، كحذَرَ يَحْذَرُ ، فَضِلَ يَفْضُلُ يكون
مركبا منهما ؛ وكذا نَعِمَ يَنْعَمُ مركب من نَعِمَ يَنْعَمُ كحذَرَ يَحْذَرُ وهو المشهور ؛
ونَعِمَ يَنْعَمُ كظرف يظرف ، وحكى أبو زيد حَضَرَ يَحْضُرُ ؛ والمشهور حَضَرَ بالفتح
وجاء حرفان ^(١) من المعتل : دِمَّتْ تَدُومُ وَدِمَّتْ تَمُوتُ - بكسر الدال والميم
في الماضي - والمشهور ضمهما كقُلْتُ تقول ، وهما مركبان ؛ إذ جاء دِمَّتْ تَدَامُ وَدِمَّتْ
تَمَاتُ ، كخِفْتُ يَخَافُ ، قال :-

(١) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين ، وهما : كدَّتْ تَكُودُ
وجدت تجود - بكسر أول الماضي فيهما - والأصل فيهما كاد يكود وجاد يجود
- مثل قال يقول - وكاد يكاد وجاد يجاد - مثل خاف يخاف - فأخذ المضارع من
الأولى مع الماضي من الثانية

١٧ - بُنَيَّتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عَيْشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي (١)

وحكى أبو عبيدة نَكَلَ يَنْكُلُ، وأَنكره الأصمعي، والمشهور ^(٢) نَكَلَ يَنْكُلُ، كَقَتَلَ يَقْتُلُ، وحكى نَجَدَ يَنْجُدُ ^(٣): أى عرق، وَنَجَدَ يَنْجُدُ كَحَذَرَ يَحْذَرُهُ المشهور

قال: «وَإِنْ كَانَ عَلَىٰ فَعْلٍ ضُمَّتْ»

مضارع
فعل
مضموم
العين

(١) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الجوهري في الصحاح ، وابن جني في الخصائص (١ ص ٣٨٦) ولكنه رواه هكذا
بُنِيَ يَا سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عِشْيَ وَلَا يُؤْمِنُ أَنْ تَمَاتِي
وبنيتي في رواية المؤلف تصغير بنت أضيف إلى ياء المتكلم ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، و «سيدة البنات» جعله بعضهم نعتا للمنادى ، وأجاز فيه الرفع والنصب ، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منادى بحرف نداء محذوف و«عيشي» فعل دعاء ، و«تماتي» لغة في تموتين ، فقد جاء هذا الفعل من باب نصر ، كقال يقول ، قال الله تعالى (قل موتوا بغيظكم) ومن باب علم ، كخاف يخاف ، وقد قرئ في قوله تعالى (باليتي مت قبل هذا) وفي قوله تعالى (ولئن تم أوقلتن لآلئ الله تحشرون) بضم الميم على أنه من اللغة الأولى ، وبكسرها على أنه من اللغة الثانية ، قال الصاغاني في العباب : « قد مات يموت ، ويمات أيضا ، وأكثر من يتكلم بها طيء ، وقد تكلم بها سائر العرب » اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة أخرى كباع يبيع

(٢) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب ، ونصر ، وعلم ، فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية ، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة واحد منهما .

(٣) النجد - بفتحين - : العرق من عمل أو كرب أو غيرهما، قال النابغة الذبياني:

يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلَأَ مُعْتَصِمًا بِالْخَيْرِ رَأَتْهُ بَعْدَ الْإَيْنِ وَالنَّجْدِ

والفعل نجد ينجد - كعلم يعلم - ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية

أقول : اعلم أن ضم عين مضارع فعل المضموم العين قياس لا يتكسر ، إلا في كلمة واحدة ، وهى كُذِّت بالضم تكَاد ، وهو شاذ ، والمشهور كِدَّتْ تَكَادُ كَخِفَّتْ تَخَافُ ، فإن كَانَ كُذِّت بالضم كَقُلْتُ فهو شاذ^(١) أيضا ، لأن فَعَلَ يَفْعَلُ يفتحهما لا بد أن يكون حلقى العين أو اللام

قال « وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كَسَرَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ نَاءً زَائِدَةً نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ فَلَا يُغَيَّرُ ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً ،

مضارع
لا كثر
اللام

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى ، لكن الذى فى اللسان والقاموس وكتاب الأفعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم ، كما تقدم ، ومن باب عنى مبني للمجهول ، ونص فى اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر ، كما ذكر المؤلف ولم يذكر ما يصح أن يكون ماضيا له ، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذاً ، ليس من باب التداخل . نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة ، وجاء متعديا من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه ، ولكن واحداً من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى فى البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة (١) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واوياً ويائياً : أما الواوى فقد جاء من باب علم ومن باب نصر ، مثل خفت تخاف ، وقلت تقول ، فتقول فى الماضى المسند للضمير : كدت - بكسر الكاف - على الأول - وضمها - على الثانى ، وأما اليائى فجاء من باب علم ليس غير ، وجاء من باب باع بمعنى آخر ، تقول : كاد الرجل الرجل يكيد كيدا : أى دبر له ، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيدا وكيدا) ، وتقول : كادت المرأة تكيد كيدا ، إذا خاضت ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب : كدت - بضم الكاف - تكاد من باب التداخل ، وأن الماضى أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم ، كما أن قولهم : كدت - بكسر الكاف - تكود متداخل أيضا ، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر ، فاعتبار المؤلف تبعاً لسيبويه كدت - بالضم - تكاد شاذ ، سواء كان من باب كرم أو نصر ، ليس بوجيه ، بل هو من التداخل ، لأنه لا يعدل إلى القول بالشذوذ ما أمكن الحل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مراراً

نَحْوِ أَحْمَرَ وَأَحْمَرَ فَيَدْعُمُ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤْفِلُ إِلَّا أَنَّهُ
رُفِضَ كَمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الهمزتين فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخَفَّفَ فِي الْجَمِيعِ ، وَقَوْلُهُ :
١٨ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمَا *

شَاذٌ ، وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
تَقَالِي ص ٥٠

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهري في الصحاح ، ونقله اللسان ،
ولم نقف على نسبه إلى قائل معين ، ولا وقفنا له على سابق أو لاحق ، والاستشهاد به
في قوله يؤكرم حيث أبقى الهمزة ، فلم يذفها كما هو القياس في استعمال أمثاله ، ولم
يخففها بقلبها واوا ؛ وإن لم يكن ذلك القلب واجباً ، لعدم الهمزتين . قال سيدييه
(ح ٢ ص ٣٣٠) : « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في فعل ويفعل (وبقصد
المضارع المبني المعلوم والمبني للمجهول) وأخواتهما ، كما ثبتت التاء في تفعلت وتفاعلت
في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطر الحذف فيه لأن
الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه . واجتمعوا على حذفه
كما اجتمعوا على حذف كل وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من
نفس الحرف لأنه زيادة لحقه زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل وأن له عوضاً إذا
ذهب ، وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر ، قال الراجز ، وهو خطام المجاشعي :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ *

ولما هو من أنفيت ، وقالت ليلي الأخيلية :-

* كُرَاةُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرَّزَبِ *

انتهى كلامه بحروفه . وخطام بزنة كتاب ، وما أنشده ليلي الأخيلية هو عجز بيت
تصف فيه قطاة تدلت على فراخها وفراخها حص الروس (أي : لاريش عليها)
وصدرة : —

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّؤُوسِ كَأَنَّهَا *

أقول : يعنى وإن كان الماضى غير الثلاثى المجرد كُسِرَ ما قبل الآخر ، فى غير ما أوله التاء ؛ لأنه يتغير أوله فيه ، سواء كان رباعياً ، أو ثلاثياً مزيداً فيه ، أو رباعياً كذلك ، نحو دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ ، وَأَنْكَسَرَ يَنْكَسِرُ ، وَاحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ ، وإنما كسر ما قبل الآخر فى غير ما فى أوله التاء لأنه يتغير أوله فى المضارع عما كان عليه فى الماضى : إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه ، وإما بضم الأول ، وذلك فى الرباعى نحو يُدَحْرَجُ [ويُدخل] وَيُقَاتِلُ وَيُقَطِّعُ ، والتغيير يُجَرِّىءُ على التغيير ، وأما ما فيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التى لا بُدَّ منها قوله « أو لم تكن اللام مكررة » كان أولى أن يقول : أو تكن اللام مدغمة ؛ لأن نحو يَسْحَنُكَ مكرر اللام ولم يدغم ^(١)

قوله « ومن ثم » إشارة إلى قوله قبل : « المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضى » وقد مر فى شرح الكافية ^(٢) فى باب المضارع ما يتعلق بهذا الموضع

(١) اسْحَنُكَ الليل : أى اشتدت ظلمته ، واسْحَنُكَ الشعر فهو مسْحَنُكَ : أى اشتد سواده ، وقول المؤلف : « كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة » ليس بأولى مما ذكره صاحب الأصل ؛ بل العبارتان مشتملتان على قصور ؛ فكما أن عبارة الأصل لا تشمل نحو اسْحَنُكَ يسْحَنُكَ وجلبب يجلبب واقعفس يقعفس ، كذلك عبارته التى اختارها لا تشمل نحو عازه يعازه وماده الجلبب يماده وشاقه فى الأمر يشاقه ؛ فإن هذه الكلمات على زنة فاعل ، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هى مدغم فيها ، إلا أن يقال : إن عبارته من باب الحذف والإيصال ، وأصلها « أو تكن اللام مدغماً فيها » فحذف حرف الجر وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر وهو بعيد ، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغماً ليس بوجه ؛ لأن حركة ما قبل الآخر قبل الإدغام هى الكسر ، فالأمر فيه جار على الأصل قبل الاستثناء ، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره ، وغيره يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كيستغفر أو تقدير أكيحمر إلا أن يكون نظراً إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل (٢) قال المؤلف فى شرح الكافية : « إنه قد يطرأ فى الأكثر الحكم الذى

واعلم أن جميع العرب ، إلا أهل الحجاز ، يُجَوِّزون كسر حرف المضارعة كسر
سوى الياء في الثلاثي البني للفاعل ، إذا كان الماضي على فعل بكسر العين ، فيقولون :
أنا إَعْلَمُ ونحن نَعْلَمُ وأنت تَعْلَمُ ، وكذا في المثال والأجوف والناقص والمضاعف ،
نحو إِيَجَلُ وَإِخَالُ وَإِشْقَى وَإِغَضُ ، والكسرة في همزة إخال وحده أكثر
وأفصح من الفتح ، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضي ، ولم
يكسر الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله في المضارع السكون ، ولم يكسر العين لئلا يلتبس
بِفَعْلٍ المفتوح بِفَعْلٍ المكسور ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء
استقلالاً ، إلا إذا كان الفاء واوا ، نحو يِيَجَلُ ، لاستثقالهم الواو التي بعد الياء المفتوحة
وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ما قبلها ؛ فأجازوا الكسر مع الواو في الياء أيضاً
لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء ، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب
الواو ياء ، نحو يِيَجَلُ ، وبعضهم يقلبه ألفاً لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فالـ
الألف التي هي الأخرى أولى ، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغة جميع العرب
إلا الحجازيين ، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفاً لغة بعضهم في كل مثال واوى ،
وهي قليلة .

وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة في أبي ،
ياء كان أو غيره ، لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور ، وأبي
مفتوح العين ، فخرّ أهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء ^(١) ، وأيضاً فإن

ثبتت علته في الأقل ، كحذفهم الواو في تعدوا وعد ونعد ، لحذفهم لها في يعد ، وكذا
حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم ، لحذفهم لها في أكرم »

(١) « أبي » مفتوح العين ، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة في
مضارعه . إلا أنهم شنوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذي يجوز كسره في غيره
بهو الألف والنون والتاء ، ثم استمرروا طعم الشذوذ فشذوا فوق ذلك بكسر
الياء من حروف المضارعة أيضاً

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير يَبْي كَيَّجَل^(١) وإنما ارتكبوا الشذوذ في جواز كسر أول تَأْبَى وَتَأْبَى وَآبَى لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين ، فكأن عين ماضيه مكسور ، ولا يمتنع أن يقال : إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيء في فتحه ، ثم جُوزَ كسر حروف المضارعة دلالة على أصل أبي

وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء في حَبَّ فقالوا : إَحَبُّ نَحِبُّ نَحِبُّ نَحِبُّ وَتَحِبُّ ، وذلك لأن حَبَّ يَحِبُّ كَعَزَّ يَعِزُّ شاذ قليل الاستعمال ، والمشهور أَحَبُّ يُحِبُّ ، وهو أيضا شاذ من حيث إن فَعَلَ إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضوم العين ، وَتَحِبُّ مكسور العين ، ففيه شذوذان ، والشذوذ يجرى على الشذوذ ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه فَعَلَ ، وقال غير سيبويه : إن إَحَبُّ وَنَحِبُّ وَتَحِبُّ بكسر حروف المضارعة مضارعاتُ أَحَبَّ ، وشذوذهم لكسر المضموم ، كما قالوا في الْمُغَيَّرَةِ الْمُغَيَّرَةِ ، وكذا الْمُصَحَّفِ^(٢) وَالْمُطَرَفِ^(٣) في الْمُصَحَّفِ وَالْمُطَرَفِ .

(٤) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة في يَأْبَى ، ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء ، لسكونها إثر كسرة فيصير يَبْيى ، وهو أخف من يَبْيى ، لأن حرفه العلة أخف من غيره ، ونقول : لو أن ذلك الذى ذكره المؤلف من غرضهم لكان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها ، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لأمكنهم أن يقلبوا الهمزة ألفا ، لسكونها إثر فتحة ، فيصير يَابْيى ، والألف أخف حروف العلة (٥) قال فى اللسان : « المصحف بضم فسكون ففتح - والمصحف - كتنبر - : الجامع للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، كانه أصحف : أى جعل جامعا للمصحف المكتوبة بين الدفتين ، والفتح فيه لغة ، قال أبو عبيد : تميم تكسرها وقيس تضمها ، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح ، إنما ذلك عن اللحياني عن الكسائي . - استثقلت العرب الضمة في حرف ف فكسرت الميم وأصلها الضم فمن ضم جاء به على أصله ومن كسر فلا مستثاله الضمة اهـ » (٦) قال فى اللسان : « المطرف والمطرف - بكسر الميم وتضمها مع سكون

وكسر [وا] أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة « نحو أنت تَسْتَفْرِ وتَحْرُجُ ، تنبئها على كون الماضي مكسور الأول ، وهو همزة ثم شبهوا ما في أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو تَكَلَّمَ وتَعَاوَلَ وتَدَحَّرَجَ بباب انْفَعَلَ ، لكون ذى التاء مطاوعا في الأغلب كما أن انْفَعَلَ كذلك ، فَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ مطاوع فَعَّلَ وَفَاعَلَ وَفَعَّلَ ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعها ، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك . وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعَلَ مضوم العين مُنْبِئِينَ به على ضمة عين الماضي لاستئصال الضمتين لو قالوا مثلا : تُظَرُّفُ

قوله « من توالى همزتين » إنما حذفت ثانية همزتي نحو أَوْ كَرِمٌ مع أن قياسها أن تُقَلَّبَ واوًا كافي أو يُدِيمَ على ما يجيء ، في باب تخفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس

قال : « الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرِحَ غَالِبًا ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدَسَ وَحَذَرَ وَعَجَلَ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكَسَ وَحُرَّ وَصَفِرَ وَغَيْرَ ، وَمِنْ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحَلَى عَلَى أَفْعَلَ »

أقول : اعلم ^(١) أن قياس نعت ماضيه على فَعَلَ - بالكسر - من الأدواء الباطنة كالوجع واللوى ^(٢) وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنكد

الطاء وفتح الراء فيهما - واحد المطارف ، وهى أردية من خز مربعة لها أعلام ، وقيل : ثوب من خز مربع له أعلام : قال الفراء : المطرف من الثياب : ما جعل في طرفيه علمان ، والأصل مطرف بالضم فكسروا الميم ، ليكون أخف كما قالوا مغزل - كنبير - وأصله مغزل - بالضم - من أغزل . أى أدير . . . وفى الحديث رأيت على أبى هريرة رضى الله عنه مطرف خز ، هو بكسر الميم وفتحها وضمها : الثوب الذى في طرفيه علمان ، والميم زائدة « اهـ

(١) شرحنا بعض أمثلة هذا الفصل فيما مضى (من ص ٧١ - ص ٧٣) وستكلم على ما لم يذكر هناك (٢) اللوى : وجع فى المعدة

وَالْعَسَرِ وَالْعَزَّ، ونحو ذلك من الهمجانات والخفة غير حراره الباطن والامتلاء كالأرج والبطر والأشر والجذل والفرح والقلق^(١) والسلس أن يكون على فعلٍ

وقياس ما كان من الامتلاء كالسكر والرئى والغرث^(٢) والشمع، ومن حرارة الباطن كالعطش والجوع والفضب واللف والثلكل^(٣) - أن يكون على فعلان

وما كان من العيوب الظاهرة كالعور والعمى، ومن الحلى كالسواد والبياض والزبب والرسح والجرد والهنضم^(٤) والصلع - أن يكون على أفعل، ومؤنثه فعلاء، وجمعها فُعل

(١) الأرج : توهج ريح الطيب . والأشر : المرح والبطر ، وقد جاء الوصف منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو سكونها أو فتحها ، وجاء أشران أيضا ، والجذل : الفرع ، وقد جاء الوصف كغضبان أيضا ، وقد جاء فى الشعر جاذل . والقلق : الانزعاج ، ويقال : رجل قلق ومقلق وامرأة قلقة ومقلقة . والسلس ومثله السلاسة والسلوس كخروج : اللين والسهولة والانتقياد

(٢) الغرث - بالغين المعجمة والراء المهملة - أيسر الجوع ، وقيل : أشده ، وقيل : الجوع مطلقا ، والرجل غرث وغرثان والأنثى غرثى وغرثانة

(٣) اللف : الأسى والحزن والغىظ ، ويقال : هو الأسف على شيء يفوتك بعد أن تشرف عليه ، والوصف للف ولهف ولهفان . والثلكل - بفتحيتين : فقدان الحبيب ، ويقال : هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما . ويقال : هو فقدان المرأة زوجها ، ويقال هو فقدان المرأة ولدها ، والرجل ثاكل وثلكلان والمرأة ثكلى وثلكل وثلكل

(٤) الزبب : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، وقيل : هو كثرة الشعر وطوله ، والوصف منه أزب وزباء ، والجرد : قصر الشعر ، وهو عيب فى الدواب ، وهو ورم فى مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنع المشى ، والذكر

فمن ثم قيل في عَمَى القلب عَمَّ لكونه باطنا ، وفي عَمَى العين أَعْمَى ، وقيل :
الاقطع والأجزم ، بناء على قَطَعَ وَجَزِمَ ^(١) وإن لم يستعملا ، بل المستعمل قُطِعَ
وَجُزِمَ - على ما لم يسم فاعله - والقياس مقطوع ومجذوم

وقد يدخل أَفْعَلُ على فِعِلْ قالوا في وَجَرَ - أى خاف - وهومن العيوب
الباطنة ، فالقياس فَعِلَ : وَجِرَ وَأَوْجِرُ ، ومثله سَحَقَ وَأَسْحَقُ ،

وكذا يدخل فَعِلَ على أَفْعَلِ في العيوب الظاهرة وأُخْلِيَ ، نحو شَعَثَ
وَأَشَعَثَ ، وَحَدِبَ وَأَحْدَبَ ^(٢) وَكَدِرَ وَأَكْدَرَ ، وَقَمِسَ وَأَقَمَسَ ^(٣) وكذا

أَجْرَدَ ، والاثني جرداء ، وقالوا : مكان جرد - كسبط - وأجرد ، وجرد - كفرح ،
وأرض جرداء وجردة - كفرحة ، إذا كانت لا نبات بها ، والهضم : ختم البطن
ولطف الكشح ، وهو أهضم ، وهى هضباء وهضم ، ويقال : بطن هضم
ومهضوم وأهضم

(١) حكى صاحب القاموس واللسان : قطعت يده قطعا - كفرح فرحا - وقطعة -
بفتح فسكون - وقطعا - بضم فسكون ، إذا انقطعت يده عرض لها ، وحكى أيضا :
قطع - كفرح وكرم - قطاعة - كجزالة - إذا لم يقدر على الكلام أو ذهبت سلطة
لسانه ، ومثل ذلك كله في كتاب الأفعال لابن القوطية ، فان كان الأقطع وصفا
بأحد هذه المعاني فلا محل لانكار المؤلف مجيء المبني للفاعل من هذا الفعل ، وإن
كان الأقطع وصفا بمعنى الذى قطعت يده بفعل فاعل ، لا يمرض عرض لها ، فكلامه
مستقيم . وحكى من ذكرنا أيضا : جذمت يده - كفرح - إذا قطعت ، وجذمتها -
كضرب - فهو أجزم ، فان كان الأجزم في كلام المؤلف وصفا بهذا المعنى فلا محل
لانكاره ، وإن كان مراده بالأجزم المصاب بالجذام فسلم ، لأنه لم يستعمل منه إلا جزم
مبني للمجهول

(٢) في اللسان : الحدب : خروج الظفر ودخول البطن والصدر ، تقول : رجل
أحدب وأحدب ، والأخيرة عن سيويه

(٣) القمس : دخول الظفر وخروج البطن والصدر . ويقال : الرجل أقمس
(١٠٠ - ١٠١)

يدخل أيضا قِيلَ على فَعْلَانَ في الامتلاء وحرارة الباطن ، كَصَدِيدٍ ^(١) وَصَدْيَانِ
وَعَطِشٍ وَعَطِشَانِ

ويدخل أيضا أَقْعَلَ على فَعْلَانَ في المعنى المذكور ، كَأَهْمٍ وَهَيَّانٍ ،
وَأَشِيمٍ ^(٢) وَشَيَّانٍ

وقد ينوب ^(٣) فعْلَانِ عن فَعَلَ ، كَغَضَبَانِ ، والقياس غَضِبَ ؛ إِذَا غَضِبَ هَيَّجَانِ ؛

وقعس ، كَقَوْلِهِمْ : أَجْرِبْ وَجْرِبْ ، وَأَنْكِدْ وَنَكِدْ ، قَالَ فِي اللِّسَانِ : وَهَذَا الضَّرْبُ
يَعْتَقِبُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَثَلَانِ كَثِيرًا

(١) الصدى : شدة العطش ، وقيل : هو العطش ما كان ، تقول : صدى : صدى
يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كطل - وصديان ،
والآثى صديا

(٢) تقول : هم البعير يهيم - كعلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسر ها - إِذَا أَصَابَهُ
دَاءٌ كَالْحُمَى يَسْخَنُ عَلَيْهِ جِلْدُهُ فَيَشْتَدُّ عَطَشُهُ ، وَهُوَ هَيَّانٌ وَمِهْيُومٌ وَأَهِيمٌ ، وَالْآثَى هَيْمِيٌّ
وَمِهْيُومَةٌ وَهِيَاءٌ ، وَأَمَّا الْهِيَامُ بِمَعْنَى شِدَّةِ الْعَشْقِ وَالْإِفْتَانِ بِالنِّسَاءِ فَقَعْلُهُ هَامٌ يَهِيمُ -
كَبَاعٍ يَبِيعُ - وَيُقَالُ فِي الْمَصْدَرِ : هَيَاوْهِيَوْمَا وَهِيَامَا - بِالْكَسْرِ - وَهِيَامَانَا - بِفَتْحَاتٍ -
وَالرَّجُلُ هَاتِمٌ وَهِيَّانٌ وَهِيُومٌ ، وَالْآثَى هَاتِمَةٌ وَهَيْمِيٌّ . وَتَقُولُ : شَيْمُ الْفَرَسِ يَشِيمُ شِيَمًا -
كَفَرَحٍ يَفْرَحُ فَرَحًا - فَهُوَ أَشِيمٌ ، إِذَا خَالَفَتْ لَوْنُهُ بَقْعَةً مِنْ لَوْنٍ غَيْرِهِ ، وَقَدْ رَاجَعْنَا
اللِّسَانَ وَالْقَامُوسَ وَالْمَخَصَصَ وَالْأَفْعَالَ لِابْنِ الْقَوْتِيَّةِ وَكِتَابَ سَيُوبِيَةَ وَالْمَصْبَاحَ
وَمُخْتَارَ الصَّحَاحِ فَلَمْ يَجِدْ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ ذَكَرَ أَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ شَيَّانٌ أَيْضًا

(٣) ظاهره أنه لم يجيء الوصف من غضب إلا غضبان ؛ إِذْ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ
النِّيَابَةِ لَا مِنْ بَابِ الدِّخُولِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ بَلْ حَكِيَ لَهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ وَغَيْرُهُ
بِمَانِيَةِ أَوْصَافٍ : غَضَبٌ - كَفَرَحٌ - وَغَضُوبٌ - كَهَبُورٌ - وَغَضِبٌ - كَعَتَلٌ -
وَعُظْبَةٌ - بِزِيَادَةِ النَّاءِ - وَغُظْبَةٌ - بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَالضَّادِ مَضْمُومَةٌ أَوْ مَفْتُوحَةٌ وَالْبَاءُ
مَشْدُودَةٌ ، وَغُضْبَانٌ - وَغُضِبٌ - كَمُضِدٌ -

وإنما كان كذلك ؛ لأذ، الغضب يلزمه في الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا : مَجِلَّ
وَمَجْلَان ، فَمَجِلُّ باعتبار الطيش والخفة ، وِعَجْلَان باعتبار حرارة الباطن
والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب

وقالوا : قَدَح ^(١) قَرَبَان إذا قارب الامتلاء ، وَنَصَفَان إذا امتلأ إلى
النصف ، وإن لم يستعمل قَرِب وَنَصِيف ، بل قارب وَنَاصِف ؛ حملا على المعنى :
أى امتلأ .

ويجىء فعيل فيما حقه فَعِلُّ ؛ كَسَقِمَ وَمَرِيض ، وحمل سَلِمٌ على مريض .
والقياس سالم

ويجىء فعيل في المضاعف والمنقوص اليائى أكثر كالطَّبِيب وَاللَّيْب
وَالْحُسَيْسِ وَالْتَقَى وَالشَّقَى ،

وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة — أى : مطلق الاتصاف ^(٢) بالمشتق

(١) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيويه قال : « وقالوا : قدح نصفان وجمجمة
نصفى ، وقدح قربان وجمجمة قربى ؛ إذا قارب الامتلاء ، جعلوا ذلك بمنزلة الملاك ؛
لأن ذلك معناه معنى الامتلاء ؛ لأن النصف قد امتلأ ، والقربان ممتلئ أيضا إلى
حيث بلغ ، ولم نسمعهم قالوا : قرب ولا نصف ، اكتفوا بقارب وناصف ، ولكنهم
جاءوا به كأنهم يقولون قرب ونصف ، كما قالوا : مذا كبر ، ولم يقولوا : مذكبر ولا
مذكار » اهـ ، والجمجمة : القدح أيضا

(٢) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء ؛ فإن مذهبهم أن
الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه في جميع الأزمنة ، وقد
أوضح هذه المخالفة في شرح الكافية فقال : (ج ٢ ص ١٩٩) : « والذي أرى أن
الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان ليست أيضا موضوعة
للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل
فيها عليهما ، فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة

منه من غير معنى الحدوث — في هذا الباب وفي غيره ، وإن كان أصل فاعل

الحدوث ، وذلك كخاشنٍ وساخِطٍ وجائع

ويعنى بالجلّى الخلق الظاهرة كالزَّبِّ والغَمِّ ^(١) فيعم الألوان والعيوب

قال : « وَمِنْ نَحْوِ كَرُمٍ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشْنٍ وَحَسَنِ وَصَمَبٍ وَصُلْبٍ وَجَبَانٍ وَشُجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالضم

أقول : الغالب في باب فَعُلَ فَعِيلٌ ، ويجيء فُعَالٌ — بضم الفاء وتخفيف

العين — مبالغة فَعِيلٌ في هذا الباب كثيرا ، لكنه غير مطرد ، نحو طَوِيلٌ

وطُوَالٌ ، وَشَجِيعٌ وَشُجَاعٌ ، ويقل في غير هذا الباب كعَجِيبٌ وَعُجَابٌ ؛ فان

شَدَّدَتِ العين كان أبلغ كطُوَالٌ ، ويجيء على فِعْلٍ كخَشْنٍ ، وعلى أَفْعَلٍ كأخْشَنَ

وخَشَناء ، وعلى فاعل كعَاقِرٍ

قال : « وَهِيَ مِنْ فَعَلَ قَلِيلَةٌ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيصٍ وَأَشْيَبٍ وَصَيِّقٍ

وَنَجِيٍّ مِنَ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدَّاهُمَا عَلَى فَعْلَانٍ نَحْوُ جَوْعَانَ

وَشَبَعَانَ وَعَطْشَانَ وَرَيَّانَ »

الصفة
المشبهة
من فعل
بالفتح
قليلة

أقول : إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعْلٍ لأنه غالب في الأدوية الباطنة والعيوب

الظاهرة والحلى ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة كما مر في شرح

أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك

بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى

من بعض ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة ؛ لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في

زمان ؛ كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ،

كما تقول : كان هذا حسنا فقبض أو سيصير حسنا ، أو هو الآن حسن فقط ، فظهوره

في الاستمرار ليس وضعياً اهـ

(١) الغم : أن يكثر الشعر في الوجه والفتا حتى يضيقا ، يقال : رجل أغم

وجبهة غماء ، قال هذبة بن الحشرم :

فَلَا تَنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَعْمَ الْقَفَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

الكافية لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فعلٌ للفرائز ، وهى غير متعدية ومستمرة ، وأما فعلٌ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر ، كالدخول والخروج ، والقيام والقعود ، وأشبهُ نادر ، وكذا أميل من مال يميل ، وحكى غير سيبويه ^(١) مِيلٌ يَمِيلُ كَجَيْدٍ يَجِيدُ فهو أجيد ^(٢) ، وقِيْعِلٌ لا يكون إلا فى الأجوف ، كَالسَّيِّدِ وَالْمَيْتِ وَالْجَيْدِ وَالْبَيْنِ ، وَفِيْعِلٌ - بفتح العين - لا يكون إلا فى الصحيح العين ، اسماً كان أو صفة ، كَالسَّيِّدِ وَالْعَيْلَمِ وَالنَّيْرِبِ وَالصَّيْرَفِ ^(٣) وقد جاء حرف واحد فى المعتل بالفتح ، قال :

(١) حكى ابن القطاع ميل ميلا - كفرح فرحا - إذا اخرج خلقة ، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة ، أو إذا لم يكن معه سيف ، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا ، إذا عدل ، وحكى مال يمال مالا ، إذا كثر ماله ، ورجل مال وامرأة مالة ، وصف بالمصدر ، أو هو صفة مشبهة كفرح ، أو مخفف مائل ، أو مقلوبه على نحو ما سبق بيانه (ص ٢١ هـ ٤) وحكى أبو زيد أنه يقال : ميل الحائط يميل - كعلم يعلم - ومال يميل - كباع يبيع - فالحائط ميلاء ، والجدار أميل

(٢) الجيد - بفتحتين - طول العنق وحسنه ، وقيل : دقته مع طول ، والفعل جيد يجيد - كعلم يعلم - ويقال : عنق أجيد وامرأة جيداء ، ولا يتعت به الرجل (٣) الشيلم ، ومثله الشولم والشالم ، هو حب صغار مستطيل أحمر كأنه فى خلقة سوس الخنطة ، وهو مر شديد المرارة ، والغليم : الجارية المعتلة ، ومنبع الماء فى الآبار ، والصفدع ، والسلفقة الذكر ، والشاب الثرىض المفرق الكثير الشعر ، والنيرب : الشر والنميمة ، قال الشاعر (عدى بن خزاعى) :-

وَلَسْتُ بِذِي نَيْرِبٍ فِي الْكَلَامِ وَمَنَاعَ قَوْمِي وَسَبَّابَا

والصيرف : النقاد ، وهو الذى يبيع الفضه بالذهب ، وهو المحتال المجرب ، فالكلمة الأولى اسم ليس غير وكذا الثالثة ، والثانية اسم أو وصف ، والرابعة وصف ليس غير

١٩ — * مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ ^(١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادي في شرح الشواهد ، بل هو البيت الخامس عشر ، وبعده :

وَبَعْضُ أَغْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجْنِ دَارَ كَرَقَمِ الْكَاتِبِ الْمُرَقِّنِ
بَيْنَ نَقَا الْمُلْقَى وَبَيْنَ الْأَجُونِ يَادَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَخْدَنِ
بِكَ الْمُهَيِّ مِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدِنِ

والشعيب - بفتح أوله - المزايدة الصغيرة . والعين : التي فيها عيون ونقوب فهي تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز المزايدة ، والشجون : جمع شجن ، وهو الحزن . والشجن : جمع شاجن مثل راعع وررع والشاجن : اسم فاعل من شجنه يشجنه ؛ إذا حزنه ، وبابه نصر . ورقم الكاتب : مرقومه ، والمرقن : صفة للكاتب ، وهو الذي ينقط الكتاب . وقوله : دارخبر قوله وبعض أغراض . والنقا : الكثيب من الرمل ، والملقى والأجون : مكانان . والبخذن : المرأة الرخصة الناعمة التارة ، هذا أصله ، وقد سموه امرأة ، وهو كزبرج وجعفر . والمطفل : ذات الطفل . والمشدن : ذات الشادن وهو ولد الظبية ، والشاهد في البيت كما قال الأعلم مجيء عين على فعل بالفتح ، وهو شاذ في المعتل ، لم يسمع إلا في هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا ، وهذا بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح . ونقول : وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاه في اللسان ، وفي شرح أدب الكاتب ، وهذا الذي ذكره من أن سيداً ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيديويه ، وهو أحد ثلاثة مذاهب ، وثانيها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شذوذاً كما كسروا الباء من البصري ، وثالثها وهو مذهب الفراء أن أصله على زنة فيعل مثل طويل ؛ فقدمت الياء إلى موضع العين ، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وهذا عنده قياس مطرد في كل ما جاء على فيعل صفة مشبهة من الأجوف ، وسيأتي تفصيل هذه المذاهب في باب الاعلال

وهو مافيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخَفَّفُ نحو سَيِّدٍ بحذف ^(١) الثاني وذلك مطرد الجواز ، كما يجيء في باب الاعلال
 قوله « وتجيء من الجميع » أى : من فَعَلَ ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو
 جَاعَ بجوع ونَاعَ ينوع ^(٢) ، وما يجيء من غير باب فَعَلَ - بكسر العين - بمعنى
 الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فَعَلَ ، كما حمل مَلَأَنَ وَقَرَبَانُ عليه ،
 على ما مر

قال : « الْمَصْدَرُ : أُنْبِيَةُ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ قَتْلٍ وَفِسْقٍ ^{المصدر}
 وَشُعْلٍ وَرَحْمَةٍ وَشِدَّةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبَشْرَى وَلَيَّانٍ وَحِرْمَانٍ
 وَغُفْرَانٍ وَتَزَوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنَقٍ وَصَغِيرٍ وَهُدًى وَغَلْبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ
 وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَايَةٍ وَبُعَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُوهُوبَةٍ وَمَدْخَلٍ
 وَمَرْجِعٍ وَمَسَامَةٍ وَمَحْمَدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلٍ اللَّازِمِ نَحْوُ رَكْعٍ ،
 عَلَى رُكُوعٍ ؛ وَفِي الْمُتَعَدِّ ، نَحْوُ ضَرْبٍ ، عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا
 نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابِيَّةٍ ، وَفِي الْأَضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ ، عَلَى خَفْقَانٍ ، وَفِي الْأَصْوَاتِ
 نَحْوُ صَرَخَ ، عَلَى صُرَاخٍ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فَعْلٌ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ

(١) من ذلك تخفيفهم قليلا ، بدليل جمعه على أقيال ، ومن ذلك قول الشاعر في
 تخفيف هين ولين :-

* هَيْنُونٌ لَيْتُونُ أَيْسَارٌ ذُو وَكْرَمٍ *

(٢) ناع : هو إلتباع لجاع بجوع ، تقول : رماك الله بالجوع والنوع ،
 ويقال : هو العطش . قال في اللسان : « وهو أشبه ، لقولهم في الدعاء على الإنسان :
 جوعا ونوعا ، ولو كان الجوع نوعا لم يحسن تكريره ، وقيل : إذا اختلف اللفظان
 جاز التكرير ، قال ابن برى : والصحيح أن هذا ليس إلتباعا ، لأن الإلتباع لا يكون
 بحرف العطف » اه ملخصا

فَجَعَلَهُ فَعَلًا لِلْحِجَازِ وَفَعُولًا لِنَجْدٍ ، وَنَحْوُ هُدًى وَقِرَى مُخْتَصٌّ بِالنَّقُوصِ ،
وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِفِعْلٍ ، إِلَّا جَلَبَ الْجُرْحِ وَالْقَلْبَ »

أقول قوله « وَرَحْمَةً وَنَشْدَةً » ليس الأول للمرة ولا الثانى للهيئة وإن وافقتا
فى الوزن ما يصاغ لهما

والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثى هي الكثيرة الغالبة ، وقد جاء
غير ذلك أيضا كأنفعل نحو الشؤد ، والفعلوت نحو الجبروت ^(١) والتفعل نحو
التدرا ^(٢) والفعلولة كالكينونة ، وأصلها ^(٣) كينونة ، والفعلولة كالشيخوخة

(١) الجبروت : الكبير والقهر ، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة
(٢) التدرا - بضم التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة - هو الدرء
والدفع ، قال العباس بن مرداس السلى : -

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ

قال ابن الأثير : « ذوتدرا : أى ذو هجوم ، لا يتوقى ولا يهاب ، ففيه قوة على دفع
أعدائه » اهـ

(٣) الكينونة : مصدر كان يكون كونا وكينونة ، قال الفراء : العرب تقول
فى ذوات الياه مما يشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدث حيدودة فيما لا يحصى
من هذا الضرب ، فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك ، وقد أتى
عنهم فى أربعة أحرف منها : الكينونة من كنت ، والديمومة من دمت ، واليهوعة
من الهواع ، والسيدودة من سدت ، وكان ينبغي أن يكون كونونة ، ولكنها لما قلت
فى مصادر الواو وكثرت فى مصادر الياه ألحقوها بالذى هو أكثر مجيئا منها إذ
كانت الواو والياه متقاربتى المخرج ، قال : وكان الخليل يقول : كينونة فيعولة هي فى
الأصل كيونونة التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة ، فصيرتا ياء مشددة مثل
ما قالوا الهين من هنت ، ثم خففوها ، فقالوا : كينونة كما قالوا هين لين ، قال الفراء :
وقد ذهب مذهبنا ، إلا أن القول عندى هو الأول ، وسيأتى لنا فى هذا الموضوع
مزيد بحث فى باب الاعلال إن شاء الله

وَالصَّيْرُورَةُ وَالْفُعْلَانِيَّةُ ^(١) كَالْبَلْمَنِيَّةِ ، وَالْفُعْلِيَّةِ كَالسَّبِيَّةِ وَالْفَضِيحَةِ ، وَالْفَاعُولَةُ كَالضَّارُورَةِ بِمَعْنَى الضَّرَرِ ، وَالتَّفْعُلَةُ كَالْتَهْلُكَةِ ، وَالْمَفَاعَلَةُ كَالْمَسَائَةِ ، وَأَصْلُهَا ^(٢) مَسَاوِئَةُ قَلْبٍ ، وَالْفُعْلَةُ وَالْفُعْلَى كَالْقُلْبَةِ وَالْعُلَى ^(٣) وَغَيْرَ ذَلِكَ

قوله « الغالب في فعل اللازم على فُعُول » ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولاً أن لانعين الأبواب من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ ، ولا المتعدي واللازم ، بل نقول : الغالب في الحَرْفِ وشبهها من أى باب كانت التَّعْمَالَةُ بالكسر ، كالصِّيَاغَةُ ، وَالْحَيَاكَةُ ، وَالْحِيَاظَةُ ، وَالتَّجَارَةُ ، وَالْإِمَارَةُ ، وَفَتَحُوا الْأَوَّلَ جَوَازًا فِي بَعْضِ ذَلِكَ ، كَالْوَكَاةِ وَالِدَّلَالَةِ وَالْوَلَايَةِ

وَالغالب في الشَّرَادِ وَالْهَيَاجِ وشبيهه الْفِعَالُ كَالْفِرَارِ ^(٤) وَالشَّامِسَ وَالنَّكَاحَ ،

(١) البلمنية : الرخاء وسعة العيش

(٢) المسائية : أحد مصادر ساءه يسوءه ، إذا فعل به ما يكره . قال في اللسان : « قال سيبويه : سألت الخليل عن سوائية فقال : هي فعالية بمنزلة علانية ، والذين قالوا : سواية ، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هار ولات كما اجتمع أكثرهم على حذف همزة ملك وأصله ملاك ، وسألته عن مسائية فقال : هي مقبولة ، وإنما حذفها مساوئة ، ففكرها الواو مع الهمزة لأنهما حرفان متتقلان ، والذين قالوا : مساية حذفوا الهمزة تخفيفاً » اهـ ومنه تعلم أن وزن المؤلف مسائية بمفعلة إنما هو بالنظر إلى الأصل قبل القلب ، وأما وزنها الآن فمفاعلة ، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها حكماً بعد كسرة

(٣) الغلبة والغلي - بضم الغين واللام فيهما - مصدران من مصادر غلب ، وقد ورد من الأول قول الشاعر ، وهو المرار :

أَخَذْتُ بِبِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ غُلْبَةً وَبِالْفُؤْرِ لِي عِزٌّ أَشْمُ طَوِيلُ

ولم نقف للثاني على شاهد ، ولكنه حكاة في اللسان .

(٤) الفرار : الروغان والهرب ، ومنه قوله تعالى : (لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا)

والضَّرَابُ^(١)، والوِدَاقُ^(٢)، والطَّمَّاحُ، والحِرَّانُ شُبُه الشَّمْسِ^(٣) والشَّرَادُ والجَاحُ
والجامع امتناعه مما يراد منه

ويجىءُ فِعَالٌ بالكسر في الأصوات أيضا لكن أقل من يجىءُ فُعَالٌ بالضم
وَفَعِيلٌ فيها، وذلك كالزَّمارِ والعِرَارِ^(٤).

وَالْفِعَالُ قياس من غير المصادر في وقت حِينُونَةُ الحدث؛ كالقَطَافِ والصَّرَامِ.
والجَدَادِ والحَصَادِ^(٥) والرفَّاع، ويشار كهُ فِعَالٌ بالفتح

وَالْفِعَالُ بالكسر غالب في السَّمَاتِ أيضا كَالْعِلَاطِ والعَرَّاضِ^(٦) لوسم على
العنق، والجَنَابِ على الجنب، وَالْكَشَّاحُ عَلَى الْكَشْحِ
وَالغالب في مصدر الأدواء من غير باب فَعَلَ المسكور العين الفُعَالُ، كَالسَّعَالِ

(١) الضراب : مصدر ضرب الفحل الناقة ، إذا نزا عليها
(٢) الوداق : مصدر ودقت الدابة (إذا كانت من ذوات الحافر) : أى اشتهدت
الفعل :، وحكى ابن القوطية والمجد الوداق - بفتح الواو - وحكى ابن القوطية الفعل
كوعد وكوثق ، وحكى المجد تثليث عينه . والطماح : مصدر طمحت المرأة تطمح
من باب فتح - إذا نشزت وجمحت . والحران : مصدر حرنت الدابة ، إذا وقفت
عند استدرا جريها

(٣) الشمس : مصدر شمس الدابة والفرس - كسمع وكنصر ، وفيه لغة نادرة
كفضل يفضل ، من باب التداخل - إذا شردت وجمحت ومنعت ظهرها .

(٤) الزمار : صوت النعام ، وفعله كضرب . والعرار : مصدر عر الظليم
يعر - من باب ضرب - إذا صاح ، ويقال أيضا : عار معارة وعاررا

(٥) القطاف - ككتاب وكسحاب - وقت قطف العنب ونحوه . والصرام
- كسحاب وككتاب - أو ان إدراك النخل . والجداد - ككتاب وكسحاب - أو ان
قطع ثمر النخل . والحصاد - كسحاب وككتاب - أو ان حصد الزرع . والرفاع
كسحاب وككتاب - أو ان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر

(٦) العلاط : سمة في عرض عنق البعير ، وربما كان خطأ أو خطين أو
خطوطا في كل جانب . والعراض : سمة في عرض نخذ البعير ، ومنه تعرف ما في

تفسير المؤلف من التساهل

والدَّوَّارَ ، والعُطَّاسَ ، والصُّدَّاعَ ، ويشاركه في لفظ السَّوَّافِ فَعَالٌ بالفتح ^(١) ؛ لاستئصال الضم قبل الواو .

والغالب في الأصوات أيضا الفَعَالُ بالضم ، كالصُّرَّاحَ والبُعَامَ والعُوَاءَ ^(٢) ويشاركه في الفَوَاتِ فَعَالٌ ^(٣) بالفتح ؛ ويأتى فيها كثيرا فَعِيلٌ أيضا ، كالضَّجِيجِ والنَّيِّمِ والنَّهْيَةِ ^(٤) وقد يشتركان ، كالنَّهْيِقِ والنَّهَّاقِ ، والنَّيِّيجِ ^(٥) والنَّبَّاحِ ؛ ويحيى فَعَالٌ من غير المصادر بمعنى المفعول ، كالدُّقَّاقِ ، والحَطَّامِ ، والفَتَّاتِ ، والرُّفَّاتِ ^(٦) .

والفُعَالَةُ للشيء القليل المفصول من الشيء الكثير ، كالقَلَامَةِ ، والقَرَّاصَةِ ، والنَّقَاوَةِ ، والنَّفَايَةِ ^(٧)

(١) قال في القاموس : والسَّوَّافُ بالضم مرض الابل ويفتح ، وساف المال يسوف ويساف هلك أو وقع فيه السَّوَّافُ

(٢) البغام ومثله البغوم - بضم الباء فيهما - مصدر بغمت الظبية - من باب منع ونصرو ضرب ؛ فهي بغوم ، إذا صاححت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها ، وتقول : بغمت الناقة ، إذا قطعت الحنين ولم تمد ، وتقول : بغم الثبيل والأيمل والوعل إذا صوت . والعواء : مصدر عوى الكلب والذئب يعوى ؛ إذا لوى خطمه ثم صوت أو إذا مد صوته

(٣) قال في القاموس : الفَوَاتُ - بالضم ، وفتح هاء ، وهو صوت المستغيث ؛ إذا صاح « واغوثاه »

(٤) النِّيم : الأنين ، أو هو صوت خفي ، والنِّيم أيضا : صوت الأسد والقوس والظبي ، والفعل كضرب ومنع . والنَّهْيَةُ ومثله النَّهَاتُ : الزَّيْرُ والزَّحِيرُ ، والنَّهَاتُ : الأسد ، ومثله المنهت - بضم الميم وفتح النون وتشديد الهاء مكسورة - والفعل كضرب (٥) النَّهْيِقِ والنَّهَّاقِ : صوت الحمار ، والفعل كضرب وكسنع وكنصر ، والنَّيِّيجِ والنَّبَّاحِ ومثلهما النَّيِّجُ والنَّبَّاحُ : صوت الكلب والظبي والئيس والحية ، والفعل كننص وكضرب

(٦) الدَّقَّاقُ كغراب : فئات كل شيء . والحطام : ما تكسر من اليبس . والفئات : ما تفتت . والرُّفَّاتُ : الحطام ، وكسر د : التبن .

(٧) القَلَامَةُ : ما سقط من الظفر . والقَرَّاضَةُ : ما سقط بالقرض ، ومنه

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الْفَعْلَانُ ، كَالنَّزَّانِ ، وَالنَّقَّزَانِ ،
وَالْعَسَلَانِ وَالرَّتْكَانِ ^(١) ؛ وربما جاء فيه الْفُعَالُ ، كَالنَّزَاءِ وَالْقُمَاصِ ^(٢) ،
وَالشَّنَّاءِ شاذ ، لأنه ليس باضطراب .

والأغلب في الألوان الْفُعْلَةُ ، كَالشَّهْبَةِ وَالْكُذْرَةِ ^(٣) ،
وفي الأدوية من باب فَعِلَ المكسور العين الْفَعْلُ ، كَالْوَرَمِ ، وَالْمَرَضِ
وَالْوَجَعِ .

وبعضُ الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

ثم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على
فَعْلٍ ؛ من أي باب كان ، نحو قَتَلَ قَتْلًا ، وَضَرَبَ ضَرْبًا ، وَحَمَدَ حَمْدًا ، وَفَعَلَ
اللازم على فُعُولٍ ، نحو دَخَلَ دُخُولًا ، وَأَمَّا فَعِلَ اللازم ففَعْلٌ بالفتح ، كَتَرَبَ ^(٤)
تَرَبًا ، وَفَعُلَ — وهو لازم لا غير — فَعَالَةٌ في الأغلب ، نحو كَرُمَ كَرَامَةً ،
كما يجيء

قراضة الذهب . والنقاوة : الذي في القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما ،
خيار الشيء ، والنقاية والنقاة - بضم أولهما وفتح - ردى الشيء وما ألقى منه ،
وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير . والنفاية - بضم أوله وفتح - ومثله النفاة كالحصاة
والنفوة - بفتح فسكون والنفاء والنفاة - بالضم - وهو رديته وبقية

(١) النزوان : الوثنان ، ولا يقال إلا للشاة والدواب والبقر في معنى السفاد ،
والنقزان ، ومثله النقز : هو الوثنان صعدا في مكان واحد ، وقد غلب على الطائر
المعتاد الوثن كالغراب والعصفور . والعسلان : أن يضطرم الفرس في عدوه ؛
فيخفق برأسه ويطرد منته . والعسلان أيضا : أن يسرع الذئب والثعلب ويضطرب
في عدوه ويهز رأسه . والرتكان : مقارنة البعير خطوه في رملانه ، ولا يقال إلا للبعير

(٢) القماص : مصدر قص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم
القاف وكسرهما ، أو إذا صار عادة له فبالهَمْز ، وهو أن يرفع يديه ويطحهما معا
ويعجن برجليه اه من القاموس

(٣) انظر (ص ٣٥٧٢)

(٤) ترب الزجل - لفرح : لصق بالتراب من الفقر

قوله « قال القراء : إذا جاءك فَعَلَ مما لم يسمع مصدره » يعنى قياس أهل نجد أن يقولوا فى مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلَ المفتوح العين : فَعُول ، متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه فَعَلٌ ، متعديا كان أو لا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدى فَعَلٌ مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم ففَعُولٌ من فَعَلَ المفتوح العين وفَعَلٌ من فَعِلَ المكسور وفَعَالَةٌ من فَعِلَ ، لأنه الأغلب فى السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب

قوله « ونحو هُدًى وقِرًى » قالوا : ليس فى المصادر ما هو على فَعَلَ إلا اُلهْدَى والسَّرى ، ولتدرته فى المصدر يؤنثهما بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْية وسُرْية ، وإن لم تسمعا ؛ لكثرة فَعَلَ فى جمع فُعْلة ، وأما تُتًى فقال الزجاج : هو فُعْلٌ والتاء بدل من الواو كما فى تَقْوًى ، وقال المبرد : وزنة تُعْلٌ والقاء محذوف كما يحذف فى الفعل ، فيقال فى اتَّقَى يَتَّقَى : تَقَى يَتَّقَى ^(١) على ما يجىء فى آخر

(١) اعلم أنهم قالوا : اتقى يتقى كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (يا أيها النبي اتق الله ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وهو افعل من الوقاية ، وأصله اوتقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار اتقى ، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء ، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الأمر . وقالوا : تقي يتقى بسكون التاء تخفيفا ، تق ، فأما الماضى فنحو قول أوس بن حجر يصف رجلا :

تَقَاكَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ يَدَاكَ إِذَا مَا هُزَّ بِالْكَفِّ يَغْسِلُ
وأما المضارع فنحو قول الأسدى :

وَلَا أَتَقَى الْغَيُورَ إِذَا رَأَى وَمِثْلِي لُزَّ بِالْحَمْسِ الرَّبِيسِ
وأما الأمر فنحو قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَنْسِينَهَا تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو
وربما قالوا فى المضارع يتقى — يفتح التاء — ومنه قول خفاف بن ندة :

الكتاب ، ولم يجيء فعلٌ في مصدر فعلٍ المفتوح عينه إلا في المنقوص ، نحو الشرى ، والقرى ، والقلبي ، وهو أيضا قليل .

قوله « ونحو طلبٍ مختص بفعل » يعنى لم يجيء في باب فعلٍ المفتوح مصدر على فعلٍ المفتوح العين إلا ومضارعه يفعل بالضم سوى حرفين : جلب الجرح جلبًا : أى أخذ في الالتئام ، والمضارع من جلب الجرح يجلب ويقلب معا ، وليس مختصا بفعل بالضم ، وأما الغلب فهو من باب غلب يغلب ، قال الله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) قال الفراء : يجوز أن يكون في الأصل من بعد غلبتهم بالتاء ؛ فحذف التاء ، كما في قوله : —

٣٠ - إِنْ أَخْلَيْتُ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَأَنْجَرُوا

وَأَخْلَفُوا عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (٩)

أى : عدة الأمر

جَلَّاهَا الصَّيْقُلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقَى بِأَثَرِ
وكانه لما كثر استعمالهم اتقى بالزيادة توهموا أن التاء في أصل بناء الكلمة تخففوه بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة ، ثم لما رأوا المضارع مفتوح ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له في أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير على مثال قضى يقضى ، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا اتقى تقية ورجل تقى ورجال أنقياء وتقواء وتقاة

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب عبد العزى بن عبد المطلب أحد شعراء الدولة الأموية . والخليط : الخالط والمعاشر كالنديم والجلس بمعنى المنادم والمجالس ، والبين : البعد والفراق ، وأجدوه : صيروه جديدا ، وانجردوا : بعدوا وأصله من قولهم : جرد بنا السير : أى امتد ، والشاهد فيه قوله « عد الأمر » حيث حذف التاء في الإضافة كما حذفت في قوله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) وقوله : (وإقام الصلاة)

وأما فعْلان فنادر ، نحو لَوَى لِيَّانًا ^(١) ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستتقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضاً شَنَّانٌ بالسكون ، وقرئ في التنزيل بهما .

ولم يأتِ الفَعُولُ - بفتح الفاء - مصدراً إلا خمسة أحرف ^(٢) : تَوَضَّأت ووضوءاً

(١) تقول : لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا - بفتح اللام وكسرها - في المصدرين ، إذا مطلقه ؛ قال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لِيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ وَأُحْسِنُ يَأْذَاتِ الْوِشَاحِ انْتِقَاضِيَا
وأصل اللي والليان لوى ولويان ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ، قال في اللسان : قال أبو الهيثم لم يجىء من المصادر على فعْلان - بفتح فسكون - إلا ليان ، وحكى ابن برى عن أبي زيد ليان - بالكسر - وهي لغية (٢) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعاً لسيبويه وجماعة ، وللعلماء في

ذلك كلام ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) « هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُول (بفتح الفاء) وذلك قولك : تَوَضَّأت ووضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً حسناً ، وأولعت به ولوعاً ، وسمعتنا من العرب من يقول : وقدت النار وقوداً ، غالباً ، وقبله قبولاً ، والوقود (بالضم) أكثر ، والوقود (بفتح الواو) الخطب ، وتقول : إن على فلان لقبولاً ؛ فهذا مفتوح » اهـ . وقال في اللسان : « الوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به كالغطور والسحور لما يفطر به ويتسحر به ، والوضوء أيضاً المصدر من تَوَضَّأت للصلاة مثل الولوع والقبول ، وقيل : الوضوء بالضم المصدر ، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القبول بالفتح مصدر لم أسمع غيره ، وذكر الأخفش أن الوقود بالفتح الخطب والوقود بالضم الاتقاد وهو الفعل ، قال : ومثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء بالضم وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد ، يقال : الوقود (بالفتح) والوقود (بالضم) يجوز أن يعنى بهما الخطب ويجوز أن يعنى بهما الفعل ، وقال غيره : القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواهما من المصادر فبنى على الضم . التهذيب : الوضوء الماء والطهور مثله ، ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء ؛ لا يقال الوضوء ولا الطهور ، قال الأصمعي : قلت

وتطهرت ظُهُوراً ، وولعت ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وقيلَ قَبُولاً ، كما حكي

سيبويه

قال : « وَفَعَلَ اللَّازِمُ نَحْوُ فَرَحَ عَلَى فَرَحٍ ، وَالْمُتَعَدَّى نَحْوُ جَهَلَ عَلَى جَهْلٍ ، وَفِي الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ نَحْوُ سَمِرَ وَأَدِمَ عَلَى سُمرَةٍ وَأُدْمَةٍ ، وَفَعَلَ نَحْوُ كَرَّمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِباً ، وَعَظَّمَ وَكَرَّمَ كَثِيراً »

أقول : قوله « وفي الألوان والعيوب » هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فَعَلَ بضم العين أيضا ، وقد جاء شيء منها على فَعَلَ كالصَّدَأِ وَالْعَيْسِ ^(١) ، وأما العَيْسَةُ — بكسر العين — فأصلها الضم ، كسرت

لأبي عمرو : ما الوضوء ؟ فقال : الماء الذي يتوضأ به ، قلت : فما الوضوء بالضم ؟ قال : لا أعرفه » اه وتقل نصوصا أخرى لا تخرج عن هذا المعنى ، واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذي هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على هذا ، فليس عندهم مصدر واسم مصدر ؛ بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر ، وتكاد تلبس هذا في عبارة سيبويه وفي ما ذكره اللسان عن جلة العلماء ، والمتأخرون على الفرق بين المصدر واسم المصدر ، وأحسن ما يفرق به بينهما ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله : « هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وغالقه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله » اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظا أو تقديرا أو بالتعويض فهو مصدر ، سواء أزدت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه ، وإلا فهو اسم مصدر ، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة لقاتل والعدة بالنسبة لوعده والاعلام بالنسبة لأعلم ، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعطاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لكلم ، وعلى هذا فالوضوء والظهور والولوع إن كان فعله أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموما أم مفتوحا ، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعله ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر .

(١) العيس : يياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل : هولون أبيض مشرب

الياء ، وقد جاءت الضُّهُوبَةُ^(١) والكُدُورَةُ ، قال سيبويه : قالوا : النَّبْيَاضُ والسَّوَادُ تشبيها بالصَّبَّاحِ والمساء لاَ نهما لوانان مثلهما

وأما مجيء العيوب على فُعْلَةٍ — بالضم — قليل ، كالأُدرَةِ والنَّفْعَةِ^(٢) ، وقد جاء الفُعْلَةُ والفَعْلَةُ لموضع الفعل فى الأعضاء كثيرا ، كالتَّطْعَةِ والقَطْعَةِ^(٣) لموضع القطع ، وكذا الجُذْمَةُ والجَذْمَةُ ، والصَّلْعَةُ والصلَّةُ ، والنَزْعَةُ والنَّرْعَةُ^(٤) ويكون الفُعْلَةُ — بضم الفاء وسكون العين — للفضلة أيضا ، كالثَّقْلَةِ ، والغُرْلَةِ^(٥)

صفاء فى ظلمة خفية . والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصببة والسمكة والحرمة والصفرة ؛ لأنه ليس فى الألوان فعلة بالكسر ، وإنما كسر أولها لتصح الياء كما كسرت الباء فى بيض لتصح الياء

(١) الصهوبة والصببة والصبب : حمرة فى الشعر ، وقيل : أن تكون أطراف الشعر حمراء وأصولها سوداء

(٢) الأدرّة — بالضم — والأدر — بفتحتين — انتفاخ فى الخصية ، وقيل : انتفاخ فى إحدى الخصيتين ، والنَّفْعَةُ — بالضم — داء يصيب الفرس ترم منه خصياه ، وهى أيضاً انتفاخ البطن من طعام ونحوه

(٣) القَطْعَةُ — بالضم ، وبفتحتين — موضع القطع من اليد ، وقيل : بقية اليد المقطوعة ، وفى الحديث إن سارقا سرق فقطع فكان يسرق بقطعته (بفتحتين) والظاهر أن المراد بقية يده المقطوعة

(٤) الذى فى القاموس واللسان الجذمة — بفتح فسكون ، وبفتحتين — وفى القاموس ذكر الصلعة — بفتحتين — وذكرها فى اللسان بالضم وبفتحتين ، وفى القاموس واللسان جميعا النزعة بفتحتين ، لكن ذكر سيبويه (ح ٢ ص ٢٢٣) هذه الألفاظ ماعدا النزعة ، وضبطت كما فى الأصل الذى معنا . والجذمة : موضع الجذم ، وهو القطع . والصلعة : موضع الصلح ، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره .

والنزعة : موضع النزع وهو انحسار الشعر من جانبي الجبهة

(٥) القلفة — بالضم ، وبفتحتين — جلدة الذكر التى تغطى الحشفة ، وقلعها الختان ، إذا قطعها ، والغرلة — بالضم — هى القلفة

ويجىء الفعل للمفعول ، كالذَّبْح والسَّفَر ^(١) والزَّبْر
ويجىء الفعل — بفتح الفاء والعين — له أيضا ، كالتَّخْبِط المخبوط ،
والتَّقْض للمنفوض ^(٢) ،

وجاء فُعْلَة : بسكون العين كثيرا بمعنى المفعول كالسُّبَّة والضُّحْكَة واللَّعْنَة ،
وبفتح العين للفاعل ، وكلتاها للمبالغة

ويجىء المُنْعَلَة لسبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام « الْوَلَد مَبْخَلَة
مَجْبَنَة مَحْزَنَة » .

ويجىء الفُعُول لما يفعل به الشيء كَالْوَجُور لما يوجر [به] ، وكذا النُّقُوع
والتَّقْيُوء ^(٣)

(١) الذَّبْح - بالكسر - ما يذبح ؛ قال الله تعالى (وفديناه بذبح عظيم)
والسَّفَر - بالكسر - واحد الأسفار ، وهي الكتب الكبار ، سمي بذلك لأنه مسفور ؛
أى مكتوب ، والسافر الكاتب ، وجمعه سفرة ، وبه فسر قوله تعالى (بأيدى سفرة
كرام بررة) . والزَّبْر - بالكسر - ومثله الزبور كرسول : الكتاب أيضا ، سمي بذلك
لأنه يزبر : أى يكتب ، تقول : زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره -
إذا كتبه ، وجمع الزبر زبور - كقندر وقندور - وجمع الزبور زبر كرسول ورسول
(٢) الخَبْط - بفتحين - ورق ينفض بالمخاطب ويحفف ويطحن ويخلط بدقيق
أو غيره ، ويمزج بالماء فتوجره الابل ، والخبط أيضا : ما خبطته الدواب وكسرتة ،
والمخاطب : جمع مخط كثر وهو العصا . والنفض بالتجريك : ما تساقط من الورق
والثمر ، وما وقع من الشيء إذا نفضته : أى زعزعته وحركته .

(٣) الذى فى القاموس واللسان والمزهر عن أبى عبيدة أن الوجور - بفتح
الواو - الدواء يوجر فى الفم ، سمي بذلك لأنه يدخل فيه ، والوجر : إدخال الماء
أو الدواء فى الحلق ، وآلة الوجر : ميجر وميجرة ؛ فليس المراد بما يفعل به الشيء
آلة الشيء كما قد ينبادر من العبارة ؛ بل المراد ما يتحقق به الشيء ، والمراد بالشيء فى
عبارته الحدث . وفى القاموس واللسان النُّقُوع كصبور : ما ينقع فى الماء ليلا يشرب

قوله « وفعل نحو كرم على كرامة غالبا » فعالة في مصدر فعل أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فعال كجآل ، وفعالة كسكرامة ، وفعل كحسُن ، والباقي يحفظ حفظا .

قال : « والمزید فیہ والرُّبَاعِيُّ قِیَاسٌ ، فَنَحْوُ أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ ، وَنَحْوُ كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ ، وَجَاءَ كَذَابٌ وَكَذَّابٌ ، وَالتَّرْمُوا الْحَذَفُ وَالرَّمَايُ وَالْتَعْوِیضَ فِي نَحْوِ تَعَزُّيَةٍ وَإِجَارَةٍ وَاسْتِجَارَةٍ ، وَنَحْوُ ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضَرَابٍ ، وَرَمَّاهُ شَاذٌ ، وَجَاءَ قِتَالٌ ، وَنَحْوُ تَكْرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ ، وَجَاءَ عِلاَقٌ . وَالْبَاقِي وَاضِحٌ »

أقول : یعنی بقياس المصادر المنشعبة مامر في شرح الكافية ، من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياس واحد .

وذكر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي ، أو جرى فيه تغيير ، وترك الباقي وذكر أفعل أولا ، وإن كان مصدره قياسيا ، تنبيهها به على كيفية القياس ، وخصه بالذكر إذ هو أول الأبواب المنشعبة ، على ما يذكر في كتاب المصادر ، وأيضا إنما ذكره لما في مصدره تغيير في الأجوف ، نحو إقامة ، والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب ؛ فان لكل باب قياسا خاصا لا يشاركه فيه غيره ، كما مر في شرح الكافية^(١)

نهارا وبالعكس ، والنقع : نبذ الشيء في الماء ، وبابه فتح . والقيوء بالفتح : الدواء الذي يشرب للقيء . والقيوء أيضا صيغة مبالغة بمعنى كثيرا القيء .

(١) قال في الكافية وشرحها (٢ ص ١٧٨) : « ودون الثلاثي سماع ومن غيره قياس ، تقول أخرج إخراجا واستخرج استخراجا : ترتقي أبنية مصادر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين في الأغلب كما يجيء في التصريف ، وأما في غير الثلاثي فيأتي قياسا كما تقول مثلا : كل ما ماضيه على أفعل فصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعل

قوله « تَكْرِيمٌ وَتَكْرِمَةٌ » تفعليل في غير الناقص مطرد قياسي ، وتفعلة كثيرة ، لكنهما مسموعة ، وكذا في المهموز اللام ، نحو تَحْطِيطًا وَتَحْطِيطَةً ، وَتَهْنِئَةً وَتَهْنِئَةً ، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيديويه أن تَفْعِلَةً لازم في المهموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تَحْطِيطًا وَتَهْنِئَةً ، وهذا كما ألحق أُرَأِيتَ بأُتِمْتُ^(١) ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تَفْعِلَةٍ لا غير ، وذلك

فصدره على تفعليل ، وكل ما ماضيه على فعلل فصدره على ففعلة ، ويجوز أيضا أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضي ونزيد قبل آخره ألفا ، فان كان قبل الآخر في الماضي متحركا كسرت أولها فقط كما تقول في أفعل إفعال ، وفي فعلل ففعال ، وفي فعلى فعلاء ، وفي فاعل فيعال ، وفي فعل فعال ، وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأولين كأنفعال وإفعال واستفعال وإفعلال وإفعلال إذ أصل ماضيهما افعّل وإفعّل ، وتفعال - بكسر التاء والتقاء وتشديد العين - وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل ، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ، والاشهر في مصدر فعل وفعلل وتفاعل وتفعّل خلاف القياس المذكور ، وهو تفعليل وففعلة ومفاعلة وتفعّل ، وأما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي ، إذ أصله قيتال ، ولم يأت في تفعّل وتفاعل وما ألحق بتفعّل من تفوعل وتفعّل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفعّل والتفاعل اه

(١) المقصود إلحاق أُرَأِيتَ بأُتِمْتُ في حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف في أُتِمْتُ موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس موجودا في أُرَأِيتَ ، إلا أنهم لما استقلوا الهمزة في أُرَأِيتَ مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا فتحها إلى الساكن قبلها ، ثم خففوها بقلبها ألفا ، ثم حذفوها تخلصا من التقاء الساكنين ، قال سيديويه (٢٤٤ ص ٢) : « ولا يجوز الحذف أيضا في تجزئة وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنئة لأنهم ألحقوها بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا أُرَأِيتَ بأُتِمْتُ حين قالوا أُرَأِيتَ اه

يحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها ؛ لاستتقال الياء الشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله : —

٢١ — فَهِيَ تُنَزِّي دُلُوهَا تُنَزِّيَا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةً صَبِيًّا ^(١)

وإنما قلنا « إن المحذوف ياء التفعيل » قياسا على تكرمة ؛ لأنه لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ولأنها ممددة لا تتحرك ؛ فلما رأينا الياء في نحو تَعَزِيَةٍ متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل تاء التأنيث وأما إجازة واستجازة فأصلهما إجواز واستجواز أُعِلَّ المصدر باعلال الفعل كما يحىء في باب الإعلال ، فقلبت العين ألفا ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدة نحو تَعَزِيَةٍ ، ولكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والقراء ؛ لأن الأولى يحذف للساكنين إذا كان مدا ، كما في قُلْ وَعِ ، ويحىء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُول وَمَبِيع ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضا ، نحو أَقَامَ إِقَامًا واستجاز استجازًا ، استدلالا بقوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) وخص القراء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التَعَزِيَةِ على حال ، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع .

قوله « وجاء كَذَّاب » هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل لكنه هو القياس كما مر في شرح الكافية ، قال سيبويه : أصل تفعيل فِعَال ، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . وتنزى : تحرك ، وتنزيا مصدره . والشهلة : المرأة العجوز أو النصف . يقول : إن هذه المرأة تحرك دلوها لتألاها كما تحرك المرأة العجوز صبيها في ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على محىء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال

في أوله عَوْضًا من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ؛ فغيروا آخره كما غيروا أوله ، فان التغيير مُجَرَّى على التغيير .
ولم يَجِءَ فِعَالٌ في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مُضَعَّفِهِ ياء نحو قيراط ودينار وديوان .

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل
وفِعَالٌ في مصدر فَعَلَ ، وفِيعَالٌ وفِعَالٌ في فَاعَلَ ، وفِيعَالٌ في تَفَعَّلَ ؛ وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء ^(١) منها ، ولا يَجِىءُ فِعَالٌ فيما فَاوَهُ ياء للاستثقال ، فلا يقال يَسَارُ في يَاسَرَ ، وفِعَالٌ في فَاعَلَ مقصور فِيعَالٌ ، والياء في مكان ألف فاعل

وأما كَذَابٌ — بالتخفيف — في مصدر كَذَبَ فلم أسمع به ، والأولى أن يقال في قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا) في قراءة التخفيف : إنه مصدر كَاذَبَ أقيم مقام مصدر كَذَبَ ، كما في قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) .
قوله « وِمِرَاءٌ شَاذٌ » يعنى بالتشديد ، والقياس مِرَاءٌ بالتخفيف ^(٢) ، وإنما

(١) يريد أن المستعمل من مصدر فعل - بالتضعيف - التفعيل كالنكليم والتسليم والتكبير ، وإن كان أصل القياس فيه على ما ذكر هو من الأصل الفعال - بكسر الفاء وتشديد العين - وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة والمضاربة والمهارة والمداواة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال - بكسر الفاء - ومخففه الفعال - بكسر الفاء وتخفيف العين - وأن المستعمل من مصدر تفعّل هو التفعّل كالنقدّم والتلكؤ والتأخر ، وإن كان القياس هو التفعال ، ولا يخفى أن كون المذكورات هي القياس إنما يجري على أن للجميع قياساً واحداً ، والعجب منه ؛ فإنه قدم هنا قريباً أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى ؟
(٢) المراء - بالتخفيف - والمراء بالتشديد ، مصدر قولك ماريت الرجل أماريه إذا جادلته ، والمراء أيضاً : الامتراء والشك

زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحمل
للا ثقال .

قال : « وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحَثِيثِ وَالرَّمْيِ لِلتَّكْثِيرِ »

أقول : يعنى أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التفعّل ،
وهذا قول سيبويه ، كالتّهذار في الهذر الكثير ، والتّلعاب والتّرداد ، وهو مع
كثرته ليس بقياس مطرد ، وقال الكوفيون : إن التفعّل أصله التفعيل الذي
يفيد التّكثير ، قلبت ياءه ألفاً فأصل التكرار التّكرير ، ورجّح قول سيبويه
بأنهم قالوا التّلعاب ، ولم يحجّ التلعيب ، ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض
أصله ، قال سيبويه : وأما التّبيان فليس ببناء مبالغة ، وإلا افتتح تأوه ، بل هو
اسم أقيم مقام مصدر يّين ، كما أقيم غارة وهي اسم مقام إغارة في قولهم : أغرت
غارة ، ونبت موضع إنبات ، وعطاء موضع إعطاء ، في قولهم : أنبت نباتا ،
وأعطى عطاء

قالوا : ولم يحجّ تفعّل — بكسر التاء — إلا ستة عشر اسماً : اثنان بمعنى
المصدر ، وهما التّبيان والتّلقاء ، ويقال : مرّ هؤلاء من الليل : أى قطعة ، وتبرّك
وتعشار وترّباع : مواضع ، وتمسّاح معروف ، والرجل السكذاب أيضاً ،
وتلفاق : ثوبان يلفقان ، وتلقام : سريع اللقم ، وتمثال وتجنّاف معروفان ،
وتمرّاد : بيت الحسام ، وأنت الناقة على ^(١) تضرّابها ، وتلعاب : كثير

(١) الذى فى سيبويه (٢ ص ٢٤٧) : « وقد يحى الفعل يراد به الحين ؛
فاذا كان من فعل يفعل - بفتح العين فى الماضى وكسرهما فى المضارع - بنيته على
مفعل - بكسر العين - تجعل الحين الذى فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك أنت
الناقة على مضربها ، وأنت على متجها ؛ إنما تريد الحين الذى فيه التاج والضراب »
اه . وقال فى اللسان : « وناقة ضارب ضربها الفعل على النسب ، وناقة تضرب

اللب ، وتَقْصَار : لِلْمُخَنَقَةِ ^(١) ، وَتَنْبَال : لِلْقَصِيرِ

وَأَمَّا الْفَعِيلُ فَلَيْسَ أَيْضًا قِيَاسِيَا ، فَالْحَتِّي وَالرَّمْيَا وَالْحَجَّزِي مَبَالِغَةُ التَّحَاتِّ
وَالْتَرَامِي وَالتَّحَاجَزِ : أَيْ لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يَجِيءُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبَالِغَهُ
لِمَصْدَرِ الثَّلَاثِي كَالدَّلِيلِ وَالنَّمِيمِ وَالْمَجِيرِ وَالْخَلِيفِ : أَيْ كَثْرَةُ الدَّلَالَةِ ،
وَالنَّمِيمَةِ ، وَالْهُجَرِ : أَيْ الْهَذَرِ ، وَالْخِلَافَةِ ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ الْمَدْفِي جَمِيعَ ذَلِكَ ،
وَالْأَوَّلَى الْمَنْعُ ، وَقَدْ حَكَى الْكِسَائِيُّ خَصِيصَاءَ الْمَدِّ ، وَأَنْكَرَهُ الْفَرَاءُ

قال : « وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطَرِّدًا ^{المصدر}
كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلَا غَيْرُهُمَا ، فَتَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَاءُ ^{المبني}
جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُولِ كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ،
وَكَذَا الْبَاقِي ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ
فَقَلِيلٌ ، وَقَاعِلَةٌ كَالْعَافِيَةِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقَلُّ »

أقول : قال سيديويه : لم يجيء في كلام العرب مَفْعُلٌ ، يَعْنِي لَامْفَرْدًا وَلَا
جَمْعًا ، قَالَ السِّيرَا فِي : فَقَوْلُهُ : —

٢٢ — بُشَيْنٌ ، الرَّمْيُ « لَا » إِنَّ « لَا » إِنَّ لَزِمَتْهُ

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُونٌ ^(٢)

بِفَتْحِ التَّاءِ - كضارب . وقال اللحياني : هي التي ضربت فلم يدر ألاحق هي أم غير
لاحق » ولم نجد في كتب اللغة تضاربا - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذي
ذكره المؤلف

(١) المخنقة : القلادة . سميت بذلك لأنها تلبس عند الخنق (كعظم) . وفي
اللسان : « والتقصار والتقصارة - بكسر التاء - القلادة للزومها قصرة العنق (والقصرة
بفتحات أصل العنق) »

(٢) البيت من قصيدة لجليل بن عبد الله بن معمر العذري . وبُشَيْنٌ مرخم بثنية

أصله مَعُونَةٌ ، غُذِفَت التاء للضرورة ، وكذا قوله : —

٢٣ — * لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُومٍ ^(١) *

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان ، على ما هو مذهب ^(٢) في نحو تَمَرُوتٌ نَاحٍ ، فيجوز مَكْرُومًا وَمَعُونًا في غير الضرورة ، فعند الفراء يجيء مَفْعُلٌ جمعا ، وقد جاء مَهْلُكٌ بمعنى الهُلُك ، وَمَأْلُكٌ ، وله أن يدعى فيهما أنهما جمعا مَهْلُكَةٌ وَمَأْلُكَةٌ ،

اسم حبيبه . يهول : إذا سألَكَ الواشون عني أو عن شيء يرتبط بي فلا تذكر شيئا سوى كلمة لا ، فإن هذه الكلمة إن لزمتهأ كبر عون لك على رد كيدهم ، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو - فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وهذا شاذ ، والقياس المعان ، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قبلت ألفا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبي الآخر الخناني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وقد روى قبله :

نَعَمْ أَخُو الْهَيْجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَمِيِّ

ويروى البيت الذي قبله :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِيِّ

ويروى :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِيِّ

وقوله : اليمى : أصله اليوم - بفتح الياء وكسر الواو - كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء . ثم قدمت الميم على الواو ، فطرفت الواو إثر كسرة فقلبت ياء ، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم ، على المبتدأ والخبر ، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قبلت الواو ياء لتطرفها حينئذ إثر كسرة . والروع : الفرع والخوف . والفعال - بفتح الفاء - الوصف حسنا أو قبيحا . والمكرم : الكرم ، وهو محل الشاهد في البيت .

(٢) مذهب الفراء في هذا هو مذهب الكوفيين ، وسيأتي إيضاحه في جمع التكسير

وجاء في بعض القراءات ^(١) (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسِرِهِ)

قوله « قياسا مطردا » ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوى منه بكسر العين كالمَوْعِدِ والمَوْجِلِ ، مصدران كان أو زمانا أو مكانا ، على ما ذكر سيديويه ، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمَوْعَى ، مصدرا كان أو غيره ، قال سيديويه عن يونس : إن ناسا من العرب يقولون من يَوْجَلْ ونحوه مَوْجَلْ ومَوْحَلْ بالفتح مصدرا كان أو غيره ، قال سيديويه : إنما قال الأكثرون مَوْجِلْ بالكسر لأنهم ربما غيروه في يَوْجَلْ ويَوْحَلْ ، فقالوا : ييجَلْ ، ويأجل ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِدِ المثل بالحذف ، فسكوا قالوا هناك مَوْعِدِ قالوا همنا مَوْجِلْ ، ومن قال المَوْجِلْ بالفتح فكأنهم الذين يقولون : يَوْجَلْ ، فيسألهونه ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإنما قالوا مَوْدَّة بالفتح اتفاقا لسلامة الواو في الفعل اتفاقا

وقد يجيء في الناقص المفعِل مصدرا بشرط التاء كالمُعْصِيَةِ والمُخْصِمَةِ ^(٢)

(١) قال ابن جني : « هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل : هو على حذف الهاء » اه وقال الجوهري : « وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسره بالاضافة ، قال الأخفش : وهو غير جائز ؛ لأنه ليس في الكلام مفعل - بضم العين - بغير الهاء : أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة » اه والميسر : اليسر والسعة والغنى

(٢) تقول : عصى الرجل أميره يعصيه عصيا وعصيانا ومعصية ؛ إذا لم يطيعه ، وتقول حتى الشيء حميا وحى وحماية وحمية ؛ إذا منعه ودفع عنه . قال سيديويه : « لا يجيء هذا الضرب على مفعل (بكسر العين) إلا وفيه الهاء ؛ لأنه إن جاء على مفعل بغيرها اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف » اه كلامه . وقوله اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجري عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعا أو مخفوضا متونا .

وجاء في الأجوف المَعِيشَة ، قال سيبويه في (حتى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)
بالكسر : أى طلوعه ^(١) ، ويجوز أن يقال : إنه اسم زمان : أى وقت طلوعه

(١) قال في اللسان : « وأما قوله عز وجل (هي حتى مطلع الفجر) فان
الكسائي قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبي عمرو بكسر اللام ، وعبيد
أحد الرواة عن أبي عمرو ، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدي عن أبي
عمرو ، وعاصم وحزمة : هي حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء : وأكثر
القراء على مطلع (بالفتح) . قال : وهو أقوى في قياس العربية ؛ لأن المطلق بالفتح
هو الطلوع ، والمطلع - بالكسر - هو الموضع الذي تطلع منه ؛ إلا أن العرب
تقول : طلعت الشمس مطالعا فيكسرون وهم يريدون المصدر . وقال : إذا كان
الحرف من باب فاعل يفعل ؛ مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت
العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين ؛ إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين
في مفعول : من ذلك (وذكر بعض ما ذكر المصنف من الأسماء) فجعلوا الكسر
علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . قال الأزهرى : والعرب تضع الأسماء
مواضع المصادر ، ولذلك قرأ من قرأ (هي حتى مطلع الفجر) ؛ لأنه ذهب بالمطلع
وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلق (بالفتح) وهذا قول الكسائي والفراء ، وقال
بعض البصريين : من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام - فهو اسم لوقت الطلوع . قال
ذلك الزجاج . قال الأزهرى : وأحسبه قول سيبويه « اه كلامه . قال سيبويه
(ج ٢ ص ٢٤٧) وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم
يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعول (بالضم) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان
مصيره إلى إحدى الحركتين (الكسرة أو الفتحة) ألزموه أخفهما ، وذلك قولهم قتل
يقتل وهذا المقتل (بالفتح) وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل
(بفتح العين) ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس : أى عند طلوع الشمس ، وهذه
لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا إلا ما كن في هذا أيضا ،
كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح اه كلامه . وقال أبو سعيد السيراني :
ومن ذلك (يريد بناء المصدر على المفعول بالكسر) فيما ذكره سيبويه المطلق في معنى
الطلوع ، وقد قرأ الكسائي (حتى مطلع الفجر) ومعناه حتى طلوع الفجر ، وقال

وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَة وَمَعْرَمة وَمَعْرَزة وَمَظْلَمة وَمَعْتَبَة
وَمَحْسَبَة وَعَلَقَ مَضْنَة ^(١) وبالضم والكسر المَعْدِرَة ^(٢) ، وبالفتح والضم
المَيْسِرَة ^(٣)

بعض الناس المطلع (بالكسر) الموضع الذي يطلع فيه الفجر ، والمطلع (بالفتح)
المصدر . والقول ما قال سيبويه ، لانه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر
ولا يحتمل إلا الطلوع ، لان حتى إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث ، والطلوع
هو الذي يحدث ، والمطلع ليس بحادث في آخر الليل ، لانه الموضع « اه كلامه
(١) تقول : حمده يحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر ، ومحمدا ومحمدة - بالفتح فيهما -
ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران . وتقول : ذمه يذمه ذما كمد مدا
ومذمة - بفتح الذال - أى : عابه ، ولم نجد في كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على
مذمة بالكسر ، لكن في القاموس واللسان أنه يقال : رجل ذو مذمة - بالفتح
والكسر - ، إذا كان كلا وعيبا على الناس . وتقول : عجز عن الأمر - من بابي
سمع وضرب - عجزا ومعجزا ومعجزة بكسر الجيم وفتحها في الأخيرين . قال سيبويه :
« الكسر على النادر والفتح على القياس لانه مصدر » . وتقول : ظله يظله - من
باب ضرب - ظلها بالفتح والضم ، ومظلة - بكسر اللام - ، إذا جار عليه ووضع
أمره على غير موضعه ، ولم يذكروا صاحب اللسان والقاموس فتح اللام فيهما . وتقول
عتب عليه يعتب - كيجلس ويخرج - عتابا وعتابا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح
والكسر - ، إذا لامه وسخط عليه ، وتقول : حسب الشيء يحسبه - بكسر عين
المضارع وفتحها والكسر أجودهما - حسبانا - بكسر أوله - وحسبة - بكسر السين
أو فتحها - إذا ظنه ، والكسر نادر عندهم قال في المضارع يحسب بالفتح وأما عند
من كسر عين المضارع فهو القياس . وتقول : هذا الشيء علق مضنة : أى هو شيء
نفيس يتنافس فيه أى يضن به ، ويقال أيضا : هو عرق مضنة ، وذلك كما يقال : فلان
علق علم وتبع علم وطلب علم ، الكل بكسر أوله وسكون ثانيه ، والمعنى أنه يعلق العلم
ويتبع أهله ويطلبه . والضاد مكسورة أو مفتوحة . (٢) العذر (بضم العين) والعذرة
(بالكسر) والعذرى (بالضم) والعذرة (بضم الذال وكسرها) الحجة التي يعتذر بها
(٣) اليسر ، واليسار ، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى . قال

وجاء بالتثليث مَهْلَكٌ وَمَهْلِكَةٌ وَمَقْدَرَةٌ وَمَأْدُبَةٌ^(١)

وجاء بالكسر وحده الْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ
وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ
وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ وَالْمَكْرُ^(٢)

سيبويه : ليست المسيرة على الفعل ، ولكنها كالمسيرة المشربة في أنها ليست على الفعل
(١) تقول : هلك يهلك - كضرب يضرب - هلا كما هلكوا وما هلكوا مهلكة (بتثليث
اللام فيهما) وتهلكة بضم اللام ليس غير : أى مات . وتقول : قدر على الشيء يقدر -
كجلس وخرج وفرح - قدرة ومقدرة (بتثليث الدال) وقدرانا (بكسر أوله)
وقدارا وقدارة (بفتح أولهما ، وقد يكسر أول الأول) وقدورا وقدورة (بضم
أولهما) : قوى عليه وتمكن منه . وتمثيل المؤلف بالمأدبة في هذا الموضع غير صحيح
لعدة وجوه : الوجه الأول أن المأدبة اسم لطعام يصنع لدعوة أو عرس وليس
مصدرا . والوجه الثانى أنه ليس مثلث الدال ، حتى يسوغ له ذكره مع المثلاثات .
والوجه الثالث أنه غير مذهب كبار النحويين ، فإن سيبويه قد نص في كتابه (٢٤٨ ص
ص ٢٤٨) على أن المأدبة ليست مصدرا ولا مكانا ، وأنها كالمشربة التى هى اسم
للغرفة ، والمسربة التى هى اسم لشعر الصدر . وقد كان خطر لنا أن هذه الكلمة
محرفة عن المأربة بالراء المهملة فأنها مثلثة الراء ويقال : أرب الرجل احتاج ، فإن
كانت المأربة المثلثة أحد مصادر هذا الفعل صح هذا الذى خطر لنا ، وإن كانت
اسما كالأرب بمعنى الحاجة لم يتم ، وليس فى عبارة اللغويين نص على أحد الطريقتين
(٢) تقول : كبر الرجل - كفرح - كبرا - كعنب - ومكبرا - كهنزل - ، إذا
طعن فى السن . وتقول : يسر الرجل يسر - كضر يضرب - أى لعب بالقداح ،
والميسر : اللعب بالقداح ، أو هو الجزور التى كانوا يتقامرون عليها ، وعلى الثانى
لا يصلح مثالا . وتقول : حاضت المرأة تحيض حيضا ومحاضا ، إذا سال
دمها ، فقول المؤلف : إنه بالكسر وحده غير صحيح ، وتقول : قال القوم يقلون
قيلولة وقيلًا وقائلة ومقيلًا ومقالًا : إذا ناموا نصف النهار ، والمقيل مصدر عن
سيبويه ، وما ذكرنا تعلم أن تمثيل المؤلف به لما جاء بالكسر وحده غير مستقيم .

فدو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين قوله « ومن غيره » أى : من غير الثلاثى المجرد فيصلح للمصدر والمفعول والزمان والمكان كالمُدْحَرَجِ والمُقَاتِلِ والمُخَرَّجِ كما يجىء

الميسور : اليسر ، والمعسور : العسر ، والمجاود : الجلد : أى الصبر ، والمفتون : الفتنة ، قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونَ) أى : الفتنة ، على قول ، وخالف (١)

قال فى القاموس : « رجع يرجع رجوعا ، ومرجعا - كمنزل - ومرجعة شاذان ، لأن المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح ، ورجعى ورجعانا بضمهما ، انصرف . ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعا كقعد ومنزل - صرفه ورده » اهـ . وتقول : جاء بجىء جيثا وبجيثا ، إذا أتى . قال فى اللسان : « والجىء شاذ ، لأن المصدر من فعل يفعل (كضرب يضرب) مفعل يفتح العين ، وقد شذت منه حروف فجاءت على مفعل كالجىء والمحيض والمكيل والمصير » اهـ . والعيب والعايب والمعاب والمعابة والمعيب : أن تصم الرجل ، وفعله عاب يعيب ، وهو لازم ومتعد ، ومن هذا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم ، هذا ، وقد مثل المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر ، فكيف مثل به هنا لما جاء بالكسر وحده ، وتقول : أوى له يأوى - كروى يروى - أوية وأوية مأوية ومأواة ، إذ ارق له ورئى ، قال زهير :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكَوا

ومنه تعلم تقصير المؤلف فى التمثيل به لما جاء بالكسر وحده

(١) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره فى هذه الآية وجهين ، والحقيقة أن فيها ثلاثة أوجه : الأول : أن الباء زائدة ، وأى مبتدأ ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبر المبتدأ ، والثانى : أن الباء أصلية بمعنى فى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والمفتون اسم مفعول أيضا بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والثالث : أن الباء للملابسة والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى الجنون مبتدأ مؤخر . والمعنى الفتنة ملابسة لأى الفريقين من المسلمين والكفار

سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان :
 أى الزمان الذى يُوسَّر فيه ويُعَسَّر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : الحصول :
 أى الحصول عليه ، وكذا قال في المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال :
 هو السير الذى ترفعه القرس وتضعه : أى تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعقول
 بمعنى المحبوس المشدود : أى العقل المشدود القوى ، وجعل الباء فى (بأىكم
 المفتون) زيادة ، وقيل : بأىكم الجنى ، وهو المفتون ، والجلود : الصبر الذى يُجَلَّد
 فيه : أى يستعمل الجَلَادَة ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرا ، بل هو
 الشئ المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا المصدوقة : يقال : يَتَنَّنْ لى مَصْدُوقَةً
 حاله : أى حقيقتها ، من قولهم : صَدَقَنِي ^(١) سِنَّ بَكْرِهِ : أى بَيَّنَّ حاله التى
 صَدَقَنِيهَا .

قوله « وفاعلة كالعافية » تقول : عافانى الله مُعَافَاةً وَعَافِيَةً ، وأما العاقبة
 فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عَقَبَ الشئ [الشئ] أى :
 خَلَفَهُ ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية فى ^(٢) الأصل ، وأما

(١) هذا مثل من أمثال العرب . قال فى اللسان : « وفى المثل صدقنى سن بكره
 وأصله أن رجلا أراد بيع بكره فقال للبشترى : إنه جل ؛ فقال المشتري : بل هو بكر
 فبينما هما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هدع (بكسر أوله وفتح ثانية وآخره
 مبنى على السكون) . وهذه كلمة يسكن بها الصغار الأبل إذا نفرت ، وقيل : يسكن بها
 البكارة خاصة ، فقال المشتري : صدقنى سن بكره » اهـ

(٢) كلام المؤلف فى هذه الكلمة مضطرب ، ولو كان نظم كلامه هكذا « وأما
 العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ؛ لأنه بمعنى الآخر . يقال : عَقَبَ الشئ الشئ . أى
 خلفه ، والهاء للتأنيث . أو يقال : إنها صفة النهاية فى الأصل ثم صارت اسما لها .
 والهاء دليل الاسمية » لكان كلاما مستقيما ؛ فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون
 الهاء دليل الاسمية ؛ إذ الهاء التى فى اسم الفاعل للفرق بين صفتى المذكر والمؤنث ،
 والهاء التى هى دليل الاسمية إنما يؤتى بها فى الوصف بعد نقله من معناه الأصلية إلى

الباقية في قوله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) فتقيل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى (ليس أوقعها كاذبة) قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أى تنكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالة : الدلال والغنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قُمْ قائماً : أى قياماً ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة ، وكذا في قوله : —

٢٤ — * كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءَ كَافٌ ^(١) *

أى : كافياً ، كقوله : —

الاسم ، كقولهم : مقدمة وحقيقة . وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان : الأول المصدر . تقول : عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقبا وعاقبة ، إذا خلفه . والثاني : اسم فاعل من هذا الفعل ، ومنه إطلاق العاقب على النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف جميع الرسل ، ومن أجل هذا كان الأخفش يقول : إن الهاء في العاقبة للتأنيث . والثالث : أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب - كنمر - والعقب - كفلس والعقبة والعقبى - بضم أولهما - والتاء حينئذ للنقل من الوصفية إلى الاسمية . ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف في هذه الكلمة أن عبارته مستقيمة على الأوجه التي ذكرناها في الكلمات التي بعد هذه الكلمة ، فقوله في كلمة « الباقية » . فتقيل بمعنى بقاء ، إشارة إلى أنها مصدر ، وقوله « ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية » إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث ، ولهذا قدر الموصوف مؤنثاً ، وقوله « أو شيء باق والهاء للاسمية » إشارة إلى أنها اسم .

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم أحد شعراء الجاهلية . وعجزه : —

وَلَيْسَ لِنَائِي إِذْ طَالَ شَأْنِي

واستشهد به على أن قوله « كافي » اسم فاعل من كفاه يكفيه ، وهو منصوب على

٢٥ — * فَلَوْ أَنْ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ^(١) *

فكما أن اسم المفعول في قوله تعالى : « والنجوم مُسَخَّرَاتٍ » بنصبها حال مؤكدة ، لا بمعنى المصدر ، فكذا اسم الفاعل فيما نحن فيه . وقوله : —

٢٦ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي * لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامٌ

عَلَى حَقْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا * وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ^(٢)

قال سيبويه : معناه لاأشتم شتما ولا يخرج خروجاً ، وقال عيسى بن عمر : هو حال معطوف على الحال الذي هو « لاأشتم » أى غير شاتم ولا خارج ، كقوله تعالى : « صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ولم يذكر ما عاهد الله عليه لدلالة الكلام ؛ لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة ، وعند سيبويه « لاأشتم » جواب « عاهدت »

قال : « وَنَحْوُ دَخْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ زَلْزَلَ عَلَى زِلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ »

مصدر
الرابع

الحال من التأى الذى هو فاعل كفى ، وقد عامل الشاعر المنقوص فى حالة النصب كما يعامله فى حالة الرفع والجرح فحذف الباء

(١) هذا صدر بيت لمجنون بنى عامر المعروف بمجنون ليل . وعجزه قوله :

* وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا *

واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص فى حالة النصب كما تعامله فى حالة الرفع والجرح ، فتحذف ياءه ، وذلك أن قوله « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها لإجراء المنصوب مجزئ المرفوع .

(٢) هذان البيتان للأفرزدق : همام بن غالب ، والشاهد فيه فى قوله « خارجاً » فانه عند سيبويه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لاأشتم مسلماً الدهر ولا يخرج خروجاً من فى زور كلام ، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجاً اسم فاعل ، ويقول : إنما قوله « لاأشتم » حال ، فأراد عاهدت ربى فى هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من فى زور كلام . وأيد ابن هشام ما ذهب إليه سيبويه .

أقول : قال سيبويه : الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر ، وَالْفَعْلَةُ هو المطرد دون الْفِعْلَالِ ، لا يقال : بَرَقَشَ ^(١) برقاشا ، وكذا الْفِعْلَالِ مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو حِقْقَالِ ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فِعْلَالٍ ؛ وإنما جاز ذلك في المضاعف — كَالْقَلْقَالِ ^(٢) وَالزَّلْزَالِ وَالْخُلْخَالِ — قصداً للتخفيف ؛ لنقل التضعيف

ومصادر ما زيد فيه من الرباعي نحو تَدَحْرُجُ وَاخْرَجَ نَجْمًا وَأَقْشَعَرَارَ ، وأما أَقْشَعَرٌ قَشْعَرِيَّةٌ واطْمَأَنَّ طَمَأْنِينَةً فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما في أَثْبَتَ نَبَاتًا وَأَعْطَى عَطَاءً .

اسم المرة قال : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجْرَدِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَةٍ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَبِكْسَرِ الْفَاءِ لِلنَّوْجِ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ إِنْخَاخَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءَ زِدْتَهَا ، وَنَحْوُ أَتَيْتُهُ إِيَّانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً شَاذٌ »

أقول : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أولاً

(١) ورد هذا الفعل لازماً ، ومتعدياً . تقول : برقش الرجل برقشة ، إذا ولي هارباً . وتقول : برقش الرجل الشيء ، إذا نقشه بألوان شتى .

(٢) تقول : قلقلت الشيء قلقلةً ، وقلقالا (بكسر أوله وفتححه ، وضمه نادر) ، إذا حركته ، وقال في اللسان : « فإذا كسرتة فهو مصدر ، وإذا فتحته فهو اسم مثل الزلزال والزلزال » . والذي في القاموس : قلقل الشيء قلقلةً وقلقالا (بالكسر ويفتح) حركه ، أو بالفتح الاسم ، وتقول : خلخل العظم ، إذا أخذ ما عليه من اللحم .

فالمجرد عنها تجعله على فَعْلَةٍ بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو
خرجت خَرْجَةً ودخلت دخلة

وذو التاء تبقيه على حاله ، نحو دريت دِرَايَةً وَشَدَّتْ ^(١) نَشْدَةً ، ولا تقول
دَرِيَّةً وَنَشْدَةً ، كذا قال المصنف ؛ ولم أعر في مصنف على ما قاله ، بل أطلق
المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فَعْلَةٍ ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من
الفعل جئت بها أبداً على فَعْلَةٍ على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فَعَلٌ ، هذا قوله ؛
والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فَعْلَةٍ ؛ فتقول : نشدت نَشْدَةً
بفتح النون

وغير الثلاثي المجرد تُخْلِيهِ على حاله ، سواء كان رباعياً كَدَّ خَرْجَةً أو ذا
زيادة كَانْطِلَاقٍ وَإِخْرَاجٍ وَتَدَخُّجٍ ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته
إكرامة ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عزَّيْتُهُ تعزية : أى واحدة ، والأكثر
الوصف في مثله بالواحدة لرفع اللبس ؛ نحو عزَّيْتُهُ تعزية واحدة ، ولو قلنا بحذف
تلك التاء والجىء بقاء الوحدة فلا بأس

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعديا كان أو لازما فَعَلٌ
بيناء الوحدة ، قال : لاشك أن الجنس من نحو تَمَرَةٍ وَتَفَاحَةٍ بحذف التاء ، فكان
القياس أن يكون الجنس في نحو خَرْجَةٍ وَدَخْلَةٍ كذلك أيضاً ، ونعني بالجنس
المصدر المطلق ، نحو خَرْجٍ وَدَخْلٍ ؛ إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة
الحروف وتغيير التركيب لخفته ، دون الرباعي وذو الزيادة

ثم أعلم أنه إن جاء للرباعي وذو الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوَحْدَةُ على

(١) تقول : نشد الضالة نشداً ونشدة ونشداً (بكر الأخيرين) لئلا يظن أنها ، وإذا عرفها

ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دَحْرَجَةً واحدة ، ولا تقول دِخْرَاجَةً ، وكذا لا تقول قَاتَلْتُ قِتَالَةً ، ولا كَذَبْتُ كِذَابَةً

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردّا إلى بناء فعلية ، بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إتيانة ولقاءة ، ويجوز أتيّة ولقيّة على القياس ، قال أبو الطيب :

٢٧ — لَقَيْتُ بِدَرْبِ الْقَلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً * شَفَتِ كَمَدَى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلٌ^(١)

قوله « وما عدا » أى : ما عدا الثلاثى المجرد الخالى من التاء ، وهو ثلاثة : الرابعى ، وذو الزيادة ، والثلاثى ذو التاء ، على ما ذهب إليه المصنف

قوله « فان لم تكن تاء » أى : فيما عدا

وقوله « وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة » أى : ضربا موصوفا بصفة ، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو « حَسَنُ الرَّكْبَةِ » و « سَيِّئُ الْمِيْتَةِ » و « جلست جلسة حسنة » أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله : —

٢٨ — هَا إِنِّ تَاعِذِرُهُ إِنِّ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ * فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ^(٢)

(١) البيت من قصيدة طويلة لآلى الطيب المتنبي يمدح فيها سيف الدولة الحمداني . وأولها :

لَيْلَى بَعْدَ الظَّاعِنِينَ شُكُولُ طَوَالُ ، وَلَيْلُ الْمَاشَةِ بَيْنَ طَوِيلُ
وَالظَّاعِنِينَ : أى الراحلين . وشكول : أى متشاكلة متشابهة . ودرب القلة .
موضع وراء الفرات ، وأصل الدرب المضيق فى الجبال ، واستعمل فى كل مدخل إلى بلاد الروم وفى كل باب طريق واسع . وأصل القلة أعلى الجبل ، وذكر المؤلف لهذا البيت كذكره لأمثاله من شعر المتنبي وأبى تمام والبحترى وأبى العلاء ليس على سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للابغة الدياتى ، ويروى بحجزه هكذا :

* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُحَالَفُ النَّكَدِ *

أى عذر بليغ : وقد لا تكون الفعل مرة والفعل نوعا كالرحمة والنشدة

قال « أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ تَمَّا مُضَارَعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهُا ^{أسماء الزمان والمكان} وَمِنْ الْمَنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْتَى ، وَمِنْ مَكْسُورِهَا ^{أسماء الزمان والمكان} وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَضْرَبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمُنْسِكُ وَالْمَجْزَرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمُطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمَسْقُطُ وَالْمُسْكِنُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمُسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ ، وَأَمَّا مِنْخَرٌ فَفَرَعٌ كَمَنْبِتٍ وَلَا غَيْرُهُمَا ، وَنَحْوُ الْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتَحَا وَضَمًّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ »

أقول : اعلم أنهم [كأنهم] [كانوا] بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضموها نحو يَقْتُلُ وَيَنْصُرُ لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مَفْعَلٌ إلا نادراً كَمَكْرُومٍ وَمَعُونٍ على ما ذكرنا ، فلم يحملوا ما دأى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعُدِلَ إلى أحد اللفظين مَفْعَلٍ وَمَفْعِلٍ ، وكان الفتح أخفَّ فحمل عليه

وقد جاء من يَفْعُلُ المضموم العين كلماتٌ على مَفْعِلٍ بالكسر لا غير ، وهى : الْمَشْرِقُ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْمَرْفِقُ وهو مَوْصِلُ الذراع والعُضد ، وهو أيضاً كل ما يُنْتَفَعُ به ، والارتفاع : الانْتِفَاعُ ، والانسكاء على الْمَرْفِقِ ، ويقال فيهما الْمَرْفِقُ على وزن المَثْقَبِ أيضاً ، لأنهما آلتا الرِّفْقِ الذى هو ضد الحَرْقِ ؛ إذ التَّكْيُءُ على مَرْفَقِهِ سَأَكَنَ مَطْمَنً ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مَظَنَّتَا الرِّفْقَ وَمَحَلَّاهُ ، ومنها التَّنْبِتُ ، وَالْمَنْخِرُ ، وَالْمَجْزَرُ ، وَالْمَسْقُطُ ، وَالْمَظِنَّةُ

وقد جاء من يَفْعُلُ المضموم العين أيضاً كلماتٌ تسمع في عينها الفتح والكسر ، وهى

الْمُفْرِقِ ، ، وَالْمُخْشِرَ ، وَالْمُسْجِدَ ، وَالْمُنْسِكَ ^(١) ، وَأَمَّا الْجِلُّ بِمَعْنَى الْمَنْزِلِ
فَلِكُونَ مُضَارِعَهُ عَلَى الْوَجْهِينِ ، قَرِءَ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَيَجِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)
عَلَى الْوَجْهِينِ

وَجَاءَ فِي مِضَارِعِهِ يَفْعَلُ بِالْكَسْرِ أَمَّا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَهِيَ الْمَدْبُ ^(٣) ،

(١) النِّسْكُ — بِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ — كُلُّ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ نَسَكْتَ
أَنْسَكَ - مِثْلَ نَصَرَ نَصْرًا - نَسَكًا - بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَكَسْرُهُ وَسُكُونُ ثَانِيهِ - قَالَ فِي اللِّسَانِ :
« وَالْمُنْسِكُ وَالْمُنْسِكُ (بِفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسْرِهَا) شُرْعَةُ النِّسْكِ . وَقِيلَ : الْمُنْسِكُ (بِالْفَتْحِ)
النِّسْكُ نَفْسُهُ ، وَالْمُنْسِكُ (بِكَسْرِ السَّيْنِ) الْمَوْضِعُ الَّذِي تَذْبُحُ فِيهِ النِّسِيكَةُ . وَقَالَ
الْفَرَّاءُ : الْمُنْسِكُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (بِكَسْرِ السَّيْنِ) الْمَوْضِعُ الْمَعْتَادُ الَّذِي تَعْتَادُهُ . وَيُقَالُ :
إِنْ لَقَلَّانَ مَنَسَكًا يَعْتَادُهُ فِي خَيْرٍ كَانَ أَوْ غَيْرِهِ ... قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : قَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ
الْمُنَاسِكِ وَالنِّسْكِ وَالنِّسِيكَةِ فِي الْحَدِيثِ ، فَالْمُنَاسِكُ جَمْعُ مَنَسَكٍ بِفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسْرِهَا
وَهُوَ الْمُتَعَبِدُ (مَكَانُ التَّعْبُدِ) وَيَقَعُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ » اهـ مُلَخَّصًا .
وَهَذِهِ أَقْوَالٌ لَا يَتَلَاقَى بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ .

(٢) اِعْتَبَارُ الْمَدْبِ - بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسْرِهَا - اسْمُ مَكَانٍ أَحَدُ تَخْرِيَجَيْنِ لِلْعُلَمَاءِ فِي
هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْمَفْتُوحَ مَصْدَرًا وَالْمَكْسُورَ اسْمَ مَكَانٍ ، فَيَكُونُ مُوَافِقًا
لِلْقِيَاسِ . قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَمَدْبُ السَّيْلِ وَمَدْبُهُ (بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسْرِهَا) مَوْضِعُ
جَرِيهِ . يُقَالُ : نَتَجَّ عَنْ مَدْبِ السَّيْلِ وَمَدْبِهِ ، وَمَدْبُ النَّمْلِ وَمَدْبُهُ ، فَالْأَسْمُ مَكْسُورٌ
وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَفْعَلُ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ عَلَى فِعْلِ يَفْعَلُ (كَضَرْبٍ يَضْرَبُ)
قَالَ فِي التَّهْذِيبِ : وَالْمَدْبُ (بِكَسْرِ الدَّالِ) مَوْضِعُ دَيْبِ النَّمْلِ وَغَيْرِهِ » اهـ مُلَخَّصًا .
وَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّفْرِيعِ فِي قَوْلِ صَاحِبِ اللِّسَانِ « فَالْأَسْمُ مَكْسُورٌ
وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ »

وَالْمَأْوَى : الْمَنْزِلُ . قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : سَمِعْتُ الْفَصِيحَ مِنْ بَنِي كَلَّابٍ يَقُولُ الْمَأْوَى
الْأَبْلُ « مَأْوَاةٌ » بِالْهَاءِ . وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : مَأْوَى الْأَبْلِ - بِكَسْرِ الْوَاوِ - لُغَةٌ فِي مَأْوَى
الْأَبْلِ خَاصَّةٌ ، وَهُوَ شَاذٌ . وَقَالَ الْفَرَّاءُ : ذَكَرْتُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَسْمِي مَأْوَى
الْأَبْلِ مَأْوَى بِكَسْرِ الْوَاوِ . قَالَ : وَهُوَ نَادِرٌ ، لَمْ يَجِئْ فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَفْعَلٌ بِكَسْرِ

وَمَاوَى الْإِبِلِ ، وَالْمَزَلَةَ ، وَمَضْرِبَةَ السِّيفِ ، وَجَاءَ مَقْبَرَةً وَمَشْرِقَةً وَمَقْبَأَةً وَمَقْبُوءَةً وَمَقْنَأَةً وَمَقْنُوءَةً^(١) فَتَحًا وَضَمًّا ، وَكَذَا الْمَشْرُبَةُ فِي الْغُرْفَةِ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرَبُونَ فِي الْغُرْفِ ، وَالْمَشْرُقَةُ وَالْمَقْبِئَةُ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ ، إِذَا هُمَا مَوْضِعَانِ لِلتَّشْرِيقِ وَالتَّقْفِيؤِ فَيَسْتَدْنُّانِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا ، وَلِهَذَا لَمْ تَعَلِ الْمَقْبِئَةُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يُذْهَبْ بِهَا مَذْهَبُ الْفِعْلِ ، كَمَا يَجِيءُ ، وَالْمَشْرُبَةُ لَشَعْرِ الصَّدْرِ مَضْمُومَةُ الْعَيْنِ لَا غَيْرَ ، قَالَ سَيَبَوِيه : لَمْ تَذْهَبْ بِالْمَسْجِدِ مَذْهَبَ الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّكَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِبَيْتٍ ، يَعْنِي أَنَّكَ أَخْرَجْتَهُ عَمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَوْضِعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَقُولُ : الْمَقْتُلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ الْقَتْلُ ، وَلَا تَقْصِدُ بِهِ مَكَانًا دُونَ مَكَانٍ ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَسْجِدَ

الْعَيْنِ ، إِلَّا حَرْفَيْنِ : مَأَى الْعَيْنِ ، وَمَأْوَى الْإِبِلِ ، وَهُمَا نَادِرَانِ ، وَاللُّغَةُ الْعَالِيَةُ فِيهِمَا « مَأْوَى وَمَوْقٌ وَمَأَى » اهـ . وَاعْتَبَارُهُ مَأَى الْعَيْنِ عَلَى مَفْعَلٍ كَلَامٌ غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى تَحْقِيقِ وَلَا نَظَرٍ ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ « مَوْقٌ وَمَأَى » بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنْ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا قَالُوا مَأَى مَعَ ذَلِكَ تَبَيَّنَا أَنَّ الْيَاءَ هِيَ الزَّائِدَةُ ، كَمَا كَانَ الْأَوَّلُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْيَاءَ زَائِدَةٌ فِي الْإِطْلِ ، فَوزن المأق على هذا فعلى - بكسر اللام أو فتحها -

(١) زَلْزَلْ زَلَا - كَضْرَبْ يَضْرِبُ - : زَلَقَ ، وَالْمَزَلَةُ - بَفَتْحِ الزَّايِ وَكَسْرِهَا - : الْمَوْضِعُ الَّذِي تَزَلِقُ عَلَيْهِ الْأَقْدَامُ وَلَا تَثْبُتُ ، وَقَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَضَرْبَةُ السِّيفِ ، وَمَضْرِبُهُ وَمَضْرِبَتُهُ وَمَضْرِبَتُهُ - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا فِيهِمَا - : حُدَّهُ ، وَحَكِي الْأَخِيرَتَيْنِ سَيَبَوِيه ، وَقَالَ : جَعَلُوهُ اسْمًا كَالْحَدِيدَةِ ، يَعْنِي أَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى الْفِعْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ دُونَ الظُّبَةِ ، وَقِيلَ : هُوَ نَحْوُ مَنْ شَرِبَ فِي طَرَفِهِ » اهـ وَالْمَشْرِقَةُ : مَوْضِعُ الْقَعُودِ لِلشَّمْسِ ، وَحَكِي ابْنُ سَيَدِهِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : فَتَحَ الرَّاءِ ، وَضَمًّا ، وَكَسْرًا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَشْرُقُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالشِّتَاءِ . وَالْمَقْبُوءَةُ : وَحَكِي النَّبِيُّ ، وَهُوَ ظِلُّ الْعَشِيِّ ، وَحَكِي الْفَارَسِيُّ عَنْ ثَعْلَبٍ فِيهَا الْمَقْبِئَةُ ، مِثْلُ الْمَعِيشَةِ ، وَحَكِي الْمَجْدُ فِي الْقَامُوسِ اللَّغَتَيْنِ اللَّتَيْنِ حَكَاهُمَا الْمُؤَلِّفُ . وَالْمَقْنَأَةُ - بَفَتْحِ النُّونِ وَضَمِّهَا - الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا تَصْبِيهِ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَحَكِي فِيهَا الضَّمُّ وَالْفَتْحُ ، مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ

فإنك جعلته اسما لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون مبتأ على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في ساء أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين ؛ لكونه إذن مبنياً على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المنسك ، إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المفرق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مضربة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أى لكونه غير مبنى على الفعل ، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المقبرة ، إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه : أى يدفن ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مقبر كما هو القياس ، وكذا المشرقة اسم لموضع خاص لا لكل موضع يُتَشَرَّقُ فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق ^(١) وكذا المقنأة والمقياة ، وكذا المنخبر صار اسماً لثقب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى المنخر ، وكذا المشربة ليست اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجرى ، قال سيديويه : وكذا المطبخ والمربد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين لا لموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل موضع الربود : أى الإقامة ، بل المطبخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمربد محبس الابل ، أو موضع يجمل فيه التمر ، ويجوز أن يقال في المرفق بكسر الميم في المعنيين : إن أصله الموضع ، فلما اختص غير بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيديويه في المطبخ والمربد ، وكل ما جاء على متعل بكسر العين مما مضارعه يفعل بالضم فهو شاذ من

(١) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أى شيء هو ، كما بين في المشربة مثلاً أنها صارت اسماً للغرفة ، ولم نعر على ما يرشد إلى هذا المعنى الخاص في كتب اللغة التي بين أيدينا .

وجه ، وكذا مَفْعَلَةٌ بالتاء مع فتح العين ، ^(١) ، وكذا مَفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين ، ومَفْعِلَةٌ كَالْمُظَنَّةِ أَشَدُّ ، ومَفْعَلَةٌ بضم العين كَالْمُسْتَبْرَةِ أَشَدُّ ، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرهما ، وكذا كل ما جاء من يَفْعُلُ للمكسور العين على مَفْعَلٍ بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مَفْعِلَةٌ بالتاء مع كسر العين ، ومَفْعَلَةٌ بفتحها أَشَدُّ ، لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه ^(٢) عن القياس كما ذكرنا

قوله « ومن المنقوص » يعنى نحو المَثْوَى وإن كان من يَفْعُلُ بكسر العين وإن كان أيضاً مثالا واويا كالمَوَلَى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفا ، وإنما كان المثال الواوى على مَفْعُلٍ بالكسر وإن كان على يَفْعُلٍ كَالْمَوْجِلِ والمَوْجِلِ لما ذكرنا في باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون مَوْجِلٌ ومَوْجَلٌ فيطرد ذلك في الموضع والزمان أيضا ، وحكى الكوفيون المَوْضِعَ ، وقد جاء على مَفْعُلٍ بالفتح من المثال بعض أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على الفعل ، كَمَوْجِدٍ في العدد ، والمَوْهَبَةِ للغدير من الماء ^(٣) ، وأما مَوْطَلَبٌ في اسم

(١) مع أن الأمثلة التي وردت مقترنة بالتاء كثيرة جدا قد نص كثير من العلماء على أن لحاق التاء شاذ يقتصر فيه على ما سمع ، والنس بعضهم للحاق التاء لبعض الأسماء سببا كالبلغة أو إرادة البقعة . وهذا عجيب ، مامدخل التاء في الزنة ١١٩
(٢) هذا وجه ذكره المؤلف تبعا لسيبويه ، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ أسماء أمكنة الأحداث المطلقة ، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث صيغتها شاذة عن القياس

(٣) الموهبة - بفتح الهاء وكسرهما - : غدير صغير من الماء ، وقيل : نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . وفي التهذيب : وأما النقرة في الصخرة فهو موهبة بفتح الهاء . جاء نادرا . قال :-

وَلَقَوْكَ أَطْيَبُ إِنَّ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى حَرٍّ

مكان ومَوْهَبٌ وَمَوْأَلَةٌ وَمَوْ كُلٌّ وَمَوْزَقٌ في أعلام رجال معينين فنقول من
المنبى على الفعل ، وفيها العدل كما ذكرنا في باب مالا ينصرف
والثال اليائى بمنزلة الصحيح عندهم لخفته تقول في يَيْقُظُ مَيْقُظٌ في المصدر
والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى (فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ) بفتح العين
قوله « ولا غيرها » قال سيبويه : يقال في مُعِيرَةٍ مُعِيرَةٍ بكسر الميم
للاتباع .

قوله « فتحا وضما » يعنى بهما المَقْبُرَةُ ، دون المَظِنَّةِ ؛ فانه لم يأت فيها إلا
الكسر ، وإنما كان الفتح في المقبرة شاذاً لكونها بالتاء ، والمفعَلُ في المكان
والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء

قوله « وما عداه فعلى لفظ المفعول » يعنى ما عدا الثلاثى المجرد ، وهو ذو
الزيادة والرباعى ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله ، قياساً
لا ينكسر ، كَالْمُخْرَجِ وَالْمُسْتَخْرَجِ وَالْمُقَاتِلِ وَالْمُدْخَرِجِ وَالْمُتَدَخَّرِجِ
وَالْمُخَرَّجِجِ يحتتمل كل منها أربعة معان

قال : « الآلة عَلَى مَفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ ، كَالْحَلَبِ وَالْمِفْتَاحِ وَالْمِكْسَحَةِ ،
وَنَحْوِ الْمُسْعَطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُدُقِّ وَالْمُدْهِنِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمُخْرِضَةِ لَيْسَ
بِقِيَاسٍ » .

أقول : اعلم أن المِخْلَبَ ليس موضع الحلب ؛ لان موضعه هو المكان
الذى يقعد فيه الحالب للحلب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب ، وكذا المِسْرَجَةُ
— بكسر الميم — كما قال سيبويه

قوله « ونحو المسعط والمنخل » هذا لفظ جار الله ، وهو موهم أنه جاء من
هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف بضم

الميم : الْمُكْحَلَةُ ، وَالْمُسْعَطُ ، وَالْمُنْخُلُ ، وَالْمُدْقُ ، وَالْمُدْهَنُ ، هذا كلامه ،
وجاء المنْصُلُ ^(١) أيضاً ، لكنه ليس بآلة النصل ، بل هو بمعنى النصل ، وأما
المُحْرَضَةُ فذكرها الزخشرى ، وفي الصحاح المُحْرَضَةُ بكسر الميم وفتح الراء ،
وكذا قال ابن يمش : لا أعرف الضم ^(٢) فيها ، قال سيبويه فى الأحرف الخمسة :
هى مثل الْمُغْفُورِ وَالْمُغْشُورِ ، وهما ضرب من الصنع ، وَالْمُغْرُودُ : ضرب من
الكهانة ، وَالْمُغْلُوقُ : المغلاق ، أربعة أحرف جاءت على مُعْغُولٍ ، لا نظير لها
فى كلام العرب ، وقال سيبويه فى المكحلة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب
الفعل ، ولكنها جمعت أسماء لهذه الأوعية ، يعنى ان المكحلة ليست لكل
ما يكون فيه الكحل ، ولكنها احتصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم
نكن مثل الْمَكْسَحَةِ وَالْمُصْفَاةِ ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا
فى المسجد وأخواته ، وَالْمُسْعَطُ : ما يسعط به الصبي أو غيره ، أى يجعل به
السعوط فى أنفه ، وَالْمُدْقُ : ما يدق به الشيء كفهز المطار ، والمدهن : ما يجعل
فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن الْمَكْحَلَةَ وَالْمُدْهَنَ موضعان

(١) المنصل - بضم الميم ، وصاحده مضمومة أو مفتوحة - السيف . قال ابن سيده :
لا نعلم اسماً اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل « اه بمعناه . والنصل :
حديدة السيف والرمح والسهم والسكين مالم يكن لها مقبض ، فان كان معها مقبض
فهى سيف أو رمح أو سهم أو سكين

(٢) الذى ذكر صاحب القاموس وصاحب اللسان المحرصة - بكسر الميم وفتح
الراء - كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالوا : هى وعاء الحرض . والحرض كقفل
وكعق - : الأشنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطباً ثم يحرق ويرش الماء على رماده
فينعقد ، ثم تغسل به الأيدي والثياب ، ولا يزال مستعملاً فى جزيرة العرب إلى يوم
الناس هذا . وقرئ فى قوله تعالى (حتى تكون حرصاً أو تكون من الهالكين)
يفتحتين وبضميتين وبضم فسكون

للكحل والدهن ، ولم يبنيا على مفعَلٍ كما هو بناء المواضع لأنهما لباسا موضعين .
لما يفعل فيه الشيء كالمِثْقَلِ حتى يبنيا على الفعل ، بل هما موضعان لاسم جامد ؛
لم يبعد ، فاذا جملا آلتين فهما بمعنى آلة الكحل والدهن — بفتح الكاف
والدال — كالمِثْقَبِ لآلة الثقب ، والمِحْرَضَةِ : وعاء الحَرْضِ : أى الأشتان ،
والظاهر أن مَضْرِبَةَ السيف آلة الضرب ، لا موضعه ، غُيِّرَتْ عما هو قياس بناء
الآلة لكونها غير مذهب بها مذهب الفعل

وجاء الفعلُ أيضا للآلة ؛ كالحِطَّاطِ والنَّظَامِ

واعلم أن الشيء إذا كثُرَ بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه مفعلة يفتح
العين ، كالتَّاسِدَةِ وَالْمُسَبِّعَةِ والمَذَابَةِ : أى الموضع الكثير الأشد والسباع والذئاب ،
وهو مع كثرة ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مَضْبَعَةٌ وَمَقْرَدَةٌ ، ولم يأتوا بمثل هذا
في الرابعي فما فوقه ، نحو الضَّفْدَعِ وَالثَّعْلَبِ ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب ،
أو تقول : مكان مُثْعَلِبٍ وَمُعْقَرٍ وَمُضْفَدٍ وَمُطْخَلِبٍ بكسر اللام الأولى
على أنها اسم فاعل ، قال [لييد] : —

٢٩ — يَمْنَنُ أَعْدَادًا بِلَبْنَى أَوْ أَجَا * مُضْفَدَاتٍ كُلُّهَا مُطْخَلِبَةٌ (١)

(١) البيت لليد بن ربيعة العامري . كما ثبت في بعض نسخ الأصل . وقد أنشد
الجوهري والصاغاني في العباب هذا البيت لما ذكره المؤلف . ويمنن : قصدن .
والأعداد - بفتح الهمزة - : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقدر وأقداح
ووتر وأونار ، والعد : الماء الذى له مادة لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولبنى -
بضم إفسكون - : اسم جبل ، وأجا بوزن عصافى هذا البيت ، والأكثرون يهمزونه
مثل خطأ ، وهو أحد جبل طى ، ومضفدات : كثيرة الضفادع ، وهى صفة لأعداد ،
ومطخلة : كثيرة الطحلب . وتقول : ضفدع الماء وطحلب ، إذا كثرت ضفادعه
وطحالبه ، مثل قولك : رجست الدواء ، ولفلت الطعام وغيرته ، وزعفرت الثوب ،
وعندت الفتاة أناملها ، وبحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من اسم
جنس رباعى الأصول أو منزل منزلة

ما كثر
بالمكان
يبنى على
مفعلة

ولو كانوا يقولون من الرابعى على قياس الثلاثى لقالوا مُثْعَلِبَةً وَمُعَقَّرَبَةً عَلَى وزن المفعول ؛ لأن نظير المَفْعَلِ فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله ، نحو مُؤَمِّدٌ حَرْجٌ وَمُقَاتِلٌ وَمُحَزِّقٌ ، كما ذكرنا فى المكان والزمان والمصدر ، ولم يسمع مُثْعَلِبَةً وَمُعَقَّرَبَةً بفتح اللام ؛ فلا تظن أن معنى قول سيبويه « فقالوا على ذلك أرض مُثْعَلِبَةٌ وَمُعَقَّرَبَةٌ » أن ذلك مما سمع ، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرابعى لقالوا كذا ، قال : ومن قال ثعالة قال مُثْعَلَةٌ ؛ لأن ثعالة من الثلاثى ، قال الجوهري : وجاء مُعَقَّرَةٌ بحذف الباء : أى كثيرة المقارب ، وهو شاذ ^(١)

قال : « الْمُصَفَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَذُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ ؛ فَأَلْتَمَسْنَا أَنْ يُضْمَرَ ^{التصغير} أَوَّلُهُ وَيُفْتَحَ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَتُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّسْنِيثِ وَالْفَيْهِ وَالْأَفِ وَالْثَوْنِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ هِمَا وَأَفِ أُنْقَالَ جَمْعًا » .

(١) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الأصل تعريف اسم الآلة ، وسكتا عن بيان الفعل الذى يؤخذ منه ، وعبارة سيبويه فى تعريفه اسم الآلة : أنه ما يعالج به ، وعبارة المفصل وشرحه : اسم ما يعالج به وينقل ، وأما أنه يؤخذ من أى الأفعال فانا رأينا العرب قد استعملت أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعددة مثل المكسحة والمكنسة والمفتاح والمقراض والمقص ووجدناهم استعملوا أسماء آلات أفعالها الثلاثية المجردة لازمة كالمبضضة والمطهرة والمصفاة ، ووجدنا بعض أسماء الآلات مأخوذا على هذا القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها ، من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلا ثلاثيا من معناه ؛ بل المستعمل منه استصبح أى أشعل السراج ، ومن ذلك المسرجة فإن فعلها أسرج ، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الآلات من أسماء الاجناس ، ومن ذلك الخدعة ، فأنهم أخذوها من الخد ، والملحفة ، فأنهم أخذوها من اللحاف ، ووجدنا كل ذلك فى كلام العرب ولكننا نرى ألا يؤخذ اسم الآله من اسم جنس حتى يكون قد استعمل منه فعل ، فأما من الأفعال فيؤخذ من الثلاثى اللازم والمتعدى على إحدى هذه الصيغ التى ذكرها المؤلف والله أعلم

أقول : يعنى المصغر ما زيد فيه شئ حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المهمات كذِيَاكَ وَالَّذِيَا وغيرها ، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولاك : «عندى دُرِّيَّهَات» أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيما نحو كُتَيْبٌ وَرُجَيْلٌ ، ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف كقولاك يَا بُنَىَّ وَيَا أَحَىَّ وَأَنْتَ صُدَيْقِي ، وذلك لأن الصِّغَار يشفق عليهم ويتلطف بهم ، فكفى بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد للملاحة كقولاك هو لَطِيفٌ مُلَيِّحٌ ومنه قوله : —

٣ — يَا مَآ أَمِيلِحَ غَزَا نَاشِدَنَّا * (١) [مِنْ هُوَلِيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّعْرُ]
وذلك لأن الصغار فى الأغلب لطاف ملاح ، فاذا كبرت غلظت وجههم ؛ ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد فى نحو قولك خروجى قَبِيلٌ قِيَامُكَ ، أو بُعِيدُهُ ، لأن القبل هو الزمان المتقدم على الشئ ، والبعد هو الزمان المتأخر عنه ، فعنى قبيل قِيَامُكَ أى فى زمان متقدم على قِيَامُكَ صغير المقدار ، والمراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى فى الخروج وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ؛ ومنه تصغير الجهات الست كقولاك : دُوَيْنَ النهر ، وفُوَيْقَ الأرض ، على ما ذكرنا من التأويل فى قبيل وبعيد ، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

(١) هذا البيت قد اختلف فى نسبه إلى قائله فنسبه قوم إلى العرجى ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كاملا الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العرينى وأميلح : تصغير أُمْلَح ، وهو فعل تعجب من الملاحظة وهى البهجة وحسن المنظر ، والفعل ككرم ، والغزلان جمع غزال. وشدن بتشديد النون : فعل ماض مسند إلى نون النسوة وتقول : شدن الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجا ؛ إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . وهولياء : تصغير هولاء . والضال : جمع ضالة وهو الصدر البرى (والسدر شجر التبق). والسمر - بفتح فضم - جمع سمرة ، وهى شجرة الطلح وسقط من الأصل الشطر الثانى من البيت

قربُ مظلوفها مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذي أفاده الظرفان ، فعنى خروجي قبيل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القلبية ، وكذا مايمثله

وقيل : يحىء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم ، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده ، وقريب منه قول الشاعر : —

٣١ — ذَاهِيَةٌ قَدْ صَغُرَتْ مِنَ الْكِبَرِ صَلِّ صَفًا مَا تَنْطَوِي مِنَ الْقَصْرِ^(١)

واستدل لحيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله : —

٣٢ — وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُؤَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٢)

ورُدَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاوهم بها ، إذ المراد بها الموت : أى يحيطهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل ، واستدل أيضا بقوله :

(١) لم نعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم يشرحه البغدادى . والذاهية : المصيبة من مصائب الدهر ، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون - وهو الكر ، وذلك لأن كل أحد ينكرها . والصل : الحية التى تقتل إذا نهشت من ساعتها ، والصفاء : الصخرة الملساء ، ويقال للحية : إنها لصل صفا ، وإنها لصل صفى (كدلى) ، إذا كانت منكرة ، وهو يريد بهذا أنها ضخمة

(٢) هذا البيت لليد بن ربيعة العامرى . وقوله دؤيبية هو تصغير ذاهية ، ويروى فى مكانه خوخيخة وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهى الباب الصغير أى أنه سيفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأنامل الأظفار وصفرتها تكون بعد الموت . والشاهد فى هذا البيت قوله دؤيبية فقد حقق المؤلف أن تصغيرها للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم

٣٣ — فَوَيْقُ جَبِيلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا (١)

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فمر أشد لصعوده

واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك ؛ إذ قولهم رُجِيلٌ أَخِفٌ من رجل صغير ، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة ، وفيهما معنى الصفة كما ترى ، لكن المنسوب يَعْمَلُ رفعا بخلاف المصغر ، لما مر في شرح (٢) الكافية ، ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر في وصف قوس : نصف امتناع منبتها وتشمسه الأحوال إليها ، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت في السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الوعول يجمعون فيها الجمائل وربما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتلدون عليها بالحبال في المهاوى والممالك - وفويق : تصغير فوق - وجبيل : تصغير جبل - وتكل : تعب وتعبي ، وبابه ضرب - وتعمل : أراد تجتهد في العمل

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « والوصف الذي يجمع بالزاو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبينة المبالغة ؛ إلا ما يستثنى ، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ؛ إلا أن المصغر يخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها ، وإنما لم يجر لأن جرى الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والصغرى ؛ فإنها لا تدل على موصوف معين ، وأما المصغر فإنه دال على الصفة والموصوف المعين معا ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا ؛ فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم ، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ، ويفارقها أيضا من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملها ؛ لأن الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى ، والوصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ؛ فلما لم يعمل

المصغر ، وهم إليه أحوج ؛ كَثُرُوا أبنية الجمع ووسّعوها ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع ، إذ ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فقصرهم الجوع على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج ، بخلاف المصغر ، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضاً قليلاً ، صاغوها على وزن ثقيل .، إذ الثقل مع القلة محتمل ، فجلبوا الأولها أثقل الحركات ، وثالثها أوسط حروف المدثلاً ، وهو الباء ، لثلاثا يكون ثقيلاً بكرة ، وجاءوا بين الثقيلين بأخف الحركات ، وهو الفتحة ، لتقاوم شيئاً من ثقلها ، والأولى أن يقال : إن الضم والفتح في عُنَيْقٍ وَجُمَيْلٍ وَصُرَيْدٍ غيرها في عُنُقٍ وَجَمَلٍ وَصُرَدٍ ، كما قيل في فُلْكَ وَهَيْجَانٍ قوله « فالتمكن يضم أوله » إنما خص المتمكن لأن المبهمات تصغر على غير هذا النقط ، كما يجيء في آخر الباب .

قوله « في الأربعة » احتراز من الثلاثي ، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر ، وكان ينبغي أن يقول « في غير الثلاثي » ليعم نحو عَصِيفِير^(١) وَسُفَيْرَج ، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلاًن أدغم أحدهما في الآخر فيزول الكسر بالادغام ، نحو أَصِيمٌ وَمُدَيْقٌ ، ويعد هذا من باب التقاء الساكنين على حده ، كما يجيء في بابه ، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مدأى ألفاً أو واواً أو ياء ماقبلها من الحركة من جنسها ، إذ ماقبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المدح أن في مثل هذا الياء والواو أى الساكن المفتوح ماقبله شيئاً من المد ، وإن لم يكن تاماً ، ألا ترى أن الشاعر إذا

في الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك » اهـ وسيأتى لهذا الموضوع مزيد بحث في أول باب النسب

(١) عَصِيفِير : تصغير عصفور ، وفي بعض النسخ عَصِيفِر - بمهملتين - فتكون

تصغير عصفور وهو نبات يصبغ به

قال قصيدة قبل رَوِيَّهَا ياء أو واو ساكنة مفتوح ما قبلها فهي مردفة ولزمه أن يأتي بها في جميع القصيدة كما في قوله : —

٣٤ — وَمَهْمَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ * ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ^(٢)

قوله « إلا في تاء التأنيث » لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت ك بعض حروف الأولى من حيث دوران الاعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح ، فصار حكم التاء في فتح ما قبلها في المصغر والمكبر سواء

قوله « وأني التأنيث » أي المقصورة والمدودة ، نحو حُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءَ ، وإنما لم يكسر ما قبلها إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء ، وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لا تغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء في المقصورة فظاهر ، وأما في المدودة فالعلامة وإن كانت هي الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ، والألف التي قبلها المد كما في حمار ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاوا ولا ياء للألف التي قبلها ، كما ذكرنا في باب التأنيث ، استلزم قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضا كما في قوله :

٣٥ — * لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ^(١) *

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لخطام بن نصر بن عياض بن يربوع المجاشعي الدارمي . ومهمين : تثنية مهمه وهو القفر المخوف . وقذفين : تثنية قذف - بفتححتين كبطل - وهو البعيد من الأرض . ومرتين : تثنية مرت - بفتح فسكون - وهو الأرض التي لا ماء بها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض ، شبهه بظهر الترس في ارتفاعه وتعريه من النبات

(٢) هذا البيت للوليد بن يزيد بن عد الملك بن مروان ، وأراد بالأشقر الفرس الذي لونه الشقرة ، وهي حمرة صفرة بخلاف الشقرة في الأفسان ، فلأنها فيه حمرة يعلوها بياض . ويغتال : يهلك ، واستعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة . والصحاري

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطروا إليه ، وذلك إذا وقعت قبل ألف
التثنية نحو حُبْلَيَان ، أو ألف الجمع نحو حُبْلَيَات ، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة
في نحو حَمْرَاوَان وحمَراوات إجراء لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحداني
قلبهما قبل ألفي التثنية والجمع .

وقد يحمي أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان : منهم من يجعل تلك
الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياء ؛ ومنهم من يجعلها لتغير التأنيث فيكسر
ما قبلها ويقلبها ياء ، وذلك نحو عَلَقَى وَذِفْرَى وَتَثْرَى ، فمن نونها قال عَلَقِيَّ
وَذِفْرِيَّ وَتَثْرِيَّ ، ومن لم ينونها قال عَلَقِيَّ وَذِفْرِيَّ وَتَثْرِيَّ^(١) وكذا يحمي في
الممدودة ما لم فيه مذهبان كغوغاء^(٢) من نونه وجعله فعلاً لا كزلال قال في التصغير

- بتشديد الياء - جمع صحراء وهي البرية وتشديد الياء في صحارى هو الأصل في جمع
ما مفردة مثل صحراء كعذاره ولكنهم كثيراً ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستئصال
الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك
بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفاً كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى . وسيأتى
لذلك مزيد بحث في باب جمع التكسير

(١) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف
اختلف في ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينونها . وبعضهم يجعلها للالحاق بجعفر وينونها
والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن ، اختلف في ألفها أيضاً على النحو السابق .
وتثرى : أصلها وتري من المواترة وهي المتابعة ، قالتا بدل من الواو بدلاً غير قياسي
اختلف في ألفها أيضاً فمنهم من جعلها للالحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من
يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضبي .

(٢) غوغاء : الأصل في الغوغاء الجراد حين يخف للطيران ، ثم استعير للسفلة
من الناس والمتسرعين إلى الشر ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذي هو الصوت
والجلبة لكثرة لغطهم وصياحهم

عَوَيْغِي ، ومن لم ينوبه وجعله كحمراء قال غَوَيْغَاء ، وكذا في قُوبَاء ^(١) من فتح
الواو فالألف للتأنيث لاغير ، وتصغيره قُوبِيَاء ، ومن سكنها وجعله ملحقاً بقُرْطَاس
فتصغيره قُوبِيِي

وإنما لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيهاً بألف حمراء ، وليس
كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنع
قلب ألفه في التصغير ياء ؛

فإذا أرادت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتبط
نحو عُثْمَان وَعِمْرَان وَسَعْدَان وَعَطْفَان وَسَلْمَان وَمَرْوَان شابهتاها ، لأن
تاء التأنيث لاتلحقهما لا قبل العلمية ولا معها ، أما قبلها فلفرضنا ارتجالها ، وأما
معها فلأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف ^(٢) ؛ فعلى هذا تقول عُثْمَانُ

(١) قُوبَاء - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذي يظهر في الجسد
ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق . قال الفراء :
« القوباء تونث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال هذه قوباء - بالتحريك - فلا
تصرف في معرفة ولا نكرة ، ويلحق بياب فقهاء ، وهونادر ، وتقول في التخفيف
هذه قوباء ؛ فلا تصرف في المعرفة وتصرف في النكرة » اهـ ومراده بالتخفيف سكون
الواو ، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حيثئذ لكون الألف للحاق ، ولو
كانت للتأنيث لم تصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألف التأنيث تستقل وحدها
بالمنع من الصرف

(٢) قال في شرح الكافية (ج ١ ص ٤٣) : « وأما الزيادة في الأعلام فنقول :
إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالألف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث
في نحو غرفة وألف اللاحق في نحو معزى لم يحز زيادته ؛ لأن مثل ذلك لا يكون
إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يزداد على العلم بعد وضعه إذا استعمل
على وضعه العلمي ، وكذا الحكم إن لم تقد الزيادة ؛ إلا ما أفاد العلم كتاء الوحدة
ولام التعريف ، من غير اشتراك العلم ، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فإن لم يقع
لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لم يحز ، لزوال الوضع العلمي ؛ فلا تزيد

عَمِيرَانِ وَسُعَيْدَانِ وَغُطَيْفَانِ وَسُلَيْمَانِ وَمُرْيَانِ ؛ وَأَمَّا عُمَانُ فِي فَرْخِ الْحُبَارَى عَلَى مَا قِيلَ وَسَعْدَانُ فِي نَبْتٍ فَتَصْغِيرُهُمَا عُثِيمَيْنِ وَسُعِيدَيْنِ ، وَلَيْسَا أَصْلَيْنِ لِسَعْدَانِ وَعُمَانِ عِلْمَيْنِ ، بَلْ اتَّفَقَ الْعِلْمُ الْمُرْتَجَلُ وَالْجِنْسُ ، كَمَا اتَّفَقَ الْأَعْجَمِيُّ وَالْعَرَبِيُّ فِي يَعْقُوبَ وَأَزَرَ ، وَسَعْدَانِ اسْمُ مُرْتَجَلٍ مِنَ السَّعَادَةِ كَسُعَادٍ مِنْهَا ، وَعُمَانُ مُرْتَجَلٌ مِنَ الْعَمِّ ^(١) ، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي صَعَةِ مَمْتَنَةٍ مِنَ النَّاءِ كَجَوْعَانَ وَسَكَرَانَ تَشَابَهَانِهَا بِانْتِفَاءِ النَّاءِ ، فَتَقُولُ : سُكَرِيَانِ وَجَوْعِيَانِ ؛ وَإِنْ كَانَتْ فِي صَفَةٍ لَا تَمْتَنِعُ مِنَ النَّاءِ كَالْعُرْيَانِ وَالنَّدَمَانِ وَالصَّمِيَّانِ لِلشَّجَاعِ وَالْقَطَوَانِ لِلْبَطَى ، شَبِهَتْهَا بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ سَكَرَانَ ؛ لِكُومِهَا صِفَاتٌ مِثْلُهُ وَإِنْ لَحِقَتْهَا النَّاءُ ، فَقِيلَ : عُرْيَانُ وَنُدِيمَانُ وَصُمِيَّانُ وَقُطَيَّانُ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَسْمِ الْبَصْرِ يَحْذَرُ الْعِلْمُ فَانْهَمَا لَا تَشْبَهَانِ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي بَابِ سَكَرَانَ مُطْلَقًا ؛ إِذَا لَاحِظْتَهُمَا الْوَصْفُ كَمَا جَمَعَ عَرِيَانًا وَسَكَرَانَ ، بَلْ يَنْظُرُ هَلِ الْأَلْفُ رَابِعَةٌ أَوْ فَوْقَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً نَظَرَ ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ الَّذِي هَا فِي آخِرِهِ مَسَاوِي الْأَسْمِ آخِرُهُ لَا مَقْبَلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ فِي عِدَدِ الْحُرُوفِ وَالْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَإِنْ لَمْ يَسَاوِهِ وَزَنَا حَقِيقِيًّا قَلِبَ أَلْفُهُ فِي التَّصْغِيرِ يَاءً تَشْبِيهُاً لَهَا بِذَلِكَ الْأَلْفِ الَّذِي قَبْلَ اللَّامِ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَوزَانٍ قَطَطُ : فَعْلَانُ ، وَفَعْلَانُ ، وَفَعْلَلَانُ ، كَحُومَانِ وَسُلْطَانِ وَسِرْحَانِ ، فَإِنْ نُونُ حُومَانٍ مَوْقِعُهَا مَوْقِعُ اللَّامِ فِي جَبَّارٍ وَزَلْزَالٍ ، وَمَوْقِعُ نُونِ

عَلَيْهِ النَّاءُ الْمَفِيدَةُ لِمَعْنَى التَّائِيثِ ، وَإِنْ بَقِيَ لَفْظُ الْعِلْمِ مَعَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَأَقْعَا عَلَى مَا كَانَ مَوْضُوعًا لَهُ جَازَتْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْعِلْمُ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ كَنَاءِ النَّسْبَةِ وَيَاءِ التَّصْغِيرِ وَتَنْوِينِ التَّمَكُّنِ نَحْوِ هَاشِمِيٍّ وَطَلِيحَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَ بِهَا عَنِ التَّعْيِينِ جَازَتْ بِشَرْطِ جَبْرَانِ التَّعْيِينِ بِعَلَامَتِهِ كَمَا فِي الزُّبْدَانِ وَالزُّبْدُونَ عَلَى مَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْأَعْلَامِ اهـ

(١) العَمُّ - بفتح فسكون - : جَبْرُ الْعِظَمِ الْمَكْسُورِ عَلَى غَيْرِ اسْتِقَامَتِهِ ، وَتَقُولُ عَمِمْتُ الْمَرْأَةَ الْمَزَادَةَ - مِنْ بَابِ نَصَرَ - إِذَا خَرَزْتَهَا خَرَزًا غَيْرَ مُحْكَمٍ ، وَفِي الْمَثَلِ «إِلَّا أَكُنْ صِنْعًا فَإِنِّي أَعْتَمُّ» أَيْ : إِنْ لَمْ أَكُنْ حَازِقًا فَإِنِّي أَعْمَلُ عَلَى قَدَرِ مَعْرِفَتِي ، وَالصَّنْعُ بِفَتْحَتَيْنِ - الْمَاهِرُ الْحَازِقُ

سلطان كلام قرطاس وَزَنَارٌ ^(١) وطومار، وموقع نون سِرْحَان كلام سِرْبَال ^(٢) ومفتاح وإصباح، فتقول: حَوَّيْمِينَ وَسَكَيْطِينَ وَسُرَّيْحِينَ، كزليزيل وقريطيس ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَرْبَانِ وَالسَّبْعَانِ ^(٣) وَفِعْلَانِ وَفِعْلَانِ وَفُعْلَانِ وَفُعْلَانِ إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبِّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب سكران، فلانقلاب الألفياء، نحو ظَرْبَانِ وَسَبْعَانِ في تصغير ظَرْبَانِ وَسَبْعَانِ، وإنما جاز تشبيهما بها ههنا في التصغير ولم يجز ذلك في الجمع فلم يُقَلَّ ظَرْبَانِ بل ظرايين للتمام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهى فُعْلٌ، بخلاف بنية الجمع الأقصى، وإذا جاز لهم لاقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التأنيت وهى أصل الألف والنون كما في الدعَاوَى والفتَاوَى وَالْحَبَاكِي في المقصورة والصحاري في الممدودة كما يجيء في باب الجمع فكيف بالألف والنون

(١) الزنار - كرمان - ومثله الزنارة: ما يلبسه الذمي يشده على وسطه .
والطومار ومثله الطامور كالخابور: الصحيفة، قال ابن سيده: «قيل هو دخيل وأراه عربيا محضا، لأن سيويه قد اعتد به في الأبنية فقال: هو ملحق بفسطاط وإن كانت الواو بعد الضمة، فاما كان ذلك لأن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاور له كالألف عماد ويا عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد؛ لأنها لم تجاور الطرف، فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق» اهـ

(٢) السربال: القميص، والدرع، وقيل: كل ما لبس فهو سربال

(٣) الظربان - بفتح فكسر - والظرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قدر الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة الخراطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة الفسومنتة الرائحة تقسو في جحر الضب فيخرج من خبث رائحتها فتأكله، وتزعم الأعراب أنها تقسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحتها حتى يبل الثوب. والسبعان - بفتح السين وضم الباء - : موضع معروف في ديار قيس؛ قال ابن مقبل:

وكان قياس نحو وَرْشَان وَكَرْوَان^(١) أن يكون كظربان ، إذ لا يقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع نون ظَرْبَان وَسَبْعَان ، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كالصَّمِيَّانِ وَالْقَطْوَانِ^(٢) وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر ؛ قصدوا الفرق بينهما ، فقلبت في الاسم فقليل : وَرْشَيْن وَكَرْوَيْنِ^(٣) ؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها

وإن كانت الألف فوق الرابعة : فإن كانت خامسة كَرَعْرَان وَعُفْرَان وَأَفْعُوان^(٤) لم يجز تشبيهها بالألف التي قبل اللام وقلبا ياء ؛ إذ لا تقلب تلك الألف ياء في التصغير إلا رابعة كمفتاح ومصباح ، فلم يبق إلا تشبيهها بألف التأنيث

أَلَا يَادِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِأَلِيلَا الْمَلَوَانِ

قال في اللسان : « ولا يعرف في كلامهم اسم على إعلان (بفتح الفاء وضم العين) غيره » اه
(١) الورشان - بفتحات - طائر شبه الحمامة ، والأثني ورشانة ، يجمع على ورشان - بالكسر - ووراشين ، والورشان أيضا : الجزء الذي يغطيه الجفن الأعلى من بياض المقلة . والكروان بالتحريك - طائر ، ويدعى الحجل والتبج (الأول كبطل والثاني كفلس) وجمعه كروان (بكسر فسكون) وكراوين

(٢) الصميان - بفتحات - من الرجال : الشديد المحتك السن ، والجريء الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب : يقال رجل صميان ؛ إذا كان ذاتوثب على الناس والقطوان - بفتحات - : مقارب الخطو في مشيه . يقال : قطا في مشيته يقطو واقطوطى فهو قطوان وقطوطى

(٣) كذا في جميع النسخ بتصحيح الواو ، والذي يقتضيه القياس كما يأتي في كلام المؤلف قريبا أن يقال : كربين بقلب الواو التي هي لام ياء وجوبا . اللهم إلا أن يكون أراد الاتيان بها حسب الاصل

(٤) العقران - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديدها - : الذكر من العقارب . والأفعوان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه كذلك - الذكر من الأفاعي

فقيل : زُعْفَرَانٌ وَعُقَيْرَانٌ وَأَفِيعِيَانٌ وَفِي صِلْيَانٍ ^(١) صُلَيْلِيَانٌ ، وكان القياس أن يقال في أسطوانة أُسَيْطِيَانَةٌ ، لكنه حذف الواو فيها شاذاً ، فصارت الألف رابعة فقيل : أُسَيْطِينَةٌ ، كَثُعِيمِينَ ، وكذا قيل في الجمع أَسَاطِينَ ، وكذا قياس إنسان أن يُصَغَّرَ على أنيسين كسريحين لكنه لما زيداء قبل الألف شاذاً في الأصح كما يجب ، في ذى الزيادة صارت الألف خامسة كما في أفعاون وعقر بان

وإن كانت الألف فوق الخامسة : فإن كان في جملة الأحرف المتقدمة عليها ما يارمه حذف بحيث تصير الألف بعد حذفه خامسة بقيت بحالها لأنها تصير إذن كما في عقر بان ، وذلك كما تقول في عُبُوْثَرَانٍ ^(٢) عُبَيْثَرَانٍ ؛ لأن الواو زائدة ، وإن لم يكن كذلك حذفت الألف والنون كما تقول في قَرَعْبَلَانَةٍ ^(٣) قُرَيْبَةٍ لأنك تحذف الأصل قبلها فكيف تخليهما ؟

(١) الصليان نبت له سمة عظيمة كأنها رأس القصبه إذا خرجت أذناها تجذبها الابل والعرب تسميه خبزة الابل ، واختلف علماء اللغة في وزنه ففهم من قال إنه على وزن فعلان بكسر الفاء والعين المشددة — ، وقال بعضهم : هو فعليان — بكسر الفاء واللام وسكون العين —

(٢) قال في اللسان : « العبوثران والعيرتان : نبات كالقيصوم في الغبرة ، إلا أنه طيب للأكل ، له قضبان دقاق طيب الريح ، وتفتح الثناء فيهما وتضم أربع لغات » اهـ
(٣) القرعبلانة : دوية عريضة مجنطة عظيمة البطن . قال ابن سيده : وهو مما فات الكتاب من الأبنية ، إلا أن ابن جنى قد قال : كأنه قرعبل ولا اعتداد بالألف والنون بعدها ، على أن هذه اللفظة لم تسمع إلا في كتاب العين . قال الجوهري : أصل القرعبلانة قرعبل فريدت فيه ثلاثة حروف لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف وتصغيره قرعبة . قال الأزهري : ما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفهم الأصلية . قال : ولم يأت اسم في كلام العرب زائداً على خمسة أحرف إلا بزيادات ليست من أصلها أو وصل بحكاية كقولهم

فَتَفْتَحُهُ طَوْرًا وَطَوْرًا تُجِفُّهُ فَتَسْمَعُ فِي الْحَائِلِينَ مِنْهُ جَلَنَ بَلَقَ

وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه ، تقول في سِرْحَان^(١) وَوَرَّشَانِ وَسُلْطَانِ أعلاما : سريحين ووريشين وسليطين ، تكون قبل التصغير غير متصرفة للعلمية والألف والنون ، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بانقلابها ياء ، وهذا كما لا ينصرف مِعْرَى علما لمشابهة ألفها لألف التأنيث فإذا صغرته صرفته لا انقلابها ياء نحو مُعَرِّى ، وتقول في ظربان وعقربان وسكران وندمان أعلاما : ظريبان وعقيربان وسكيربان ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ، وهذا كما تقول في أجمال علما : أُجَيِّمَال ، بالألف على ما ذكره سيبويه

هذا ، ثم إن النجاة قالوا في تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث : كل ما قلب ألفه في الجمع ياء فاقبلها في التصغير أيضا ياء ، ومالم تقلب في التكسير فلا تقلب في التصغير ، وهذا رد إلى الجمالة ، ولا يطرد ذلك في نحو ظريبان لقولهم ظريبان وظرايين ، ومالم يعرف هل قلب ألفه في التكسير أو لا اختلفوا فيه : فقال السيرا في وأبوعلى : لا تقلب ألفه حملا على باب سكران ؛ لأنه هو الأكثر ، وقال الأندلسي : يحتمل أن يقال : الأصل عدم التغير ، وأن يقال : الأصل الحمل على الأكثر فتغير والله أعلم ، وإعمال تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ما هو مستغرب في التصغير ، أعني الجمع ، وذلك لأنهم — كما يجيء — لم يصغروا من^(٢) صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التي للقلّة ، وهي : أَفْعَلُ وَأَفْعَالُ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ ،

حكى صوت باب ضخم في حالتي فتحه وإسفاقه وهما حكايَتان متباينتان جلن على حدة وبلق على حدة ؛ إلا أنهما اتزقا في اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة هـ

(١) السرحان : الذئب ، وقيل : الأسد بلغة هذيل - قال سيبويه : النون

زائدة وهو فعلان ، والجمع سراحين وسراحن وسراحي

(٢) إنما لم يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بإبقاء لفظ جمع الكثرة ليكون ذلك يشبه أن يكون تناقضا

فكان تصغير الجمع مستنكر في الظاهر ، فلو لم يُثَقِّوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما في الظاهر ، وأما ألف نحو إخراج وإدخال فهي وإن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب في التصغير ياء ، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع ، وإذا سميت بأجمال قلت أيضا أجمال كما ذكرنا .
قال : « وَلَا يَزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ فِي غَيْرِهَا إِلَّا فُعِيلٌ وَفُعِيلٌ وَفُعِيلٌ ، وَإِذَا صُغِّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَلَا أَوْلَى حَذْفُ الْخَامِسِ ، وَقِيلَ : مَا أَشَبَّهَ الزَّائِدَ ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ سُغَيْرَ جَلٍّ »

أقول : قوله « ولا يزداد على أربعة » عبارة ركيكة ، مراده منها أنه لا يصغر الخامس ، أى : لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير ؛ لأن للأسماء ثلاث درجات : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ؛ فيصغر الثلاثي ، ويزاد عليه أن يرتقى منه إلى الرباعي أيضا ، فيصغر ، ولا يزداد على الرباعي : أى لا يزداد الارتقاء عليه ، بل يقتصر عليه ؛ فإن صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس قوله « ولذلك » أى لأنه لا يرتقى من الرباعي لا يتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة ، وذلك أنه إن كان ثلاثيا على أى وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعِيلٌ ، وإن كان رباعيا فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولا ، فتصغير الأول فُعِيلٌ ، وتصغير الثاني فُعِيلٌ ، وحكى الأصمعي في عنكبوت عُنَيْكِبَيْتٍ وَعَنَاكِبَيْتٍ ، وهو شاذ

قوله « لم يجيء في غيرها » أى : في غير ذى تاء التأنيث ، وذى ألف التأنيث ، وذى الألف والنون المشبهتين بها ، وذى ألف أفعال ؛ وأما فيا فيجىء غير الأمثلة الثلاثة ويجىء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التأنيث ، كقُدَيْرَةٍ وَسُلَيْمِيَّةٍ وَزُنَيْمِيَّةٍ (١)

(١) القدر - بكسر فسكون - : معروف وهى مؤنثة بغير تاء . قال في اللسان :

في زُبُورَة ، وكذا قبل ألف التانيث المدودة ، نحو حَمِيرَاءَ وَخُنَيْفَسَاءَ وَمُعِيرَاءَ ^(١) في مَعِيرَاءَ ، وكذا قبل الألف والنون نحو سُلَيْمَانَ وَجَعْفِرَانَ وَعُبَيْثِرَانَ بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، ولا ينجى قبل ألف الجمع إلا فَعِيلٌ كَأَجْيَالٍ ، وكذا قبل ألف التانيث المقصورة لا ينجى فَعِيلٌ وَفَعِيلٌ ، لأنها تحذف خامسة في التصغير كما ينجى .

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بُرَيْدِي في بَرْدِي ^(٢) ومُشْهَدِي في مُشْهَدِي ومُطِيلِي في مُنْطَلَقِي ، بابتدال الياء من النون ، فيقول : لم ينجى في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

« وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس . قال الأزهري : القدر مؤنثة عند جميع العرب بلا هاء فإذا صغرت قلت لها قديرة وقدير ، بالهاء وغير الهاء ، والسلبية تصغير السلبية والسلبية بفتح السين والهاء بينهما لام ساكنة الجسيمة من النساء ، ويقال فرس سلبه وسلبية للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه . وزنييرة تصغير زنبورة كما قال المؤلف والزنبورة والزنبور والزنبار (كقرطاس) ضرب من الذباب لساع . قال الجوهري : الزنبور الدبر (النحل) وهي تؤنث ، والزنبار لغة فيه حكاها ابن السكيت ، ويجمع الزناير ، وأرض مزبرة كثيرة الزناير كأنهم ردوه إلى ثلاثة أحرف وحذفوا الزيادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثعلة ذات عقارب وثعالب ^(١) المعبوراء : اسم لجمع العير ، قال الأزهري : المعبوراء : الحمير ، مقصور ، وقد يقال المعبوراء بمدودة مثل المعنوجاء والمشيوخاء والمأتوناء بمد ذلك كله ويقصر ^(٢) البردي - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف عند أهل الحجاز ، وفي الحديث أنه أمر أن يؤخذ البردي في الصدقة والبردي - بفتح الباء - نبت معزوف ، واحده بردية ، وهذه الياء التي في بردي على اختلاف ضبطه ليست ياء النسب ، وإنما هي ياء زيدت للدلالة على معنى كياء الكرسى وقد صرح بذلك المؤلف في أول باب النسب من هذا الكتاب ، قسمته لها هنا ياء النسبة فيه تسامح ، والمراد أنها على صورة ياء النسبة

فان قال فُعَيْلِي هو فعيل ، والياء زائدة .
قلنا : لاشك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث ،
بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء
وتصح المعارضة بنحو مُحَيَّرَةٍ وَحُبَيْلِي وَحُمَيْرَاءَ ؛ فانها فُعَيْلٌ ، والتاء والألفان
زوائد .

وهلا ذكر المثنى والمجموع نحو العميران والعميرون ، فقال : ويكسر ما بعدها
إلا في تاء التأنيث وألفيه وياء النسبة وألف المثنى ويائه وواو الجمع وألف جمع
المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعتين وكذا في المركب نحو بعلبك
قوله « فالأولى حذف الخامس » لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ،
فاذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة
الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير ، فحذف ما صارت به الكلمة
مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ؛ وذلك هو الخامس ، ألا ترى أن الرباعي
لا يستقل بزيادة الياء عليه ، فحذف الحرف الخامس مع أصالته
فان قيل : أليس في كلام العرب ما هو زائد على الخامس نحو قَبَعْتَرَى
وسكْسَبِيل^(١) وغير ذلك ؟؟

قلت : بلى ؛ لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها
إذ كل واحد كالشاذ في زنته ، وأما زيادة ياء التصغير فقياس ؛ فلو سنوا قاعدة
زيادتها على الخامس الأصلي حروفه لصارت قياسا ؛ فيؤدى إلى السكثرة ، إذ يصير
لهم قانون يقاس عليه

فان قيل : أليس مثل مستخرج قياسا ؟

(١) انظر كلمة قَبَعْتَرَى (ص ٥٥٩) من هذا الجزء . و (ص ٥٢ س ١) أيضا
وكلمة سلسيل (ص ٥٠)

قلت : بلى ، لكنه مبنى على الفعل وجار مجراه ، وجاز ذلك في الفعل كثيرا غالبا قريبا من القياس ، نحو اسْتَخْرَجَ واحر نجم ؛ لكونه أقل أصولا من الاسم إذ لا يجر منه الخماسي الأصلي حروفه ، والثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمسكها أشد وأقوى .

قوله « وقيل ما أشبه الزائد » اعلم أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف « اليوم تنساه » وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، فإذا كان لابد من حذفٍ لحذف شبه الزائد أولى ، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد أين كان نحو دُخِرَج في مدرج ، لكن الفرق بين الزائد حقيقة وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف « اليوم تنساه » أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا ، بخلاف الزائد الصرف ؛ فإنه يحذف أين كان ، فلا يقال في جَحْمَرَش جَحْمَرَش لبعده الميم من الطرف ، كما يقال في مُدْخِرَج دحيرج ، وقال الزمخشري : إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، وهو وهم على مانص عليه السيرافي والأندلسي ؛ فان لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف « اليوم تنساه » لکن يشابه واحدا منها في الخروج حذف أيضا ، فيقال في فزردق : فُرَزِق ، لأن الدال من مخرج التاء

قوله « وسمع الأخفش سفيرجل » يعني باثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلي ، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت ، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سَفِيرَ جَلٍّ وَسَفَارَ جَلٍّ — بفتح الجيم فيهما — فقال الخليل لو كنت محقرا للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سَفِيرَ جَلٍّ قياسا على ما ثبت في كلامهم ، وهو نحو دُنَيْدِير ، لأن الياء ساكنة قال « وَيُرْدُ نَحْوُ بَابٍ وَنَائِبٍ وَمِيزَانٍ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِدَهَابِ الْمُقْتَضَى ؛ بِخِلَافِ قَائِمٍ وَثَرَاتٍ وَادِّدٍ ، وَقَالُوا عُنَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ »

أقول : اعلم أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف
أولا : فان كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب ، أولا ؛ فما يزيل التصغير
سبب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب ، ونحو ميزان وموقف ، ونحو طَيَّ وَلِيَّ ،
ونحو عطاء وكساء ، ونحو ذَوَائِب وماء وشاء عند المبرد ، وفم ، ونحو قائم وبائع ،
ونحو أدور والنور ، ونحو مُتَلَج ومُتَمَد ^(١) ؛ وما يزيل التصغير سبب الحذف الذي

(١) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائما وباب وناب المكبران
ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فإذا صغرا زال فتح ما قبل
الواو والياء الذي هو شطر سبب القلب ، وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فإذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب . وموقف أصله ميقظ
أبدلت ياءه واو السكونها لإرضاء فإذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قاب
الياء واوا . وطى ولى أصلهما طوى واوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعهما مع الياء وسبقها
بالسكون فإذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء . وعطاء
وكساء أصلهما عطاو وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الأمر
على اختلاف العلماء في ذلك لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة فإذا صغرا أبدلت ألفهما
ياء لوقوعهما بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفا وهمزة . وذوائب أصلها ذائب
فكروها اكتشاف همزتين للالف التي هي في حكم العدم فأبدلوا الهمزة الأولى واوا
إبدالاً شاذاً فإذا صغر ذوائب اسم رجل حذفت الالف ، فتقع ياء التصغير فاصلة
بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واوا . وماء وشاء أصلهما موه وشوه
قلبت عينهما ألفا ثم لا منها همزة لأن الهاء عندهم من الجروف الخفية وكذلك الالف
فكروها وقوع حرف خفي بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقربها منها في المخرج ، فإذا
صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لا منها همزة . وفم أصله
فوه حذفت لامه اعتباراً بآلهم أبدلت واوه ميما لأن الاسم العربي لا يكون على
حرفين ثانيهما لين ، فإذا صغر ردت لامه لئتم بها بنية التصغير فيزول سبب قلب
الواو ميما . وقائم وبائع أصلهما قاوم وباع قلبت عينهما ألفا لتحركهما وانفتاح
ما قبلها إذا لالف لزيادتها في حكم العدم ، فإذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفا ،

كان فيه نحو عَصَا وَقَتَّى وَعَمَّ^(١) والسبب هو اجتماع الساكنين ، وقريب منه ما لم يُزِيلِ التصغير سبب الحذف لكنه عرض في التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب ، كالثلاثي المحذوف منه حرفٌ إما لقصد التخفيف على غير قياس نحو سَهٍ وَعَدٍ ، ونحو ابن واسم وبنت وأخت وحَمٍّ ؛ فإن قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره في التصغير ؛ إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف ، وإما لإعلال قياسى كمعدّة وزنة ، وما لا يزيل التصغير سبب القلب الذى كان في مكبره نحو تُرَاثٍ وَأَدَدٌ^(٢) وما لا يزيل التصغير سبب الحذف الذى كان في مكبره كمَيِّتٍ

لوقوعها بعد ياء التصغير وهى ساكنة . وأدور جمع دار وأصله أدور قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير في اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة والنور بزنة صبور : النيلج ودخان الشحم ؛ وحصة كالأحمد تدق فتسفيها اللثة . والنور أيضا المرأة النفور من الريبة ، وأصل النور النور ، قلبت الواو همزة جوازا لكونها مضمومة ضما لازما ، فإذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانيا في المصغر ، وهو مفتوح على ما قدمنا . وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلبت الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافتعال ثم أدغمت في التاء ، فإذا صغرا حذفت تاء الافتعال لأنها تحل بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء

(١) أصل عصا وقتى عصو وقتى قلبت لاهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، وكذا التنوين ، فإذا صغرا زال سبب قلب لاهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التى هى ساكنة ، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف . وأصل عم عمى استقلقت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء ، فإذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير الساكنة فلا تستقل الحركة عليها كما لم تستقل على نحو ظي ، فيزول سبب الحذف

(٢) التراث كغراب : المال الموروث ، أصله وراث استقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوا تاء إبدالا غير قياسى . وأدد : علم شخصى ؛ وأصله ودد فقلبت

وهارٍ وناسٍ ويرى وأرى ونرى وترى ويضع وتضع وخيرٍ وشرٍ^(١)
وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فيما أن يعرض في التصغير
ذلك كمروض سبب قلب ألف نحو ضارب وحمار ، وواو جدول وأسود وعروة ومزود
وعصفور وعروض^(٢) ؛ وكروض سبب حذف خامس نحو سفرجل ، وثالثة يآلت نحو
أحوى^(٣) ومعاوية وعطاء ، وألف نحو مساجد ، وما يحذف من نحو مستخرج
واستخراج ومنطلق وانطلاق ونحوها ، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما في
تصغير نحو رجل وجمفر

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فإذا صغر واحد من هذين اللفظين لم
يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة .

(١) المحذوف من ميت ياء ، والمحذوف من هار ياء أيضا كققاض ، والمحذوف
من ناس همزة ، وأصله أناس ، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلهن يرى
وأرى ونرى وترى ، والمحذوف من يضع وتضع واو وهى فاء الكلمة وأصله
يوضع وتوضع ، والمحذوف من خير وشر همزة أفعال وأصلهما أخير وأشر ،
وسبب الحذف في جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف ، وهذا السبب لا يزول عند
التصغير ، بل تشتد الداعية إليه

(٢) العروة من الدلو الكوز : المقبض ، ومن الثوب أخت زره . والمزود —
كمنبر — : وعاء الزاد . والعروض : اسم مكة والمدينة وما حولهما ، والناقاة الصعبة
التي لم ترض ، وميزان الشعر ، واسم الجزء الأخير من النصف الأول من البيت ،
والطريق في عرض الجبل في مضيق

(٣) الأخرى : وصف من الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — وهو سواد
إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد ، وفعله حوى كرضى . ومعاوية : أصله اسم
فاعل من عاوى ، وتقول : تعاوت الكلاب وعاوى الكلب الكلب ، إذا تصاحبا ونبح
أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على الكلبة التي تصيح عند السفاد ، وأطلقوه أيضا
على جرو الثعلب ، وقالوا أبو معاوية للفهد ، ومن أسمائهم معاوية

فالقسم الذى أزال التصغير سبب القلب الذى كان فيه اختلف فى بعضه : هل ينتفى المسبب لزوال السبب أولا ؟ واتفق فى بعضه على أنه ينتفى ذلك بانتفاء سببه ؛ فما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وافتتاح ما قبلها ، تقول فى باب وناب : بُوَيْبٌ وَنَيْبٌ ؛ لزوال فتحة ما قبلهما ، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء فى مثله واوا أيضا حملا على الأكثر ؛ فإن أكثر الألفات فى الأجوف منقلبة عن الواو ، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها ، وبعض العرب يكسر أول المصغر فى ذوات الياء نحو نَيْبٌ وَشَيْبٌ ، خوفا على الياء من انقلابها واواً لضمه ما قبلها ، وتَقْصِيًّا من استتقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك ، وهذا كما قيل فى الجمع يَبُوتٌ وَشَيْبُوتٌ — بكسر الفاء — وقرئ به فى الكتاب العزيز ، وإذا كان الألف فى نحو باب مجهول الأصل وجب قلبها فى التصغير واوا عند سيبويه ؛ لأن الواو على ما مر أقرب ؛ فتقول فى تصغير صَابٍ وآءٌ^(١) — وهما شجران — : صَوَيْبٌ وَأَوْيَاءٌ ، والأخفش يحملها على الياء لخمفتها فيقول : صَيْبٌ وَأَيْبَاءٌ ، وتقول فى « رجلٌ خافٌ » أى خائف ، و« كبشٌ صافٌ » برفع لا ميهما : خَوَيْفٌ وَصَوَيْفٌ ، بالواو لا غير ؛ لأنه يجوز أن يكون أصله خائفا وصائفا فحذفت العين ، فتكون

(١) الصاب : شجر مر ، واحدته صابة ، قيل : هو عصارة الصبر ، وقيل : هو شجر إذا اعتصر خرج منه كهيئة اللبن وربما نزلت منه نزية أى قطرة فتقع فى العين كأنها شهاب نار ، وربما أضعف البصر . قال أبو ذؤيب الهذلى : —

إِنِّى أَرَقْتُ فَيْتُ اللَّيْلِ مُشْتَجِرًا كَانَ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ
والآء — بوزن عاع — : شجر واحدته آءة ، قال الليث : الآء شجر له ثمريا كله النعام . قال : وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الآء ، ومن كلامه الأخير قال المجدنى القاموس : « الآء ثمر شجر ، لاشجر ، ووهم الجوهرى »

الألف زائدة ، فوجب قلبها واوا كما في ضَوَّيرب ، وأن يكون خَوِّفاً وصَوِّفاً
كقولك : رجل مَالٌ ، من مال يمال كقزع يفرع ، فتد الألف إلى أصلها كما في
بُؤْيَب ؛ وكذا تقول : إن الألف في فتى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ،
وكذا في العصا ترد إلى الواو ، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها في التصغير ياء
ومن المتفق عليه رد الياء المتقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها
نحو مِيقَاتٍ وريح ، تقول في تصغيرها : مَوَيْقَتٍ وروَيْحَةٍ ، لزوال الكسرة والسكون ،
وهذا كما تقول في الجمع مَوَاقِيت ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا
يردها في الجمع إلى الواو ، قال : —

٣٦ - جَمَى لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَمْرِنَا

وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمَيَّاقِ (١)

(١) ورد هذا البيت في نوادر أبي زيد الأنصاري الثقة عند سيويه (ص ٦٤)
منسوبا إلى عياض بن درة ، وهو شاعر جاهل طاق ، وذكر قبله بيتا آخر ، وهو :
وَكُنَّا إِذَا الدِّينُ الْغُلْبَى بَرَى لَنَا إِذَا مَا حَلَلْنَاهُ مُصَابَ الْبَوَارِقِ
وقال في شرحه « الدين : الطاعة ، والغلبى : المغالبة ، وبرى لنا : عرض لنا ،
يبرى بريا ، وانبرى ينبرى انبراء » اهـ ، ومثل هذا بنصه في شواهد العيني ، وتبعه
البغدادي في شرح شواهد الشافعية إلا أنه ضبط مصابا بفتح الميم ، وقال : هو اسم
مكان من صابه المطر ، إذا مطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة وهي
سحابة ذات برق . والغلبى : ليس مصدرا للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه
غلبا بسكون اللام وغلبا بتحريكها وغلبه بالحق الهاء وغلاية كغلاية وغلبة
كحذقة وغلبى ومغلبة بفتح اللام كذا في العباب ، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف
على أن من العرب من لا يرد الواو المتقلبة ياء في الجمع

وإنما قالوا عُبِيدُ في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود ، وكذلك فرقوا
 جميعهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود ^(١)
 وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قريريط ودينير لزوال الكسر الموجب لقلب
 أول المضعف ياء ، كما قيل قرَّاريط ودنانير .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الياء التي كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء
 وسكون أولاهما ، كما تقول في تصغير طَيٍّ وَلَيٍّ : طُوًى وَلُوًى ؛ لتحرك الأولى
 في التصغير ، وكذا تقول : طُوَيَّان ورُوَيَّان في تصغير طَيَّان ^(٢) ورَيَّان ، كما تقول
 في الجمع : طَوَاء ورَوَاء ، وكذا إذا حقرت قِيًّا ^(٣) وأصله قَوًى كحبر من الأرض
 القواء : أى القفر .

وكذا اتفقوا على ردّ أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف
 الزائدة ، نحو عطاء وقضاء ، فتقول : عَطَى ، تردها إلى الواو ، ثم تقلبها ياء لأنكسار
 ما قبلها ، ثم تحذفها نَسِيًّا لاجتماع ثلاث يآآت كما يجيء ، وكذا تقلب همزة الإلحاق
 في حَرْبَاء ياء ، فتقول : حَرْبِي ، لأن أصلها ياء كما يجيء في باب الاعلال

(١) هذا الذى ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذى يتبادر من عبارة ابن
 الحاجب ، فحاصل ما ذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التي في عيد إلى أصلها
 وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع ، أما ما ذكره المؤلف فحاصله أنهم
 لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جميعهما

(٢) طيان : صفة مشبهة من طوى يطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى -
 كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذى لم يأكل شيئا

(٣) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف بمدودا ومقصورا - الأرض
 القفر الخالية من الأهل - وفي حديث سلمان «من صلى بأرض قى فأذن وأقام الصلاة
 صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى قطره»

وإن كانت الهمزة أصلية خليتها كَالْيَتَّة في تصغير الآلة (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة أصل أو بدل من الواو والياء خَلَّتْ الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه ، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه ؛ لأن الهمزة موجودة ، ولا دليل على أنها كانت في الأصل شيئاً آخر ، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في بَرِيَّة (٢) وهو الهمزة عند من قال ؛ إنها من برا أى خلق ؛ لأنها إنما قلبت ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها ، ومن جعلها من البرى — وهو التراب — لم يهزمها في التصغير ، وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز ، لقولهم تنبأ مسيلم (٣) تخففت بالإدغام كما في برية ؛ فكان قياس التصغير نُبِيَّ ، قال سيبويه : لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنبياء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نُبِيَّ يباءين على حذف الثالث كما في أُخَيَّ ، وقد جاء الثبَاء

(١) قال في القاموس : « الآلاء - كسحاب - ويقصر : شجر مردائم الخضرة واحدته آلاءة وآلاء أيضا »

(٢) قال في اللسان : « في التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز . قال الفراء : هي من برا الله الخلق أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية . وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهزمون البرية والنبي والذرية من ذرأ الله الخلق وذلك قليل . قال الفراء : وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة . وقال اللحياني : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة »

(٣) قال سيبويه (ج ٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال النبأ قال كان مسيلم نبي سوء (مصغرا) وتقديره نبيع ، وقال العباس بن مرداس :

يَا خَاتِمَ النَّبِيِّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّهُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ

ذا القياس ، لأنه مما لا يلزم ، ومن قال أنبياء قال نبي سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا اعياد عييد وما نقلناه من عبارة سيبويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذى يؤخذ من عبارة سيبويه

وكذا اتفقوا على رد الألف في آدم إلى أصلها ، وهو الهمزة ، في التصغير والجمع ، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا ، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لافى الآخر غير مكسورة إحداها ، كما يجىء في باب تخفيف الهمز . وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَائِبَ اسم رجل قلت : ذُوَيْبٌ بهمزتين مكتنفتين للياء ، لأن أصل ذَوَائِبَ ذَائِبَ بهمزتين ، إذ هي جمع ذَوَابَةٍ^(١) فكره اكتناف همزتين للألف التي هي لخفتها كلا فصل ، فأبدلوا الأولى شاذاً لزوما واوا ، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد : أى في ذَوَابَةٍ ، وإنما أبدلت واوا لأنها أبدلت في مفردة ذلك ، وليكون كأَ وادم وجوامع ، هذا ، وقال سيديويه في تصغير شاء : شَوَى ، قال : أصل شاء إما شَوَى أو شَوَوُ قلبت العين ألفاً واللام همزة وكلاهما^(٢) شاذ ، وفيه جمع بين إعلالين ، والقياس قلب اللام

(١) الذَوَابَةُ - بضم أوله - : الناصية أو منبته من الرأس ، وشعر في أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شيء .

(٢) أما شذوذ قلب العين ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلأن من شرط هذا القلب ألا تكون اللام حرف علة ، وأما شذوذ قلب اللام همزة فلأنها وقعت بعد ألف ليست زائدة . والاعلالان هما قلب العين ألفاً واللام همزة . وقد نقل المؤلف عبارة سيديويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها ، وهما نحن أولاء نسوقها إليك بنصها . قال (ج ٢ ص ١٢٦) : « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شويهة ، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات ، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولاماها ، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى ، كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات ، وشاة من بنات الواوات التي هي عينات ، والدليل على ذلك هذا شوى ، وإنما ذا كامرأة ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله رجل ونقر » اهـ ، وقول سيديويه « وإنما ذا كامرأة ونسوة » يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه دون لفظه وهو امرأة

فقط ألفا ، قال : ليس لفظ شاء من شاة لأن أصلها شَوَّهَة بدليل شَوَّيهَة ، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة ، واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم في الجمع شَوَّيَّ ككليب ، وقال المبرد : شَوَّيٌّ من غير لفظ ^(١) شاء ، وأصل شاء شَوَّهَ فهو من شاة كتمر من تمر ، قلبت العين ألفا على القياس ، كما في باب ، ثم قلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافي أيضا ، وهذا كما أن أصل ماء مَوَّه ، قال : فتقول في تصغير شاء : شويه ، كما تقول في ماء : مويه ، لزوال الألف الخافي في التصغير ، فتزد اللام إلى أصلها ، كما تقول في الجمع : شياه ، ومياه

وكذا اتفقوا على رد ميم « فم » إلى أصله ، وهو الواو ، لأنه إنما جعلت مما لثلاث تحذف باجتماع الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف

وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف القلوب فيه إلى أصله باب قائم ونائم ، وباب أدور والنور ، بالهمزة ، وباب مُتَّعِد ، قال سيبويه في الجميع : لا ترد إلى أصولها في التصغير ، بل تقول : قَوَّيْمٌ ، وأَدَيَّرٌ ، بالهمزة بعد الياء فيهما وكذا تَوَّيَّرٌ ، بالهمزة قبل الياء ، وَتَمَتَّعِدٌ وَتَمَتَّيْنٌ ، ولعل ذلك لأن قلب العين همزة في باب قائل ، وقلب الواو تاء في متعَد — وإن كانا مطرَدَّيْنِ — إلا أن العلة فيهما ليست بقوة ، إذ قلب العين ألفا في قائم ليس لحصول العلة في جوهه ، ألا ترى أن ما قبل العين أي الألف ساكن عريق في السكون ، بخلاف سكون

(١) المبرد يخالف سيبويه من وجوه : أحدها أنه جعل شويا اسم جمع لمواحد من معناه وهو شاء ، الثاني : أنه جعل شاء اسم جنس جمعيا لمواحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة ، الثالث : أنه قلب العين ألفا قياسا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم اعتلال اللام ، وقلب اللام التي هي هاء همزة قلبا غير قياسي ، الرابع : أنه صغر شاء على شويه في حين أن سيبويه صغره على شوى ، وهذا الوجه نتيجة حتمية للوجه السابقة

قاف أَقَوَّمَ ، ومع هذا لم يكن حرف العلة في الطرف الذي هو محل التغيير كما كانت في رِداء ؛ فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفا تاما حتى صارت كالعدم ، لكنه حمل في الإعلال على الفعل نحو قال ، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبَالَ بزوال شرطها في التصغير بزوال الألف ، وإنما كان الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة ، أو تقول : هي لضعفها كالعدم فكأن واو قَاقوم متحرك مفتوح ما قبلها ، وكذا تقول : إن علة قلب الواو في أو تعد تاء ضعيفة ، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة الماضي للمضارع لو لم تقلب الواو تاء ، لكون الماضي بالياء والمضارع بالواو ، مع كون التاء في كثير من المواضع بدلا من الواو نحو تَرَاث وتُكَلِّم وتَقْوَى ^(١) ، ونحو ذلك ، ومخالفة الماضي للمضارع غير عزيزة كما في قال يقول وباع يبيع ، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطردا إلا أنه لضرب من الاستحسان ، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء ، بل قالوا ايتَعَد ياتعد ، كما يجيء في باب الاعلال ، فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قَاقم وفاء نحو مُتعد صار الحرفان كأنهما أبدلا لالة ، فلم يُبَالَ بزوال علتين في التصغير ، فقليل : قُوِّمَ بالهمزة ، ومتيعد بالتاء وحذف تاء الافتعال ، كما في تصغير نحو مرتفع .

وخالف الجرّمى في الأول ، فقال : قُوِّلَ وبَوِّعَ بترك الهمزة لذهاب شرط العلة ، وهو وقوع العين بعد الألف ، وقد اشترط سببويه أيضا في كتابه في قلب العين في اسم الفاعل ألفا ثم همزة وقوعها بعد الألف ، واتفق عليه النحاة ، فلا

(١) يقال : رجل وكل - بالتحريك - ووكلة - كهمزة - وتكلة على البدل ، ومواكل ، كل ذلك معناه عاجز كثير الاتكال على غيره . والتقية والتقوى والاتقاء كله واحد ، وأصل تقوى وقيا ؛ لأنه من وقيت ، أبدلت واؤه تاء وياؤه واوا

وجه لقول المصنف في الشرح إن علة قلب العين ألفا فيه حاصلة ، وهى كونه اسم فاعل من فعل مُعل ؛ فان هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بسد الألف باتفاق منهم

وحالف الزجاج في نحو متعدد فقال في تصغيره : مُوَيْعِد ، لنهاب العلة وهى وقوع الواو قبل التاء ، وذلك لأن التاء تحذف في التصغير كما في مُرْتَدِع وَجُتْمَع كما يحىء .

وأما نحو أدور ونور فان سيبويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة في التصغير وهى كونها واوا مضمومة ، لأنها وإن كانت مطردة في جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة ، كما يحىء ، لكنها استحسانية غير لازمة ، نحو وجوه ونحوه ، فهى علة كلا علة ؛ وخالفه المبرد فقال : إنما همزت الواو لانضمامها ، وقد زالت في التصغير فتقول في أدور ونور المهموزين : أدِير بالياء المشددة ونُوِيَّر بالواو انصرمجة ، ولا كلام في نحو تخمة وتراث وشمة^(١) ؛ لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكرهوا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأقل الحركات ، والضمة حاصلة في التصغير ، وهذا القلب غير مطرد ، بخلافه في نحو أتعَد

قوله « وأدَد »^(٢) هو أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

(١) التخمة - بضم ففتح : الثقل الذى يصيبك من الطعام ، تاؤه مبدلة من الواو والتهمة - بوزن تخمة — : ظن السوء ، وأصلها وهمة من الوهم أبدلت واوها تاء

(٢) قال في اللسان في مادة ودد : « الود بفتح الواو : صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب ، وكان بدومة الجندل ، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهمز فيقول أد ، ومنه سمي عبدود ، ومنه سمي أد بن طابخة ، وأدد جد معد بن عدنان » اهـ . وقال في مادة أد « وأدد : أبو قبيلة من الين ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول أددا ، جعلوه بمنزلة ثقب ولم

سبأ بن حمير، وأد أبو قبيلة، وهو أد بن طابخة بن الياس بن مضر، يعنى أنه فى الأصل وُد بالواو المضمومة، واستنقل الابتداء بها قلبت همزة كما فى أجوه وأقتت، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة فى الأول كانت أو فى الوسط قياس مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب، ولا أدرى أى شىء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أد عن الواو، وما المانع من كونه من تركيب «أد» وقد جاء منه الإد بمعنى الأمر العظيم، وغير ذلك

قال: «فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةً فَالْوَاوُ لَا زِمَةَ، نَحْوُ ضَوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ وَضَوَيْرِبٍ فِي ضِيرَابٍ، وَالْأَسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحْذُوفُهُ، تَقُولُ فِي عِدَةٍ وَكُلِّ أَسْمَاً وَعِيدَةٍ وَأَكِيلٍ، وَفِي سَيٍّ وَمِذَا سَمَّا سُنَيْهَةً وَمُنَيْدٍ، وَفِي دَمٍ وَحِرٍّ دُمًى وَحَرِيحٍ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ وَأَسِمٍ وَأَخْتٍ وَبَنَتْ وَهَنْتَ، بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ»

أقول: قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه فى التصغير علة القلب؛ اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو تقلب فى التصغير واواً لانضمام ما قبلها؛ فنقول فى ضارب وضيراب وطومار: ضويرب وضويرب وطويمير^(١)، وأما إن لم تكن زائدة نحو القير^(٢) والنَّاب فلا، بل نقول: قِيرَ وَيُنَيَّبُ

قوله «والاسم على حرفين يرد محذوفه» هذا من باب معارض فيه فى التصغير مانع من اعتبار سبب الحذف الذى كان فى المكبر كما ذكرنا اعلم أن كل اسم ثلاثى حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب فى التصغير ردها؛

يجعلوه بمنزلة عمر» اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف فى همزة أد، هل هى أصلية أو منقلبة عن واو، وأنه لم يترجح عنده أحد المذهبين

(١) الطومار: الصحيفة، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه

واوا، وحكمها أن تبقى فى التصغير ولا تقلب

(٢) القير - بالكسر - والقار: شىء أسود يطل به السفن والايال، أو هما الزفت

لأن أقل أوزان التصغير فُعَيْلٌ ، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف ؛ فإذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فَرُدُّ الأَصْلَى المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي ، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لاتعرف أن الذاهب منها أى شيء ، هو ، زدت في آخرها في التصغير ياء * قياسا على الأكثر ، لأن أكثر ما يحذف من الثلاثى اللام دون الفاء والمين ، كدِمَ ويدٍ وفيمَ وحِرٍ ، وأكثر ما يحذف من اللام حرف العلة ، وهى إما واو ، أو ياء ، ولوزدت واوا وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها ، فجئت من أول الأمر بالياء ، فقلت في تصغير مَنَ وَمِنَ وأن الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاما : مُنَى وَأُنَى ، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجىء حكمها في باب النسب ، وتقول في تصغير عدة : وَعِيدَةٌ وهذه التاء وإن كانت كالمعوض من الفاء ولذلك لا يتجمعان نحو وَصْلَةٌ وَوَعْدَةٌ ، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثى — أى فُعَيْلٌ — بها ، لأن أصلها أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة ، فلماذا فتح ما قبلها كما فتح في نحو بَعْلُكَ ، فالتاء مثل كرب في معدى كرب ، من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه ، ومن حيث انفتاح ما قبلها ، وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضا منه كما في أُخْتٌ وبنت فأنها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها ، بل تسكن ويوقف عليها تاء ، ولا يعتد بمثل هذه أيضا في البنية ، بل يقال أُخِيَّةٌ برد اللام حفظا لأصل التاء ، وهو الانفصال ، وكونها كلمة غير الكلمة الأولى ، فإذا لم يعتد بها في البنية في نحو بِنْتُ مع كونها عوضا من اللام قائمة مقامها لما فيها من رائحة التأنيث فكيف يعتد بها فيها في نحو عِدَّةٌ مع عدم قيامها مقام المعوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقه في الأصل وكذا الوقف عليها هاء ، وتقول في كل اسما : أَكَيْلٌ ، ترد الهمزة التي هى فاء الكلمة ، ولا ترد همزة الوصل ؛ لأنه إنما احتيج إليها لسكون الفاء ، وفي المصغر يتحرك ذلك

قوله « وفي مذ » هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا في شرح^(١)
الكافية أنه لم يقم دليل عليه

قوله « سه » أصله ستّه وفيه ثلاث لغات إحداها هذه ، وهي محذوفة العين ،
والثانية ستّ بحذف اللام مع فتح السين ، والثالثة است بحذف اللام وإسكان
السين والجيء بهمزة الوصل

فأما إذا سميت بثمّ وبع فانك تقول في المكبر : قومّ وبيع ، كما مر في باب
الأعلام^(٢) فلا يكون من هذا الباب

قوله « وفي ذيم وجر » لام دم ياء ، ولام جر حاء ، حذفت لاستئصال الحاءين
بينهما حرف ساكن ، وحذف العين في سيم ومذ واللام من حر ودم ليس قياسا
بل القياس في نحو عمّ وقفّ ، وحذف الفاء في كلّ شاذ ، وفي عِدّة قياس كما
يجب في موضعه

قوله « وكذا باب ابن واسم وبنت وهنّت » يعني إذا حذفت اللام وأبدلت
منها همزة الوصل في أول الكلمة أو التاء في موضعه فانه لا يتم بالبدلين بنية تصغير
الثلاثي ، بل لابد من رد اللام ، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل
لا تكون إلا في الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبقى البنية في حال الدرج إن سقطت

(١) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص ٧)

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢٠ ص ١٣٤) : « ولهذا يرد اللام أو
العين إذا سمي بفعل محذوف اللام أو العين جزما أو وفقا كيغز ويرم ويخش واغز
وارم واخش ويخف ويقل ويبيع وخف وقل وبع ، فتقول : جاءني يغز ويرم
والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ؛ ويخشى كيحي واغزو وارمى واخشى
ويخاف ويقول ويبيع وقول ويبيع وخاف ، كما مر في غير المنصرف » اهـ

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ؛ لأنها هي التي تسقط في الدرج ، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من راحة التأنيث لاختصاص الإبدال بالمؤنث دون المذكر ، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام لأنهما لا يتجاوعانه ، ولم يجيء من الكلمات ما أبدل من لامه تاء فيكون ما قبلها ساكناً ويوقف عليها تاء لإسبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهنت ، وكَيْتَ ، وذَيْتَ ، وثْنَتان ^(١)

(١) أخت : أصلها أخو ، حذفت لامها اعتباطاً وعوض عنها التاء مع قصد الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كَجَل) إلى فعل (بضم فسكون) دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث . وبنت : أصلها بنو ، فعل بها ما فعل بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها . والهن والهنة والهنت : كناية عن الشيء يستفحش ذكره . قال في اللسان : ويقال للمرأة ياهنة أقبل فأذا وقفت قلت : ياهنه وقالوا : هنت . بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت ، وهنتان وهنات ، تصغيرها هنية وهنية ، فهنية على القياس وهنية على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب الذي بين الهاء وحروف اللين ، والياء في هنية بدل من الواو في هنية ، والجمع هنات على اللفظ وهنات على الأصل . قال ابن جنى : أما هنت فبدل على أن التاء فيها بدل من الواو قولهم هنوات قال :

أَرَى ابْنَ نَزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَتَابِعٌ

أما كيت فقد قال في اللسان : « وكان من الأمركيت وكيت ، يكنى بذلك عن قولهم كذا وكذا ، وكان الأصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الأخيرة تاء وأجروها مجرى الأصل لأنه ملحق بفلس والملحق بالأصل . قال ابن سيده : قال ابن جنى : أبدلوا التاء من الياء لاما وذلك في قولهم كيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ثنتان فقالوا كيت فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث ، وفي كيت ثلاث لغات ، منهم من يبينها على الفتح (طلباً للتحفة) ومنهم من يبينها على الضم (تشبيهاً لها بقبيل وبعد) ومنهم من يبينها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين) .

وكلتا عند سيبويه^(١)، وقولهم مننت^(٢) بسكون القون مثلها، لكنها

قال: وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء في الوصل « اه بتصرف. وأما ذيت. فالقول فيها كالقول في كيت تماما. وأما ثنتان فقد قال في اللسان: « والاثنتان ضعف الواحد، والمؤنث الثنتان، تاؤه مبدلة من ياء، ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت لأن الاثنتين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه، وأصله ثنى (كجبل) يدل على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء، فقلوه من فعل (بفتح الفاء والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك في بنت، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير أفعال إلا ما حكاها سيبويه من قولهم: أستتوا، وما حكاها أبو علي من قولهم: ثنتان اه، وقوله أستتوا قال عنه ابن يعيش (١٠: ٤٠): « وقولهم أستتوا أى أجدبوا، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو، لقولهم سنة سنوا واستأجرتة مساناة، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو، ومنهم من يقول إنها بدل من الياء، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت وأغزيت ثم أبدل من الياء التاء، وهو أقيس اه

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١ ص ٥٥): « وقد اختلف العلماء في هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذا كرى وحفرى — وهو نبت — وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت في كلا، والأوجه الأول، وذلك لأمريين: أحدهما: ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فاعتل (بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء)، والثاني: أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة، وكلتا اسم مفرد عندنا، وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوا في كلمة، فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن الألف للتأنيث، وقياس مذهب أبي عمر الجرمي ألا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة، لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمي بهما فاعرفه اه. ويؤخذ بما ذكره المؤلف في باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة وليس فيها معنى التأنيث كالتاء في ست، وأصله سدس، وكالتاء في تكلة وترات وأصلها وكلة ووراث

(٢) منت: أصله من زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكى

ليست بدلا من اللام ، إذ لا لام لمن وضعا ، وتقول في تصغيرها : أُخْيَّة ،
وَبُنْيَّة ، وَهْنِيَّة ، وَهْنِيَّة ، لأن لامها ذات وجهين كسنة ، وتصغير سنة
أيضا على سُنْيَةٍ وَسُنْيَةٍ ، وتقول في منت : مُنْيَةٌ كما تصغر من على ما ذكرنا ،
وتقول في كَيْتٍ وَذَيْتٍ : كَيْيَّةٌ وَذِييَّةٌ ؛ لقولهم في المكبر ذِيَّةٌ وَكِيَّةٌ أيضا ،
ومن قال أصلهما كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ لكون باب طَوَى أكثر من باب حَيَّى قال :
كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ ، وإنما فتحت ما قبلها في التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت
اللام لم يكن التاء بدلا منها ، وإذا سميت بَضْرَبَتْ قلت : ضَرْبَةٌ كما مر في العلم
وتصغيرها على ضَرْبَةٍ ، وتقول في تصغير فل ^(١) فَلَيْنٍ ؛ لأن لامه نون من قولهم

والأفصح فيه أن يقال : منه ، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف في هذه الكلمة هو مذهب الكوفيين في «فل»
التي تختص بالنداء في نحو قولهم يا فل ويا فلة وهو مذهب جميع النحاة في فل التي
تستعمل في غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر

* فِي لَجَّةِ أُمِّسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ *

ومذهب البصريين في المختص بالنداء أن لامه ياء وأنه يقال في تصغيره فلي . قال
أبو الحسن الأشموني : « لا يستعمل فل في غير النداء ويقال للثوثة : يا فلة ،
واختلف فيهما ، فذهب سيويه أنهما كنيانان عن نكرتين فقل كناية
عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان
وفلانة فرخا ، وردة الناظم ، لأنه لو كان مرخا لقل فيه فلا ، ولما قيل في التأنيث
فلة ، وذهب الشايرين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية
عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده . قال
الناظم في شرح التسهيل وغيره : إن يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة . قال :
وهما الأصل ، فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين
في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم وردده بالوجهين
السابقين » اهـ . وقال بعد ذلك : « وجر في الشعر فل ، قال الراجز : في لجة »

فلان ، وتقول في تصغير قطَّ وَرُبَّ وَبَخَّ مخففات : قُطِيطَ وَرُبُّبٌ وَبُخْبُخٌ (١)
وتقول في تصغير ذِه مسكن الهاء ذِيٌّ لِأَنَّ الهاء بدل من الياء ، والأصل ذى كما
مر في أسماء الإشارة

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَّالِعٍ فَأَبَانَ *

أى درس المنازل وليس هو قل المختص بالنداء ، إذ معناهما مختلف على الصحيح
كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفتان ،
فالمختص مادته من ف ل ي فلو صغرت قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرت قلت
فلين « اه . وقال ابن منظور في اللسان : « قال ابن بزرج : يقول بعض بني أسد :
ياقل أتبل وياقل أقبلا وياقل أقبلا وقالوا للمرأة فيمن قال ياقل أقبل يا فلان أقبلى
وبعض بني تميم يقول يا فلانة أقبلى ، وبعضهم يقول يا فلانة أقبلى ، وقال غيرهم : يقال
للرجل : ياقل أقبلى وللأتنين يا فلان ويا فلون للجميع أقبلا وللرأة ياقل (بفتح اللام)
أقبلى ويافلتان ويا فلانة أقبلى نصب فى الواحد لأنه أراد يا فلانة فنصبوا الهاء . ثم قال
قال الخليل : فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلين (بتشديد الياء) قال :
وبعض يقول : هو فى الأصل فعالان (بضم الفاء وسكون العين) حذفته من هـ واو . قال :
وتصغيره على هذا القول فليان ، وروى عن الخليل أنه قال : فلان نقصانه ياء أو واو
من آخره والنون زائدة لأنك تقول فى تصغيره فليان فيرجع إليه مانقص وسقط
منه ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلين مثل دخين (بتشديد الياء فيهما)
ولكنهم زادوا ألفا ونونا على قل (بفتح اللام) « اه ملخصا

(١) قال ابن هشام : قط على ثلاثة أوجه — أحدها — أن تكون ظرف زمان
لاستغراق ماضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات...
.. وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف
طاءه مع ضمها أو إسكانها — والثانى : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطاء ، ويقال فيها : قطى وقطك... والثالث : أن تكون اسم
فعل بمعنى يكنى فيقال قطنى بنون الوقاية « اه ومثل هذا فى شرح الكافية للمؤلف (٢٠٠)

قوله « بخلاف ميت وهار وناس » الأصل مَيِّت وهَاثَر^(١) وأناس ، حذفها لالعة موجبة ، بل للتخفيف ، وهذه الالة غير زائدة في حال التصغير ، ولا حاجة ضرورية إلى رد المحذوف ، كما كانت في القسم المتقدم ، إذ يتم بنية التصغير بدونها ، وكذا لا ترد المحذوف في تصغير يَرَى وترى وأرى ونرى ، ويضع وتضع ، وخير وشر ، بل تقول : يَرَىُّ وتَرَىُّ وَأَرَىُّ ونَرَىُّ وَيُضَيِّعُ وتُضَيِّعُ وَخَيْرٌ وشَرٌّ ؛ وحكى يوس أن أبا عمرو كان يقول في مُرٍّ : مُرَىُّ كبريع ، يهمز ويكسر كمعيط في مُعْطٍ ؛ فالزمه سيبويه أن يقول في مَيِّتٍ وناسٍ مُيِّتٌ وأنيس ، وكان للمازني يرد نحو يَضَعُ وهَاثَرٍ إلى أصله ، نحو يُؤَيِّضُ وهو يَثِرُ .

ص ١٩٧) وزاد أنه يقال في قط الظرفية قط بضم القاف مع تخفيف الطاء مضمومة ومراد المؤلف هنا قط الظرفية المخففة على أى وجه من وجوها . وقال صاحب المغنى : « وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التانيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف » . وبج : كلمة يقال عند تعظيم الشئ ، أو استحسانه وهي بسكون الخاء ويكسرهما منونة أو بغير تنوين وبتشديدها مكسورة مع التنوين وبضمها مخففة مع التنوين ؛ فان كررتها سكنتها أو نوتتها مع الكسر أو نونت الأولى وسكنت الثانية

(١) قال في اللسان : « هار البناء هوراهدمه وهار البناء والجرف هور هورا وهور هوراهور وهار على القلب » اه ، فالفعل لازم ومتعد ؛ وقوله وهار على القلب يريد أن أصله هاور ثم قدمت الراء على الواو فصار هاورا ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة فصار هاريا ثم أعل لإعلال قاض . وقال في اللسان أيضا : « الناس قد يكون من الانس ومن الجن ، وأصله أناس فخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة ، لأنه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوض منه في قول الشاعر :

« إِنَّ الْمُنَايَا يَطْلَعُ نَ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمِينَا » اه

قال السيرافي : فيلزمهم أن يقولوا : أَحْيَرُ وَأَشْيَرُ ، وقد حكى يونس عن جماعة هُوَيْثَرُ ، فقال سيديويه : هذا تصغير هائر لا تصغير هار^(١) ، كما قالوا في تصغير بُنُونُ أُيْنُونُ ، وهو تصغير أُبْنَى مقدرا كأضحى ، وإن لم يستعمل كما مر في شرح الكافية^(٢) في الجمع ، ولو كان تصغير بُنُونُ على لفظه قلت بُنُونُ

(١) يريد أنك إذا صغرت هائرا الذي بقي على أصله من غير قلب مكانى قلت هويثر كما تقول سويثل ونويثل وصويثم في تصغير سائل ونائل وصائهم ، وإذا أردت تصغير هار الذي قدمت لاه على عينه قلت هوير كما تقول قويس وغيوز في تصغير قاض وغاز

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٧٠ ، ١٧١) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أينون ، قال :

زَعَمْتَ تُمَاضِرُ أَتْنِي إِمَّا أَتْتُ بَسَدُّ أَيْنُونُهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي

وهو عند البصريين جمع أين وهو تصغير أبني مقدرا على وزن أفعل كأضحى فشدوده عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره . وقال الكوفيون : هو جمع أين ، وهو تصغير أبني مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ويحيى أفعل في فعل وهو شاذ كأجل وأزن ، وقال الجوهري : شدوده لكونه جمع أين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعا ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس » اهـ . قال البغدادي (ح ٣ ص ٤٠١) : « وقال ابن جني في إعراب الحماسة : ذهب سيديويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أبني على وزن أفعل مفتوح العين بوزن أعمى ثم حقر أيضا فصار أين كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أينون ثم حذفت النون للإضافة فصار أينونها ، وذهب القراء إلى أنه كسر ابنا على أفعل مضموم العين ككلب وأكلب ، ويذهب البغداديون في هذه المخرجات إلى أنها كلها سوا كن العين فأين عنده كأدبل كما أن ابن ذلك المقدر عندهم كأدل وكان سيديويه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعل اسما واحدا مفردا غير مكسر لأمرين أحدهما أن مذهبه في ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، (١-١٥)

قال « وَإِذَا وَلَّى يَاءُ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قَلِبَتْ يَاءً ، وَكَذَلِكَ الهمزةُ المنقَلِبَةُ بعدها نحو عَرَبِيَّةٌ وَعُصَيَّةٌ وَرُسَيْلَةٌ ، وَتَصْغِيرُهَا فِي بَابِ أُسَيْدٍ وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ حَذَفَتِ الْآخِرَةُ نَسِيئًا عَلَى الْأَفْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عِطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ : عُطِيَ وَأَدِيَّةٌ وَغَوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ ، وَقِيَاسُ أَخْوَى أَحَى غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، وَعَيْسَى يَصْرِفُهُ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أَحَىٌّ ، وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيْدٍ أُحَيُّو »

أقول : قوله « وَإِذَا وَلَّى يَاءُ التَّصْغِيرِ » إلى قوله « وَجُدَيْلٍ قَائِلٌ » من باب ما يعرض فيه للتصغير سبب القلب ^(١)

وليس من باب فعل (كقفل) أو فعل (كجذع) — والآخر — أنه لو كان أفعل لسكان لمثال القلة ولو كان له لفتح جمعه بالواو والنون وذلك أن هذا الجع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة ، لئلا يكون ذلك كاجتماع شيئين لمعنى واحد وذلك مرفوض في كلامهم « اهـ »

(١) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير — الأول — الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهى لام كهروء ودلو وحقو أم كانت زائدة كعجور ورسول وجزور . وهذا النوع تقلب واوه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء فى كلمة وسبق إحداهما بالسكون — الثانى — الألف المسقلبة عن وار أو ياء ولا تكون إلا لاما كفتى وعصا ورحى . وهذا النوع ترد فيه الألف إلى أصلها إذ قد زال بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله ، وعرض سبب آخر موجب للقلب فى الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما التى هى ياء التصغير بالسكون والأدغام فى الياء وهو اجتماع المثلىن فى كلمة وأولهما ساكن ، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من أول الأمر ياء — الثالث — الألف الزائدة التالية لياء التصغير كآلف رسالة وقلادة وقضاعة وقحافة وسحابة وشهامة . وهذا النوع تقلب فيه الآلف ياء لما قد تقرر من أنه يجب كسر الحرف التالى لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والألف حرف

قوله « فان اتفق اجتماع — إلى آخر ما ذكر » من باب ما يزول فيه في التصغير سبب القلب الذي كان في الكبير ويعرض في التصغير سبب الحذف قوله « قلبت ياء » ليس على إطلاقه ، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعَيْلٍ ، فإنه إن كان بعدهما حرفان كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء في مثل موقعهما ، تقول في تصغير مقاتل : مُقَيْتِل ، بحذف الألف ، إذ مُقَيْلٌ — بتشديد الياء — ليس من أبنية التصغير ، وكذا تُقَيْتِل في تصغير تُقُوْتِل علما بحذف الواو ، وكذا مُحْيِر في تصغير احيرار بحذف الياء مع همزة الوصل ، كما يحىء ، وإنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما مَوْقِعَ اللام من فُعَيْلٍ ، نحو أُذَيٍّ في تصغير إذا علما ، وعُرْيَةٍ في تصغير عُرْوَةٍ ، أو موقع العين من فُعَيْلٍ ، كُرْسِيَّةٍ في رسالة ، وَهَجِيْرٍ في عَجُوْر ، وإنما قلبتا ياءين لأنهما إذن لابد من تحريكهما ، فاذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ، وإذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى ، لأنها إن جعلتها واوا وجب قلبها ياء لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ، لأن اعتبار التقارب في الصفة في حروف العلة أكثر من اعتبار التقارب في الخرج ، فلذلك لا تقلب الألف همزة إلا في موضع لو قلبت

لا يقبل الحركة ولم يحز قلبها إلى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف العلة بعضها أنسب ببعض ، ولم يحز قلبها واوا لأنها لو قلبت واوا لاجتمعت مع الياء الساكنة السابقة عليها ، فكان ينبغي قلبها ياء فآثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول الأمر - الرابع - الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء التالية لآلف زائدة مثل كساء وبناء وقضاء وسما وعواء وزهاء . وهذا النوع تقلب فيه الآلف الزائدة ياء لما تقدم في النوع الثالث ، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة ، فتعود كل منهما ، ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، وكأن المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها بل يقلبانها ياء من أول الأمر ، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائى . واعلم أن النوع الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف

فيه واوا: أوياء لا قلبت ألفا أيضا ، كألف التأنيث في حمراء^(١) والألف في نحو الضالين ودابة^(٢) ، وأما العالم والباز فنادران^(٣)

(١) أصل حمراء حمري كسرى ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الأولى لفات الغرض المأتى بها لأجله ، ولو قلبت الثانية واوا أوياء رعاية للتقارب في الصفة بين حروف العلة لصارت حيثئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما قبلها إذ لا اعتداد بالألف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى .

(٢) يحكى عن أيوب السخيتاني في الشواذ (ولا الضالين) بهمزة مفتوحة - فرارا من التقاء الساكنين ، وحكى أبو زيد عنه دابة وشأبة - بهمزة مفتوحة أيضا - لليلة المتقدمة . وإنما قلب الألف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لأنه لو قلبها إلى إحداهما لصارت كل واحدة منهما متحركة مفتوحا ما قبلها فلزم قلبها ألفا . قال أبو البقاء العكبري في كتابه وجوه القراءات (ج ١ ص ٥) : « وقرأ أيوب السخيتاني بهمزة مفتوحة : ، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو ضال ودابة وجان والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لتلا يجمع بين ساكنين هاه وقال أبو عبدالله القرطبي في تفسيره (ج ١ ص ١٣١) الأصل في الضالين الضالين ، حذفت حركة اللام الأولى ثم أدغمت اللام في اللام فاجتمع ساكنان مدة الألف واللام المدغمة . وقرأ أيوب السخيتاني ولا الضالين - بهمزة غير مدودة - كأنه فر من التقاء الساكنين وهي لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دابة وشأبة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

* إِذَا مَا الْغَوَانِي بِالْعَبِيْطِ اسْتَحَارَّتِ * اه كلامه

(٣) إنما كان ذلك نادرا لأن الألف لو قلبت واوا أوياء لم يلزم قلبهما ألفا لعدم تحركهما . وقد قال المؤلف في باب الابدال : وعن العجاج أنه كان يهمز

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير - أعنى التى لا تحذف - لا يخلو إما أن تكون لاما أو غير لام

فاللام تقلب ياء لا غير، تقول: غَزَىَّ وَغَزِيَّةً فى غَزْوٍ وَعُرْوَةٍ، وكذا غَزِيَّانَ وَعُشَيَّاءَ وَغَزِيَّةً بياضين مشددتين، فى تصغير غَزَوَانٍ وَعُشَوَاءَ ^(١) وَغَزْوِيَّةً منسوبة إلى الغزو وأما غير اللام فإن كانت ساكنة فى المكبر فلا بد من قلبها ياء، نحو عَجِيْزٍ

العالم والخاتم، وليس ذلك فرارا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجى الألف والهمزة « اه كلامه، تقول: ومن شواهد قلب الألف همزة فى العالم قول المجاج.

يَا دَارَ سَيِّئٍ يَا سَلَمَى ثُمَّ اسْلِمَى * نَفْنَدِفْ هَامَةً هَذَا الْعَالَمُ
ومن شواهد قلبها همزة فى الباز قول الشاعر

كَأَنَّهُ بَازُ دَجْنٍ فَوْقَ مَرَقَبَةٍ جَلَى الْقَطَا وَسَطَ قَاعِ سَمَلَقٍ سَلَقٍ

الجمع فقالوا: أبوز وبزان كما استمر قلب الواو ياء فى عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد

(١) سى اللسان: « والغزو السير إلى قتال العدو وانتها به. غزاهم غزوا وغزوانا، عن سيبويه، صحت الواو فيه كراهية الإخلال. وغزاه، اه وقوله. صحت الواو فيه كراهية الإخلال، يريد به أن حق الواو فى غزوان أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنها لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب حذف إحداهما دفعا لالتقاء الساكنين فيصير غزان فيلتبس فعلان (يفتح العين) بفعال. والعشواء أثنى الأعرشى، قال فى اللسان: « العشاء مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون فى الناس والدواب والابل والطير، وقيل: هو ذهاب البصر وقيل: هو ألا يبصر بالليل، وقد عشى يعشى عشى (كمى يعمى عى) وهو عش وأعشى والأثنى عشواء، اه ملخصا

وَجَزِيرٌ فِي عَجُوزٍ^(١) وَجَزُورٌ، وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ مَتَحَرِّكَةٌ أَصْلِيَّةٌ كَانَتْ كَأَسْوَدَ وَمِزْوَءَ، أَوْ زَائِدَةٌ كَجَذُولٍ فَلَا كَثْرَةَ الْقَلْبِ، وَيَجُوزُ تَرْكُهُ كَأَسْيُودَ وَجُدَيُولَ^(٢)، لِقُوَّةِ الْوَاوِ الْمُتَحَرِّكَةِ، وَعَدَمِ كَوْنِهَا فِي الْآخِرِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ، وَكَوْنِ يَاءِ التَّصْغِيرِ عَارِضَةً غَيْرَ لَازِمَةٍ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ حَمَلًا عَلَى التَّكْسِيرِ، نَحْوُ جَدَاوِلٍ وَأَسَاوِدَ، وَلَوْ كَانَ حَمَلًا عَلَيْهِ لَجَازَ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ مُقَيَّمٌ وَمُقَيَّوْلٌ كَمَا فِي مَقَاوِلٍ وَمَقَاوِمٍ

قَوْلُهُ « وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا » أَيْ: الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَאוْ أَوْ يَاءٍ بَعْدَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ الَّتِي تَلِي يَاءَ التَّصْغِيرِ يَعْضُ فِيهِ سَبَبُ قَلْبِ الْأَلْفِ يَاءً كَمَا مَرَّ، وَيَزُولُ سَبَبُ قَلْبِ اللَّامِ أَلْفًا؛ إِذْ مِنْ جَمَلَتِهِ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ وَالْفَتْحَةُ الَّتِي

(١) أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّأَةِ الْمُسْتَةِ: عَجُوزٌ - بِلَاتَاءٍ - وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يُقَالُ لَهَا عَجُوزَةٌ - بِالتَّاءِ - وَفِي أَنَّهُ هَلْ يُقَالُ لِلرَّجُلِ عَجُوزٌ أَيْضًا، وَقَدْ حَكِيَ صَاحِبُ اللِّسَانِ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّجُلِ عَجُوزٌ؛ كَمَا حَكِيَ أَنَّهُ يُقَالُ لِلرَّأَةِ عَجُوزَةٌ بِالتَّاءِ مَعَ الْقَلَّةِ. وَالْجَزُورُ: الْمَجْزُورُ مِنَ الْإِبِلِ، يَقَعُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْإِثْنَيْنِ وَهُوَ مُؤَنَّثٌ بِلَاتَاءٍ تَقُولُ: هَذِهِ جَزُورٌ بَنِي فَلَانٍ وَجَزُورٌ بَنِي فَلَانٍ ذُبِحَتْهَا وَإِنْ عَنِيَتْ بِذَلِكَ الْمَذْكُورَ (٢) الْمَزُودَ: وَعَاءٌ يُجْعَلُ فِيهِ الرَّازِدُ وَالْأَسْوَدُ: أَصْلُهُ صِفَةٌ مِنَ السَّوَادِ، وَقَدْ سَمِيَ بِهِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاتِ وَهُوَ الْعَظِيمُ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَقَدْ قَالُوا فِي مُؤَنَّثِهِ أَسْوَدَةٌ وَقَالُوا فِي مُؤَنَّثِ الصِّفَةِ سَوْدَاءَ. وَلَمْ يَفْرُقِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْإِسْمِ فِي جَوَازِ الْوُجْهِينِ - وَهُمَا التَّصْحِيحُ وَقَلْبُ الْوَاوِ يَاءً فِي التَّصْغِيرِ -، وَالَّذِي حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ فِي بَابِ الْإِبْدَالِ أَنَّهُ إِنْ جُمِعَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى صِيغَةٍ مَتْنَهِيَ الْجَمْعُ جَازَ فِيهَا الْوُجْهَانِ فِي التَّصْغِيرِ، وَذَلِكَ كَأَسْوَدَ الْإِسْمِ وَجَدُولٍ فَقَدْ قِيلَ فِي جَمْعِهِمَا أَسَاوِدَ وَجَدَاوِلَ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ لَمْ تَجْمَعْ عَلَى هَذِهِ الزَّنَةِ فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْأَعْلَالُ وَذَلِكَ كَأَسْوَدَ وَأَعُورَ وَأَحُولَ وَأَحُورَ إِذْ جَاءَ جَمْعُهَا عَلَى فِعْلِ - بَضْمٍ فَسَكُونٌ - وَإِنَّمَا أَجَازَ الْوُجْهِينِ: أَمَّا الْأَعْلَالُ فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَأَمَّا التَّصْحِيحُ فَحَمَلًا لِلتَّصْغِيرِ عَلَى التَّكْسِيرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَفْرُقِ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْفَرْقَ لِأَنَّهُ جَعَلَ عِلَّةَ جَوَازِ التَّصْحِيحِ قُوَّةَ الْوَاوِ بِالْحَرَكَةِ

قبلها ، ويعرض سبب آخر لقلب اللام ياء ، إن كان واوا ؛ ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام ، وذلك أنه إذا اجتمع ثلاثُ يا آت والأخيرة متطرفة لفظاً كما فى أُحْيِ أو تقديراً كما فى معية وثانيتها مكسورة مُدْغَم فيها ، ولم يكن ذلك فى الفعل كما فى أُحْيِ وَيُحْيِ ولا فى الجارى عليه نحو المُحْيِ ؛ وجب حذف الثالثة نَسْباً ، كما يحىء فى باب الاعلال تحقيقه .

فاذا حقر نحو عطاء قلب ألفه ياء كما فى حمار ؛ فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو لزوال الألف قبلها ، ثم تنقلب ياء لتطرفها مكسوراً ما قبلها ؛ فتجتمع ثلاث يا آت : الأولى للتصغير ، والثانية عوض من الألف الزائدة ، والثالثة عوض عن لام الكلمة ، فتحذف الثالثة نَسْباً ، فيبقى عَطَى ، ويدور الاعراب على الثانية وكذا إداوة ، لافرق بينهما ، إلا أن لام إداوة لم تنقلب ألفاً ثم همزة ؛ لأنها لم تتطرف كما تطرف لام عطاء

وأما غاوية فانك تقلب ألفها واوا كما فى ضارب ؛ فتجتمع ياء التصغير والواو التى هى عين الكلمة ، فتقلب ياء لسكون الأولى ، فيجتمع ثلاث يا آت : ياء التصغير ، وبعدها العين ، ثم اللام وأما معاوية فانك تحذف ألفها كما فى مُقاتل ؛ فتزيد ياء التصغير ، وتنقلب العين ياء لما ذكرنا ؛ قال

٣٧ — وَقَالَ مَا مُعِيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ * لَمَنْ أَوْ فَيَ بَعْدُ أَوْ بَعْدُ^(١)

(١) هذا البيت من كلام الصمة الأصغر — وهو معاوية بن الحارث ، وهو والد الدريد ابن الصمة الشاعر المعروف — وكان الصمة أسيراً هو وابنه معية ، فقتل الصمة ، فقال هذا البيت وهو يجود بنفسه ، يريد أن فى ابنه الباقي بعده أحسن الخلف والعوض منه والوقاء — بكسر الواو وفتحها بعدها قاف — : ما حيت به شيئاً أو حفظته . و « ما » زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء ، و « من أبيه » متعلق بوقاء أو بمحذوف حال من ضمير المبتدأ و « أو فى » مثل وفى محففة ، والعقد : إحكام العهد ، « والعهد » الأمان وقد

وكذا يجتمع في أحوى^(١) ثلاث يآت بسبب قلب العين ياء ، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلاً على أنه يقال في تصغير معاوية معية — بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها ثالثة . قال في القاموس وشرحه : « تصغير معاوية معيوة على قول من يقول أسود ، ومعية وهذا قول أهل البصرة لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن فإن لم تكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئاً ، تقول في تصغير مية مية ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئاً . يقولون في تصغير معاوية معية (يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئاً ولا شك أنهم حذفوا الألف) على قول من يقول أسيد . ومنهم من يقول معيوية » اهـ ومثله أيضاً في صحاح الجوهري

(١) الأحوى : وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو — وهى سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب إلى السواد . قال الجوهري : « تصغير أحوى أحيو في لغة من قال أسود . واختلفوا في لغة من أدغم . قال عيسى بن عمر : أحى فصرف . قال سيبويه قد أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصرف أصم لأنه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا . وقال أبو عمرو بن العلاء أحى كما قالوا أحيو : قال سيبويه : ولو جاز هذا لقلت في عطاء عطى . وقال يونس أحى قال سيبويه : هذا هو القياس والصواب » اهـ كلام الجوهري . واليك ما ذكر سيبويه في هذا الموضوع بحرفه (ح ٢ ص ١٣٢) قال : « واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فاعل ، ويجرى على وجوه العربية (يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة) وذلك قولك في عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإداوة أدية وفي شأوية شوية وفي غوغوى إلا أن تقول شويوية وغوبوى قول من قال أسود وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت واستقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل فلما كانت كسرة في ياء قبل تلك الياء التحقير ازدادوا لها استقفاً لا فخذفوا وكذلك أحوى ، إلا في قول من قال أسود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحى ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصم

الياء الثالثة كان سيبويه يمنع صرفه ، لأنه وإن زال وزُن الفعل لفظاً وتقديراً أيضاً بسبب حذف اللام نَسِيّاً ، لكن الهمزة في الأول ترشد إليه وتنبيه عليه ، كما منع صرف نحو يَعِدُ وَيَرَى اتفاقاً ، وإن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والمين وجوباً ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، نظراً إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصاناً لازماً ، بخلاف نحو أَرَسَ في تخفيف أَرَأْسَ ، فإن النقص فيه غير لازم (١) وليس بشيء ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسِيّاً ، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذَفَ ياء قاض ومع اللام والاضافة يردها كاللُّحَيِّ ، قال الفارسي : إنما فعل ذلك لمشابهته في اللفظ الفعل ، فكأنه اسم جار عليه مثل المُحَيِّ وكذا يلزمه أن يقول في تصغير يُحَيِّي يُحَيِّ ، ورد سيبويه على ابن العلاء بقوله في عطاء : عَطَى ، بحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر وصرفت أَرَأْسَ إذا سميت به ولم تهمز فقلت أَرَسَ . وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى (أى بالأدغام وحذف الثالثة معتدا بها فيعربه كقاض) ولوجاز ذا لقلت في عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة ، ولقلت في سقاية سقية وشاوشوى . وأما يونس فقله : هذا أحى (بمع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب « اهـ . قال السيرافي : « ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سيبويه بأصم قال : لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى في أصم قد أُلقيت على الصاد ، وليس هذا بشيء ، لأن سيبويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد ، والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصم الذي هو الأصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلاً بيضع ويعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل » اهـ

(١) الأَرَأْسُ العظيم الرأس . والآثى رأسى ، وقد نفث الأَرَأْسُ بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الأَرَسُ — بفتح الهمزة والراء — وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل لإجماعا

إجماعاً ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو على وقد مر جميع هذا فى باب غير
للنصرف (١)

ومن قال أسيدُ قال فى معاوية وعاوية : مُعَيَّوِيَّةٌ ، وَغُؤَيَّوِيَّةٌ ، وفى أحوى
أُحَيَّوٌ ، إذ لم يجتمع ثلاث يآآت حتى تحذف الثالثة نسياً .
والكلام فى صرف أحيى عند أبى عمرو ومنع صرفه ، وكذا فى صرف
أحيو ومنعه ، والبحث فى أن التنوين فيهما للنصرف أو للعوض كما مر فى جوار
فى باب ما لا ينصرف سواء (٢) .

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ١ ص ٥٢) مانصه : « واعلم أنك إذا
صغرت نحو أحوى قلت أحيى بحذف الياء الأخيرة نسياً لكونها متطرفة بعد ياء
مكسورة مشددة فى غير فعل أو جار مجراه كأحيى والمحى وقياس مثلها الحذف
نسياً كما يحى فى التصريف إن شاء الله تعالى ، فسيبويه بعد حذف الياء نسياً يمنع
الصرف لأنه بقى فى أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر يصرفه لتقصانه
عن الوزن بحذف الياء نسياً ، بخلاف نحو جوار فإن الياء كالتأبى بدليل كسرة الراء
كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى الجرع والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك
لا تنصرف نحو يعد ويضع علماً وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل ، وأبو
عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحيى نسياً بل يعلل لإعلال أعيلى وذلك لأن
فى أول الكلمة الزيادة التى فى الفعل وهى الهمزة بخلاف عطلى تصغير عطاء فجعله
كالجارى يجرى الفعل أعنى المحى فى الإعلال فأحى عنده كأعلى سواء فى الإعلال
ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا ، وبعضهم يقول أحيو فى
تصغير أحوى كأسيود فى تصغير أسود كما يحى فى التصريف ؛ ويكون فى الصرف
وتركه كأعلى على الخلاف المذكور » اهـ

(٢) قد سبق لنا القول فى نحو جوار ويان أنه محل ممنوع من الصرف وبيان
مذهب سيبويه فى مثله (ص ٥٨ من هذا الكتاب) . وقال المؤلف فى شرح
الكافية (ح ١ ص ٥١) ماملخصه : « اختلفوا فى كون جوار رفعا وجرامنصرفاً أو
غير منصرف ، فقال الزجاج : إن تنوينه للنصرف وإن الإعلال مقدم على منع

وقول المصنف « حذفت الأخير نسيا على الأفصح » يرمى إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح ، وليس كذلك ، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقا ، إلا في نحو أَحَىَّ ممّا في أوله شبه حرف المضارعة ، فإن أباعمرو لا يحذف نَسِيّا كما مر ، قال السيرافي : تقول في عطاء : عَطَى ، وفي قضاء قُضِيَ ، وفي سقاية سَقِيَّة ، وفي إداوة أَدِيَّة ، ثم قال : فهذا لا يجوز فيه غيره ، وقال ابن خروف في مثله : إن القياس إعلاله إعلال قاض ، لكن المسموع حذف الثالثة نَسِيّا ، بل قال الاندلسي والجهوري : إن ترك الحذف مذهب الكوفيين ، وأنا أرى ما نسبنا إليهم وهما منهما

وكذا تحذف الياء المشددة التطرفة الواقعة بعد ياء مشددة ، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت صَمْرِيَّة اسم مفعول من رَوَى قلت : مُرِيَّة ، والأصل مُرِيَّةٌ ، وكذا تصغر أَرْوِيَّة فيمن قال أنها أفعُولَةٌ ، وأما من قال فُعْلِيَّةً والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ما ذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى الجوع ، ويمنع بأن الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء ، وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي . وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ، ومنع الصرف مقدم على الاعلال ، وقال سيديويه والخليل : إن التنوين عوض من الياء ، واختلف في تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم على الاعلال وفسره السيرافي بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء ، بخلاف نحو أحوى وأشقى ، فإنه قدم الاعلال في مثلهما أيضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة : لأن ألف أحوى المنون ثابت تقديرا ، فهو على وزن أفعل ، لحذف تنوين الصرف ، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام ، كما فعل في جوار ؛ لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين ، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء ، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن ، تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين « اهـ

للنسبة فإنه يقول في تصغيرها (١) أُرَيْيَّةٌ بيائين مشددين ، كما إذا صغر غَزَوِيٌّ ۖ
المنسوب إلى الغَزَوِ قِيلَ : غَزَيْيٌّ ، وكذا يصغر عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ عَلَى عُيِّيٍّ وَعُدَيِّيٍّ
بياءين مشددين

وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما في الأمثلة المذكورة وحذفت
ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو أُمَوِيٍّ وَقُصَوِيٍّ المنسوبين إلى
أُمَيَّةٍ وَقُصَيٍّ لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العمدة إذ هو الموصوف ، ألا ترى
أن معنى عُيِّيٍّ عَلَوِيٌّ مصغر فلم يحز إهدار علامته ، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(١) قال في اللسان : « والآروية بضم الهمزة وعن اللحياني كسرهما : الآثي
من الوعول ، وثلاث آراوى — على أفاعيل — إلى العشر ؛ فإذا كثرت فهي
الآروى — على أفعل — على غير قياس ، قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى
أنها فعلى ، والصحيح أنها أفعل ، لكون آروية أفعولة . قال : والذي حكىته من
أن آراوى لآدنى العدد وآروى للكثير قول أهل اللغة ، قال : والصحيح عندي أن
آراوى تكسر آروية ، كأرجوحة وأراجيح ، والآروى اسم للجمع » اهـ . ثم
قال : « قال ابن برى : آروى تنون ولاتنون ؛ فمن نونها احتمل أفعلا مثل أرنب
وأن يكون فعلى مثل أرتى ملحق بجعفر ؛ فعلى هذا القول يكون آروية أفعولة ،
وعلى القول الثاني فعلية ، وتصغير آروى إذا جعلت وزنها أفعلا آريو (منقوصا
مثل قاض) على من قال أسود وأجيو ، وأرى (منقوصا أيضا) على من قال
أسيد وأحى ، وأما آروى فيمن لم ينون فوزنه فعلى (أى : والالف للتأنيث)
وتصغيرها أريا (مثل ثريا) ، وأما تصغير آروية إذا جعلتها أفعولة فأروية عند
من قال أسود ، ووزنها أفعيلة ، وأرية عند من قال أسيد ، ووزنها أفعلة ،
وأصلها أرييه : فالأولى ياء التصغير ، والثانية عين الفعل ، والثالثة واو أفعولة ،
والرابعة لام الكلمة ، وحذفت منها اثنتين ، ومن جعل آروية فعلية فتصغيرها أرية
ووزنها فعيلة ، وحذفت الياء المشددة . قال : وكون آروى أفعل أقيس ؛ لكثرة
زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيويه لأنه جعل آروية أفعولة » اهـ

إذ هو الطارىء ، والطارىء إذا لم يبطل حكم المطرو عليه لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطرو عليه ، وأما النسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة ، إذ ليس موصوفاً ، بل هو من ذُنَابَاتِ النسوب ، إذ معني قُصُوصِيّ منسوب إلى قصى فجاز إهدار علامته إجابة لداعى الاستتقال ، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْتَةٍ جُهَيْنى بحذف الياء ، ثم إذا صغرت جُهَيْتِيًّا زدت الياء فقلت جُهَيْتِي

قال : « ويزاد في المَوْثَثِ الثَّلَاثِيِّ بغير تاء تاء كَمَيْتَنَةٍ وَأَذَيْنَةٍ ، وَعَرِيْبٌ وَعَرِيْسٌ شَادٌّ ، بِخِلَافِ الرُّبَاعِيِّ كَمَقْرِبٍ ، وَقُدَيْدِيْمَةٍ وَوَرِيْثَةٍ شَادٌّ ، وَتَحْذَفُ أَلِفُ التَّانِيْثِ الْمَقْصُوْرَةِ غَيْرَ الرَّابِعَةِ كَجُحَيْجِبٍ وَحَوْيْلِيٍّ فِي جَجَجِيٍّ وَحَوْلَايَا وَتَثْبُتُ الْمَمْدُوْدَةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبِكَ »

أقول : أعلم أن التصغير يورد في الجامد معنى الصفة ، ألا ترى أن معنى رَجُلٍ رجل صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكما أنك تقول : قدّم صغيرة . بالخاق التاء في آخر الوصف ، قلت : قُدَيْمَةٌ ، بالخاق التاء في آخر هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف ، والدليل على عروض معنى الوصف فيه أنك لا تقول رَجُلُونٌ لعدم معنى الوصف وتقول في تصغير رجال : رُجَيْلُونٌ ، وإنما لم يرفع المصغر ^(١) لاضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معنى الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها الخصوصية التي لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة ، بل صالحة لكل موصوف ، فان حسنا في قولك « رجل حسن » لا يدل على رجل فرغ ضميره ، وكذا لا يدل على وجهه في قولك « رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » فرغه ، والموصوف

(١) سبق القول في هذا الموضوع بما لا يحتاج معه إلى زياده

المختص في رُجُل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ما هو موصوفه حقيقة، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد في الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ما توهموا بشيء؛ لأنك لا تجعل بالتصغير عين المكبر نعمتا حتى يردما قالوا، بل تصف بالتصغير المكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد - وهو المصغر - كالموصوف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يلحقوا التاء بآخر ما زاد على ثلاثة من الأسماء في التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد توخّوا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل ما زاد على أربعة من الزائد والأصل، وهذا هو العلة في تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن النسب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة في آخر الاسم الذي هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف في النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمفصل من النسب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجترؤا في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية - لما طرأ فيه معنى الوصف - على زيادة التاء التي تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعي وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها أصلي طرحوه في التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هي محتاج إليها لكون الاسم وصفا، فقالوا: عَقِيبٌ وَعُقَيْبٌ^(١)

(١) العقاب بزنة غراب - طائر من العتاق مؤنث، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، وتمييزه باسم الإشارة والضمير. والعقرب واحدة العقارب، وهي دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء عدود غير مصروف، ويصغر على عقيرب كما تصغر زينب على زينب، والذكر عقربان - بضم العين والراء - وهو دابة له أرجل طوال، وليس ذنبه كذنب العقارب

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه في حال التصغير ما يرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه ، نحو سُمَيَّةٌ في سماء ، لأنه يجتمع فيه ثلاث يا آت فتحذف الأخيرة نَسِيًّا كما ذكرنا

وكذا إذا صغرت الثلاثي المزيد فيه نحو عَنَّا ق وَعُقَاب وزَيْنَب تصغير الترخيم قلت : عُنَيْفَةٌ ، وَعُقَيْبَةٌ ، وَزُنَيْبَةٌ

وإن كان الثلاثي جنسا مذكرا في الأصل وصف به للمؤنث - نحو امرأة عدل أو صوم أَوْ رَضَى - فانك تعتبر الأصل في التصغير ، وهو التذكير ، ولا تزيد فيه التاء نحو : امرأة رَضَى وَعُدَيْلٌ وَصُومِيْمٌ ، كما أن نحو حائض وطاق ولفظ مذكر جعل صفة لمؤنث ، وإن كان معناه لا يمكن إلا في المؤنث ، فاذا سمي بمثله مذكر صرف ؛ لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها في الوضع ، كما كان في عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض - كما مر في غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل ^(١) ، فاذا صغرت نحوه تصغير الترخيم لم ترد

(١) قال سيويوه (ص ٢٠ ص ٢٠) : «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلا بحائض أو طامث أو متهم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر ، وذلك نحو قولهم : رجل نكحة ، ورجل ربمة ، ورجل خجاة ، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أولعين أو لنفس وما أشبه هذا ، وكان المذكر وصف لشيء ، فكأنك قلت هذا شيء حائض ، ثم وصف به المؤنث ، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقة ضامر» ٥١٠ وقال المؤلف في شرح الكافية (ص ٤٥) : «وهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف - أحدها - ألا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر ، فإن ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطاق

التاء ، لكونه مذكرا في الأصل ، فتقول : حَيْضٌ وَطَلِيقٌ

وإذا سميت مؤنثا بثلاثي مذكروا شَجَرَ وَحَجَرَ وَزَيْدٌ ثم صغرت زدت التاء وكذا إذا سميت مؤنثا بمؤنث ثلاثي لم يكن تدخلُ التاء في تصغيره قبل العملية كَحَرْفٍ وَنَابٍ وَدِرْعٍ

فان قلت : فكيف راعيت الأصل في نحو امرأة عَدْلٍ وَصَوْمٍ ، ولم تقل عُدَيْلَةً وَصُؤَيْمَةً ولم تراع ذلك في العلم ؟؟

قلت : لأن الوصف غير مُخْرِجٍ عن أصله بالكلية ، إذ معنى « امرأة عدل » كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلا ، ومعنى « امرأة حائض » إنسان حائض ، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلي الذي وضع اللفظ باعتباره ، وأما في العلم فلم تقصد ذلك ، لأنه منقول ووضع ثانٍ غير الوضع الأول وغرضه الأهم الإبانة عن المسمى ، لا معناه الأصلي ، فاذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بَعْفَافٍ وغيره من المرتجلات ، وقليل ما يراعى في العلم معنى المنقول منه

وكذا إذا سميت مذكرا بمؤنث مجرد عن التاء كأُذُنٍ وَعَيْنٍ لم تلحق به التاء في التصغير ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مستأنف ، ويونس يدخل التاء فيه ، فيقول : أُذَيْنَةٌ وَعُيَيْنَةٌ ، استدلالا بأُذَيْنَةٍ وَعُيَيْنَةٍ علمي رجلين ، وهذان عند النحاة إنما سمي المذكران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه

وإذا سميت مذكرا بنحو أُخْتٍ وَبَيْتٍ وصغرت حذفت التاء ، فتقول : أُخِيٌّ ، برد

مذكرا انصرف ، لأنه في الأصل لفظ مذكروصف به المؤنث ؛ إذ معناه في الأصل شخص حائض ؛ لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للبذكر استعملت للمؤنث « اهـ

اللام المحذوفة المبدلة منها التاء ؛ إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا ، ولا تأتي بعدها بالتاء لأنه مذكور إذن

واعلم أنه قد شذت من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير : ذكر سيويه منها ثلاثة ، وهي الناب بمعنى المسنة من الابل ، وإنما قالوا فيها نيب لأن الناب من الأسنان مذكور (١) ، والمسنة من الابل قيل لها ناب لطول ناهبا كما يقال لعظيم البطن بطن بتصغير بطن ؛ فروعى أصل ناب في التذكير ، وكذا قال في الفرس فرس لوقوعه على المذكر والمؤنث فغلّب (٢) وكذا قال في الحرب — وهي (٣) مؤنثة — :

(١) الناب من الأسنان: هي السن التي خلف الرابعة . قال في اللسان : « والناب والنيوب الناقة المسنة ، سموها بذلك حين طال ناهبا وعظم ، مؤنثة ، وهو مما سمي فيه الكل باسم الجزء » اه ، والذي قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكور هو أحد قولين لأهل اللغة ، وابن سيده يذهب إلى أنها مؤنثة قال في المخصص (ص ١٧ ص ١١) : « الناب المسنة من النوق مؤنثة ، وجمعها نيب ، وتصغيرها نيب بغيرها... وأما الناب من الأسنان فذكر ، وكذلك ناب القوم سيدهم ، يقال : فلان ناب بني فلان : أى سيدهم »

(٢) قال صاحب الصحاح : « الفرس يقع على الذكر والأنثى ، ولا يقال للأنثى فرسة ، وتصغير الفرس فريس ، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء ، عن أبي بكر بن السراج » اه و أنت ترى أن ما ذكره الجوهري عن ابن السراج يخالف ما ذكره المؤلف

(٣) الذي ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة هو المعروف عن أهل اللغة ؛ قال ابن سيده في المخصص (ص ١٧ ص ٩) : « الحرب أنثى ، يقال في تصغيرها حريب بغيرها فأما قولهم . فلان حرب لى : أى معاد ؛ فذكر » اه . وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابي فيها التذكير ، ثم قال : وعندى أنه إنما حمل على معنى القتل أو الهرج

حُرَيْب ؛ لكونها في الأصل مصدرًا ، تقول : نحن حَرْبٌ ، وأتم حَرْبٌ ،
وذكر الجرمي من الشواذ درع الحديد (١) ، والعُرسَ وهي مؤنثة (٢) ، قال : —
٣٨ — إِنَّا وَجَدْنَا عُرْسَ الْحَنَاطِ لَثِيْمَةً مَذْمُومَةً الْحَوَاطِ (٣)

(١) هذا الذي ذكره المؤلف في الدرع أنها مؤنثة - أحد رأيين لأهل اللغة ،
والثاني أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيده (١٧ ص ٢٠) : « درع الحديد تذكر
وتؤنث ، والتأنيث الغالب المعروف ، والتذكير أقلهما ، أولا ترى أن أسماءها
وصفاتها الجارية بحرى الأسماء مؤنثة ؟ كقولهم : لامة ، وفاضة ، ومفاضة ،
وجدلاد ، وجدباء ، وسابغة ، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على
النسب ، وأما دلاص فبمنزلة كناز وضناك — بزنة كتاب — وإن كان قد
يجوز أن يكون نعتا غير مؤنث على تذكير الدرع » اه وقوله بمنزلة كناز وضناك
يريد به أنه لفظ يقع على الذكر والأنثى من غير تاء . والكناز والضناك كلاهما
بمعنى الضخمة الشديدة اللحم ، ويوصف بهما النساء والنوق . وقول المؤلف درع
الحديد احتراز من درع المرأة : أى قيصها ، فانه مذكر ليس غير عند بعض اللغويين
ومنهم اللحياني وعند الآخرين أنه يذكر ويؤنث

(٢) الذى ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين ، وذهب ابن
سيده كالجوهري إلى أنه يذكر ويؤنث ، قال (١٧ ص ١٩) : « العرس يذكر ويؤنث
ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها في القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام
الزفاف » اه

(٣) هذا الرجز لدكين الراجز ، وبعده :

نُدْعَى مَعَ النَّسَاجِ وَالْحَيَّاطِ وَكُلُّ عِلْجٍ شَخِيمٍ الْآبَاطِ

والعرس - كعتق وكقفل - مضى شرحه ، والحناط - بائع الحنطة ، والصيغة
للنسب ، والحواط : جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول
الشيء ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس في الدعوات ، لأنهم يحيطون بهم ،
وذكر صاحب اللسان أن الحواط مفرد ومعناه الحظيرة التى يكون الطعام فيها .

« القوس (١) ، وذكر غيرها العرب والذؤد والضحي (٢) وقد شذ في الرباعي
 قدام ووراء (٣) فألحق بمصفرها الهاء والقياس تركها ، وحكى أبو حاتم أميمة في
 أمام ، وقال : ليس بتبت ، قال السيرافي : إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان :
 لا يخرجهما ، [ولا يوصفان] ولا يوصف بهما ، حتى يتبين تأنيهما بشيء
 من ذلك ، كما تقول : لَسَعَتِ العُقْرَبُ ، وعُقِرَ لاسعة ، وهذه العُقْرَبُ ؛ فأثنا

والعلج — بكسر فسكون — : الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ .
 وقيل كل ذى لحية ، والشخم - بفتح الشين وكسر الخاء - : المتن

(١) الذى ذكره المؤلف فى القوس أجد رأيين فيها : قال ابن سيده : « القوس
 التى يرى عنها أثى ، وتصغيرها قويس بغير هاء ، شذت عن القياس ، ولها نظائر
 قد حكاها سيويه » والرأى الثانى أنها تذكر وتؤنث ، قال الجوهري : « القوس يذكر
 ريؤنث فمن أنث قال فى تصغيرها قويسة ، ومن ذكره قال قويس » اهـ

(٢) العرب - بفتح تين وكفقل - : خلاف العجم ، مؤنثة ، ولم يلحق تصغيرها
 الهاء ، وقد قالوا : العرب العاربة ، وقال عبد الله بن عبد القدوس فى تصغير العرب :

وَمَسْكُنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعَرِيبِ وَلَا تَشْبَهُ نُفُوسُ الْعَجَمِ

ولو جعلت وجه التذكير فى تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما
 قاله المؤلف فى كلمة الحرب لم تعد الصواب . والذؤد : ما بين الثلاث إلى العشر من
 إناث الابل ، قال ابن سيده (١٧ ص ٩) : « الذؤد أثى ، وتصغيرها ذؤيد بغير هاء »
 وقال فى اللسان عنه : « الذؤد مؤنث ، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به
 المصدر » . واما الضحي فقد قال فى اللسان : « الضحو والضحوه والضحية : ارتفاع
 النهار ، والضحي فوق ذلك أثى ، وتصغيرها بغير هاء ، لئلا يلبس بتصغير ضحوه » اهـ

(٨) أما قدام ووراء فقد قال اللسان : « قدام تقيض وراء ، وهما يؤثنان ،
 ويصغران بالهاء ، قديمة وقديمة وورثة ، وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعي فى
 التصغير ، قال الكسائى : قدام مؤنثة ، وإن ذكرت جاز ، وقد قيل فى تصغيره قديم ،
 وهذا يؤيد ما حكاه الكسائى من تذكيرها » اهـ

تبيننا لتأنيثهما ، وفي وراء قولان : أحدهما (٢) أن لامة همزة ، قالوا : يقال : ورَّأت بكذا : أى سارت به ، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا أراد سفراً ورَّأ بغيره » وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا « ورَّى بغيره » ، وقال بعضهم : بل لامة واو أو ياء ، مثل كساء ورداء ، من ورَّيت بكذا ، وهو الأشهر ، فتصغيره على هذا ورَّية لا غير ، بحذف الياء الثالثة كما في سُمِّية تصغير سماء

ومذهب أبي عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا كما يحىء أبدل منها تاء ، نحو حُبَيْرَةٍ في حُبَارَى وَلُغَيْزَةٍ في لُغَزَى (٣) ، ولم يرد ذلك غيره من النحاة ؛ إلا ابن الأنبارى فإنه يحذف الممدودة أيضا خامسة فصاعدا ، ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافقه أحد في حذف الممدودة

قوله « ويُحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة » إنما تحذف خامسة

(١) قال في اللسان : « ووريت الخبر أوريه تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان ، لأنه إذا قال وريته فكانه يجعله وراءه حيث لا يظهر » اهـ ، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك ، فتكون الهمزة في وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة . ومثل الذى ذكره صاحب اللسان قول ابن الأثير في النهاية : « كان إذا أراد سفرا ورى بغيره : أى ستره وكنى عنه وأوهم أنه يريد غيره ، وأصله من الوراء : أى ألقى البيان وراء ظهره » اهـ

(٢) الحبارى - بضم أوله وتخفيف ثانية - : طائر يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة قال الجوهري : وألفه ليست للتأنيث ولا للألحاق ، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة : أى لا تون « اهـ وهذا كلام ينقض آخره أوله لأن الألف التى ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للألحاق أم لم تكن ، وعدم الصرف في المعرفة والنكرة دليل على أن الألف للتأنيث ، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له . واللغزى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا - : مثل اللغز - كفعل

فصاعداً لأنها لازمة للكلمة ، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة ، مثل ألف حمار ، مع أنها لا تفيد معنى التأنيث كما تفيد الرابعة نحو سكرى حتى تراعى لكونها علامة ، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية ، فإذا صغرت العَرْضَنِي ^(١) قلت عُرْيُنٌ ، والنون للحاق ، فهو بمنزلة أصلى رابع ، وكذا إذا صغرت العُبْدِي ^(٢) قلت عُبَيْدٌ ، بحذف الألف ؛ لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي ؛ فتحصنت من الحذف بذلك ، وبكونها ليست من حروف « اليوم تنسأ » وبكونها ليست في الطرف ، بخلاف ألف التأنيث فإنها عارية من الثلاثة ، وكذا تقول في لُعْيَزِي لُعْيَيزٍ بحذف الألف ، دون إحدى الغينين ، كما أنك لا تحذف في تصغير عَفَنْجَج ^(٣) غير النون ؛ لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلى ، وليست من حروف « اليوم تنسأ » ، ولا تحذف ياء لُعْيَزِي في التصغير ؛ لأنها لا تخل بينيته ، بل تصير مدا قبل الآخر كما في عُصْفِيرٍ ، كما أنك لا تحذف من

وكرطب وكجبل - وهو ما عَمِيَ من الكلام وأخفى المراد منه ، وياء اللغزي ليست للتصغير ، فإن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما ياءه بمنزلة الياء في خليطى والألف الأولى في شقارى وخبازى وخضارى

(١) يقال : عدت الفرس العرضنى والعرضنة والعرضناة - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه في الثلاثة - : إذا كانت تمشى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها ، وهو ضرب من خيلاء الخيل

(٢) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف - ومثله العبداء بضبطه بمدودا والمعبوداء والمعبدة كشيوخاء ومشيوخة : أسماء جمع العبد ، وخص بعضهم العبدى بالعبيد الذين يولدون في الملك

(٣) العفنجج : الضخم الاحق

حَوَلَايَا - وهو اسم رجل - غير ألف التانيث ، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير ، بل قد تجلب لتكون عوضا من زائد محذوف في موضع آخر ، نحو مُطَيَّلِيْق في منطلق ، فالإخلال بالبنية في حَوَلَايَا وَلُغَيَّزَى من ألف التانيث ، لامن الألف والياء المتوسطتين ؛ إذ لو حذفتهما وقلت لُغَيَّزَى وَحَوَلَيَا لوقت ألف التانيث خامسة موقع اللام في سَفِيرِ جَل ، فاحتجت إلى حذفها أيضا ، وأما في نحو حُبَارَى فكل واحدة من ألف التانيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير ، وأيتهما حذف تحصل البنية ، إذ لو حذف المتوسطة لم تكن ألف التانيث خامسة ، بل تقول : حُبَيْرَى كحَبِيلَى ، ولو حذف ألف التانيث قلت : حُبَيْرٌ كَحُمَيْرٌ ؛ فالألفان إذن متساويتان كالألف والنون في حَبَنَطَى ، تقول : حَبِنِطٌ وَحُبَيْطٌ ، فان ترجحت الثانية - بكونها في الأصل علامة التانيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط ؛ فمن مَمَّ حازفيه حُبَيْرٌ وَحُبَيْرَى ؛ وإذا صغرت بَرْدَرَايَا^(١) حذفت الألفين والياء بينهما ، وقلت بُرْدِرَى ؛

لاخلال الجميع بالبنية

هذا كله في ألف التانيث المقصورة ، وأما الممدودة في نحو خُنُفُسَاء ، والألف والنون في نحو زَعْفَرَان وَظَرِبَانَ ، وياء النسب في نحو سَلَهِييَ^(٢) ، والنون للمثنى ، والواو والنون في جمع المذكر ، والألف والتاء في جمع المؤنث ، نحو ضاربان وضاربون وضاربات ، جميعها - لكونها على حرفين - وكذا تاء التانيث لكونها

(١) بردرايا - بفتح أوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك فألف - : موضع . قال ياقوت في المعجم : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد

(٢) سلهي : كلمة منسوبة إلى سلهب ، وهو الطويل من كل شيء ، وقيل : من الرجال ، وقيل : من الخيل والناس

متحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، كما في نحو بَعْلَبَكْ ؛ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ، ولم تخل بها ، بخلاف الألف المقصورة فانها حرف واحد ساكنة خفية ميتة ، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة ، بل هي كبعض الحروف الزائدة في البنية نحو مَدَّاتِ عِمَادٍ وسعيد وعجوز ، فَحَبِيلِي كسفيرج ، كما أن حَبَاكِي كسفارج ، لولا المحافظة في الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها ، فلا تقول : إن بنية التصغير تمت قبل الألف في حَبِيلِي وإِنَّه كطليحة ، كما لا تقول : إن بنية الجمع تمت قبلها في حَبَاكِي

فعلى هذا إذا صغرت [نحو] ظريفان وظريفون وظريفات أجناسا قلت : ظُرَيْفَان وظُرَيْفُون وظُرَيْفَات ، بالياء المشددة قولاً واحداً ، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاماً ؛ لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العلمية مفيدة لمعان غير معاني الكلمات المتصلة هي بها حتى تعدُّ كالكلمة المستأقفة بل صارت المدات بسبب العلمية كمادات عمودٍ وحمارٍ وكريم ؛ لكنها كانت قبل العلمية كالعلمة المستقلة ، مثل ناء التأنيث ، فروعاً الأصل ولم تغير ؛ وأما عند سيبويه فخالها أعلاماً بخلاف حالها أجناساً : هي في حال العلمية بالنظر إلى أصلها [منفصلة] كالتاء ، وبالنظر إلى العلمية كأنها من تمام بنية الكلمة ، فلا جرم أنه أبقي هذه الزيادات بحالها في حال العلمية إبقاء ثانية كلتي بَعْلَبَكْ وَثَنِيَا عَشَرَ وَثْنِيَا عَشْرَةً ، وَحَذَفَ المدات إن كانت قبلها نحو بَاءِ ظريفان وظريفون وظريفات ، وألف نحو جداران ودجاجات ، وواو نحو عجوزات ، إذا كانت هذه الأسماء أعلاماً ؛ لجعل الزيادات اللاحقة كبعض حروف بنية الكلمة ؛ فتستقل معها ، ومن ثم قال يونس في ثلاثون جنساً ثَلَاثُونَ بِحَذَفِ الألف ؛ لأن الواو والنون كجزء الكلمة ؛ إذ ليس بجمع ثلاث ، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مرفى أول شرح الكافية ، وكذا قال سيبويه في بَرُوكَاءَ وَبَرَاكَاءَ

وَقَرِيشَاءَ^(١) إنه بحذف الواو والألف والياء ؛ لجعل الألف المدودة كالجزء من وجهه وغير الجزء من آخر ، على ما بينا . فقال : بُرَيْكَاءَ وَقَرِيشَاءَ مخففين ، والمبرد يشدد نحوها ؛ لأنه لا يحذف شيئاً ؛ قال سيبويه : لو جاء في الكلام فَعُولَاءَ بفتح الواو لم تحذفها حذف واو جُلُولَاءَ^(٢) ، لأنها تكون إذن لللاحق بِحَرِّ مَلَاءَ^(٣) فتكون كالأصلية ، وأما واو بُرُوكَاءَ وجُلُوكَاءَ فمدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس المذكور ذلك ؛ وإذا صغرت مَعْيُورَاءَ ومَعْلُوجَاءَ^(٤) لم يحذف الواو ؛ لأن لمثل هذه المدة حالا في الثبات ليست لغيرها ، كما قلنا في ألف حَوَلَاءَ التي قبل الياء ، وأما مع تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف ، نحو دَجَاجَةٌ ودجاجةتان ،

(١) قال في اللسان : البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء (بفتح أولها) : الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك ، قال بشر بن أبي خازم

وَلَا يُنْجِي مِنَ الْغَمَرَاتِ إِلَّا بَرَكَاءُ الْقِتَالِ أَوَّلُ الْفِرَارِ
والبراكاء (بفتح أولها) أيضا : ساحة القتال « ١ هـ بتصرف . والقريشاء (بفتح فسكسر) : ضرب من التمر أسود ومثله الكريشاء ولا نظير لهما في البناء ، وكان الكاف في الثاني بدل من القاف في الأول

(٢) جلولاء - بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف مدودة - : ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان بينها وبين خاتقين سبعة فراسخ ، وهو نهر عظيم في العراق . وبها كانت الواقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ١٦ من الهجرة وجلولاء أيضا : مدينة مشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا وكان فتحها على يدى عبد الملك بن مروان

(٣) حرملاء (بفتح فسكون ففتح) : اسم موضع كما في اللسان والقاموس ولم يذكره ياقوت

(٤) معيوراء : اسم جمع غير ، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على الوحش . ومعلوجاء : اسم جمع لعلج وقد تقدم (ص ٢٤٣ هـ ٣٨)

علما كانت أولا؛ لأن أصل تاء التانيث على الاتصال ، تقول : دُجِيجَةٌ وَدُجِيجَتَان ،
قولا واحدا كَبُعَيْلِكَ .

و إذا صغرت نحو حُبْلَوَى وَمَلْهَوَى وهو كَسَهْلَى كَسَرَتْ ما قبل الواو ؛
لأن ما بعد ياء التصغير في الرباعي مكسور لا غير ، فنقلب الواو ياء مكسورة ، ولا
يجوز فتح ما قبلها كما فتحته في النسوب إلى مَلْهَى وَحُبْلَى ؛ لما ذكرنا ، فلم يبق
إلا حذف الياء المتقلبة من الواو ؛ كما حذف [في] غَارَى وقاضى النسوبين إلى
غَارِ وقاضٍ ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد . وإنما
كسر ما قبل واو حُبْلَوَى في التصغير وإن كانت بدلا من حرف لا يكون ما قبلها
في التصغير إلا مفتوحا — أعني ألف التانيث — نحو حُبَيْلَى ؛ لتغير صورة الألف ،
فلم يبق لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ، هذا ، وَجَحْجَحَى : قبيلة من الأنصار ،
وَحَوْلَايَا : اسم رجل .

قال : «والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إن لم تكنها ،
نحو مُقَيْتِيحٍ وَكُرَيْدِيَسٍ ، وَذُو الزِّيَادَةِ تَيْنِ غَيْرَهَا مِنَ الثَّلَاثِ يُحذفُ أَقْلُهَا
فَائِدَةٌ كَمُطِيلِقٍ وَمُعْلِمٍ وَمُضْطَرِبٍ وَمُقْتَدِرٍ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُعْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ
وَمُقَدِّمٍ ؛ فَإِنْ تَسَاوَا فَمُخَيَّرٌ كَقَلْبَيْسِيَّةٍ وَكَقَلْبَيْسِيَّةٍ وَحُبَيْنِطٍ وَحُبَيْطٍ ، وَذُو
الثَّلَاثِ غَيْرَهَا يُبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُقَيْسٍ فِي مُقْتَدِسٍ ، وَيُحذفُ زِيَادَاتُ
الرُّبَاعِيِّ كُلِّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقُشْعِرٍ فِي مُقَشْعِرٍ وَخُرَيْجِمٍ فِي أُخْرِيْجَامٍ
وَيَجُوزُ التَّوْرِيضُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكُسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ
كَمُقَيْلِمٍ فِي مُقْتَلِمٍ »

أقول : يعني بكسرة التصغير الكسرة التي تحدث في التصغير بعد يائه ،
والمدة إما واو كما في عصفور وكُرْدُوس — وهو جماعة الخليل — أو ألف كما في مفتاح

ومصباح ، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة ^(١) ، بل كل حرف لين رابعة فاتها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسورا ما قبلها إن لم تكن كذلك ، إلا ألف أفعال وفَعْلَان ، وألفي التأنيث ، وعلامات الثنى والجمعين ، فيدخل فيه نحو جُلَيْلَيْنِ وَفُلَيْلِيْق في تصغير جَلُوْز ^(٢) وَفُلَيْقِ وإن لم تكن الواو والياء مدا ، وكذا الواو والياء المتحركتان كما في مُسْرُول ومُشْرِيف ، تقول : مُسْرِيل ومُشْرِيف ^(٣) ، وكذا تقول في تَرْقُوَّة : تَرْيَقِيَّة ^(٤) ، ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير ، إذا لم تكن حرف إعراب كما في رأيت أُرَيْطِيًّا إلا إذا كان

(١) المدة في عرفهم هي حرف اللين الساكن الذي قبله حركة من جنسه ، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تقدمه : فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء ، سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبوقه بحركة أم لا ، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا ؛ فهو أعم من المد واللين جميعا ، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياه قنديل حروف علة ومد ولين ، ويكون واو يوم وياه بين وبيع حروف علة ولين وليست حروف مد ، ويكون ياء بيان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لنا . هذا أمر ثابت مقرر عندهم ، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لأنه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياه غريق وفليق ، كما أن تعبير الرضى بحرف اللين كذلك لأنه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف اسمي مفعول ، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع

(٢) الجلوز (بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة) البندق الذي يؤكل لبه . والفليق (بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة) أيضا : ضرب من خوخ يتفلق عن نواه

(٣) يقال : فرس مسرول ، إذا جاوز بياض تحجيلة العضدين والفخذين ، وزرع مشريف ، إذا قطع شريافه : أي ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فسادَه
(٤) الترقوة (بفتح فسكون فضم) : مقدم الحلق في أعلى الصدر

بعدها تاء التانيث كترقيّة ، أو الألف الممدودة كسيميّا في سيميّا^(١) ، أو الألف والنون المضارعتان لألّفى التانيث كعنيّفِيان في عُنْفُوَان^(٢) .

قوله « إن لم تكنها » أى : إن لم تكن ياء ؛ لأن الياء لا تقلب ياء
قوله « وذو الزياتين غيرها » أى : غير المدة الرابعة ، والأولى أن يقال
غير حرف اللين الرابعة ؛ ليكون أعم

اعلم أن الثلاثى إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها : فى الأول كانت كمقتل
وأسود ، أو فى الوسط ككوثر وجدول وخاتم وعجوز وكبير وحجار أو فى
الآخر كحبلّى وزيدل

وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاؤهما ؛ إذ الخامس يحذف
حرفه الأصلي ، فكيف بذى الزيادة ؟ فإذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

(١) السيمياء والسيما : العلامة يعرف بها الخير والشر ، ويقصران ؛ قال
أبو بكر : « قولهم عليه سيماء حسنة معناه علامة ، وهى مأخوذة من وسمت أسم ،
قال : والأصل فى سيماء وسى ؛ فحولت الواو من موضع الفاء فوضعت فى موضع
العين ، كما قالوا ما أطيبه وأيطبه ، فصار سومي ، وجعلت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار
ما قبلها » اهـ وعلى هذا يكون وزن سيماء عقلاء وسيمياء عقلياء (بكسر
العين وسكون الفاء فى الجميع) ، ولكن بجىء سومة (بضم أوله) وسيمة (بكسره)
بمعنى العلامة كالسيماء والسيمياء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب
نحوسوم ، وصفات كما فى قوله تعالى « والخيّل المسومة » وقوله تعالى « من الملائكة مسومين »
كل ذلك يدل على أن وزن سيماء وسيمياء فعلاء وفعلياء ، ويؤكدده صنيح القاموس
واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها فى مادة (س وم)

(٢) عنفوان الشئ . وعنقوه (بضم العين والفاء وسكون النون بينهما . وتشديد
الواو فى الثانية) : أوله أو أرل بهجته

حذف إحداها ، إذ هو قدر الضرورة ، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير ، فلا يرتكب حذفها معا

فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداها الفضلى ؛ فان فضلت إحداها الأخرى حذفت المفضولة

والفضل يكون بأنواع :

منها : أن تكون الزيادة في الأول كيم مُنْطَلَقٌ وَمُقْتَدِرٌ وَمُقَدَّمٌ وَمُحْمَرٌ وكهزة أَلْتَدَدُ (١) وَأَرْنَدَجٌ وكياء يَلْنَدِدُ وَيَرْنَدَجُ ، فالأولى بالإبقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لثقل الكلمة إذا وصلت إليها ، ثم بعد ذلك الأوساط أولى ، وأما الأوائل فهي أقوى وأمكن منهما ، وهي مصونة عن الحذف إلا في القليل النادر ، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولميم نحو منطلق ومقتدر فضيلتان أخريان : كونها ألزم من الزائد المتأخر ، إذ هي مطردة في جميع اسمى الفاعل والمفعول من الثلاثي المزيد فيه ومن الرباعي ، وكونها طارئة على الزائد المتأخر ، والحكم للطاريء .

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرراً الحرف الأصلي دون الآخر ؛ فالمكرر بالإبقاء أولى ؛ لكونه كالخرف الأصلي ، فجيم عَفَنْجَجٍ ودال غَدَوْدَن (٢) أولى بالإبقاء من الباقيين ، وكذا المضعف في خَفَيْدَرٍ وحمارة وصَبَّارَةٌ (٣) أفضل

(١) الألتدد واليلندد : الشديد الخصومة مثل الألد . والارندج واليرندج : السواد يسود به الخف

(٢) العفنجج : تقدم ذكره في (ص ٣٥٤٥) . أما الغدودن فانه يقال : شاب غدودن : أى ناعم ، وشعر غدودن : أى كثير ملتف طويل

(٣) الخفيدد : السريع ، والظليم الخفيف . والحمارة (بفتح الحاء والميم مخففة وتشديد الراء) : شدة الحر . والصبارة : شدة البرد ، وهي بزنة الحمارة

من الباقي ، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف ، إلا أنها ضعفت بالسكون ، وأما قَطَوَطَى — وهو البطيء المشى — فعند سيبويه قَعَوَعَلَ كَقَدَوَدَنٍ ، فتقول : قُطِيطٍ ، أو قُطِيطِيَّ بابتدال الياء من الواو المحذوفة ، وقال المبرد : بل هو فَعْلَعَلَ ، وأصله قَطَوَطَوَ كَصَمَخَخَ ، وقال : فَعْلَعَلَ أكثر من قَعَوَعَلَ ؛ فأحد المضعفين — أعنى الطاء والواو الأولين أو الثانيين — زائد كما في صَمَخَخَ وَرَهْرَهَةَ (١) ، قال سيبويه : جاء منه اقَطَوَطَى إذا أبطأ في مشيه ، وهو افعلول كاقَدَوَدَنٍ ، واقْلَعَلَ لم يأت في كلامهم ، ولو كان أيضا فَعْلَعَلَ كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ما ذكرنا في شرح معنى الإلحاق أن صمخمحا وَرَهْرَهَةَ يُجْمَعَانِ على صامح وبراره

وإذا صغرت عَطَوَدًا (٢) فعند سيبويه تحذف الواو الأولى ، لأنها وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عَطِيْدٌ ؛ وبالإبدال عَطِيْدٌ ، وقال المبرد : لا يجوز حذف إحدى الواوين ، لأن عَطَوَدًا كَمُسْرَوَلٍ ، والواو الرابعة ساكنة كانت أو متحركة لا تحذف كما ذكرنا ، فكما قلت هناك مُسِيرٍ يل تقول هنا : عَطِيْدٌ ، بالمد لا غير

وإذا حقر (٣) عَثُولٌ — وهو ملحق بمجرّد حلٍّ — بزيادة الواو وإحدى اللامين — فذهب سيبويه ، وحكاه عن الخليل ، وقال : هو قول العرب ، أنك

(١) الصمخمح (كسفرجل) : الشديد القوى . والبرهرة : المرأة البيضاء الشابة أو التي ترعد نعومة

(٢) العطود (كسفرجل) : الشديد الشاق من كل شيء ، وهو أيضا السريع المشى ، قال الراجز

* إِلَيْكَ أَشْكُو عَنَقًا عَطَوَدًا *

(٣) العثول (بكسر فسكون ففتح فلام مشددة) : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس

تحذف آخر اللامين دون الواو ، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي ؛ لكونه طرفامع تحرك الواو ، بخلاف ياء خَفِيدٍ ، وأيضا للقياس على الخامس الملحق هو به ، وقال المبرد ، وحكاه عن المازني : إنك تقول عُثِيلٌ نظرا إلى كون اللام مضعف الحرف الأصلي دون الواو ، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياسٌ ما فلا وجه لما قال المبرد لجرد القياس

وإذا صغرت أَلْتَدَدُ فإنك تحذف النون قولا واحداً ؛ لأن الدالين أصليان ، إذ هو من اللَدَدِ ، والهمزة لتصدرها تَحَصَّنَتْ من الحذف فإذا حذفها قال سيبويه أَلَيْدٌ بالإدغام كأَصِيمٍ ، وقال المبرد : بل أَلَيْدٌ بفك الإدغام لموافقة أصله ، وقول سيبويه أولى ؛ لأنه كان ملحقا بالخاص لا بالرابعي ، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا بالخاصي ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرابعي حتى يقال أَلَيْدٌ كَقَرِيدٍ ، فتقول على هذا في عَفْنَجٍ عَفْنَجٌ ^(١) بالإدغام أيضا كأَصِيمٍ

وإذا صغرت أَلْبُبٌ وَحَيَوَةٌ ^(٢) وفك الإدغام فيهما شاذ ، قلت : أَلْبُبٌ وَحَيَوَةٌ بالإدغام فيهما ؛ لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لافي المصغر ، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما ، بل يرجعان إلى أصل الإدغام

وإن كانت الزائدتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداها على الأخرى فانت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالنون والواو في الْقَلَسُوءَةِ ، ولوقيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

(١) وقع في الأصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم اللاحق

(٢) قال في اللسان : « بنات ألبب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات ألبب ، قال الأصمعي : كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فبرمها نفر فسمعوا

قيل : وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في ^(١) حَبَسْطِي ؛ إذ هاللاحاق
وليس أحدهما أفضل ، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز
حذف الأول ؛ لكان قولاً

وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَقَرْنِي ^(٢) ونونه ؛ إذ هاللاحاق ، بدليل
عَقَرْنَاة .

هممتهما من البئر فاستخرجوها وقالوا : من فعل هذا بك ؟ فقالت : زوجي ، فقالوا :
ادعي الله عليه ؛ فقالت : لا تطاوعني بنات ألبى ، فإن جمعت ألبيا قلت : ألاب ،
والتصغير ألييب ، وهو أولى من قول من أعليا « اه ملخصا ، وهو يريد من الاعلال
هنا الأدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى . وحيوة (بفتح فسكون) : اسم
رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء ، قال في اللسان :
« وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغير في حاجيت
وهايت كان إبدال اللام في حيوة ليختلف الحرفان أخرى وانضاف إلى ذلك أنه علم
والاعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها نحو موزق وموهب وموظب ؛ قال
الجوهري : حيوة اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت لأنه اسم موضوع
لا على وجه الفعل » اه

(١) الحبسطي : الممتلي . غيظاً أو بطنة ، ويقال فيه : حبسطا وحبسطة ؛ قال في
اللسان : « فإن حقرت فأنت بالخيار ؛ وإن شئت حذف النون وأبدلت من الألف
ياء وقلت حبسط بكسر الطاء منونا ؛ لأن الألف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما
تفتح في تصغير حبلى وبشرى ، وإن بقيت النون وحذفت الألف قلت : حبسطن ،
وإن شئت أيضاً عوضت من المحذوف في الموضعين ، وإن شئت لم تعوض ، فإن
عوضت في الأول قلت حبسطي (ياء مشددة آخره) وفي الثاني تقول : حبسنيط »
اه بتصرف وإصلاح في التصغير مع التعويض على الوجه الأول

(٢) العقرني (بفتحتين بعدهما سكون) : الشديد ، وتقول : رجل عقر (كثر)

وأما العِرضَى فالألف فيه للتأنيث ، فحذفها واجب ؛ لكونها خامسة في الطرف ، دون النون ، كما مر

وحذف الألف الأولى في مَهَارَى ^(١) علما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة للأصلى ، باقلاهما ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة قنساوتا

وأنت غير في حِظْأَوِ ^(٢) بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما الهزرة فبعد زيادتها في الوسط ، كما يحى في باب ذى الزيادة ، قال سيبويه : أنت غير في حذف واو كَوَأَلْ ^(٣) أو إحدى اللامين ، وأما الهزرة فأصلية لبعدها زيادتها في الوسط ، فان رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ووقعها كشين جَحْمَرِش ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلي

وعفريه (بكسرتين بينهما سكون) وعفريت وعفري (كطمر) وعفري (بزيادة الياء المشددة عليه) وعفريه (كقذعمة) وعفارية (بضم أوله) ؛ إذا كان خيئاً منكراً ، وتقول : أسد عفري وعفري ، وتقول : لبؤة عفريانة (كسفرجلة) ، فدل لحق التاء على أن الألف في عفري ليست للتأنيث

(١) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهريه ، وهى إبل منسوبة إلى مهرة (بفتح الميم وسكون الهاء وصوب ياقوت فتحها) وهوابن حيدان أبو قبيلة ، ويقال فى الجمع أيضا : مهارى ككراسى ومهار كجوار ، وقد روى ياقوت عن العمرانى أن مهرة بلاد تنسب إليها الإبل ، ثم قال : « هذا خطأ إنما مهرة قبيلة ، وهى مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة تنسب إليهم الإبل المهرية ، وبالنسبة لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف إليه » اه وبعد ذلك لا محل لتخطئة العمرانى ما دام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة ، وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه

(٢) الحظأَوِ (كجردحل) وهو بالطاء المهملة وبالظاء المشالة أيضا كما فى القاموس وإن لم يذكره فى اللسان ولا فى الصحاح إلا بالمهملة ، وهو القصير . والخطأَوِ (بالمهملة) : العظيم البطن أيضا

(٣) الكوأل (كسفرجل) : القصير مع غاظ وشدة

وكذا كان ينبغي أن يكون مذهبه التخيير في زيادتي عثول^(١)

وبما أنت مخير فيه نحو جمادى وسُماني وحُبّارى^(٢) كامر

وقال سيديويه: وليس مَهَارَى وصَحَارَى علمين كحُبّارى؛ فإن الألف الأخيرة في حُبّارى للتأنيث؛ فصار لها وإن كانت في الآخر ثبات قدم، بخلاف الألف الأخيرة في مَهَارَى وصَحَارَى؛ فإنها ليست للتأنيث؛ بل هي بدل من الياء التي هي بدل من ألف التأنيث كما يجيء في الجمع، فهي بالمحذف أولى

وفي سُمَانِيَّة وَعَلَانِيَّة وَعُقَارِيَّة^(٣) رجح سيديويه حذف الألف لضعفها وقوة الياء، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة وعذافرة^(٤) فهي لللاحق دون الألف؛ قال: وبعض العرب يقول: مُمَيَّنَةٌ وَعُقَيْرَةٌ، بحذف الأخير؛ لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير

(١) لعل السرف في أن سيديويه خير في تصغير لوالل بين حذف الواو وإحدى اللامين وأوجب في تصغير عثول حذف آخر اللامين أنه قدر في عثول زيادة الواو أولا لللاحق بالرابعي ثم زيادة اللام لللاحق بمجرد حل، فلما أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة، كما أن الخماسي يحذف منه حرفة الأخير، وأما كوال فالجر فان زيدا معا لللاحق بسفر جل، فلما أريد تصغيره وكان لسكل من اللام والواو مزية بدون رجحان لأحدهما خير في حذف أى واحد منهما

(٢) جمادى (كجبارى) : من أسماء الشهور، معرفة مؤنثة، ويقال: ظلت العين جمادى (بالتوين) : أى جامدة لا تدمع. والسمانى (كجبارى أيضا) : طائر، يطلق على الواحد والجمع. وقد تقدم ذكر الجبارى قريبا

(٣) علن الأمر (كخرج وجلس وفرح وكرم) علنا (مثل الفرح) وعلانية (مثل طواعية) واعتلن أيضا: أى ظهر. والعقارية: الجريء الشديد، وقد تقدم مع العفرنى

(٤) لعذافر (كملاط) : الأسد والعظيم الشديد من الابل، والاثني عذافرة

وأما نحو قبائل وعجائز علماً فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها .
ويونس اختار حذف الهمزة لقربها من الطرف ، فإذا صغرت على هذا مطايا قلت :
مُطَيِّئٌ ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء
فيصير مطيا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتتقلب الألف
لكسرة ما قبلها ياء ، فيجتمع ثلاث ياءات كما في تصغير عطاء ، فتحذف الثالثة
نَسِيًّا ، وأما يونس فيحذف الياء التي هي بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء
فتدخل ياء التصغير قبل الأولى ، فتتقلب الأولى ياء مكسورة كما في حمار ، فتتقلب
الثانية أيضا ياء لكسرة ما قبلها ؛ فيصير مثل تصغير عطاء ، فيحذف ثالثة الياءات ؛
ولا يقال ههنا مُطَيِّئٌ بالهمزة كما قال الخليل في رسائل رُسَيْلٌ ؛ لأن هذه الهمزة
لم تثبت قط في الجمع ثبوت همزة رسائل ، بل تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة
بلا فصل ياء مفتوحة كما يحجب في موضعه

ولو صغرت خطايا قلت : خُطَيِّئٌ ، بالهمزة أخيراً ، لأنك إن حذف الألف التي
بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه ؛ فعند سيبويه يرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة
لأنها إنما أبدلت ياء لكونها في باب مساجد بعد الألف ، وترجع في الحال الهمزة إلى أصلها
من الياء الزائدة التي كانت بعد الطاء في خطيئة ؛ فترجع الهمزة التي هي لام إلى
أصلها ^(١) ؛ لأنها إنما اقلبت ياء لاجتماع همزتين مكسورة وأولاهما ، وعند الخليل

(١) إن قلت : فلبذا قالوا في تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاما : رسيئلا
وعجيجزاً وقينلا ، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المد
الذي في الواحد ألفا ثم همزة ولم يقولوا في قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاما
بالهمزة أيضا مع أنه إذا حذف الألف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء
فالجواب أن نقول : إن سبب قلب اللين همزة في نحو رسائل ضعيف ، لأنهم إنما
قلبه لتحركه وانفتاح ما قبله ، إذ لم يعتدوا بالألف حاجزا ، أو لأنهم شبهوا

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفاً من اجتماع همزتين ؛ فإذا لم تنقلب الأولى همزةً بسبب زوال ألف الجمع لم تنقلب الهمزة إلى موضع الياء ، بل تبقى في موضعها وإن حذفت ياء خطأً على قول يونس رجعت الهمزة أيضاً إلى أصلها ، لعدم اجتماع همزتين ، فتقول أيضاً: خَطِيءٌ ، كَحُمَيْرٍ .

قوله « وذو الثلاث غيرها » أى : الثلاثى ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الفضلى من زوائده الثلاث ، على ما قلنا فى ذى الـ يادتين ، وتحذف الثنتان فى نحو مقعنس ، قال سيبويه : تحذف النون وإحدى السينين ؛ لكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف فى نحو محرّجيم ؛ لأن السين للالحاق بحرف أصلى ؛ وقول سيبويه أولى ، لأن السين وإن كانت للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيف الحرف الأصلى ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هى ^(١) الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى

الألف بالفتحة ، فلما كان سبب ذلك ضعيفاً لم يبالوا بفقدانه ، فإن وجود الضعيف كلا وجود ، ولذلك يقولون فى تصغير قائم وبائع : قويمٌ وبويشع بالهمزة . أما علة قلب الهمزة ياء فى مطايا ونحوها فقوية ؛ لأنها إما أن تكون الهرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فلما كان السبب قوياً اعتبروا زوال سببه زوالاً له (١) اعلم أنهم اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى سواء أكان الزائد للالحاق كافى جلبب ومهدد واقعنس ومقعنس ، أم كان لغير الالحاق ، نحو قطع واسبطر ومكفهر ومحرّج ، وما أشبه ذلك ، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد هو الأول ، وقال غيره : الزائد هو الثانى واختاره ابن الحاجب ، وقال سيبويه : إن شئت اعتبرت الأول هو الزائد ، وإن شئت اعتبرت الثانى هو الزائد ، وسيأتى مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم فى باب ذى الزيادة ، وإنما قصدنا هنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف

معنى، كما ذكرنا قبل، وإن حذفت في مُعْدَوِدِ الدال الأولى فلا بد من حذف الواو أيضا فيبقى مُعْيِدُنْ، وإن حذفت الثانية وقعت الواو رابعة فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير مدة نحو مُعْيِدِينَ، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكورة — أعنى الرابعة — لم تحذفها قطعا، وتكون المعاملة مع الزائدين الباقيتين، وكان ذلك اللين ليس فيه، تقول في تِمْلَاقُ^(١) تَمِيلِيْقُ، بالمد؛ وإنما حذفت إحدى اللامين وإن كانت من تضعيف الأصلي لأن التاء أفضل منهما بالتصدر، ومحيطها في مصادر كثيرة بلا تضعيف، كالتفعُّل والتفاعل والتفعيل والتفوعُل، ويسقط جميع همزات الوصل، في الرباعي كانت أو في الثلاثي، تقول في افتقار وانطلاق: فُتْقِيرُ ونُطْلِيْقُ، وفي احرنباج: حُرْبِجِيمُ لأنك تضم أول حروف الكلمة في التصغير، فلو لم تحذف الهمزة ضمتها، فكانت تسقط في الدرج فتتكسر بنية التصغير، وتقول في الثلاثي ذى أربعة الزوائد مع المد نحو استخراج: تُخْرِيجُ، وإنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء إذ لا تزداد السين في أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء، فلو قلنا سُخْرِيجُ لكان سفيعيلا وليس له نظير؛ وأما تَفْعِيلُ فهو كالْتَجْفِيفِ^(٢) والتاء تزداد في الأول بلا سين، وتقول

(١) التلاق - بكسر التاء والميم وتشديد اللام - : مصدر قولك تملقه وتملق له كالتملق، ومعناه تودد إليه وتلطف له، وقال الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

(٢) التجفيف: تصغير التجفاف - بكسر تائه أو فتحها - وهو آلة للحرب يلبسها الإنسان والفرس ليتقى بها، والتاء مزیدة فيه للالحاق بقرطاس أوزلزال، والآلف زائدة أيضا. قال في اللسان: «ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفوف، قال ابن سيدة: ولولا ذلك لوجب القضاء على تأنها بأنها أصل، لأنها بازاء قاف قرطاس، قال ابن جنى: سألت أبا علي عن تجفاف: أتاؤه للالحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الآلف معها» اهـ، والتجفاف يفتح التاء - مصدر جرفف الثوب ونحوه كالتجفيف والتاء زائدة للبصدر لالالحاق

فى اشْهِيَابٍ وَاغْدِيدَانِ وَأَقْنَسَاسٍ : شَهِيْبٍ وَغْدِيْدَيْنِ وَقَمِيْسِيْسٍ ، وحذف
الهمزة لا بد منه لما ذكرنا ، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف
الأصل ، وتقول فى اَعْلُوْاطٍ عَلِيْطٍ ^(١) ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين ،
وأصله عَلْيُوْيط ، وتقول فى اضْطِرَابٍ : ضُتَيْرِيْب ، برد الطاء إلى أصلها من
التاء ؛ لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد ؛ فيكون التجاور إذن بين المطبقين ،
أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف ، كما ذكرنا ، فهى فاصلة بينهما ، ألا ترى
أنك تقول حَبِطَ بالتاء ^(٢) بعد الطاء لا غير ؛ فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز
عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال : حَبِطٌ ، كما يجىء فى باب الإدغام
قوله « وتحذف زيادات الرباعى كلها مطلقا غير المدة » إنما وجب حذفها إلا
المدة ليم بنية التصغير ، وإذا لم يكن من الحذف بد فالزائد [إن وجد] كان أولى
بالحذف من الأصل ، تقول فى مدحرج وفيه زائد واحد : دُحْرِج ، وفى محرنجم وفيه
اثنان : حُرَيْجِم ، وفى أحرنجام وفيه ثلاثة : حُرَيْجِم ، بحذف الجميع ، إلا المدة ،
وتقول فى قَمَحْدُوَّةٍ وَسَلْحَفَاةٍ : قُمَيْحْدَةٌ وَسَلْحَيْحِفَةٌ ^(٣) وفى مَنَحْنِيْقٍ : مُجْنِيْقٍ ،

(١) اعلاوط : مصدر اعلاوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أوركه بلا خطام
أو عريا ، واعلاوط فلانا : أخذه وحبسه ولزمه

(٢) حبط : جاء هذا الفعل من بابى سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض ،
تقول : حبط عمله يحبط حبطا وحبوطا ، ومنه قوله تعالى « لئن أشركت ليحبطن
عملك » وتقول : حبط فلان عن فلان : أى أعرض : وجاء من باب فرح ليس غير
بمعنى انتفخ ؛ تقول : حبط البعير ، إذا أكل كلاً فأكثر منه فانتفخ بطنه ، ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم « وإن مما يفتت الربع ما يقتل حبطا أو يلم »

(٣) القمحدوة - بفتحيتين فسكون فضم - العظم الناقى فوق القفا خلف الرأس
والسلحفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون - ويقال سلحفية وسلحفاء ويقصر

بناء على زيادة النون الأولى بدليل ^(١) مجانيق ، وفي عَنَتْرِيس - وهو الشديد -
عُتْرِيس بحذف النون ؛ لأنه من ^(٢) العَتْرَسَة ، وهي الأخذ بشدة ، وفي
خَنْشَلِيل : ^(٣) خَنْشِيل ، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة
النون ، وفي مَنَجْنِين : ^(٤) مَنِيَجِين ؛ لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامة : دابة من دواب الماء وتعيش في البر يحيط بها من أعلى غطاء صدفى
سميك لها أرجل قصار تسير بها على الأرض زحفا

(١) المنجنيق - بفتح الميم أو كسرهما وسكون النون بعدها جيم مفتوحة ونون
مكسورة - : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة

(٢) العترة الأخذ بالشدة وبالجماء والعنف والغلظة ، والعتريس (كفنديل)
الجبار الغضبان والغول الذكر والداهية ، والعترس (كجعفر) : العظيم الحسيم ،
والعتريس : الداهية أيضا ، والناقاة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم ، وقد
يوصف به الفرس ، قال في اللسان « قال سيديويه : هو من العترة التي هي الشدة ،
لم يحك ذلك غيره » اهـ

(٣) الخنشليل - بفتححتين بينهما سكون ثم لام مكسورة - : السريع الماضى
الجيد الضرب بالسيف ، والمسن من الناس والابل ، ويقال : ناقاة خنشليل : أى
طويلة ، قال صاحب اللسان : « جعل سيديويه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى رباعيا
فإن كان ثلاثيا فخنشل مثله ؛ وإن كان رباعيا فهو كذلك » اهـ ، يريد أنك إن جعلته
ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد
ويكون الخنشل من الثلاثي زيدت فيه النون للألحاق بجعفر (كعنبس وعنسل) ،
وإن جعلته رباعيا فأصوله الخاء والنون والشين واللام ، والياء وإحدى اللامين زائدتان
ويكون الخنشل كجعفر لا ملحقا به ، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر
الخنشليل مرتين : الأولى فى مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثي ، والثانية عقد له
ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعي

(٤) المنجنين ومثله المنجنون - بفتح فسكون ففتح - : السانية أى الدولا ب

لتكررها ، فحذفت الأولى دون الثانية ؛ لأنك لو حذفت الثانية أخرجت إلى حذف الياء أيضاً ، وأيضاً المسموع في جمعه مناجين ، وكذلك تحذف الأولى من طمانينة وقشعريرة ؛ فتقول : طُمَيْتِيْنَة وقُشَيْعِيْرَة ، وتقول في عنكبوت : عُنْكَبُ ، وسمع الأصمعي عنكبوت ، وهو شاذ ، وفي عِيْضُمُوز وجَحْنَفَل^(١) وَعَجْنَس : عُضِيْمِيْز ، وَجَحْنِفَل ، وَعُجْنَس

قال سيبويه في تصغير إسماعيل وإبراهيم : سُمَيْعِيْل وَبُرْهِيْم ، تحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة كما في إَصْطَبَل على مايجيء في باب ذى الزيادة ، فاذن هما خاسيان ، فتحذف الحرف الأخير ؛ فتقول : أُبَيْرِيْه وأُسَيْمِيْع كَسْمِيْرِيْخ^(٢) ، والقياس يقتضى ماقاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب ماقاله سيبويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيبويه عن العرب في تصغيرها تصغير الترخيم بُرْيَه وَسَمِيْع ،

التي يستقى بها ؛ قال ابن برى : « هو رباعي الا عنول ، ميمه أصلية وكذا النون التي تليها ، وهى مؤنثة وجمعها مناجين » اه ، وعلى هذا فوزن منجنون فعلمول (كمضرفوط) والنون الأخيرة للتكرير ، ووزن منجنين فعليل (كجعقلق) والنون الأخيرة للتكرير أيضاً

(١) العيضموز - بفتح فسكون ففتح - : العجوز والناقعة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة ، وقد وقع في بعض النسخ « عضموز » بزة عصفور وهو بضاد معجمة أو صاد مهملة ، وهو الدولاب أو دلوه ، ولكن لا محل لذكره في هذا الموضع لان ليس مما اجتمع فيه زيادتان ، بل ولا هو بما فيه زيادة واحدة تحذف . وإنما زيادته تقلب ياء لكونها مائة قبل الآخر . والجحنفل - كسفرجل - الغليظ الشفة . والعجنس كسفرجل أيضاً - : الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء

(٢) شميرخ : تصغير شمراخ كقرطاس أو شمروخ كمصفور ، وهو الغصن الذى عليه البسر . وهو فى النخل ؛ ينزله العنقود من الكرم

وهو دليل على زيادة الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل ؛ فتكون الهمزة في الأول وبعدها ثلاثة أصول كما مر ؛ ولولا السماع في تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام ؛ لأنهما ليستا مما يغلب زيادته في الآخر

وأما استبرق^(١) فأصله أيضا أعجمي فعرب ، وهو بالفارسية [استبره] ؛ فلما عرب حمل على ما يناسبه في الأبنية العربية ، ولا يناسب من أبنية الاسم شيئا ، بل يناسب نحو استخرج ، أو تقول : يناسب نحو استخراج من أبنية الأسماء باجتماع الألف والسين والتاء في الأول ، فحكمنا بزيادة الأحرف الثلاثة تحملا له على نظيره ، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة ، فبقينا الهمزة لفضلها بالتصدر ، وليست بهمزة وصل كما كانت في استخراج حتى تحذف ، فحذفنا السين والتاء ، وكذا تحذف الزيادة في الخماسي مع الخامس الأصلي ، تقول في قرعبلانة وقرطبوس^(٢) : قرعبلانة وقرطبوس

قوله « ويجوز التعويض عن حذف الزائد » قال سيبويه : التعويض قول يونس ؛ فكل ما حذف في التصغير ، سواء كان أصليا كما في سفرجل أو زائدا كما في مُقَدَّم ، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر ، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع ، وإن كان كما في احنجام فلا تقدر على التعويض ؛ لاشتغال المحل بمثله

(١) الاستبرق : ما غلظ من الحرير . قال ابن الأثير : « وقد ذكرها الجوهري في برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد . وذكرها الأزهرى في خماسي القاف على أن همزتها وحدها زائدة . وقال أصلها بالفارسية استبره ، وقال أيضا إنها وأمثالها من الالفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وقال : هذا عندي هو الصواب » اه قال الزجاج : هو اسم أعجمي أصله بالفارسية استبره ونقل من العجمية إلى العربية ، وفي القاموس أنه معرب استبره

(٢) القرطبوس : بفتح القاف أو كسرهما ثمراء ساكنة فطاء مهملة مفتوحة : الداهية والناقة العظيمة الشديدة . والقرعبلانة : دويبه (انظر ص ١٠٥)

قال «وَيُرَدُّ جَمْعُ السَّكْرَةِ لِأَسْمِ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعٍ قَلْتِهِ ؛ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ غُلَيْمَةٍ فِي غُلْمَانٍ ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ ؛ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ ، نَحْوُ غُلَيْمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ »

أقول : قوله « لا اسم الجمع » قد عرفت في شرح الكافية معنى اسم الجمع (١)

فإذا كان لفظ يفيد الجمعية : فإن كان لفظه مفردا ، كاسم الجمع واسم الجنس ؛ فإنه يصغر على لفظه ، سواء جاء من تركيبه واحد كراكب وركب ومسافر وسفر وراجل (٢) ورجل ، تقول : رُكَّيبٌ ، وَرُجَيْلٌ ، وَسُفَيْرٌ ؛ أو لم يجيء ، نحو قُوَيْمٌ وَنُفَيْرٌ ، في تصغير قوم ونقر . وكذا في الجنس تقول : تَمْيِرٌ وَتُفَيْفِيحٌ .

(١) سيأتي ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي في آخر باب جمع التكسير فلا محل لذكرها هنا

(٢) يقال : رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون الفاء - وسافرة وأسفار وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - أى : ذوو سفر ، والسافر والمسافر واحد سفر من قولهم قوم سفر . ويقال : رجل الرجل رجلا (كفرح فرحا) فهو راجل ورجل (كعضد) ورجل (ككتف) ورجل (كشهيد) ورجل (كضخم) ورجلان (كغضبان) ، إذا لم يكن له ظهر يركبه في سفر ، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد جاء للكثير أيضا ، واختلف العلماء فيه حيثئذ : فذهب سيبويه إلى أنه اسم جمع واحد راجل ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع راجل ، ورجح الفارسي قول سيبويه ، وقال : لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحد ثم جمع ، ونحن نجد مصغرا على لفظه ، وأنشد :

بَنِيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا وَرُجَيْلًا عَادِيَا

ومذهب الأخفش — وهو أن ركبا جمع راكب ، وسفرا جمع مسافر — يقتضى رد مثلهما إلى الواحد ، نحو رُوَيْسُكِبُونِ ومُسَيِّفِرُونَ ، وكذا يفعل .

وإن كان لفظه جمعا : فإما أن يكون جمع سلامة ؛ فهو يصغر على لفظه ، سواء كان للمذكر ، نحو ضُوَيْرِيون ، أو للمؤنث ، نحو ضُوَيْرِيات ؛ وإما أن يكون جمع تكسير ، وهو إما للقلّة ، وهو أربعة : أَفْعُل ، وَأَفْعَال ، وَأَفْعِلَة ، وَفِعْلَة ، فتصغر على لفظها ، نحو أَكْيَلِبْ وَأَجَيْمَالْ وَأَقَيْفِرَة وَغُلَيْمَة ؛ وإما للكثرة ، وهو ماعدا الأربعة ، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة كِكِلَابْ وَأَكْلُبْ وفُلُوسْ وَأَفْلُسْ ، أولا كدارم ودنانير ورجال ؛ فالثاني يرد إلى واحده ويصغر ذلك الواحد ، ثم ينظر ، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكر اللفظ والمعنى جمعه بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كرُجَيْلُونَ في تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعه بالالف والتاء مذكرا كان ككُتَيْبَات في كُتُبْ ، أو مؤنثا كقَدِيرَات في قُدُور ، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث اللفظ مذكر المعنى ، أو عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى ، فتقول في جَرَحِي وَحَمِي وَحُمِرْ وَعِطَاشْ في المذكر : جُرَيْحُونَ وَأَحْيِمُقُونَ وَأَحْيَمِرُونَ وَعُطِيشَانُونَ ، وفي المؤنث : جَرَيْحَات وَحُمِقَاوَات وَحُمَيْرَاوَات وَعُطِيشِيَّات ، بجمع المصغرات جمع السلامة ، وإن لم يجر ذلك في المكبرات ، وكذا تقول في حوائض جمع حائض : حَوَيْضَات ؛ وإن لم تجمع حائضاً جمع السلامة .

وأما في القسم الأول — أى الذى له جمع قلة مع جمع الكثرة — فلك التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغيرك كلابا وفلوسا على أكيلب وأفيلس ، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو والنون أو بالالف والتاء ، كما في ذلك القسم سواء .

وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛ فعنى عندى غليمة أى عدد منهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره ببقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضاً ، وأما أسماء الجوع فمشاركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح كما مضى ^(١) فى شرح الكافية ، فيصغر جميعها نظراً إلى القلة ، فلا يلزم التناقض ، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلاً جمع أصيل ^(٢)

(١) الذى قاله فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٧) هو « قالوا : مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة ، والحدان داخلان ، والكثير ما فوق العشرة ، قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة : أفعل ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعله ، وزاد الفراء فعلة (بفتح الفاء والعين) كقولهم : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد ، وليس بشيء . إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة ، ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة عندهم منها أيضاً ، استدلالاً بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد ، وليس بشيء ، إذ مشابهة شيء لشيء لفظاً لا تقتضى مشابهته له معنى أيضاً ، ولو ثبت ما نقل أن النابعة قال لحسان لما أنشده قوله :

لَنَا الْبَخَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
قلت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالالف والتاء جمع قلة ، وقال ابن خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما « اه كلامه . وقد ذهب بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجففات لجمع السلامة للقلة وجمع التكسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة لجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة

(٢) الأصيل : العشى ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل : من زوال الشمس إلى الصباح . يجمع على أصل كرسى ، وأصلان كبير وبعران ، وأصال وأصائل .

تشبيهاً بَعَثَمَان ، فيقال : أَصْيَلَان ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أَصْيَلَال ، وهو شاذ على شاذ .

وأجاز الكسائي والقراء تصغير نحو شُقْرَان وسُودَان جمع اشْقَر وأسود على لفظه ، نحو شُقَيْرَان وسُوَيْرَان .

وإن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعباديد وعبايد ، بمعنى متفرقات ، حقرتة على واحده القياسى المقدر ثم جمعته جمع السلامة ، نحو عُبَيْدِيدُون ، وعُبَيْدِيدُون ، لأن فعاليل جمع فُعْلُولٍ أو فُعْلِيلٍ أو فُعْلَالٍ^(١)

قال السيرافي : إن كان أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل فتصغيره نادر ، لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعال وأفعلة وفعلة وليست أصلان واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ ، وإن كان أصلان واحداً كزمان وقربان فتصغيره على بابه

(١) اختلفت كلمة سيوبه في تصغير هذا الجمع (وهو جمع السكينة الذي لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه ، فذهب في النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث في لغة العرب شيئاً لم يقلوه وذلك بأن يجيء بالواحد المقدر ، وذهب في التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة ، والفرق بين البابين مشكل مادام الذي منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب مالم يقلوه قال في باب النسب (ح ٢ ص ٨٩) : « وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدي ، لأنه ليس له واحد : وواحدته يكون على فُعْلُولٍ أو فُعْلِيلٍ أو فُعْلَالٍ ، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ، فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب » . وقال في باب التصغير (ح ٢ ص ١٤٢) : « وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيبه عليه قياساً ولا غير ذلك فتحقيقه على واحد هو بناؤه إذا جمع في القياس ، وذلك نحو عباديد ، فإذا حقرتها قلت : عبيدون ، لأن عباديد إنما هو جمع فُعْلُولٍ أو فُعْلِيلٍ أو فُعْلَالٍ ، فإذا قلت : عبيدات فأيا ما كان واحدها فهذا

وإن جاء بعض الجوع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسى رد في التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسى ، يقال في محاسن ومشابهة : حُسَيْنَات وشُبُهَات ، وفي العاقل المذكر : حُسَيْنُون وشُبُهُون ، وكان أبو زيد يردّه إلى المهمل ^(١) القياسى ، نحو مُحْسِنُون وَمُسْتَبِينُون وَمُحْسِنَات وَمُسْتَبِينَات ، قال يونس : إن من العرب من يقول في تصغير سَراويل : سُرَيْيَلَات ^(٢) اعتقادا منه أنها

تحقيقه ، اه . ولعل الفرق بين البابين أنك في باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذى قدرته مفردا لهذا الجمع فكنت تقول عبادى أو عبيدى أو عبدودى ، فأما في التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد . بل تنطق بجمع التصحيح مصغرا بصورة واحدة فتقول عبيدون وعبيدات مهما فرضت المفرد ، ألا ترى أن تصغير عباد أو عبدود أو عبيد هو عبيد على كل حال ، هذا ، والعباد والعبايد كما في القاموس الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه ، والآكام ، والطرق البعيدة . وفي اللسان « قال الأصمعي : يقال : صاروا عباديد وعبايد : أى متفرقين ، وذهبوا عباديد كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبلوا عباديد » اه ، وعلى هذا يكون عبيدون للفرق من الناس وعبيدات للفرق من الخيل أو للطرق أو الآكام .

(١) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذى له واحد من لفظه غير قياسى على لفظه فيقول في محاسن ومحاسنى ، وفي ملاح ومشابه ومذا كير وأباطيل وأحاديث : ملاحى ومشابهى ومذا كيرى وأباطيلى وأحاديثى ، فأى فرق بين التصغير والنسب ، وهلا صغر على لفظه هنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث في كلام العرب ما لم يقوله

(٢) لاختلاف بين العلماء في أن سـ اويل كلمة أعجمية عربية ، وإنما الخلاف بينهم في أنها مفرد أو جمع ، فذهب سيبويه إلى أنها مفرد ، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه الصيغة خاصة بالجمع في العربية فمثلها مثل سراويل فالو احد سراويل أو سراويل كما كان واحد السراويل سرنالا ، والذى يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن سراويل جمع في اللفظ وإن كان مستمها واحدا

جمع سرّوالة ، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع ، فجعل كل قطعة منها سرّوالة ، قال :

٣٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سرّوالة^(١)

ومن جعلها مفردا — وهو الأولى — قال : سرّيل أو سرّويل ،

وقد شدّ عن القياس بعض الجوع ، وذلك كما في قوله : —

٤٠ — قَدْ رَوَيْتَ إِلَّا الدُّهَيْدَ هِينَا * قُلَيْصَاتٍ وَأَبْيَكِرِينَا^(٢)

والدهاء صغار الإبل ، وجمعه دهاديه ، والأبكر مصغر الأبكر جمع البكر

فكان القياس دُهَيْدَاتٍ وَأَبْيَكِرَاتٍ

(١) هذا صدر بيت من المتقارب لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه

مصنوع ، وعجزه : —

* فَلَيْسَ يَرِقُّ مُسْتَعْظِفٌ *

واللؤم : الشح ودناءة الآباء ، ويرق : مضارع من الرقة ، وهي انعطاف القلب .

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحده مستعمل وهو سرّوالة

(٢) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله ، وقد أنشده أبو عبيد في الغريب المصنف وقبله .

يَا وَهْبُ فَأَبْدَأْ بِنَبِيٍّ أَيْنَا ثُمَّتْ ثَنِّ بِنَبِيٍّ أُخِينَا

وَجِبْرَةَ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِينَ قَدْ رَوَيْتُ الخ

إِلَّا ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ قُلَيْصَاتٍ الخ

ومنه تعلم أن الشاهد الذي ذكره المؤلف ليس مرتبا على ما ذكر . وقد أنشد

البيت شاهدا على أن قوله الدهيديين وقوله أبكرين شاذان من قبل أن الأول تصغير

دهاديه ، وهو جمع ما لا يعقل ، فكان قياسه دهيدات على ما قال ، وأن الثاني تصغير

أبكر وهو جمع بكر فكان حقه أبكرات على ما قال ، وقوله «فكان القياس دهيدات»

ليس بصواب ، والقياس دهيدات لأن الدهاديه جمع دهاد ، وهو على خمسة أحرف

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت : سُنَيَّاتٌ وَأَرْضَاتٌ ؛ لأن الواو والنون فيهما عوض من اللام الذاهبة في السنة والتاء المقدرة في أرض ، فترجمان في التصغير ، فلا يبدل منهما ، بل يرجع جمعهما إلى القياس ، وهو الجمع بالآلف والتاء ، وإذا جعلت نون سنين معتقب الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَيْنٍ ، إذ هو كالواحد في اللفظ ، وكان الزجاج يرده إلى الأصل فيقول سُنَيَّاتٌ أيضا ، نظرا إلى المعنى ، إذ هو مع كون النون معتقب الإعراب جمع من حيث المعنى ، ولا يجوز جعل نون أرضين من دون العلمية معتقب الإعراب ، لأنها إنما تجعل كذلك في الشائع ؛ إما في الذاهب اللام ، أو في العلم ، كما تبين في شرح الكافية في باب الجمع^(١) وإذا سميت رجلا أو امرأة بأرضين فإن جعلت النون معتقب الإعراب فتصغيره

رابعها مد ، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف ، وقوله « وأيكرات » ليس بصواب أيضا ، لأن الأبكر جمع القلة لبكر كنهز وأنهر ، والقياس في مثله أن يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح ، فيقال : أيكر ، كما يقال أنهر وأفلس ، ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير ما ذكره هنا ، قال (ج ٢ ص ١٧١) : « وأيكر ون جمع أيكر تصغير أبكر مقدرا كاضحى عند البصريين ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما : كونه بالواو والنون من غير العقلاء ، والثاني : كونه جمع مصغر لمكبر مقدر ، وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكر جمع بكر ، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدمين » اه فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من الاختصار في لزوم الياء وجعل الإعراب بحركات على النون على جمع مخدوف اللام كسنين وبنين وثين وعلى ما صار علما من المجموع كفلسطين وما ألحق بها كأربعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٢) وقد ذهب القراء إلى أن جعل الإعراب بحركات على

كتصغير حصيص^(١) . تقول : أريضين ؛ منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، وإن لم تجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضا في التحقير إلى الواحد ، إذ ليس جمعا وإن أعرب بأعرابه ، كما أنك إذا صغرت مساجد علما قلت : مسيجد ، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعه ، فلا تقول : مُسَيِّجَات ؛ فتقول : أَرِيضُونَ رفعا ؛ وأريضين نصباً وجراً .

وأما إن سميت بسنين رجلا أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الإعراب رددته إلى واحدة ؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائي ، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت في أريضون ، فتزد اللام المحذوفة ، ولا تحذف الواو والنون لأنهما وإن كانتا عوضا من اللام المحذوفة في الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمي جزءا من العلم ، فتقول : سَنِيُونَ رفعا ، وسنين نصباً وجراً

وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت سَنِيَّين منصرفا في المذكر غير منصرف في المؤنث ، ولا يخالف الزجاج ههنا كما خالف حين جعلت النون معتقب الإعراب بلا علمية ؛ لأن اللفظ والمعنى في حال العلمية كالفرع مع جعل النون معتقب الإعراب فكيف يرد إلى الواحد ؟ ١٠

النون مع لزوم الياء مطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

وعلى هذا يصح أن تجعل النون معتقب الإعراب في أريضين كما كان ذلك جائزا في سنين .

(١) الحصيص (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة ومليحة حامضة وقد تشدد

ميمها وهي واحدة الحصيص

قوله « إلى جمع قلته » ، يعنى إن كان له جمع قلة فأنت غير بين الرد إليه والرد إلى واحد ، وإن لم يكن له ذلك تعين الرد إلى واحد
قوله « غليمون » أى فى العاقل ، « ودويرات » أى فى غيره ، وغلیمون تصغير غلمان ، ودويرات تصغير دور ، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلعة وأدور ، والمركب يصغر صدره ، مضافا كان أولا ، نحو أبى بكر ، وأميمة عمرو ، ومُعِيدِيكَرْب ، وخمسة عشر ، وذهب القراء فى المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه ، احتجا بنحو أم حُبَيْن وأبى الحُصَيْن ^(١) ، وقوله : —

٤١ — أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالْتِغَامِ الْمُخْلِيسِ ^(٢)
قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَانَيْسِيَانٍ وَعُشَيْشِيَّةٍ وَأَغْلَمِلَةَ وَأَصْيَبِيَّةٍ شَاذٌ »

(١) أم حبين : دوية على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل : هى أنثى الحرباء ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلالا وقد عظم بطنه فقال له مازحا : « أم حبين » يريد تشبيهه بها فى عظم بطنه . وأبو الحصين : كنية الثعلب ، ويقال له أيضا : أبو الحصن ، كما قالوا : أم عوف وأم عوف لدوية (٢) هذا البيت نسه فى اللسان للبرار الأسدى ، ويقال هو للبرار الفقعسى .
والعلاقة : الحب . وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الباء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز ، ولو صغر الصدر لقال : أميمة الوليد . والأفنان : جمع فَنٍ وأصله الغصن من الشجرة ، وأراد به هنا خصل شعر الرأس . والثغام (بزنة سحاب) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الثمر والزهر يشبه بياض الشيب به ، قال حسان بن ثابت :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالْتِغَامِ الْمُخْلِيسِ
والمخلص : اسم فاعل من أخلص النبات ، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال : أخلص رأسه ، إذا خالط سواده بياضه

قياسُ إنسانٍ أنيسٍ كسرٍ يحين في سرحان ؛ فرادوا الياء في التصغير شاذاً
فصار كعقير بان كما ذكرنا في أول الباب ، ومن قال إن إنساناً إفعان من نسي -
كما يجيء في باب ذى الزيادة - فأنيسيانٌ قياسٌ عنده ^(١)

(١) قال في اللسان : «الانسان أصله إنسيان (بكسر الهمزة) ، لأن العرب
قاطبة قالوا في تصغيره : أنيسيان ، فدلّت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره ، إلا أنهم
حذفوها لما كثر الناس في كلامهم ، وفي حديث ابن صياد قال النبي صلى الله عليه
وسلم ذات يوم : انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه ؛ وهو تصغير إنسان جاء
شاذاً على غير قياس ، وقياسه أنيسان . قال : وإذا قالوا : أناسين فهو جمع بين مثل
بستان وبساتين ، وإذا قالوا أناسي كثيراً تخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما
بين عين الفعل ولامه ، مثل قراقر ، وقراقر ، وبين جواز أناسي بالتخفيف قول
العرب أناسية كثيرة ، والواحد إنسي ، وأناسي إن شئت ، وروى عن ابن عباس
رضي الله عنهما أنه قال : إنما سمي الانسان إنساناً لأنه عهد إليه فئسي ؛ قال
أبو منصور : إذا كان الانسان في الأصل إنسيانا فهو إفعلان من النسيان ، وقول
ابن عباس حجة قوية له ، وهو مثل ليل إضحيان من ضحى يضحي (كرضى يرضى)
وقد حذفت الياء فليل إنسان قال الأزهري : وإنسان في الأصل إنسيان
وهو فعليان من الأنس والالاف فيه فاء الفعل وعلى مثاله حرصان : وهو الجلد
الذي يلى الجلد الأعلى من الحيوان ؛ سمي حرصاناً لأنه يحرص : أى يقشر ، ومنه
أخذت الحارصة من الشجاع ، يقال : رجل حذريان إذا كان حذراً . قال الجوهري :
وتقدير إنسان فعلان ، وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فليل رويجل .
وقال قوم : أصله إنسيان على إفعلان فحذفت الياء استخفافاً لكثرة ما يجري على
السننهم ، فإذا صفروه زدوها لأن التصغير لا يكثر » اهـ . قال ابن سيده في التخصيص
(ج ١ ص ١٦) : « إنسان عندي مشتق من أنس ؛ وذلك أن أنس الأرض وتجمعها
وبهائها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها ؛ فوزنه على هذا
فعلان (بكسر فسكون) . وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعلان من نسي ؛ لقوله تعالى

وعُشَيْشِيَّه تصغير عُشِيَّة ، والقياس عُشِيَّة ، محذف ثالثة الياء آت كما في مُعِيَّة ، وكان مكبر عُشَيْشِيَّة عَشَاة ، تجعل أولى ياءى عُشِيَّة شينا مفتوحة فتدغم الشين في الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذا قالوا في تصغير عُشِيَّة : عُشَيْشِيَّان ، وكأنه تصغير عُشِيَّان ، وقد صغروا عُشِيَّاً أيضاً على عُشِيَّات ، كأن كل جزء منها عُشِيٌّ ؛ فعُشِيَّات جمع عُشَيْشِيَّان على غير القياس ، كما أن عُشَيْشِيَّاناً تصغير عُشِيٍّ على غير القياس ^(١)

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنى) ولو كان كذلك لكان إنسيانا ولم تحذف الياء منه لأنه ليس هنالك ما يسقطها ، فأما قولهم : أناسى لجمع إنسان ، شابهت النون الألف لما فيها من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حراء ، وأصلها أناسين وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ماورد عنهم من قول رويشد . أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى : -

أَهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيْتًا مِثْلَ بَيْتِكُمْ وَيَا لَأَنَاسِينَ أَبْدَالَ الْأَنَاسِينَ

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولا تكون نون أناسين هذه بدلا من ياء أناسى كما كانت نون أنانين بدلا من ياء أنانى جمع أثناء التى هى جمع الاثنين بمعنى الاثنين لأن معنى الاثنين ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام البتة فهى ثم ثابتة وليست أناسين مما لامة حرف علة ، وإنما الواحد إنسان فهو إذن كضبعان وضباعين وسرحان وسراخين اهـ

(١) العشى والعشية : ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها ، وقيل من زوال الشمس إلى الصباح ، وقيل آخر النهار . وقال الليث : العشى بغير جاء ، آخر النهار ، فإذا قلت عشية فهو ليوم واحد ، يقال : لقيته عشية يوم كذا وكذا ، ولقيته عشية من العشيات وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة . قال فى اللسان : « وتصغير العشى عُشَيْشِيَّان على غير القياس ، وذلك عند شفى وهو آخر ساعة من النهار ، وقيل تصغير العشى عُشِيَّان على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عُشِيَّاناً (بفتح فسكون) والجمع عُشِيَّات ، ولقيته عشيئية ، وعشيشيات ، وعشيشيات ، وعشيات ، كل ذلك

وكذا قالوا في تصغير مغرب: مُغْبِرٍ بَانٍ، ثم جمعوا فقالوا: مُغْبِرٍ بَانَاتٌ، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكانهم جعلوا كل جزء منه مَغْرِبًا، كقولهم: بغير أَصْنَبِ الْعَثَانِينَ^(١)

نادر، ولقيته مغرب بَانٍ الشمس. ومغرب بَانَات الشمس، وفي حديث جندب الجني فأتينا بطن الكديد فنزلنا عشيية. قال: هي تصغير عشيية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشيية (بلاث ياءات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيية وعشيشيانا وعشيانا، قال: ويجوز في تصغير عشيية وعشيية، قال الأزهري: كلام العرب في تصغير عشيية وعشيية جاء نادرا على غير قياس، ولم أسمع عشيية في تصغير عشيية، وذلك أن عشيية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة « اهـ »، وقول المؤلف: « وكان مكبر عشيية عشاة » بفتح العين وتشديد الشين - وهذا الذي ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: « وأما عشيية فكأنه تصغير عشاة، فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيية » اهـ وقد سمعت في كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفي كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع في اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ في اللغة، ومثل هذا تماما ما ذكره المؤلف في تصغير عشي على عشيشيان. وقول المؤلف: « وقد صغروا عشيا أيضا على عشيانات » غير مستقيم وذلك لأنه يفيد أن عشيانات تصغير العشي الواحد بتقدير أن كل جزء منه عشي، وقد سمعت عن اللسان أن عشيانات جمع عشيان الذي هو مصغر عشي، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضا أن قول المؤلف « فعشيانات جمع عشيشيان على غير القياس » كلام غير مستقيم أيضا، بل العشيانات جمع العشيان الذي هو تصغير عشي، فالتصغير شاذ واجمع مطابق للقياس فافهم

(١) العثانين جمع عشون (كعصفور): وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عثونا فجمعوها على عثانين. وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود.

وَأَصِيلَان شاذ أيضا ، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه ، كما ذكرنا ،
 كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلا ، وَأَصِيلَال شاذ على شاذ ، والقياس أُصِيلَات
 وقالوا في بَنُون : أُبَيْنُون ، والقياس بُنْيُون كما مر في شرح الكافية في
 باب الجمع (١)

وقالوا في تصغير ليلة لَيْلِيَّة بزيادة الياء كما في أُنَيْسِيَان ، وكأنه تصغير لَيْلَاة ، قال :
 ٤٢ — * في كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَاةُ * (٢)
 وعلية بُنَى اللَّيَالِي

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ص ٢ ص ١٧٠) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو
 والنون كثير ، منها أبينون ، قال :

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أَنتِي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أُبَيْنُونَهَا الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي

وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبني مقدرا على وزن أفعل سأضحى
 فشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره ، وقال الكوفيون : هو جمع أبين ،
 وهو تصغير أبن مقدرا ، وهو جمع ابن ، كأدلى في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين :
 كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ، ويجيء أفعل في فعل ، وهو شاذ كأجبل
 وأز من . وقال الجوهري : شذوذه لكونه جمع أبين تصغير ابن يجعل همزة الوصل
 قطعاً . وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس اه

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز لم نعث على قائله ، وبعده :

حَقِّي يَقُولُ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَأَهُ يَأْوُنُحُهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ

والظاهر أن المعنى أنه يعمل جملة في جميع أوقات الليل والنهار من كل يوم وكل
 ليلة حتى يرثي له كل من رآه ويترحم عليه قاتلا ويوحه ما أشقاه ، و« ما » في قوله « في
 كل يوم ما » زائدة ، وقد أنشد المؤلف البيت شاهدا على وجود ليلة التي بمعنى
 ليلة ، وهي التي صغرت على ليلية بقلب ألفها ياء لوقوعها بعد الكسرة ، فلما أرادوا
 تصغير ليلة استغنوا عنه بتصغير ليلة لكونهما بمعنى واحد كما أنهم حينما أرادوا

وقالوا في تصغير رَجُلٍ : رُؤَيْجِلٌ ، قيل : إن رجلا جاء بمعنى راجل ، قال : -
 ٤٣ — أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى قَرَسِي وَهَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ^(١)
 أى : راجلا ، فرويجل في الأصل تصغير راجل الذى جاء بمعناه رجل ، فكأنه
 تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أولا
 فان سميت بشيء من مكبرات هذه الشواذ ثم صغرته جرى على القياس المحض ،
 فتقول في إنسان وَلَيْلَةٌ وَرَجُلٌ أعلاما : أُنَيْسِينَ وَرُجَيْلٌ وَلَيْلَةٌ ، إذ العلم وَضَعُ ثَانٍ
 وَأَغْلَمَةٌ وَأَصْغِيَّةٌ فى تصغير^(٢) غَلَمَةٍ وَصِغِيَّةٌ شاذان أيضا ، والقياس
 غَلَمَةٌ وَصِغِيَّةٌ ، ومن العرب من يجيء بهما على القياس

تكسير ليلية استغنوا بتكسير ليلية فقالوا : لِيَالٍ ، كما في قوله تعالى (والفجر وليال
 عشر) وهذا كقولهم أهال في تكسير أهل ، وإنما هو تكسير أهلات
 (١) هذا بيت من البسيط قاله حيي بن وائل ، وكانت قد أدرك قطري بن
 الفجاءة الخارجي أحد بني مازن ، وقد رواه أبو زيد في نوادره (ص ٥) وذكر
 بعده بيتا آخر ، وهو قوله :

لَقَدْ لَقِيتُ إِذَا شَرًّا وَأَذَرَ كَنِي مَا كُنْتُ أَزْعُمُ فِي خَصْمِي مِنَ الْعَابِ
 وقد وقع في النوادر رواية عجز بيت الشاهد * ولا كذا رجلا إلا بأصحابي *
 وروى عن أبي الحسن رواية صدر البيت :

* أَمَا أَقَاتِلُهُمْ إِلَّا عَلَى فَرَسٍ *

وأما بتخفيف الميم وفتح الالف . ورجلا معناه راجلا ، كما يقول العرب : جاءنا
 فلان حافيا رجلا : أى راجلا ، كأنه قال : أما أقاتل فارسا ولا كما أنا راجلا
 إلا ومعى أصحابي ، فلقد لقيت إذن شرا : أى إلى أقاتل وحدى ، يريد أنه يقاتل عن
 دينه وعن حسبه وليس تحته فرس ولا معه أصحاب . والعاب : العيب
 (٢) فى جميع النسخ التى رأيناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله (فى جمع غلّة
 وصية) وهو تحريف ظاهر ، والصواب ما أثبتناه

قال: « وَقَوْلُهُمْ أَصْغَرُ مِنْكَ وَدُوْنِ هَذَا وَفُوقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا »
أقول: قوله « أصغر منك » اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير
الذات المنعوت غالبا، بل تحقير ما قام بها من الوصف الذي يدل عليه لفظ النعت،
فمعنى ضوئرب ذو ضرب حقير، وقولهم أَسْوَدُ وَأَحْمَرُ وَأَصْفَرُ أى ليست هذه
الألوان فيه تامة، وكذا بَرَزَ بَرَزَ وَعُطِيطِر^(١) أى الصنعتان فيهما ليستا كاملتين،
وربما كانا كاملين فى أشياء أخرى، وقولك « هو مُثْقَلٌ عمرو »: أى الماثلة بينهما
قليلة، فعلى هذا معنى « أصغر منك » أى زيادته فى الصغر عليك قليلة، وكذا
« أَعْيَلُ منك » و « أفيض منك » ونحوه، لأن أفعل التفضيل ما وضع لموصوف
بزيادة على غيره فى المعنى المشتق هو منه، وقد تجيء لتحقير الذات كما فى قول
على « يَأْعُدَى نَفْسَهُ »

وأما تحقير العلم نحو زيد وعمرو فلم يطلق التحقير، وكذا فى الجنس الذى ليس
بوصف كرجل وفرس، ولادليل فيه على أن التحقير إلى أى شىء يرجع إلى الذات
أو الصفة أو إليهما

قوله « وَدُوْنِ هَذَا ، وَفُوقَهُ » ، قد ذكرنا حقيقة مثله فى أول باب التحقير
قال: « وَنَحْوُ مَا أَحْسِنَهُ شَاذٌ ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ »

أقول: عند الكوفيين أفعال التعجب اسم؛ فتصغيره قياس؛ وعند البصريين
هو فعل كما تقدم فى باب فى شرح للكافية، وإنما جَرَّ أُمُّ عَلَيْهِ تَجْرَدَهُ عَنْ مَعْنَى
الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابهته معنى لأفعال التفضيل؛
ومن ثم يُبْنَى أَنْ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ؛ فصار أفعال التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

(١) بَرَزَ بَرَزَ: تصغير بَرَزَ وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهو الثياب، وقيل
ضرب منها. وعطيطير: تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا لمن يبيع العطر

كأنشودوا تَحْمَرُ، والصفة — كما ذكرنا — إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمون، لا إلى الموصوف؛ فالتصغير في « مَا أَحْسَنَهُ » راجع إلى الحسن، وهو تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو بُنَيٍّ وَأُخَيٍّ، كأنك قلت هو حُسَيْنٌ، وقوله ٣٠ — يَا مَآ أَمِيلِحَ غَزَا لَنَا ^(١)

أى : هن مَكِيَّحَاتُ، ولما كان أَفْعَلُ التعجب فعلا على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل، كما يمنع في نحو ضَوَّيْتُ رَبَّ عَلَى مَا يَجِيءُ.

قوله « والمراد التعجب منه » أى : مفعول أَحْسَنَ ؛ فإذا قلت « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » فالمراد تصغير زيد، لكن لو صغرت لم يعلم أن تصغيره من أى وجه هو؛ أمن جهة الحسن، أم من جهة غيره ؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف ؛ لبيان أن تصغير زيد راجع إلى حسنه ؛ لا إلى سائر صفاته .

قال : « وَنَحْوُ جَمِيلٍ وَكُعَيْتٍ لِطَائِرَيْنِ وَكُعَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى التَّصْغِيرِ » .

أقول : جميل طائر صغير شبيه بالعصفور ^(٢)، وأما كُعَيْتٌ ففيل هو البلبل، وقال المبرد : هو شبيه بالبلبل وليس به .

وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم، والصغير من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير، ولم تستعمل مكبراتها، وقولهم في جمع جَمِيلٍ

(١) سبق في أول هذا الباب القول في شرح هذا البيت (أنظر ص ١٩٠ ١٥)

(٢) في اللسان : « قال سيويه : الجميل البلبل، لا يتكلم به إلا مصغراً فإذا

جمعوه قالوا : جملان »

وَكُئِمْتُ جَمْلَانِ وَكَمْتَانِ كَيْصِرْدَانِ ^(١) وَتَقْرَانِ ^(٢) تَكْسِيرُ الْمَكْبَرِيهِمَا الْمُقْدَرَيْنِ وَهِيَ الْجُمْلُ وَالْكَمْتُ، وَإِنَّمَا قَدَرَا عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَزْنِ مَكْبَرٍ مِنْ صِيغَةِ الْمَصْغَرِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْ مَكْبَرَاهَا قَدَرَا عَلَى أَقْرَبِ الْأَوْزَانِ مِنْ وَزْنِ الْمَصْغَرِ، وَإِنَّمَا قَلْنَا إِنْ جَمْلَانَا وَكَمْتَانَا جَمْعَانِ لِلْمَكْبَرِ الْمُقْدَرِ لَا الْمَصْغَرِ لِأَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ لَا يَجْمَعُوا الْمَصْغَرُ إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ إِمَّا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ، قِيلَ: وَذَلِكَ لِمُضَارَعَةِ التَّصْغِيرِ لِلْجَمْعِ الْأَقْصَى بِزِيَادَةِ حَرْفٍ لَيْنِ ثَلَاثَةٍ، وَلَا يَجْمَعُ الْجَمْعُ الْأَنْصَى إِلَّا جَمْعَ السَّلَامَةِ كَالصَّرَادَيْنِ وَالصَّوَّاحِبَاتِ، وَلَا مَنَعُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كُئِمْتَا وَجُمِّلَا لَمَّا وَضَعَا عَلَى التَّصْغِيرِ نَظَرًا إِلَى اسْتِصْغَارِهِمَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ اسْتِعْمَلَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِيهِمَا لِأَنَّ الْكُئِمْتَ كَالْبَلْبِلِ مَعْنَى، وَلَا يَقْصِدُ فِي الْبَلْبِلِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ، وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ صَغِيرًا — انْمَحَى عَنْهُمَا مَعْنَى التَّصْغِيرِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعَيْنِ عَلَيْهِ، وَصَارَا كَلَفْظَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ عَلَى التَّكْبِيرِ، فَجَمْعَا كَمَا يَجْمَعُ الْمَكْبَرُ، وَأَقْرَبُ الْمَكْبَرَاتِ إِلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ فَعَلْ كَنُفَرُ وَصُرْدُ فَجَمْعَاهُمَا؛ فَعَلَى هَذَا كَمْتَانِ وَجَمْلَانِ جَمْعَانِ لِلْفُظَى كُئِمْتُ وَجُمِّلْتُ، لَا لِلْمَكْبَرِيهِمَا الْمُقْدَرَيْنِ وَأَمَّا كَمِيتُ فَهُوَ تَصْغِيرُ أَكْمْتُ وَكَمْتَاءُ تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ ^(٣)، وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١) الصردان (بكسر فسكون) جمع صرد — بضم ففتح — وهو طائر فوق العصفور، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس يكون في الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار. قال الأزهرى: يصيد العصافير. وفي الحديث الشريف: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع: النملة، والنحلة، والصرد، والهدهد.

(٢) النقران: جمع نقر — كصرد — وهو طير كالعصافير حمر المناقير، ومؤنثه نقرة (كهزة)، وأهل المدينة يسمونه البلبل؛ ويتصغيره جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لبني كان لأبي طلحة الأنصاري وكان له نقر يلعب به فمات «فما فعل النغير يا أبا عمير»

(٣) قال في اللسان: «قال ابن سيده: الكمة لون بين السواد والحمرة يكون

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لاتصغير ما قام به ذلك المعنى ،
والكمية : لون يلزمه الصغر ، إذ هي لون ينقصُ عن سواد الأدم ويزيد على
حمرة الأشقر ، فهي بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كميَّتا على صيغة التصغير لصغر
معناه المضمون ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، وجمعه كُمت ، وهو جمع مكبره
المقدر ، وهذا يقوى أن جملانا وكمثانا جمعان المكبر أيضا
وسُكَيْت بالتخفيف مصغر سُكَيْت — بالتشديد — تصغير الترخيم ^(١)

في الخيل والابل وغيرهما ، وقد كت ككرم ، كمثا وكمته وكماته واكيات (كاحمار)
والسكيت من الخيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . قال سيويه : سألت الخليل عن
كميت فقال هو بمنزلة جميل يعنى الذى هو البلبل . وقال : إنما هي حمرة يخالطها
سواد ولم تخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما
فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك
هودوين ذاك ، والجمع كمت ، كسروه على مكبره المتوهم ، وإن لم يلفظه ، لأن قياس
الأوصاف من الألوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر
وخضر وسود . وقد جاء جمع الكميت على كمت في قول طفيل :

وَكُمْتَا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتَوَّهًا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ

والكميت أيضا : الخمر التي فيها سواد وحمرة اه ملخصا من اللسان

(١) قال في اللسان : « والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف : الذى يجىء في
آخر الحلبة آخر الخيل ، قال الليث السكيت مثل الكميت خفيف : العاشر الذى
يجىء في آخر الخيل إذا أجريت بقى مسكنا ، وفي الصحاح آخر مايجىء من الخيل في
الحلبة من العشر المعدودات ، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسكل
أيضا ، وما جاء بعده لا يعتد به . قال سيويه : سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت
(بالتشديد) يعنى أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت ، فاذا رخم حذفت زائدناه اه

وإذا صغرت مُبَيَّنَّطًا ومُسَيَّنَّطًا كان التصغير بلفظ المكسر ؛ لأنك تحذف الياء كما تحذف النون في منطلق ، وتجيء بياء التصغير في مكانه ، ولو صغرتكما تصغير الترخيم قلت : بُطَيْر ، وسُطَيْر

قال : « وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تَصْغِرَ كَحَمِيدٍ ^{تصغير} الترخيم ^{الترخيم} فِي أَحْمَدَ »

أقول : أعلم أن مذهب القراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أتى منه دليل على ما أتى لشهرته ، وأجاز البصرية في غير العلم أيضاً ، وقد ورد في المثل « عَرَفَ حَقِيقُ جَمَلِهِ » ^(١) تصغير أحق

وإذا صغرت مُدْجَرَجًا تصغير الترخيم قلت : دُحِجِرَج ، وما قال بعض العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل — أعنى بُرَيْهَ وَسُمَيْعَ — فيما أن يكون جمل الميم واللام زائدتين ، وإن لم يكونا من الفوالب في الزيادة في الكلم العربية في مثل مواضعهما ، كما يجيء في باب ذى الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ؛ لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبها الميم واللام الأصليتين ؛ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفهما حذفاً شاذاً ؛ لإتباع الشذوذ للشذوذ ؛ فعلى هذا يكون الهمزة أصلاً كما في إصطبل ؛ فيكون تصغيرها على بُرَيْهَمِ وَسُمَيْعِيلَ ؛ بحذف الهمزة وهما المشهوران ، شاذاً أيضاً ، والقياس

(١) قال العلامة الميداني في مجمع الأمثال (ج ١ ص ١٠١ طبع بولاق) « عرف حقيق جملة : أى عرف هذا القدر وإن كان أحق ، ويروى عرف حقيقاً جملة : أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه . يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس . ويقال : معناه عرف قدره . ويقال : يضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه »

ما قال المبرد : أى أيريه وأسميع ، وقد مر ، وتصغير الترخيم شاذ قليل
 قال : « وَخُولَفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءٌ ، تصغير
المبنيات
 وَزِيدَتْ نَعْدَ آخِرِهِمَا أَلِفٌ ؛ فَقِيلَ : ذِيًا وَتِيًا وَأُولِيًا وَاللَّذِيًا وَاللَّتِيًا
 وَاللَّذِيَّانِ وَاللَّتِيَّانِ وَاللَّذِيَّوْنَ وَاللَّتِيَّاتِ »

أقول : كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن
 أصله وهو « ذا » على حرفين ، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة
 فوصف [ووصف] به وثني وجميع وأنت أجرى مجراها في التصغير ، وكذا
 كان حق الموصولات أن لا تصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء
 بعضها على ثلاثة أحرف كاللذى والذى وتُصرف فيه تصرف المتمكنة فوصف به
 وأنت وثني وجميع جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه ، دون غيرهما من
 الموصولات ، كمن وما

قيل : لما كان تصغيرهما على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء
 المتمكنة ، فلم تضم أوائلهما ، بل زيد في الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا
 لفظ « ذا » ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ، كما تقدم أنه يقال في تصغير
 من : مَنى ؛ فصار ذايا ؛ فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقها ، فوجب
 فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة ، فقلبت الألف ياء ، لا واوا ، ليعتبر
 بها الألفات التي لأصل لها في المتمكنة ؛ فانها تقلب في مثل هذا الموضع واوا ؛
 لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضوئرب ، فصار ذَبيًا

أو تقول : كان أصل « ذا » ذَبي أو ذَري ، قلبت اللام ألفا ، وحذفت العين
 شاذًا كما في سِه ، ورُدَّت في التصغير كما هو الواجب ، وزيد ياء التصغير بعد العين ؛
 فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الفتى إذا صغر ، فصار ذَبيًا ، أو ذَوِيًا ، وكون

عينه واوا في الأصل أولى^(١) ؛ لكون باب طوى أكثر من باب حيي ، وأما

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٨) : « قال الأبخش : هو — يريد ذا اسم الإشارة — من مضاعف الياء لأن سيويوه حكى فيه الامالة ، وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء ، وأصله ذى بلا تنوين لبناؤه ، محرك العين ، بدليل قلبها ألفا ، وإنما حذفت اللام اعتباطا أولا كما في يد ودم ثم قلبت العين ألفا ، لأن المحذوف اعتباطا كالعدم ، ولولم يكن كذلك لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو مرتو . فان قيل : فلهل سا كن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه ، وكثر المحذوف اللام كدم ، ويد ، وغد ، ونحوها . وقيل : أصله ذوى ، لأن باب طويت أكثر من باب حيث ، ثم إمامان نقول : حذفت اللام فقلبت العين ألفا ، والامالة تمنعه ، وإمامان نقول : حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حيث أولى . وقال الكوفيون : الاسم الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لامن الثنائية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن حذف الألف في التثنية أنه لاجتماع الألفين ، ولم يرد إلى أصله فرقا بين المتمكن وغيره ، نحو فتان وغيره ، كما حذف الياء في اللذان . قال ابن يعيش : لا بأس بأن نقول هو ثنائي كما ، وذلك أنك إذا سميت به قلت : ذاه ، فزيد ألفا أخرى ثم قلبها همزة ، كما نقول : لاه ، إذا سميت بـ«لا» وهذا حكم الأسماء التي لثالث لها وضعا إذا كان ثانيا حرفين وسمى بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : ذاه ، رداله إلى أصله » اه كلام المؤلف في شرح الكافية . وأنت إذا تدبرته وجدته يرجع فيه غير ما رجحه هنا ، فهو هنا يرجع أن أصل « ذاه » ذوى ويدفع ما عترض به على ذلك من حكاية سيويوه فيها الامالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الألف بدل من اللام التي هي ياء ، مع أنه يرجع فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك ،

إمالة ذا فلكون الألف لاما في ذوى والعين محذوفة ، ثم حذفوا العين شاذاً
لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل كما مر ، فجراً هم الشذوذ على الشذوذ ؛
ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئاً من اليا آت في مُحَيٍّ وطَوَّى تصغيرى حَيٍّ وطَيٍّ ،
ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لكونها علامة ، ولا لام الكلمة للزوم
تحريك ياء التصغير بحذفها ، فصار ذَيَّا .

ولم يصغر في المؤنث إلا تاوتى ، دون ذى ؛ لثلاثا يلتبس بالمدكر ، وأما ذى ؛
فأصله ذى كما يجيء في باب الوقف ^(١) .

وهذه الألف بدل من الياء التى هى عين (ثم انظر ج ٣ ص ١٢٦ من شرح
ابن يعيش للفصل)

(١) ذكر في باب الوقف أن بنى تميم يلقبون ياء هذى في الوقف هاء ، فيقولون
هذه يسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لحقاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء
بعدها أظهرتها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء في المد ،
فاذا وصل هؤلاء ردها ياء ، فقالوا : هذى هند ؛ لأن ما بعد الياء بينها ، وقيس
وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الخ ، وقال ابن يعيش : (ج ٣ ص
١٣١) : « وأما هذى فهى ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضاً ، فان قيل :
فلم قلتم إن الهاء بدل من الياء فى ذى ، وهلا كان الأمر فيهما بالعكس ؟ قيل : إنما قلنا إن
الياء هى الأصل لقولهم فى تصغير ذا ذيا ، وذى إنما هو تأنيث ذاك فكأن الهاء ليس لها
أصل فى المذكور فكذلك هى فى المؤنث لأنها من لفظه ، فان قيل : فهلا كانت الهاء للتأنيث
على حدها فى قائمة وقاعدة ؟ فالجواب أنها لو كانت للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة
لكانت زائدة وكان يؤدى إلى أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد بينا ضعف
مذهب الكوفيين فى ذلك ، وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث
فى موضع من المواضع ، والياء قد تكون علامة للتأنيث فى قولك اضربى ، فاما قائمة
وقاعدة فانما التأنيث بالتاء والهاء من تغيير الوقف ، ألا ترى تجددها تانى الوصل ذو
طلحتان ، وهذه طلحة ياتى ، وقائمة يارجل ، فاذا وقفت كانت هاء ، والهاء

وحذفوا في المثني الألف المزيـد عوضاً من الضمة ، ا كـتفاء بـياء التصغير ،
وذلك لاجتماع ألفي المثني والعوض ، والقياس في اجتماع الساكنين حذف الأول ،
إذا كان مداً ، كما يجيء في بابه

وقالوا في «أولى» المقصور وهو مثل هُدَى: أوليًا، والضمة في أوليًا هي التي كانت في أولى
وليست للتصغير ، فلذا زيد الألف بدلًا من الضمة ، وأما «أولاء» بالمد فتصغيره أولياء ،
قال المبرد : زيد ألف العوض قبل الآخر ، إذ لو زيدت في الآخر كما
في أخواته لانتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور . وذلك أن أولاء
كقضاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قدّرت همزة التي بعد الألف منقلبة
عن الواو أو الياء كما في رداء وكساء ، فكما تقول في تصغير رداء : رُدَى ،
بحذف ثالثة الياءات ، فكذا كنت تقول أولى ثم تزيـد الألف على آخره فيصير
أوليًا فيلتبس بتصغير المقصور ؛ فلذا زدت ألف العوض قبل الهمزة بعد الألف ،
فانقلبت ألف «أولاء» ياء كآلف حمار إذا قلت حُمَيْرٌ ، لكنه لم يكسر
الياء كما كسرت في نحو حُمَيْرٌ لتسلم ألف العوض ؛ فصار أولياء

وأما الزجاج فإنه يزيـد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته ، لكنه
يقدر همزة «أولاء» في الأصل ألفا ، ولا دليل عليه ، قال : فإذا دخلت ياء
التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأول الذي كان بعد لام أولاء ، والثاني
أصل الهمزة على ما ادعى ، والثالث ألف العوض ؛ فينقلب الأول ياء كما في حمار

في «ذه» ثابتة وصلًا ووقفًا ، والكلام إنما هو في حقيقة ما يندرج عليه ، ألا ترى أننا
نبدل من التوين ألفا في النصب وهو في الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام .
ويؤيد ذلك أن قومًا من العرب وهم طيء يققون على هذا البناء فيقولون شجرت ،
وجحفت : فثبت بما ذكرناه أن الهاء في «ذه» ليست كالهاء في قائمة فلا تفيد فائدتها من
الأنثى اه

ويبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء ، فتكسر كما كانت في المكبر

وتقول في الذى والى : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ما قبلها ، وفتح الياء التى بعد ياء التصغير ؛ لتسلم ألف العوض ، وقد حكى اللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ بضم الأول جمعاً بين العوض والعوض منه

وتقول في الثنى : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ ، وَاللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ ، بحذف ألف العوض قبل علامتى الثنى ؛ لاجتماع الساكنين ؛ فسيبويه يحذفها نسيّاً فيقول في المجموع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيَّانِ ؛ بضم الياء وكسرها ، يحذف ألف العوض فى الثنى والمجموع نسيّاً ، كما حذف ياء الذى فى الثنى ، والأخفش لا يحذفها نسيّاً ، لافى الثنى ولا فى المجموع ، فيقول فى الجمع : اللَّذَيُّونَ وَاللَّذَيَّانِ [بفتح الياء] كالمصطفون والمصطفين فيكون الفرق عنده بين الثنى والمجموع فى النصب والجر بفتح النون وكسرها ، والمسموع فى الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه

وإنما أطرد فى المصغر اللَّذَيُّونَ رُفَعَا وَاللَّذَيَّانِ نَصَبَا وحراً وشذ فى المكبر اللَّذُونِ رُفَعَا لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه فى الإعراب مجرى جمعه

وعند سيبويه استغنوا باللَّتَيَّاتِ جمع سلامة اللَّتَيَّانِ بحذف ألف العوض للساكنين عن تصغير اللاتى واللاتى ، وقد صغرهما الأخفش على لفظهما ، قياساً لاسماء ، وكان لا يبالى بالقياس فى غير المسموع فقال فى تصغير اللاتى : اللَّوَيْتَا ، بقلب الألف واوا كما فى الجمع : أَى اللواتى ، وحذف ياء اللاتى لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، وقال فى تصغير اللاتى : اللَّوَيْتَا ، بفتح اللام فيهما ، وقال المازنى : إذا كان لابد من الحذف لحذف الزائد أولاً ، يعنى الألف التى بعد اللام فتصغير اللاتى كتصغير التى سواء ، قال بعض البصريين : اللَّوَيْتِيَّانِ

وَاللَّوْثِيَّاءُ ، من غير حذف شيء ، وكل لك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس ، ولا يجوز ، هذا ما قيل

وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، كما ذكرنا ، جُعِلَ عوض الضمة ياء ، وأدغم فيها ياء التصغير ، لئلا يستقل الياء آن ، ولم يدغم في ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التي لم تجر عاداتها بالتحرك ، فحصل في تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أولاهما ياء التصغير ، والثانية عوض من الضمة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فألزم تحريكها بالفتح ؛ قصدا للخفة ، فإن كان الحرف الثاني في الاسم ساكنا كما في « ذا » و « تا » و « ذان » و « تان » جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول ؛ لأنها إن جعلت بعد الثاني - كما هو حق ياء التصغير - لزم التقاء الساكنين ، فألف ذَيَاوَتِيًّا ، على هذا ، هي التي كانت في المكبر ، وإن كان ثاني الكلمة حرفا متحركا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير في موضعها بعد الثاني ، فعلى هذا كان حق الذى والذى اللَّذِيَّ واللَّتِيَّ بياء ساكنة في الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة ، لكنه خفف ذلك بقلب الناقصة ألفا كراهة لاجتماع الياءات ، ويحق بذيًّا وتَيًّا ومثنيهما وجميعهما من هاء التنبيه وكاف الخطاب ما لحقها قبل التصغير ، نحو هَذِيَّاوَذِيَّا لَكَ ، قال

٣٠ - * مِنْ هُوَ لِيَّا يَكُنُ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ * (١)

قال : « وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّامِّ ، وَنَحَوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُ وَمِنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ ، وَالْأَسْمَاءُ عَامِلًا عَمَلِ الْفِعْلِ ؛ فَمِنْ ثُمَّ جَازَ ضَوْيَرِبُ زَيْدٌ وَامْتَنَعَ ضَوْيَرِبُ زَيْدًا »

أقول : إنما امتنع تصغير الضامم أغلبه شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ

لا تقع لصفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ؛ فانها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات وأما من^٥ وما الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من «الذى» لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذى

وحيث وإذ وإذاً ومُنْذُ مثل الضمائر في مشابهة الحرف ، وأقلُ تصرفاً منها ؛ لأنها مع كونها لا تقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعاً من الإعراب وأما مع فإنه وإن كان معرباً لكنه غير متصرف في الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفاً ، مع كونه على حرفين وكذا عند لا يتصرف^(١) وإن كان معرباً على ثلاثة ، وكذا لم يصغر لَدُنْ لعدم تصرفه

وإنما لم يصغر غير كما صغر مثل وإن كانت المغايرة قابلةً للقلّة والكثرة كالمائلة ، لقصوره في التمكن ، لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل ولا يصغر سوى^(٢) وسواء بمعنى غير أيضاً ، ولا يصغر حَسْبُكَ لتضمنه معنى

(١) قال سيبويه (ح ٢ ص ١٣٦) : « ولا تحقر عندك تحقر قبل وبعد ونحوهما لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك قبيل ذاك إذا أردت أن تقلل ما بينهما » اهـ . وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغراً بمعناه الأصلي لم يحتاج إلى التصغير لأن المصغر لا يصغر ، وهو وجه حسن

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف في هذه الكلمة هو ما ذكره سيبويه في الكتاب (ح ٢ ص ١٣٥) حيث قال : « ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله ، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيراً ، وإنما معنى مرت برجل غيرك معنى مرت برجل سواك ، وسواك لا يحقر ، لأنه ليس اسماً متمكناً ، وإنما هو كقولك مرت برجل ليس بك ، فكما قبج تحقير

الفعل ، لأنه بمعنى لاكتشف ، وكذا ما هو بمعناه من شرعك ^(١) وكفيك ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال ، وكذا لا يصغر الاسم ^(٢) العامل عمل الفعل ، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى ، وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام « اهـ . والذي نريد أن ننبهك إليه هو أن عدم التمكّن في سوى الذي علل به سيبويه عدم تصغيرها ليس بمعناه عدم التصرف أي ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب سيبويه ، بل معناه أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه ، مع أن القائلين بخروجها عن النصب على الظرفية والجرب من إلى سائر مواقع الاعراب قد ذهبوا أيضاً إلى أنها لا تصغر ، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة ، فوجب أن يكون التمكّن في هذا الموضع بمعنى آخر ، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلالته على معناه وهو إلا الاستثنائية (١) تقول : هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تثنيه ولا تجمعه ولا تؤنثه ، ومعناه كافيك من رجل ، وقد ورد في المثل شرعك ما بلغك المحل أي حسبك من الزاد ما بلغك مقصداً (انظر مجمع الأمثال ص ٣١٩ طبع بولاق) قال في اللسان : « قال أبو زيد : هذا رجل كافيك من رجل ، وناهيك ، وجازيك من رجل ، وشرعك من رجل ، كله بمعنى واحد » اهـ وفي القاموس : « وكافيك من رجل ، وكفيك من رجل مثله الكاف : حسبك » اهـ زاد في اللسان أنك تقول : هذا رجل كفاك به ، وكفاك به ، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر ، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

(٢) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف ، وفي المسألة تفصيل خلاصته أنك لو قلت : هذا ضارب زيداً ، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يحز تصغيره بحال ، وإذا قلت هذا ضارب زيد ، فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فإن أردت به الحال أو الاستقبال لم يحز أن تصغره ؛ لأنه حينئذ كالعامل ، وإن أردت به المضى جاز تصغيره . قال سيبويه (ص ١٣٦) : « واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان

موصوفا بالصغر ، كما تكررت الإشارة إليه ، فيكون معنى « ضَوَّيْرِب » مثلاً ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انزلت عن العمل ، فلا تقول : زَيْدٌ ضاربٌ عظيمٌ عمراً ولا أَضاربٌ عظيمٌ الزَّيْدَانِ ، وذلك لبعدها إِذَنْ عن مشابهة الفعل ؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف يسند إليه الصفة ، هذا في الصفات ، أعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسنداً إليه ؛ لقوة معنى الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذي هو الأصل في الفاعل ولا في المفعول إلا لتضمنته معنى المصدر ، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب المصدر ، فيجوز على هذا أن تقول أعجبتُ ، ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، وَضَرْبُكَ زَيْدًا (١)

وقيل : إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إِذَنْ ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضَوَّيْرِب زيدا وهو ضَوَّيْرِب زيدا إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد » اه
(١) هذا الذي ذكره المؤلف ههنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا في المفعول به أيضا غير المعروف عن النحاة ، أما المصغرة فقد قال ابن هشام في شرح القطر : « ويشترط (أى في إعمال المصدر عمل الفعل) ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبتُ ضريبك زيدا ، ولا يختلف النحويون في ذلك » اه . بل الذي ذكره المؤلف نفسه في شرح الكافية يناقض ما قاله هنا ويوافق ما قاله ابن هشام فيما سمعت . قال في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٨٣) « والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال : ومن تمت بمنع الوصف ثلاثتها عن العمل » اه وأما ما ذكره في المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقا : أى سواء

ويصغر الزمان المحدود من الجانبين ، كالشهر واليوم واللييلة والسنة ، وإنما
تصغر باعتبار اشتغالها على أشياء يستتصر الزمان لأجلها من المسار ^(١)
وأما غير المحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك ، وقد يصغر لتقليله
في نفسه

وأما أمس وغد فانهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم ولييلة لأن الغرض
الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من
هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعد ، كما ذكرنا في أول باب
التصغير ، ولم يصغرا [أيضا] باعتبار مظهر وفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا
باعتبار تقليلهما في أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير

ومثل أمس وغد عند سيديويه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو
ذلك ، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة ، وكذا
أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى ذى الحجة ، إذ معناها الشهر الأول والثاني ونحو
ذلك ، وجوز الجرمي والمازني تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، وقال بعض

أ كان نعته سابقا على المعمول أم متأخرا عنه ، والرأى الثاني المنع مطلقا ، والثالث
إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام . قال في شرح
القطر : « ويشترط ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فلا يقال : أعجبني ضربك الشديد
زيدا ، فإن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهْدَتْ عُدُولًا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى »

(١) المسار : جمع مسرة ، ووقع في النسخ التي بين أيدينا كفاة « من المساد »
ببدال مهملة ، وهو تحريف

النحاة : إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلا تصغر الجمعة والسبت إذا هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغيرهما ، وقال : ولا يجوز تحقير اليوم المنتصب أيضا لقيامه مقام وقع أو يقع ، والفعل لا يصغر ، وإذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما ، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول ؛ وهو جواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه وأعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أما كتبها تقول في لاث وأصله لاث وشالك وأصله شالك وفي قسي علما وأينق وأصلهما قوس وأنوق : لُوَيْثٌ وشُوَيْكٌ — بكسر التاء والكاف — وقُسَيٌّ بحذف ثالثة الياءات نسيا ، وأَيِّنَقٌ ، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد الحروف إلى أما كتبها .

والحمد لله ، وصلى الله على رسوله وآله

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب الذي ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاسترأبادى ، فى أثناء سبعة أشهر آخرها يوم الاثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذى الحجة أحد شهور عام ١٣٥٦ ست وخمسين وثلثمائة وألف من الهجرة . ويليه الجزء الثانى مفتتحا بباب « النسب » نسأل الله الذى جلّت قدرته أن يعين على إكماله .

مؤسسة جواد الطباعة والتصوير نكزله ٢٧٦٥٢٨ - ٢٧٧١٨٤
حارة حريك - لبنان

Bibliotheca Alexandrina
General Organization of the Alexan-
dria Library (GOAL)



